علوم الاعلام والاتصال في الوطن العربي

رؤية نقدية للتجربة البحثية

تحرير

د.مي العبدالله   د.هيثم قطب

الملتقى الأول للرابطة العربية للبحث العلمي وعلوم الاتصال

بيروت في 4-5 ك1 2014

AARCS
الرابطة العربية لعلوم الإتصال

دعوة انتساب

حضرة الزميل الكريم،

تأسست في بيروت/لبنان "الرابطة العربية لعلوم الاتصال" AACS، وهي مؤسسة بحثية علمية ثقافية غير ربحية تعنى بالبحث في علوم الاتصال وتطمح لأن تكون فضاء علميا لتلاقي الباحثين في شؤون وقضايا البحث العلمي.

مع تطور التكنلوجيا والتبدلات السريعة في المشهد العالمي الاجتماعي، ظهرت تحديات واشكاليات وتساؤلات عميقة في مجالات العلم والبحث. من هنا ألحت علينا فكرة انشاء هذه الرابطة التي نسعى ونطمح من خلالها الى توحيد جهود الباحثين العرب المتفرّقة، وتقريبهم من بعضهم البعض ليتوصلوا الى الاتفاق على قواعد البحث في علوم الاتصال، والخروج بدراسات تسعى لتطوير الاتصال في العالم العربي ومعالجة مشاكله وتصويب أدائه.

لذلك يتفرع عن الرابطة "المركز العربي لبحوث الاتصال والتنمية" ACCDR وهو قاعدة بحثية يصدر عنها منشورات وكتب مشتركة ومجلات علمية محكمة، مثل المجلة الفصلية "الاتصال والتنمية" الصادرة لتاريخه ب12 عدد، وتحتاج الى الاستمرارية والتطوير.

سوف يضم المركز في المدى المنظور مختبرات بحثية، ويتفعّل عمله في تنظيم مؤتمرات وورش عمل دورية في مختلف الدول العربية تجتهد لدعم دور البحث العلمي المنظم في مجالات الاتصال. وتتوثق نشاطات الرابطة في منشوراتها ومطبوعاتها وموقعها الالكتروني.

تتكون الرابطة من مجلس اداري من ستة أعضاء منتخب لمدة ثلاث سنوات، وهيئة عامة تتشكل من الأعضاء المنسبين للرابطة. وتتولى الهيئة الادارية دراسة طلبات الانتساب.

في شروط العضوية:

يقبل عضوا كل من تقدم بطلب انتساب مسجل في محاضر الهيئة الادارية وكل من توفرت فيه الشروط التالية:

1- أن يكون باحثا في مجال علوم الاتصال

2- حائزا بالحد الأدنى على شهادة ماستير أو ما يعادلها

3- متمتعا بالأهلية القانونية

4- راغبا في العمل العام

5- موافقا على بنود النظام الداخلي

الاشتراك السنوي: حدد بمبلغ 100 مئة دولار أميركي.

تقبل الرابطة الهبات العلمية والنقدية للمساهمة في تأمين مالية المؤسسة.

تدعو الهيئة الادارية التاسيسية الزملاء الباحثين لتقديم طلب الانتساب للاشتراك في عضوية الهيئة العامة مرفقا بسيرتهم الذاتية. وسوف توجه دعوة للمشاركة في المؤتمر الأول للهيئة العامة قريبا في لبنان للبحث في البرنامج السنوي وأولويات الرابطة.

الأعضاء المؤسسون: أ.د.مي العبدالله، أ.د.هدى عدره، ـأ.د.اسماء شملي، أ.د.هيثم قطب، أ,د.عدنان خوجه، أ.م.ياسمين سنو.

رئيسة المجلس الاداري

أ.د.مي العبدالله

عنوان مقر الرابطة: فردان-شارع كامل البابا-بيروت لبنان- ه: 009611807245 – ج: 009613932116

ترسل الطلبات الى الموقع الالكتروني لرئيسة المجلس الاداري: mayabdallah@hotmail.com

الملتقى الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال

5 و 6 كانون الأول 2014

كلمة رئيسة الرابطة د.مي العبدالله

السيد وزير الاعلام الأستاذ رمزي جريج المحترم

حضرة العميد الدكتور طلال عترسي المحترم،

السادة الحضور الكرام

أهلا بكم في الملتقى الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال،

بغياب دور المثقف في مجتمعاتنا العربية، وبتراجع دور الاعلام في ظل الفلتان المهني الذي يطال كل المؤسسات، مع اصطفاف كل وسيلة اعلاميّة عربيّة وراء خطها وميلها السياسي بعيدا عن رؤية وطنية جامعة، ومع التطور التكنلوجي السريع وما يحدثه من تغيرات عميقة تطال كافة المجالات العلمية والبحثية، وما ينتج عنها من اختلافات عميقة بين الأساتذة الباحثين حول المفاهيم والطرق المنهجية والنظرية نلمسها في كل مناقشة او موقف علمي، لا بد لنا من مؤسسة عربية جامعة تعيد للمثقف والباحث العربي دوره في المشاركة بأبحاثه ومنهجيته العلميّة في معالجة قضايا المجتمعات العربية المتفاقمة، وتردم الهوة بين المثقفين والنخب والباحثين في العالم العربي من جهة، وبينهم وأهل القرار في السياسة والاعلام والاتصال من جهة أخرى.

لذلك تأسست في بيروت/لبنان في 7 نيسان 2014 "الرابطة العربية للبحث العلمي وعلوم الاتصال" AACS(محور)، وهي بناء على تعريفها في نظامها الأساسي، جمعية ثقافية تهدف الى تطوير علوم الاعلام والاتصال وعلاقتها بسائر العلوم، وتشكل فضاء محوريّا لتلاقي الباحثين العرب في علوم الاعلام والاتصال لطرح تساؤلاتهم ومناقشة أفكارهم والتعرف الى تجارب بعضهم البعض، واجراء دراسات مشتركة.

بدأ المشروع كحلم فردي ثم فرض نفسه كحاجة وضرورة ملحة في الفضاء الأكاديمي العربي الواسع. والى الآن وفي بضعة أشهر فقط أصبحت الرابطة العربية للاتصال تضم حوالي 300 عضوا من مختلف الدول العربية، وهذا ما يشير الى الوعي القديم لدى الأساتذة بالحاجة لهذه القاعدة البحثية العربية المشتركة. وقد ساهم الى الآن عدد كبير من الباحثين في تحرير مجلة "الاتصال والتنمية" الفصلية البحثية المحكمة الصادرة

لتاريخه بـ12 عدد، وقد بدأت المجلة تصدر هذه السنة باسم الرابطة بالاشتراك مع دار النهضة العربية، لأنها تحتاج الى أرضية ثابتة لضمان الاستمرارية والتطور.

ولقد تم انشاء 17 فرع للجمعية في الخارج وتكليف أكثر من 17 زميل لم يترددوا بالقبول بادارة المكاتب، وقد بدأ بعضهم بالعمل بنشاط في بعض الدول ونتشكرهم كثيرا لمساهتهم في انجاح أعمال هذا الملتقى.

في اليوم الثاني(غدا) نخصص جلسة طويلة لتنظيم عمل مدراء الفروع وتفعيل دورهم وانشاء مكاتب فعلية ناشطة للرابطة في كل الدول العربية.

ومن ضمن سياسة انشاء الرابطة منح جوائز علمية تشجيعية للبحث في علوم الاتصال ودرع تقدير سنوي، وبداعي الوفاء لعضو الشرف في اللجنة التأسيسية للرابطة، وتقديرا لجهودها وعطاءاتها وتميّزها في الانتاج البحثي قررت الهيئة التأسيسية أن نمنح درع التميّز في البحث العلمي لهذه السنة لأديبة من لبنان، أستاذة متقاعدة من الجامعة اللبنانية، رئيسة قسم الأدب الفرنسي لسنوات، وهي أول من حصل على رتبة استاذ في الأدب ومن أوائل من نشروا أبحاثا حول الاتصال والتفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب وعن الأدباء الغربيين الذين زاروا لبنان ونقلوا جمال طبيعته وثقافاته الى بلادهم والعالم مثل لامارتين وفلوبير وجيرار دو نرفال ... هي الأستاذة الدكتورة هدى عدره، والدتي الغالية، وسوف يخصص لاحقا احتفال نعلن عنه في حينه لمنحها الدرع.

أيها الحضور الكريم، كثيرة هي الحقول التي تنتمي الى علوم الاعلام والاتصال التي ما زالت في طور النضوج (أربعون سنة) وكثيرة هي الاشكاليّات التي تثيرها، ما يجعلنا نقتنع بضرورة العمل اولا على تأسيس القاعدة البحثية المشتركة، بمعالجة القضايا العلميّة الأساسيّة المرتبطة بالمفاهيم والأطر المنهجية والنظرية... ولا بد من البحث اولا في ماهية ومفهوم هذا العلم وخصوصيّته وحدود انفتاحه على سائر العلوم الإنسانية و الاجتماعية، والعمل بجدية على تطوير مناهجه وطرقه وأدواته البحثية من أجل تفعيلها في الواقع العربي، وربطها بخصوصياته الثقافية، وتصويب أداء وسائل الاعلام والاتصال، ودرء مخاطرها للمستقبل...

- ما هي المواضيع الأساية التي تناولتها بحوث الاعلام والاتصال الى اليوم؟
- أي مناهج استخدمت، أية نظريات واية أدوات معرفية؟
- ما هي المشاكل التي واجهت وتواجه الأساتذة في التدريس والبحث والاشراف على البحوث؟
- ما هي آفاق البحث العلمي وحاجاته في ظل التطورات الأخيرة في المنطقة العربية و العالم؟

هي الأسئلة الأولى التي سيتمحور حولها لقاؤنا وصولا الى وضع خارطة الطريق.

كلنا واعون للتحديات، ولكن أيضا لخطورة هذه المرحلة الضبابيّة...

عمل كثير ينتظرنا لكن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة...

وهذه الخطوة تنطلق بالفعل الآن من هذا المنبر العريق، من صرح الجامعة اللبنانية، من المعهد العالي للدكتوراه للآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، من جلسات الجمعية العامة الأولى التي تنعقد في هذين اليومين، ونامل أن يتم التعرف خلالها الى التجارب المختلفة، للوصول في النهاية الى الخروج برؤية متكاملة للأهداف والمحاور الأساسية.

يشارك في هذه الجمعية الأولى عدد من الأعضاء من لبنان ومختلف الدول العربية، أساتذة باحثون وطلاب دكتوراه، وقد جمعنا بعض الأوراق والمقترحات من غير المشاركين الذين لم يتمكنوا من القدوم الى لبنان لأسباب مختلفة، وسننظر بأوراقهم ويتم نشرها ان شاء الله في أول كتاب صادر عن الرابطة.

أيها الحفل الكريم اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر لمعالي وزير الاعلام الأستاذ رمزي جريج لرعايته هذا الملتقى ما يدلّ على تقديره لأهمية البحث العلمي وردم الهوة بين الاعلاميين والأكاديميين وبالتالي أهميّة الرابطة وأبعادها، كما أشكر معالي رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين لرعايته وهو من يدعم كل جهد علمي جاد، كما أشكر عميد المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية الدكتور طلال عتريسي لمباركة هذا الملتقى ودعمه واستضافة أعماله في المعهد ولا نستغرب منه بالذات هذا الأمر لما نعرفه له من ثقافة واسعة وأخلاق سامية وموضوعية علمية، ولما يشهد له مشواره العلمي الطويل من عطاءات وانجازات، فكم نتمنى أن نكسبه على الدوام في فريق عمل الرابطة ونبقى على تعاون مستمر معه.

أشكر أيضا الزميل العزيز العضو المؤسس الملتزم منسّق الملتقى الدكتور هيثم قطب لجهوده، وكل أعضاء اللجنة التحضيرية من أساتذة وطلاب، وكل من شارك وساهم في التحضير والتنظيم لهذا الملتقى. شكري لدار النهضة العربية التي سهلت أمورنا في شؤون الطباعة وهي ترعى مجلة الاتصال والتنمية،

شكري للمشاركين، وشكري لكم أيها الحضور الكريم، أتمنى أن ننجح في أن نرسم خريطة الطريق ونؤسس لعمل بحثي فريقي مثمر، كما أتمنى أن نستفيد جميعا من هذه الفرصة الذهبية الأولى على صعيد كل العالم العربي، للتبادل والنقاش العلمي الجاد. في النهاية نرحب بشكل خاص بالزملاء الأعضاء الضيوف الكرام من الخارج ونتمنى لهم اقامة هادئة وممتعة في لبنان مع طقس مشرق وجميل.

الملتقى الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال

بيروت في 5 و 6 كانون الأول 2014

تأسست في بيروت/لبنان في 7نيسان 2014 "الرابطة العربية لعلوم الاتصال" AACS، وهي مؤسسة بحثية علمية ثقافية تعنى بالبحث في علوم الاتصال وتطمح لأن تكون فضاء علميا لتلاقي الباحثين في شؤون وقضايا البحث العلمي.

يتفرع عن الرابطة "المركز العربي لبحوث الاتصال والتنمية" ACCDR وهو قاعدة بحثية يصدر عنها منشورات وكتب مشتركة ومجلات علمية محكمة، مثل المجلة الفصلية "الاتصال والتنمية" الصادرة لتاريخه بثلاث لغات وباثني عشرة عدد (12)، وهي تطمح الى الاستمرارية والتطور.

سوف يضم المركز في المدى المنظور مختبرات بحثية، ويتفعّل عمله في تنظيم مؤتمرات وورش عمل دورية في مختلف الدول العربية تجتهد لدعم دور البحث العلمي المنظم في مجالات الاتصال. ولذلك تحظى الرابطة بربط أوصار الباحثين العرب من خلال مكاتب منتشرة في البلدان العربية والخارج (١4 مكتب). وقد انتسب اليها الى حينه حوالي ٢٥٠ باحث وباحثة من مختلف الدول العربية.

تقيم الرابطة الملتقى الأول لها في ٥ و6 كانون الأول ٢٠١٤، تحت عنوان " نحو قراءة نقدية للتجربة البحثية في علوم الإعلام والاتصال في العالم العربي "، ويشارك فيه أعضاء الرابطة اللبنانيين وحوالي خمسين استاذ من الدول العربية(حسب الدعم المتوفر).

ينعقد المؤتمر في يومين، الأول في معهد الدكتوراه للعلوم الانسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية حيث تقدم أوراق عمل تأسيسية للتبادل الأكاديمي والتنسيق لنشاطات الرابطة القادمة. وفي اليوم الثاني تعقد جلسات الجمعية العمومية حيث تقدم تقارير المنسقين ويتم الاتفاق على برنامج العمل والمشاريع البحثية القادمة.

ويلقى الحدث تغطية واسعة من قبل وسائل الإعلام اللبناني والعربي والفضائي وهو اللقاء الإعلامي الأكاديمي البحثي الأول من نوعه في العالم العربي، يجمع الباحثين العرب لدراسة نقدية عن واقع الإعلام العربي، وستصدر عنه توصيات ترفع مباشرة إلى وسائل الإعلام والاتصال والوزارات من اجل تفعيل دور الإعلام التنموي الريادي في المجتمع.

ان الاشتراك في دعم الرابطة العربية للبحث العلمي والاتصال يفيد مؤسستكم الوقور من خلال النفاذ إلى خيرة الإعلاميين على مستوى العالم العربي ويساعد في تنمية القطاع الإعلامي من القمة التي تؤثر مباشرة

في مستقبل الإعلام والاتصال وهو القطاع المهم والفعال في عملية تشكيل البنية الهيكلية للمجتمع والكلمة المؤثرة وآلصورة الراسخة في التأريخ والثقافة الشعبية.

لذا نتوجه الى حضرتكم آملين الحصول على رعايتكم لهذا الحدث الهام ومساهمتكم في انجاحه بأية وسيلة ترونها مناسبة.

ولكم كل الشكر والتقدير

الأعضاء المؤسسون: أ.د.مي العبدالله، أ.د.هدى عدره، ـأ.د.اسماء شملي، أ.د.هيثم قطب، أ,د.عدنان خوجه، أ.م.ياسمين سنو.

البيان الختامي للملتقى الأول

للرابطة العربية لعلوم الاتصال

استجابة لدعوة الرابطة العربية لعلوم الاتصال ومجلسها الاداري ورئيسته الدكتورة مي العبدالله، اجتمع عدد من الباحثين من مختلف الجامعات العربية لحضور الملتقى الأول للرابطة تحت عنوان "نحو رؤية نقدية للتجربة البحثية في علوم الاتصال في العالم العربي" في الفترة ما بين 5 – 6 ديسمبر كانون الاول 2014.

وقد ناقش الحاضرون في ست جلسات موضوعات تناولت التجارب البحثية في عدد من البلدان العربية، ومشكلات بحوث الاعلام والاتصال في المنطقة العربية، وتمت مناقشة تقارير المنسقين في الوطن العربي ومشكلات العضوية. وقد استضاف الملتقى رئيس كرسي اليونسكو لعلوم الاعلام والاتصال البروفسور برتران كابدوش والذي استعرض الاتجاهات الكبرى في علوم الاعلام والاتصال ونماذجه.

وقدر الباحثون دور رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين، والمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية في الجامعة اللبنانية، في دعم واستضافة للملتقى الاول للرابطة، وأشادوا بالكلمة الترحيبية للاستاذ الدكتور طلال عتريسي عميد المعهد الذي ألقاها نيابة عن معالي رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين. وكذلك توجهوا بالشكر الى معالي وزير الاعلام اللبناني رمزي جريج لدعمه أعمال الملتقى وممثل وزير الاعلام لحضوره وإلقائه كلمة توجيهية نيابة عن معالي الوزير.

ومن خلال المناقشات توصل المشاركون الى التوصيات التالية :

- المحور التنظيمي

1 - تنظيم عمل المنسقين وتفعيله في الأقطار العربية وتكليف منسقين آخرين في البلدان التي لم يلتحق منها أعضاء.

2 – تكليف المنسقين بالتواصل مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والاعلامية ومع المنسقين الآخرين للتعريف بالرابطة وأنشطتها والحصول على دعمها سواء بالاتصال المباشر او عبر الاتصال الالكتروني.

3 – توثيق العلاقات مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بأهداف الرابطة وخصوصاً منظمتي اليونسكو والألكسو.

- البحث العلمي

1– تحديد محاور للبحث العلمي في مجالات مختلفة.

2– تشكيل فرق بحثية من مختلف التخصصات والمناطق الجغرافية.

3– تطوير مجلة الاتصال والتنمية وتوسيع اهتماماتها.

4– نشر كتب مشتركة حول قضايا تهم المجتمع العربي.

5– تأصيل المفاهيم والمقاربات النظرية وتبيئتها بما يتوافق مع المجتمعات العربية.

6 – استحداث جائزة سنوية تشجيعية للباحثين والأكاديميين في علوم الاعلام والاتصال.

- العضوية والانتساب

عضوية الرابطة تشمل الباحثين والأكاديميين في حقل علوم الاتصال والاعلام والباحثين من حقول أخرى الذين تندرج بحوثهم ضمن حقل علوم الاتصال والاعلام، والحاصلين على شهادة الماجستير وما فوق، على ان يتقدموا بطلب الانتساب للعضوية وتسديد الاشتراك السنوي.

- الأنشطة التأسيسية

1 – انشاء قاعدة بيانات حول الأساتذة وأبحاثهم وأعمالهم.

2 – قاعدة بيانات بالمؤسسات البحثية وذات العلاقة بنشاط الرابطة.

3 – تحديد الملتقى القادم تحت شعار (المجتمع الالكتروني ورهانات التنمية في الوطن العربي)

4 – تدوير عقد الملتقيات الخاصة بالرابطة في مختلف البلدان العربية.

وتقدم الباحثون بالشكر الجزيل لرئيسة الرابطة الدكتورة مي العبدالله واللجنة التنظيمية، على كرم الضيافة وحسن التنظيم والحفاوة البالغة التي وجدوها في بلدهم الثاني لبنان

الإشكاليات النظرية و المنهجية لبحوث الاعلام و الاتصال(1)

أ.د.مي العبدالله

مقدمة:

يميز العلماء شكلين اساسيين للاتصال الانساني، وهما الاتصال المباشر الذي يقتضي وجود شخصين او اكثر في مكان واحد وزمان واحد، والاتصال عبر الوسائط الذي يقصد به كل اشكال الاتصال التي ترتكز على وسيط تقني. وتشكل وسائل الاتصال الجماهيرية الكبرى كالصحافة والراديو والتلفزيون والانترنت أهم الركائز لهذا النوع من الاتصال الانساني.

والاتصال الحديث عبر هذه الوسائل يرتبط بالأساس بهدف سياسي : وهو تنظيم "مساحة عامة" لمناقشة المصالح العامة والخاصة. لكن هذه الرسالة المثالية تصطدم بمنطق اقتصادي يعيد طرحها. من هنا ينشأ تناقض يفسّر المواقف والخطابات المتضاربة بعنف، التي يخلقها منذ نشأته هذا الشكل للاتصال الانساني.(2)

الاتصال عبر الوسائل الاعلامية هو في اساسه ثمرة وظاهرة لحرية اساسية : حرية التفكير وحرية التعبير، وقد فرضت نفسها بصعوبة ضد قوى تحاول منعها او السيطرة عليها او افسادها.

1- أنظر: كتاب علوم الاعلام و الاتصال للباحثة، دار النهضة العربية، بيروت 2009.

2- أنظر: مي العبدالله، الاتصال و الديمقراطية، دار النهضة العربية، بيروت 2006.

1- مراحل تطور الفكر الاتصالي:

أ – البدايات الأولى:

في قلب الحياة العامة للمجتمعات الديموقراطية التي مازالت في بعض الاحيان مقموعة ومقيدة من قبل الممارسات السياسية، ظهرت وسائل الاعلام والاتصال حديثاً في التاريخ البشري. اول الصحف كانت صحف المناسبات منذ ظهرت الصحافة المنتظمة في القرن السابع عشر، ثم في البلدان الاوروبية الرئيسية حين ظهرت اول صحيفة يومية في انكلترا في القرن الثامن عشر.

وشهد قرن الانوار نضالاً صعباً من اجل "حرية الصحافة"، وتقدمت بريطانيا العظمى في هذا المجال (محو الاذن المسبق في 1695 ثم اعلان الـLibel Act في 1792).

في فرنسا اصطدمت حرية الصحافة خلال القرن التاسع عشر بنظام رقابة ثم انذار خلال الامبراطورية الثانية. ولم تكرس الا في نهاية القرن التاسع عشرمع قانون 29 تموز1881.

ورغم تطورها في ظروف صعبة، كانت وسائل الاعلام والاتصال منذ القرن الثامن عشر، موضوع مجموعة من الخطابات "المتفائلة" التي تمتدح ايجابياتها وميزاتها. والصحافة المكتوبة التي يطلق عليها اليكسيس دوتوكفيل لقب "الاداة الديموقراطية للحرية"، تستمر في الظهور كأداة اساسية لتقديم الأفكار ومناقشتها بحرية. (1)

---

1 –أنظر: Gaetant Tremblay,"La Science des communications et le phénomène technique", in Sciences sociales et transformations technologiques, Gouvernement du Québec 2002.

بدأت المواقف الناقدة لوسائل الاعلام والاتصال منذ القرن السابع عشر بقلم بعض الكتاب مثل لافونتان La Fontaine الذي يعتبر ان كل "صانع للصحف هو محتال " doit tribut au malin "، وازداد النقد في القرن التاسع عشر عندما افتضح اكثر فأكثر احتيال أصحاب الصحف وأدينت عدم مسؤولية الصحافيين الذين كما يقول بلزاك Honoré de Balzac "بالنسبة اليهم كل ما هو ممكن هو واقعي".

وعندما ظهر البث الاذاعي في القرن العشرين (1920) وبعده التلفزيون (1945) كان حاملا للآمال، وبحكم تأثيرها الجماهيري اعطيت لهذه الوسائل سلطات اخرى ايجابية للمصلحة العامة، بحسب المراحل التاريخية والظروف : "دمقرطة" الثقافة، توسيع النقاش العام، وحديثا تصليح اشكال مختلفة للخلل الاجتماعي.

وتنتقل الانتقادات الى القرن العشرين حول مسألة تأثيرات نشاط وسائل الاعلام والاتصال. منذ الثلاثينات تجد هذه الوسائل نفسها متهمة بكونها ادوات خطيرة للتلاعب بالجماهير. وفي هذا الصدد يدافع جاك الول Ellul عن اطروحة ان "الراديو والتلفزيون" ممكن ان يوضعا في خدمة شكل من اشكال "الاغتصاب النفسي" viol psychique للأفراد. ويؤكد باحثون آخرون من جهتهم على التحولات الثقافية التي احدثتها وسائل الاعلام والاتصال التي، وهي تلغي المعايير و القيم ، تأتي "بثقافة متوسطة"، او "مركّبة" mosaique. وحديثاً ، فإن تسريع الوقت الاتصالي وتعميم الاتصال بالشبكات، يدفع بباحثين آخرين مثل Jean Baudrillard بأن ينبّهوا الى حالة "النقل خارج الواقع" déréalisation التي يبعث اليها الافراد والجماعات تدريجياً في مجتمعاتنا التي تصير اكثر فاكثر مجتمعات "اتصالية"(1).

1- أنظر: Yves Jeanneret, Les Sciences de l’information et de la communication : une discipline méconnue en charge d’enjeux cruciaux, SFSIC, La Lettre d’Inforcom N° 60, Paris hiver 2001- 2002.

ب - رهانات اقتصادية :

ومصدر هذه الاحكام المتضارية المتعلقة بهذا الشكل الاتصالي الاجتماعي الجديد، هو التوتر القائم المستمر بين الرهانات الاقتصادية والرمزية التي هي في قلب النظام الاتصالي. فالثورة الصناعية التي حدثت في القرن التاسع عشر أعطت في الواقع للاتصال عبر الوسائل الجديدة بعداً استراتيجياً للتطور الاقتصادي للمجتمعات الغربية، اذ ظهرت في حينها كوسيلة مقررة لتحول طرق التفكير، يجب ان تتكيف مع بيئة جديدة، وممارسات استهلاكية يجب ان تتزايد لتطوير الاسواق .

وهي تظهر من جهة ثانية كشرط اساسي لسير النظام النقدي الذي يوجب ايجاد نظام معلوماتي معقد يمكن من اخذ القرارات بسرعة وجرأة. ويرتاد الاتصال الاجتماعي "قيمة تجارية" valeur marchande ، بعد ان اصبح ضرورياً لمجمل الفئات الاجتماعية، اذ تديره آليات تجارية موجودة حتى في مؤسسات تابعة للقطاع العام. والمؤسسات الاجتماعية التي ترتكز عليها هذه الوسائل هي مؤسسات تطلق منتوجات خاضعة لشروط السوق والمنافسة. و للصناعة الثقافية هذه يوجد رهانات اقتصادية هامة تبيّنها الحركات الثابتة والمستمرة لاعادة التنظيم التي نلاحظها في هذا القطاع (اعادة شراء المناصب، تحالف بين تجمعات..).

وأهمية الفوائد المتوفرة في الاتصال عبر الوسائل تفسر بحقيقة ان الاتصال مشارك في الثقافة الجماهيرية. فالصحافة المكتوبة والوسائل السمعية البصرية تتميز بنشر الصناعة الثقافية. و هي لا تتكون من أعمال فردية، بل هي منتجات تسلسلية منشورة بطريقة منتظمة (في الصحافة) ومتواصلة (راديو ، تلفزيون). ووسائل الاتصال الجماهيرية يمكنها هكذا ان تجمع بصورة دائمة جماهير غير مستقرة، تشتريها مؤسسات تقوم بمساهمات اعلانية. وهنا يجب التمييز بين ثلاث عناصر في الانتاج الاتصالي(1) :

1- أنظر: Philippe Breton, L'Utopie de la communication, Le mythe du village planétaire, La Découverte, Paris 1995.

- المعلومات الاخبارية بمعنى الكلمة : الصفحات التحريرية في الصحف والبرامج الاخبارية، والاعلان (صحفات الاعلانات في الصحافة المكتوبة والدعايات في الراديو والتلفزيون). الى هذه يجب اضافة "مواد التسلية" بالنسبة للوسائل السمعية البصرية.

هذه العناصر الثلاث تنتمي في الواقع الى سوقين مختلفين : سوق المستهلكين او المستخدمين، وسوق المعلنين. لكن هاتين السوقين هما في الوقائع مرتبطتان كثيراً، فكلاهما يحركهما البحث عن اكبر جمهور ممكن. وتطور وسائل الاتصال بالتالي هو مرتبط الى حد بعيد بتطور الاعلان الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر.

وتأتي مع هذين الوجهين الرئيسين للنشاط الاتصالي ايضاً مجموعة من الرهانات الرمزية. فإعلام واعلان هما ساحات لانتاج خطابات. وهما يرتكزان على انواع مختلفة من الادوات الخطابية (لغة كلامية، صورة، رموز، حركات ..). فالخطاب الاعلامي والخطاب الاعلاني يتبعان اخراج ظواهر آنية من الاحداث الآنية كما من الخيال المركب. والمضامين الاعلامية كالمضامين الاعلانية تبنى على مجموعة من الخيارات القابلة للنقاش التي تستخدم شكلاً كلامياً او مرئياً. هذه المواقف تساهم في ترويج صور ذهنية لدى الافراد، مبنية على شكل تصورات جماعية. هذه التصورات وهي تؤثر في الافراد مثل "فلترات"، تشكل ادوات لفهم الواقع، وهو يفهم عبر هذه الوسائط بشكل عنيف او عقلاني.

ووسائل الاتصال تساهم، وهي تحرك انتقال هذه التصورات عبر العالم الاجتماعي، في تحديد أنظمة القيم والعقائد التي تسود كقواعد ثابتة لجماعات (وطنية، محلية، مناطقية ..). ان تطور بعض الوسائل الخارقة للقارات والحدود، وهو يعتبر مهدداً لهوية بعض التجمعات الثقافية، يمكن ان يتسبب في نشوء صراعات وتبني اجراءات تنظيمية (مثل التلفزيون الفضائي او الانترنت سنة 1992)(1).

1- أنظر: Frédéric Barbier et Catherine Bertho Lavenir, Histoire des médias de Diderot à Internet, Armand Colin, Paris 1996.

ويفسر تأثير وسائل الاتصال في مجالات المرئي و المسموع التحفظات القديمة لعالم التربية تجاهها، وحديثاً يتم تنظيم برامج للتربية وللتعليم على حسن استخدام وسائل الاعلام و الاتصال.

من جهة أخرى، يبقى التعبير عن الآراء امام الجمهور العام احدى وظائف الصحف الكبرى الاساسية.

لكن هذا الهدف الوطني هو ايضاً معلن عنه من قبل الوسائل السمعية البصرية التي تتابهى بليونتها وسهولة استخدامها منطلقة من فشل او تقصير المؤسسات ، فإن الاذاعة وخصوصاً التلفزيون يتوليّان اكثر فأكثر تنظيم النقاش العام، وهما يدعمان خطابات الاقليات. فوسائل الاتصال نتيجة هذه الرهانات كلها، هي موضوع لاشكال متعددة للتنظيم من قبل السلطة العامة، وايضاً لمحاولات السيطرة عليها من قبل القوى الاقتصادية.

وتفرض السلطة العامة قيوداً على حرية اتصال ، باسم اعتبارات تتعلق بالسلامة العامة (استقلالية، امن عام ...) والخاصة (حق الافراد) . في مجال المرأي والمسموع هي غالباً في اساس انشاء قوى مسيطرة ومنظمة (المجلس الاعلى للمرأي والمسموع) تسهر على احترام بعض القواعد المتعلقة بالمضامين (عنف، افلام جنس، وايضاً اتزان الوقت المخصص للسياسة والاعلانات)، وعلى اعطاء الترددات وايضاً على الحل من ظواهر التكتل.(1)

1-أنظر: Jacques Gonnet, L'Education aux médias, l'Harmattan, Paris1997. Daniel Junqua, La liberté de la presse, Les essentiels de Milan, Milan 2004.

واخذاً بعين الاعتبار ازدياد تكاليف انتاج الاعلام، يخضع عدد كبير من المؤسسات الاعلامية الحساسة لسيطرة التجمعات الكبرى العالمية والمتعددة الوسائط (صحافة مكتوبة ،اذاعة، سينما).

و ينعكس الاتجاه المتزايد لهذا القطاع الاقتصادي الى التصنيع بصورة أعم في ظاهرة تسويق الاتصال عبر الوسائل، وتطبيق اساليب التسويق في فكرة وانتشار منتوجات معممة في كتابتها وفي شكلها.

ويميل المنطق التجاري الذي يسود في اساس تطور هذا النشاط الاجتماعي، اكثر فأكثر الى فرض قانونه على المثال السياسي الذي هو في اساسه.

ت - <u>وسائل الاتصال والفكر السياسي:</u>

اذا أرادت الدولة أن تضع اطارا لوسائل الاعلام والاتصال، عليها ان تفعل ذلك بطريقة ديموقراطية في اطار منظمات غير خاضعة للضغوطات السياسية (مثل المجلس الاعلى للاعلام) يؤمن تعددية الاعلام ومسالة الاستخدام وموضوعية الصحافة الخ... وهذا الامر مبرر خصوصاً فيما يتعلق بالانترنت الذي يمكن من زيادة مساحات ومجالات الحوار العالمية، ويفتح آفاقاً جديدة لحرية التعبير كما يحمل امكانات كثيرة لنشر الاشاعات وتشويه الحقائق ونشر الفساد والمضامين الخطيرة الضارة.(1)

على وسائل الاتصال ان تحترم خيارات وتوقعات المواطنين. هي لا تستطيع ان تمتنع عن ذلك بصورة نهائية، فيوجد هكذا لعبة ثلاثية بين رجال السياسة والرأي العام ووسائل الاتصال : وسائل الاتصال تعكس الظواهر الاجتماعية بقدر ما تشكلها. كما ان الجمهور هو مقياس للنجاح وبيده ان يحدد البرامج المقترحة.

1- أنظر: Dominique Wolton, “Les journalistes entre l’opinion publique et les hommes politiques”, Hermès No.4, Paris 1991.

لذلك لا يجب ان نبالغ في تقدير دور وسائل الاعلام والاتصال، فالانتخاب مثلاً لا يرتبط فقط بهذا الدور وانما بشروط اخرى اجتماعية اقتصادية. لايجب ان نستسلم للوسيلة ونصدق الحقائق التي تعكسها، فطريقة الاستخدام ودور الجمهور اساسيان لمقاومة تأثير وسائل الاتصال ومن هنا اهمية ان نتعلم كيفية فهم الرسائل ومشاهدة التلفزيون وقراءة الصحيفة.(1)

لقد ظهرت شبكة الانترنت لرغبة في الاتصال بشكل اسهل واسرع ولذلك فهي تشكل مساحة واسعة للحوار، وهي تسمح بفضل البريد الالكتروني وامكانيات المحادثة ان تتواجه وجهات النظر وتتبادل المعلومات.

انها تساهم في الاستعلام الافضل عن المواطنين وفي شفافية العمل العام، عبر نشر معلومات ادارية مثلاً وعبر البرامج السياسية للاحزاب، الخ ...

تمهد شبكة الانترنت لتفاعل اكبر بين الحاكمين والمحكومين، فالاحصاءات الالكترونية تسمح بأن يعرف المنتخبون ما يتوقعه منهم المنتخبون وردات فعلهم، و يمكن ان نتصور ان الانترنت هي الأداة الحديثة للمشاركة في العملية القضائية والنقاشات المفتوحة في البرلمان او ارسال الاقتراحات للبرلمانيين.

وتسهل الانترنت في بعض الجوانب الاعمال المشتركة الجماعية فيسمح لأفراد متباعدين يتشاركون بنفس الافكار ان يتواصلوا ويوحدوا جهودهم. ومازال استخدامها مخصصاً لنخبة تملك امكانيات مالية وعلمية متفوقة، وتتواصل بشكل دائم بفضل امكانيات تقدمها الحكومات او صانعو الحاسوب او موزعو الخطوط لجمهور المستخدمي الانترنت...

1-أنظر: Jean Gerstle, La communication politique, PUF, "Que sais je » ?, No.2652, Paris 1992.

و يمكن لشبكة الانترنت ان تكون وسيلة للتعرض الى الحياة الخاصة للأفراد، فرغم السرية والقيود والاجراءات الاحتياطية لايزال بامكان بعض الافراد المتمكنين من تقنيات الانترنت من الدخول الى الملفات الخاصة، والحصول على المعلومات الشخصية، وحتى ارسال الامراض التي تصيب الملفات والمعلومات، وحتى نشر معلومات ودعايات خاطئة او التعرض للأفراد او الشركات...

يمكن ان تكون الانترنت وسيلة لنشر افكار واعمال تتناقض تماماً مع الأهداف الديموقراطية، كمواقع تشجع العنصرية او التعصب او تحمل اهدافا سياسية مناقضة للديموقراطية، او تروج للحق والحروب او تساعد بعض الاطراف على تحكيم سيطرتها على الناس. وحتى انه في بعض الدول تعمد الحكومات الى منع الدخول الى مواقع تعتبرها مؤذية، مثل في الصين وسنغافورة حيث تعتبر المواقع المناصرة للغرب مؤذية. الخ...

ان وسائل الاتصال الحديثة لاسيما التلفزيون المباشر والانترنت بامكانها أن تسهل المشاركة بين الناس واشراك المواطنين بالقرارات العامة والجدل السياسي القائم.

الا ان ديمقراطية الانترنت يمكن ان تكون مجرد وهم، وتكاثر المواقع وحركة النشر والتعبير لا تعني بالضرورة ديموقراطية الاهداف والممارسات ولا تعني تغييرا في هيكلية السلطة.

بالنهاية لا يجب ان تكون شبكة الانترنت دون رقابة ديموقراطية فهي حين تتجاوز الحدود تطرح مشكلة الرقابة، فتحاول لذلك اليوم بعض المواقع ومراكز التوزيع والاوساط السياسية الوطنية فرض قانونها بواسطة منظمين يتابعون التطورات التكنولوجية ويحاولون مراقبتها وسن القوانين العالمية لها.(1)

1- أنظر: André Vitalis, Médias et nouvelles technologies, Apogée, Paris 1994.

ث- ربط وسائل الاعلام بالديمقراطية:

بناء على ملاحظة ان الديمقراطية قد تطورت بموازاة تطور وسائل الاتصال، لا يتردد بعض الباحثين من تأكيد وجود علاقة بين الظاهرتين، وهم يعرّفون الديمقراطية "باحترام عدد من الحريات الاساسيةمثل حرية التعبير وحرية الاعلام". ومن جهة ثانية بوجود عدد من الميول الفكرية للصحف وهذا ما يطلقون عليه "التعددية"(الخط - اللون).

يقول فويان: "من الواضح جداً ان الحرية في مجال الصحافة تواكبها الديموقراطية السياسية لأنه لا يمكن فرضها الواحدة بدون الاخرى، والواحدة لا تعمل بدون الاخرى. الاثنتان ركيزتا هيكل واحد، مبني من قبل المهندسين نفسهم، ومرتبطتان واحدة بالاخرى، من يهاجم الواحدة او يشكك بها يهاجم الاخرى ايضاً. الحرية هي وحدة لاخيار فيها : نقبل بها او نرفضها "(1).

ويقول فولتون : "في تاريخ الديموقراطية لم يكن من الممكن تفريق "صحافي – سياسي" طالما ان وجود رجال السياسة البطيء والصعب قد تحقق من خلال نضالهم للانتخابات والديموقراطية بالمساندة المباشرة للصحافة"(2).

بعض المراقبين يعتبر احياناً ان وسائل الاتصال قد اصبحت مشاركة كلياً في اللعبة السياسية وهي تحتل فيها مكانة هامة جداً. اعتدنا مثلاً على التأسف لأن مركز الحياة السياسية قد انتقل من البرلمان والحكومة الى ساحات التلفزيون او استوديوهات الاذاعة لمصلحة "السياسة –المسرح"، مما يمنع طرح المشاكل الحقيقية وحلها بالاستعانة بالعقل (ولكن الا يملك كل واحد منا تصوره الخاص لما هو عقلاني ؟) .(3)

Bernard Voyenne, La presse dans la société contemporaine, -1

-2A.Colin 1971, p.246.
Dominique Wolton, « Les journalistes entre l’opinion publique et les hommes politiques », op.cit, p.207.

Roger Remond, entretien J.M.Colombani, Le Monde, 15 juin 1993 -3

الفرضية التقليدية لهذه العلاقة المتينة التي تسمح بوصف هاتين الوحدتين بمتشابهتين

تقضي من البداية بتبني اربعة عمليات قد قلبت المجتمعات الصناعية : اولاً حضارة التقاليد التي خففت اللجوء الى العنف الجسدي والكلامي في معالجة الخلافات العامة والخاصة (ضبط التهيجات تحت تأثير احتكار العنف من قبل الدولة)، ثانياً التدني التدريجي لنسبة الامية بفضل التعليم الاجباري، ثالثاً التطور الاقتصادي الذي سمح بارتفاع القوة الشرائية للعائلات والوقت المخصص للترفيه، ورابعاً انقسام متزايد للعمل الاجتماعي (تخصص المهام التي كان يقوم بها انسان واحد و ظهور مهن جديدة مكلفة بالقيام بأعمال معينة و محددة سلفاً...).

واصبح من الممكن التساؤل ان كان الظهور المتوازي للديموقراطية والصحافة يترجم كعلاقة بديهية أو كناتج اجتماعي لهذه الظواهر الأساسية الأربعة. لقد باتت كلمة "تشابه" تحيلنا الى حالة سابقة لتقسيم العمل الاجتماعي حيث المهام كانت مختلطة ولم تكن مميزة بعد.

هذه المقاربة تحاول الخروج من الازمة باعطاء المرونة لنماذج متناغمة في الاهتمامات العملية والفكرية والاخلاقية، كالنضال ضد الدول الدكتاتورية، وتسهيل الانتقال الديموقراطي، والحكم على نسبة الديموقراطية في كل نظام ، ومعالجة الدكتاتوريات المتمردة بوصفات علاجية، والفصل بين النزعة الديموقراطية والـدكتاتورية. و هي تخرج عن التعريف التقليدي للديموقراطية على أنها مواجهة للانواع الاخرى من الانظمة، من دكتاتورية و استبداية و سلطوية...(1)

1- G.Ballandieri, échange avec M.Rocard et A.du Roy, “Politique et télévision: les liaisons dangereuses”, Vendredi, Idées, No1, Paris nov 1992, p.6.

و للمساعدة على البناء العلمي للمشكلة قرر العلماء ابراز التعريفات الخمس للديمقراطية الاكثر انتشاراً. و قد وضعوا رسماً تحليلياً للعلاقات بين الاعلام والسياسة، يسمح لنا ان نفهم معنى كلمة "ديمقراطية" ، والهدف هو توضيح الاستخدامات المختلفة للكلمة دون تحديد تعريف واحد.(1)

و جرت محاولات لتتميز المقاربات الاساسية للدور الديمقراطي للاعلام، بحيث وضعت مقابلة بين ثلاثة ابعاد للعلاقة صحافة - سياسة، عرضت على مراحل ثلاث :

1) تعريفات الديموقراطية التي تسمح بتبرير توزيع ادوار الاعلامي ورجل السياسة.

2) المطالبة بدور ديموقراطي للصحافة المكتوبة والسمعية البصرية.

3) انواع العلاقات بين الصحافة و السياسة بحسب التركيبات الاجتماعية والفكرية المميزة لقواعد اللعبة.

ان جولة سريعة في الفكر الاتصالي تسمح لنا بحصر النماذج الخمسة للدور الديمقراطي لوسيلة الاتصال: منبر حر، عضو حزبي، قطاع عام، تعبير حر، مواجهة للسلطة .

نتكلم هنا عن بناء فكري لايتفق عليه بالضرورة كل الباحثين . بركوف وهوثان يطالبان مثلا بالدور الديموقراطي للقطاع العام دون ان يعطونه نفس المعنى، ومانان يعلمنا بأنه من المألوف تسمية "تحررية" اتجاهين مختلفين لهما نتائجهما على دور الاعلام في الديموقراطيات "الحرة": حرية التعبير (نظرة فردية) ومواجهة السلطة (نظرة عامة)(2).

Jean Le Bohec, Les rapports presse-politiques, L'Harmattan, Paris -1

1997, pp.109-110

2-نفسه.

وتختصر النماذج الخمس تعريف الديمقراطية: 1- مشاركة ، 2- منافسة ، 3- تمثيل ، 4- تنظيم ، 5- تحديد (1).

ان نسب دور ديموقراطي لوسيلة الاتصال يبرر الخطوة التي تقتضي بمعرفة الى أي تعريف او تعريفات للديمقراطية نرجع، فلكل نموذج للديمقراطية نموذج للدور الديموقراطي للاتصال يقابله. ويجدر بنا ان نحدد هنا ان المنظور لايراه المدافعون عنه نموذجيا، يعني لغاية معرفية، ولكن كمثال للادراك ونموذج للاتباع ومثال للتقليد، ومن يدعمون بالمقابل هذا النموذج او ذلك يميلون الى رفض شرعيته واعتباره كعدو يجب القضاء عليه، أو حظر يجب استدراكه، أ ببساطة كهدف يصوّب عليه:(2)

تعريفات	**أدوار ديمقراطية**
مشاركة	منبر عام -أغورا
منافسة	عضو حزبي
تمثيل	مصلحة عامة
تنظيم	حرية التعبير
تحديد	سلطة مضادة

مقابلة نموذجية بين تعريفات وادوار

1- Idem, pp112-113

2- Idem p.119

بينما غروسي كان قد حصر هذه الادوار بثلاثة: حارس، مراقب وصانع للرأي العام.

نلاحظ ان غروسي يجمع لبن دورين هما : عقد حزبي وسلطة مضادة بينما يلغي دور المنبر العام (1).

هذه النظرية اكثر تعقيداً من طرح بلونديل الذي يبني ثلاثة أدوار مستقلة: مراقبة، أحزاب، منظمات وطنية، بينما مياج يقدم رسماً لأربعة نماذج لها خصائص مشابهة للتي ذكرها ويبر: اعلام رأي صحافة تجارية، وسائل اعلام سمعية بصرية جماهيرية وعلاقات عامة .

الا ان هذه النماذج الاتصالية هي بعيدة عن التساؤل حول معنى"الديمقراطية"، ويمكن في الواقع حصرها بإثنتين: من جهة صحافة الرأي والعلاقات عامة التي تجمع النظرة الدعائية (عضو حزبي)، ومن جهة ثانية الصحافة التجارية ووسائل الاعلام السمعية البصرية الجماهيرية التي تجمع مؤسسات الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية الموجهة نحو الجمهور (حرية التعبير)(2).

1- J.Blondel,"Generalités: Le Comparatisme", Traité de science politique, dirigé par M.Grawitz et J.Leca, T.2, Paris 1985, pp1-26.

2- Bernard Miège, "L'espace public perpétué, élargi, fragmenté", in L'espace public et l'emprise de la communication, dirigé par I.Paillart, Ellug, Grenoble 1995, pp.165-169.

هذا المخطط الفكري يقدم شبكة للتحليل ابسط من التي يقدمها دافدسون الذي يميز انظمة ثلاثة كبرى للاتصال : دول ديمقراطية، دول شيوعية ودول نامية، او سيبرت وبترسون وشرام الذين يصنفون الانظمة الاتصالية في اربع نظريات : سوفياتية - شيوعية، تحررية، و نظرية المسؤولية الاجتماعية. من جهته يميّز بيار البير نموذجين للانظمة الاعلامية : النموذج الاستبدادي للقطاع العام ، حيث الاعلاميون هم مستوطنون، والنموذج الليبرالي للسلطة الرابعة ، حيث الاعلاميون هم مستقلون عن السلطة العامة: "ان كانت الانظمة المتعددة تحتوي على متغيرات عديدة، فلا يمكن أن نرى الا نموذجين اثنين مرجعين" (1).

وقد بنى كوران ايضاً نموذجه الخاص على قاعدة ثلاثة وظائف ديمقراطية للنظام الاتصالي : حوار عام، وكالة للتمثيل، وتحقيق الاهداف العامة للمجتمع (2). ولكنه يقترح اخيراً مخططاً يميز اربعة مقاربات: تحررية، ماركسية ناقدة، شيوعية وراديكالية ديمقراطية، ويحددها في زوايا مختلفة : قطاع عام، دور سياسي لوسائل الاتصال، نظام اعلامي، قاعدة اعلامية، ترفيه وتجديد(3).

1- Pierre Albert, Le pouvoir des médias, PUF, Paris 1986, p.28.

2- J.Curran, Mass Media ans Society, Edward Arnold, New York 1991, pp.102-105.

3- Idem, p.28

ج- "الاعلامي المتخصص":

بالنسبة لأجيريس يمكن تمييز ثلاثة فئات مهنية : الاعلامي التقليدي المنشغل فقط بالوقائع وقاعدة الخمس، والاعلامي الباحث الذي يحاول الذهاب ابعد من الواقع السطحي لكشف اسباب الاحداث، والمحقق الناشط الذي يعتبر الاعلام وسيلة لبلوغ الغاية وتغيير العالم بسرعة. وحسب جانوفيتر يوجد ثقافتان ثانويتان داخل عالم الاعلام الحالي: الاعلاميون النقاد والملتزمون والذين يدافعون عن الأخلاقيات، اعداء فكرة استحالة بلوغ الموضوعية، والصحافيون الذين يدعمون ضرورة تفريق الوقائع والأراء، وهم مقتنعون بأنه يمكنهم تصنيف ونشر ما هو مهم .

شودسون من جهته ابرز سبعة اهداف للاعلام في النظام الديمقراطي، و يقول أن هذه ألأهداف يمكنها أن لا تكون متكاملة فيما بينها : ايصال الأخبار للناس بشكل صحيح وكامل، يسمح لهم باتخاذ قرارات عاقلة كمواطنين ، أو تأمين محيط متجانس لمساعدة الناس على فهم عالم السياسة المعقد... لعب دور الوكيل لتطلعات المجموعات الاجتماعية المختلفة، أو تأمين الاخبار التي ينتظرها الشعب تبعا لقوانين السوق... تمثيل الجمهور والتكلم من اجله وباسم المصلحة العامة للسيطرة على الحكم، اثارة التعاطف وتأمين فهم معمق لوضع الناس الآخرين في العالم، أم تأمين ساحة للحوار بين المواطنين، ليس فقط لاعلامهم بآلية القرار ولكن ايضاً لجعلهم يشاركون فيها...

أخيراً يعتبر "ماكيل" انه يوجد ستة "نظريات منظمة" لوسائل الاتصال: الحق بالوصول الى وسائل الاتصال للافراد والجماعات، غياب الرقابة البيرقراطية او الحكومية، توجيه وسائل الاتصال قبل كل شيء نحو الجمهور، وجود وسائل اتصال خاصة بكل مؤسسة او مجموعة من الناس، وأخيرا الاشكال الاتصالية التفاعلية والمشاركة(1987)(1).

1- C.Argyris, Beyond the front page, Jossy Bass, London 1974, pp.618-626.

من هنا، فالعلاقات بين الجهات السياسية والجهات الاعلامية هي في الواقع اكثر تعقيداً، وهذا ما يجعل الفرصة كبيرة لأن يكون تعريف "الاعلامي المتخصص" موضع صراعات، ويمكنها ان تبقى سجينة مثاليات خاصة بالمنظرين، وبأن تميل نحو البحث عن “الصفات النفسية” التي من المقترح ان تميز الاعلاميين، او نحو “المحاولة النفسية الاجتماعية” .

وبما ان الاعلام يعتبر منبراً سالكاً في متناول الكل، لايملك المحررون أي سبب للوجود، ولا نستطيع ان نتكلم عن علاقات اجتماعية منتظمة بين النخبة والمحررين .(3) ولكن لاشيء يبرر في هذه الحال وجود فئة تملك الاحتكار والسيطرة على التعبير في الاعلام.

يحدث ان نذهب أبعد من ذلك بتنظيم منابر عامة حيث يستطيع المواطنون، بوجود متدخلين متخصصين ومنتخبين، اقتراح حلولهم وهي احياناً منقولة على التلفزيون او على الراديو بحيث يلعب الاعلاميون دوراً سطحياً مكتفين باعطاء معلومات واقعية او باشارة تساؤلات معينة، وهذا يعني الحفاظ على مستوى من الحوار يسهل التبادلات بدل استخدام التأثيرات الشفهية(2).

M.Finley,Démocratie antique et démocratie moderne, Payot, Paris 1976, -1 –p.66.

Bernier, Le monde diplomatique, Paris aout - 2
1996

في النموذج الحزبي يقيم محررو صحف الرأي مع المنتخبين علاقات تبادلية ترتبط كثيراً بمواقفهم وتحددها مباشرة مستوجبات الصراع السياسي، فعندما يعالج المحرر موضوعا يتعلّق بجهة ينسجم معها، يميل الى عدم الشك ويقيّم نشاطاته من وجهة ايجابية، وبالعكس عندما يتكلم محرر عن منتخب من اتجاه معاكس يميل الى وصفه من نواحي سلبية ومن جوانبه الفكرية او الشخصية التي توحي بالشك، ويدين اختياراته في مجال السياسة العامة و يذكّر بأخطائه السابقة.

هكذا نقول : "عندما يتشارك السياسيون ووسائل الاعلام و الاتصال نفس المشاعر السياسية، هناك فرص كبيرة لأن تكون العلاقات اشتراكية ومتجانسة، وعندما تختلف العواطف تصير العلاقات قابلة لأن تكون نادرة وصراعية (1).

لكن شبكة الانترنت هي في نفس الوقت وسيلة للاتصال بدون وسيط، ولتحقيق حوار وتبادلية. وانتهى الوقت الذي كانت رسالة رجل السياسة تخضع بالضرورة لحقائق الاعلاميين المشوهة (2).

B.Franklin, Packaging politics, Edward Arnold, New York 1994, p.21. -1

F.H.de Virieu, Le Monde, Paris 8 nov 1996. -2

2- مفهوم علم الاعلام والاتصال:

بناء على هذه النظريات العلمية الأولى التي تفسّر علاقة وسائل الاتصال بالسياسة وأليات المجتمعات، ومع ظهور وسائل الاعلام الجماهيرية المكتوبة والسمعية والسمعية- البصرية، وتطور تكنولوجيا الاتصال ليصبح المجتمع العالمي الحديث "مجتمعاً اتصالياً" بامتياز، تأسس علم مشترك الاختصاصات استمد نظرياته من مفاهيم العلوم الانسانية الاخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة وادارة الاعمال، هو"علم الاعلام والاتصال".
منذ تأسيسه منذ أكثر من عشرين سنة ومجموعة من الاسئلة تطرح حوله : هل لهذا العلم نظرياته ومفاهيمه الخاصة؟ هل التفريق بين "اعلام" و"اتصال" لايزال ممكناً؟ ما هو "هدف الاتصال"؟ ما هي الاشكاليات التي تعترض الباحثين في هذا المجال؟ ما هي الحقول البحثية التي يمكن سبرها مع التطورات العالمية المعاصرة؟...(1)

في سنة 1974 اجتمع باحثون ومدرسون جامعيون من اجل استحداث اختصاص علمي جديد هو "علوم الاعلام والاتصال" انطلاقاً من "نموذج شانون" التناسبي، الحديث في حينه، و"علم التوجيه الآلي cybernétique" المعروف. ولكن، بنتيجة غياب القاعدة الفكرية المشتركة، وتعدد النظريات اصبح هذا الاختصاص الجديد علماً مشترك الاختصاصات، يستدعي التفاعل والتبادل بين الباحثين في حقول عديدة (2).

1- Bernard Miège, Université et SIC, « La recherche en information et communication », INA, Les dossiers de l'audiovisuel N° 85, Paris juin 1999.

2-أنظر: Stephane Olivesi, « Sciences de l'information et de la communication : objets, savoirs,discipline », Coll. La Communication en plus, PUG, Grenoble 2006.

كانت المقاربة الاولى لهذا العلم على اساس "الاتصال - ارسال"، ثم حوربت هذه من قبل مجموعة من الباحثين الاميركيين الذين اقترحوا نموذج " الاتصال - مشاركة" المرتكز على نموذج "الجوقة". لم يكن هذا النموذج بنظر الباحثين شاملاً واعتبروه بمثابة علم نفس اجتماعي جديد، فاستبدلته مدرسة "فرنكفورت الجديدة" بنموذج "الاتصال - سياقا".

وحددت شروط نجاح الخطاب وفعاليته على هذا النحو : الوضوح، الصدق، الصحة، الحقيقة، بالارتكاز على نظرية هابرماس الكونية (1).

الى جانب هذه التيارات الثلاثة هناك عدة محاولات لباحثين من مجالات علمية مجاورة، احدهم تبنى العلوم بناء على النموذج الاقتصادي التقليدي : انتاج - توزيع - استهلاك . اعتبر هذا التيار ان العولمة هي السبيل للتخلص من المفهوم التناسبي للاتصال الذي يحصر التواصل في علاقة ثنائية : مرسل - متلقي (2).

يقول برنار مياج ان علوم الاعلام والاتصال قد ظهرت "لأن مجتمع الاتصال يحتاج الى علم يدرس عمليات الاعلام و الاتصال الناجمة عن اعمال منظمة، هادفة، مرتكزة على التقنيات ، ومشاركة في اشكال التواصل الاجتماعية والثقافية" (3).

Jean Charron, "Une introduction a la communication", Presses de-1 l'Université du Québec, coll.Communication et société, Télé Université, Québec 1991.

Lucien Sfez, La communication, Puf, "Que sais-je?", Paris 1991, p.9.-2

Bernard Miège, La pensée communicationnelle, Pug, Grenoble 1995, -3 p.84.

ان "علم الاعلام والاتصال " الذي تعود تسميته في فرنسا الى سنة 1975، هو بعيد عن ان يشكل نهجاً متماسكاً وموحداً. فإن استخدام الجمع (علوم) وعبارتي "اعلام" و"اتصال" يدل على عدم دقة هذا القطاع حيث يعمل متخصصون في مجالات مختلفة ومتباعدة، يأتون من المعلوماتية أو الحقوق او الاقتصاد او التاريخ او علم الألسنية او علم النفس او علم الاجتماع...

ان الاختلافات في النهج والاسلوب واللغة تزيد الامر تعقيداً وتحبط منذ البداية أية محاولة توليفية. فعلوم الاعلام والاتصال تقف على مفترق عدة تأثيرات ولا يمكنها ان تشكل علماً مستقلاً مثل الرياضيات او العلوم الطبيعية : هي في طريق التشكل وتقف ما بين البحث النظري والتطبيق العملي، بدون ان تكون معترف بها الى الآن بالفعل.(1)

ان حداثة وهشاشة هذا العلم المشترك لا تسهلان بالطبع ظهور مفاهيم ونماذج نظرية مقبولة من الجميع تسمح للباحثين ان يتبنوا مجموعة من النظريات التي تساعد على اغناء المعارف وفهم الآليات التي تتحكم بالاعلام والاتصال في مجتمعاتنا. ومما يزيد المشكلة تعقيداً هو اننا غارقون في مجتمع عالمي يزداد فيه دور الصحافة والراديو والتلفزيون والسينما والاتصالات أهمية في حياتنا اليومية، ويصبح من الصعب علينا اكثر فأكثر اخذ البعد الضروري لدراسة آلياتها وتأثيراتها بموضوعية.

نحن شركاء شئنا ام أبينا وشاهدون على هذا التقدم السريع للاتصال خلال السنين الأخيرة، لكننا ندرك كباحثين في هذا الحقل انه بات من الضروري قبل كل شيء تحديد

Lucien Sfez, Critique de la communication, Seuil, Paris 1990, p.59.-1

المصطلحات والاتفاق على معنى المفردات التي نستخدمها، او على الاقل اقتراح تعريفات للحؤول قدر الامكان دون الوقوع في الالتباس وسوء التفاهم. فوراء المصطلحات والنماذج المستخدمة من قبل الاختصاصيين في الحقول المختلفة التي تدخل في علوم الاعلام والاتصال، تاريخ طويل اذ هي حصيلة لحركات اجتماعية معقدة وتتنوع حسب العصور.

كما سبق وقلنا لا يوجد تعريف واحد لعلوم الاعلام والاتصال بل محاولات كثيرة لشرح الواقع بالنماذج والمخططات (1).

ويمكن تصنيف بحوث الاعلام والاتصال في ثلاثة اتجاهات اساسية :

1- الاتجاه الاول يقف بين العلوم العصبية والعلوم المعرفية، ويعالج الاتصال في علاقته مع الدماغ : ادراك، والحرة، تفكيك الصورة واللغة.

2 - الاتجاه الثاني بين العلوم المعرفية والعلوم الطبيعية، ويرتكز على مشاكل الاتصال بين الانسان والآلات.

3- الاتجاه الثالث الذي يرتكز على علوم الانسان والمجتمع، يدرس الاتصال بين الافراد والجماعات وكذلك تأثير تقنيات الاتصال على مسار المجتمع (2).

1-مي العبدالله، الاتصال في عصر العولمة، دار النهضة العربية، بيروت 2001، ص.27.

2- André Vitalis, Médias et nouvelles technologies, Apogée, Paris 1994, pp.36-37.

عشرة اختصاصات هي هنا مستخدمة :الفلسفة، الاقتصاد، الحقوق، علم السياسية، تاريخ الآليات، الجغرافيا، علم النفس، علم النفس الألسني، علم الانسان...

بهذا فان علوم الاتصال هي بطبيعتها مشتركة الاختصاصات، فبعدها يمنع أي تخصص محدود الاتصال، و قد تكون احد النشاطات الانسانية التي يشكل عبرها الانسان مباشرة علاقته بالعالم (1).

نجحت التقسيمات الداخلية الخاصة بعلوم الاعلام والاتصال الى حد الآن في مقاومة كل المحاولات التي قصدت الى تفتيتها. فالمختصّون في الاعلام والعاملون بالصحافة المهنية المختصة، يؤكدون انهم يختلفون عن المختصين في الاتصال، ولا يولي المختصون في الاتصال الا اهتماماً ثانوياً لوسائل الاعلام، ويعتبرونها "اختصارية".

اذا ذهبنا ابعد من معارك الاختصاصات والكفاءات هذه التي تعكس الانقسامات المهنية الكلاسيكية، فإننا نجد انفسنا امام سؤال هام ورئيسي مرتبط بالعلاقات بين الاعلام والاتصال، وهو امتداد لبعض التساؤلات حول التقارب بل التوافق الممكن بين المفهومين.

يعود هذا النقاش الى سنوات الستينات، وهو اساساً رد فعل على النظرية الرياضية للاعلام للأمريكي C.Shannon، والذي يأخذ عليها تقنيتها الزائدة واقصاءها للسياقات والمعاني الاجتماعية. ألح R.Escarpit على العلاقة العضوية بين الاعلام والاتصال : "ان كل عملية اتصالية تحتوي على انتاج ونقل ومعالجة المعلومة، بمعنى الانتاج الاصلي للفكر البشري الفرداني، مهما كانت طبيعة هذا الانتاج (علمي، تقني، فني، حدثي، الخ..)"(2).

1- Bernard Miège, « France : pluralité des approches et relations étroites avec l'ensemble de la communication », publié dans la revue Barcelona Analisi- Quaderns de comunicacion i cultura, UAB, num.21 1997, pp. 133-148.

2- الصادق رابح، بعض التساؤلات حول علوم الاعلام والاتصال، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الآداب والفنون ، جامعة فيلادلفيا ، الأردن 26-28 ابريل 2004.

الحقيقة ان الاعلام والاتصال مرتبطان ارتباطاً وثيقاً منذ الأزل، واذا كانت التغييرات المستحدثة في وسائل وتقنيات الاتصال قد ادت الى تحولات محسوسة او رئيسية في محتوى وشكل المعلومات المنتجة ثم الموزعة، فإن التغيرات الحديثة لايمكن ان تختص في انها انتقال من عصر تقني الى آخر، كما يقول بذلك مجموعة من الكتاب، وعلى رأسهم بيير ليفي P.Levy.

تأخذ التغيرات السياسية والثقافية او التي تتدخل في عمل الاعلام اهمية كبرى، اضافة الى الراهانات الاستراتيجية مثل الطابع الصناعي المتزايد للاعلام والثقافة، والتوجه التمركزي لدى جماعات الاتصال، او التواجد المتسع لشبكات الاتصال في عملها التسييجي المتواصل للعالم.

في هذا السياق واكثر من أي وقت مضى، نلاحظ ان الاتصال لا يتعارض مع الاعلام، بل على العكس من ذلك، يعتبر امتداداً له. كما ان المفهومين متشابكين عادة، وكل نقد لأحدهما يمكن ان يطبق على الآخر.

3- الاشكاليات النظرية والمنهجية للبحث العلمي الاعلامي:

لقد أشار الباحثون الى عدد من الاشكاليات التي تعترض المعنيين في مجال البحث العلمي الاعلامي :

أ- الاشكالية المنهجية:

الاشكالية المنهجية الرئيسية هي في تحديد المفاهيم . ان الباحثين في مجال علوم الاعلام والاتصال يشيرون دائماً الى صعوبة التفريق بين اعلام واتصال: اعلام صحفي واعلام مهني متخصص، اتصال شخصي واتصال اعلامي (عبر وسيط)، قنوات للاتصال والاتصال كتبادل اجتماعي، الاعلام كمضمون ووسائل الاتصال المكلفة بنشره ...

ان هذه التناقضات لها ركائز او مصادر على مستوى اجتماعي منهجي ولكن التفريق بينها امر غالباً صعب جداً. انها تكرس تقابل محتوى / شكل، مضمون/ وسيلة، الذي اشارت كل الدراسات الى كونه غير مجدي مع تطور التكنولوجيا وخارج اطار الاتصال الذي يسمى جماهيريا.(1)

1- Bernard Miège(interview), Université et SIC, « La recherche en information et communication », op.cit.

ب- الاعداد الأكاديمي:

لقد جاءت النشأة الرسمية لعلوم الاعلام والاتصال سنة 1975 لتلبي حاجات جامعيين منفردين في مؤسساتهم الجامعية كانوا أوائل من كلفوا بالاعداد المهني. ثم صارت الاولوية المعطاة للتكوين والمكونين أقوى بموجب استقبال جماعات عديدة من الطلاب وللاهمية المعطاة للتخصص و الاحتراف في الدراسة.

وبداعي الضرورة ،او بالاختيار، أو بحكم الانعزال، اهمل او ترك عدد كبير من جامعيي الجيل الانتقالي (الذين بدأوا نشاطهم المهني بين وسط الثمانين ووسط التسعين) مهماتهم في البحث. هذا الوضع أضر طبعاً بعلوم الاعلام والاتصال وبتعليمها: فعلى ماذا يستند مدرّسون لايملكون خبرة طويلة جامعية ان لم يكن على مكتسبات البحث، وكيف يتطور البحث العلمي و هو لا يستفيد الا من مساهمات قسم من اعضائه؟

هذا النقص له فرص الانخفاض في المستقبل بفضل التشجيعات والنصائح الموجهة ل"لداخلين" الجدد بأن يكرسوا انفسهم للتدريس والبحث معاً...

ت- انعزال المتخصصين و تعدد المجالات:

تقليداً للأدباء وغيرهم، يفضل العديد من المتخصصين في مجال الاعلام والاتصال ترسيخ انعزالهم ولا يلحظون ايجابيات العمل الجماعي الذين يخشون ببيروقراطيته ورغم بعض التقدم الملحوظ تبقى المختبرات والمجموعات البحثية ناقصة في الانتاج الاكاديمي (1).

-1 Yves Jeanneret, « Les Sciences de l’information et de la communication : une discipline méconnue en charge d’enjeux cruciaux », SFSIC, La Lettre d’Inforcom N° 60, hiver 2001- 2002, pp.3-40.

الا ان بحوث في هذا المجال مهما كانت نتائجها، لا تستطيع وحدها أن تشكل محوراً كافياً وذلك لسببين على الاقل (1):

1- من جهة انها لأجل قريب او على الاقل متوسط، وبالتالي اشكالياتها المرتبطة بالآلية او بالتفكير الاستراتيجي، تلزم علوم الاتصال ب "علم الآنية" فالأسئلة المطروحة لا تسمح دائماً بأخذ بعد تاريخي كاف (2).

2- من جهة ثانية هذه الأبحاث تهمل عناصر المجتمع الاخرى وخصوصاً طلبات الافراد، لهذا يحكم على اعمال الباحثين بأنها آتية من الفكر الفلسفي او السياسي وليس من مقاربات علمية، خصوصاً فيما يتعلق بالبحوث الخاصة بتأثيرات وسائل الاعلام والاتصال.(3)

1- Jeanine Beaudichon, La communication,Processus, formes et applications, Paris, Armand Colin, 1999,p.84.

2- Michel Serres, La communication, Paris, Hermès I, Editions de Minuit, 1968,p.66.

3- Bernard Miège, "Quoi de nouveau dans la recherche francaise en information et communication", op.cit.

4- محاور البحوث :

بعد ان عرضنا الاشكاليات يجب الآن ان ننظر الى محاور البحث في هذا المجال : ما هي الاكثر شيوعاً ؟ ما هي المهملة فيها ؟ ما هي التي تحتاج الى جهود اضافية بسبب الرهانات التي تعبر عنها ؟

في الولايات المتحدة، في فرنسا، في كندا، وفي العالم العربي، خمسة محاور يركز عليها العديد من الاعمال الهامة في المرحلة الاخيرة: (1)

أ- تحليل الوسائل السمعية البصرية : تاريخها، انواعها، دراسة الخطابات (ارتكازاً على السيميائية البرغماتية او السوسيوسيمائية) والتلقي، العلاقة مع السياسة ، الخ ...

في البداية كان الباحثون مشغولين بالانتاج السينمائي وتأخروا للاهتمام بالتلفزيون . اما الاذاعة فتلقى اهتماماً ثانوياً ، بينما الاعمال المتعلقة بالصحافة المكتوبة لا تشمل النواحي الاهم لتطور هذه الوسيلة.

ب- دراسة اتصال المؤسسات و الاتصال في العمل: رغم مواجهات دائمة بين الباحثين، و تراكم اعمال كثيرة مشتركة ، لم ينتج عن ذلك معرفة كاملة ومدعومة بالحجج لظاهرة لها خصائصها المرتبطة بخصائص المجتمعات.

1- عبد الوهاب الرامي، نحو تكوين اعلامي هادف، مجلة الاذاعات العربية، اتحاد اذاعات الدول العربية، عدد4، تونس 2003، ص.57

ت- معرفة الاستخدامات المختلفة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال وبصورة عامة لسياقات الابتكار التقني: هذا المحور قد وجه خلال اكثر من خمسة عشرة سنة العديد من الاعمال المبتكرة، المرتبطة غالباً بطلبات الصناعات المعنية.

ث- مقاربة الاتصال السياسي، والاتصال العام، والاتصال الثقافي ، الاتصال العلمي، والتفاعلات بين اتصال واعداد او بين اتصال وصحة: الامر يتعلق هنا بتصور العلاقات التي تقام في هذه الحقول غير التجارية وتقنيات ادارة الشؤون الاجتماعية التي هي تقنيات الاعلام والاتصال الحديثة.بعبارة اخرى يهتم هذا المحور بانتشار وسائل الاتصال في حقول التواصل العامة.

ج- دراسة خصائص الصناعات الثقافية: وخضوعها المتزايد لمتطلبات الجماعات الاتصالية والشروط الجديدة لتقديمها عن طريق الشبكات التقنية.

5- حقول بحثية جديدة :

أ- محاور جديدة:

انطلاقاً من هذا التذكير السريع لمحاور البحث في حقل الاعلام والاتصال، يقترح العلماء محاور جديدة تسد الفراغ الذي رأيناه في عرضنا للمشاكل الناتجة عن الرهانات الاجتماعية، مثل:

- تحليل الاستراتيجيات والمناهج وخطابات الاعلام المهني المتخصص : فهذا الاعلام وهو في تطور سريع يبقى مهملاً من قبل الباحثين، مع انه مجال مثالي للبحث الالكتروني.

- الاعمال التاريخية: بالطبع يجب ان يقال ان دراسات نوعية هي متوفرة ، لكن البعد التاريخي هو لفهم الاتصال الحديث الذي تطور كثيراً ابتداء من منتصف القرن العشرين.

من الضروري ان لا تختصر الاعمال على مقاربة لقطاع واحد، او وسيلة واحدة لها علاقة فقط بالتاريخ السياسي.

- الاتصال التفاعلي المتعدد الوسائط: ان تشارك علوم الاعلام والاتصال بدراسة استخدامات الاجهزة المتعددة الوسائط، وبدراسة الاشكال الجديدة للخطاب.

- "مجتمع الاعلام": تسمية تمنح في اغلب الاحيان بدون ركائز نظرية صلبة أو مدروسة.

فعلينا ان نعترف ان البحث في مجال الاتصال لا يمكنه ان يترك لباقي العلوم الانسانية والاجتماعية أن تطور مقاربة آلية او استعارية للاتصال. بعبارة اخرى ان استخدامات الوسائل في النشاطات الاقتصادية والاتصالات الاجتماعية، يجب ان تعطي مجالاً لدراسات تحليلية معمقة (1).

1- Thierry Lancien (sous le direction de), « Recherche et Communication », Numéro 14 de la revue MEI, L'Harmattan, Paris 2002.

- السياسات العامة للاتصال: وخصوصاً انماط العمل الناظم الذي يجب ان تخضع له وسائل الاتصال وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، في اطار مهمات خدمة عامة مناسبة للشروط القائمة. هذا التنوع في الطرح ملح لا سيما بعد أن تركه المقررون السياسيون بينما يكتفي القضائيون بمقاربة عملية. وهذه السياسات تشكل حقلا هاما للدرس بسبب تعقيد التطورات المتوقعة .

- اخيراً تحليل قطاع الاتصال :والمكانة التي يحتلها في التدفق الاقتصادي المعلوماتي العالميين، فعلوم الاعلام والاتصال تحلل نتائج العولمة في ظل اساليب الانتاج المسيطرة: كيف يخضع الانتاج الثقافي والمعلوماتي لأساليب ادارية تتسبب بانقلابات من مستوى رمزي، وكيف نفسر تعددية الدول في التبادلات الاجتماعية والمهنية التي تسهلها الشبكات، وهل يمكن أن نقبل بوجود هوة اجتماعية وثقافية، بين الممارسات الاتصالية المتقدمة في الدول المتطورة و الممارسات المتواضعة في الدول الخاضعة الخ ..

ب- مستويات التحليل:

من الصعب دراسة كل الاشكاليات المنهجية والنظرية لعلوم الاعلام والاتصال بسبب تعقيد وتعددية البعد في هذا الحقل. فالتطورات متعددة والمشاكل كثيرة وحقيقية ويجب ان تجعلنا منطلقين نظرياً ومنهجياً نحو الدراسات النقدية. (1) ولا بأس من التذكير هنا بأن مفهوم "الإعلام" يحمل في بنيته المعرفية مستويات عدة من التحليل:

أ- الإعلام كفلسفة، وهنا نجد أن كل الحضارات القديمة و الحديثة قد تضمنت فلسفة إعلامية.

ب- الإعلام كحرفة وممارسة، وهنا نشير إلى تغطية نشاطات المجتمع باستخدام وسيلة الصحيفة أو الإذاعة أو التلفزيون أو الإعلام الآلي والوسائل التكنولوجية الحديثة الأخرى.

1- عبد الوهاب الرامي، نحو تكوين اعلامي هادف، مصدر سابق، ص.58.

ج- الإعلام كعلم وتخصص، وهذا يفترض السعي إلى سن ضوابط و قواعد تحمل بعض الثبات النسبي في تفسير و تحليل الأداء الإعلامي في هذا المجتمع أو ذاك، انطلاقا من الإعلام كفلسفة، في اتجاه الإعلام كممارسة، في صيرورة دينامية متجددة.

ت- المكتبة الاعلامية:

تاريخيا، تطور الإعلام من سيادة الرسالة كما حال الحضارات السابقة إلي طغيان الوسيلة في المجتمع التكنولوجي، وهو ما أثر بدوره على طبيعة التخصص. و الحاصل أن الإعلام كعلم حديث النشأة إذ دخل المحيط الجامعي في حدود 1873 عندما بدأت جامعة كانساس بأمريكا تعطي دروسا في الطباعة. وبدأ الإعلام كتخصص أكاديمي بارز بعد الحرب العالمية الأولى بأمريكا. وقد ظهر في فترة ما بين الحربين نخبة من الرواد الإعلاميين الذين أرسوا بأبحاثهم المتميزة أسس التخصص، ونذكر من هؤلاء لاسويل، لازرسفيلد، لوين، و هوفلند. وبدأ التكوين الإعلامي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية متأثرا بنموذج لاسويل، ثم ظهر هذا التخصص في بعض البلدان النامية ابتداء من الستينيات و السبعينيات من هذا القرن متأثرا بهذا النموذج أو ذاك. و نجد أن معظم المصادر الإعلامية باللغة العربية مصرية، وتتميز بأنها عامة ذات طبيعة مدرسية وصفية. ويعني ذلك أن هذه المراجع توفر المادة المعرفية الأكاديمية الأولية الخاصة بالتكوين الإعلامي على النحو الذي نجده في النظام النصي (textbook) الأنجلوساكسوني، وعلى هذا الأساس، فهي أساسية للطالب المتخصص وخاصة ذلك الذي لا يمتلك لغة أجنبية ثانية. و تحتوي بعض المكتبات العامة و الخاصة على العديد من هذه المصادر، كما يوجد البعض الآخر منها عند الأساتذة الذين تخرجوا من كليات الإعلام. (1)

1- لمزيد من التفصيل عن تاريخ التخصص، انظر عبد الرحمن عزي، " التكوين الإعلامي: التلاقي و التلاغي بين الرسالة والوسيلة،" المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 4 ، الجزائر 1990.

و تشكو المكتبة الإعلامية العربية من ندرة الأبحاث التي تسعى إلي تأسيس تصورات فكرية ومفاهيمية (متميزة ومستقلة نوعا ما) عن طبيعة الظاهرة الإعلامية الاتصالية في المجتمع العربي المعاصر. كما تشكو المكتبة الاعلامية العربية من قلة الدراسات الميدانية المنشورة رغم العدد الكبير للرسائل الجامعية.

و تندر في المكتبة الإعلامية العربية تلك المؤلفات التي تعالج إشكاليات إعلامية متجددة، والممولة من شركات أو مراكز بحث كما هو معمول به في البلدان الغربية، وهذا ما يجعل الكتاب الإعلامي العربي يرتبط أساسا بالجهد الفردي الذي يبذله الأستاذ، الذي يبقى محدودا في وقته و إمكانياته المادية بالإضافة إلى ثقل ظروفه الاجتماعية.

وتتميز المصادر الحديثة في الأبحاث الإعلامية بكثافتها وتنوعها، بحيث أنه يصعب علينا إيجاد مجال إعلامي جزئي لم يكن محل دراسة معمقة ومدققة. و الحاصل أن العديد من الكتابات الإعلامية باللغات الأخرى هي ارتدادا لما تحمله الدراسات الإعلامية الأمريكية و الفرنسية خاصة، فأسماء الباحثين الإعلاميين الأمريكيين و الفرنسيين متداولة بكثرة في مختلف مدارس التكوين الإعلامي في العالم. و تتميز المصادر الإعلامية باللغة الإنجليزية بأنها ذات طبيعة امبريقية وإن كان العديد من المدارس الفكرية الاتصالية (كالمدرسة النقدية) الأوروية قد نمت و تطروت بدورها في أمريكا. وقد كان المشرق العربي أسبق الى الاحتكاك بالمدرسة الأنجلوساكسونية، وهو ما أثر إيجابا على طبيعة الكتابات العربية في المجال.

وما يؤسف له أن الترجمة من المصادر باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية محدودة جدا. و تندر المراجع الإعلامية باللغة الإنجليزية في المكتبات الجامعية. ويوجدعدد لا بأس به من هذه المصادر لدى الأساتذة الذين تخرجوا من المدارس الأنجلوساكسونية وحبذا لو بذل هناك جهد لاستنساخها ولو بتحفز صاحب الوثيقة ماديا.

والمصادر باللغة الفرنسة هي مصادر متعددة ومتنوعة بدورها. وتتميز في كونها تميل إلى الجوانب النظرية النقدية. ومؤخرا، تسعى إلى تقليد النموذج الأنجلوساكسوني.

وقد اشتهرت ماضيا عند بعض طلبتنا بعض الأسماء من الكتاب الإعلاميين ذوي النزعة اليسارية إلا أن الوقت قد تغير لصالح ما هو أنفع. و تمتلك المكتبات الجامعية عددا لا بأس به من هذه المصادر كما يبدو أن الطالب يجد سبيله إلى هذه المراجع رغم ندرتها.(1)

خلاصة: لم يعد من الممكن تجاهل الإشكاليات والتحديات التي تفرزها تكنولوجيا الاتصال والإعلام في الوطن العربي على صعيد النظرية والممارسة، وما يترتب على ذلك من ضرورة أن تتجه الدراسات و البحوث العلمية نحو بلورة منظور جديد للإتصال، و أن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنّ اندماج عمليات الاتصال وتدفق المعلومات في فضاء كوني واحد، يعود إليهما الدور الحاسم في نشوء مجموعةٍ معقدة من التحولات النوعية، وفي مقدمتها التحول من الإعلام إلى الاتصال، ومن العُزلة إلى الاندماج، ومن سيطرة المرسل إلى خيارات المتلقي.

ولم يعد الباحثون في مجال الاعلام والاتصال هم الوحيدين المهتمين بالظواهر الاعلامية الاتصالية خصوصاً مع تعدد الرهانات المختلفة وظهور الخطاب السياسي عن "مجتمع

الاتصال"، فكيف تشكل علوم الاتصال اختلافاً ان لم يضع الباحثون اساليب للتحليل خاصة بها

يمكنها ان تسهل المقاربة النظرية على مستوى الاسئلة المطروحة ؟

1- المرجع نفسه.

إشكاليات بحوث الإعلام في الأردن

دراسة تحليلية

(من 1 تموز إلى 30 آب 2014)

مقدمة من الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الدليمي

إلى الملتقى الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال

بيروت/ لبنان

تقديم

تعتبر بحوث الإعلام من المقاربات التي تضمنتها عمليات التأثير الكبير لوسائل الإعلام حيث تركز هذه البحوث على دراسة وسائل الإعلام والاتصال والتعرض إليها من مختلف الفئات الاجتماعية في محاولة للربط بين هذه الوسائل وما يتحقق من استهلاكها من قبل الجمهور المتلقي. (الدليمي 2011)

تواجه بحوث الاتصال والإعلام العديد من المعوقات التي تحد من وجودها وتحول دون الاستفادة من نتائجها وتحويلها إلى قرارات حيث إننا نجد أن ما تنتجه البحوث من معلومات أو تصدره من توصيات لا يصل إلى متخذي القرار والمخططين وواضعي السياسة الإعلامية، ولذلك فإن البحوث كثيراً ما تنتهي حياتها في دواليب المحفوظات أو رفوف المكتبات دون أن يقرأها أو يسمع عنها من هو في أشد الحاجة إليها من العاملين في الميدان، ولذلك قد تكون هناك بحوث جيدة وفيرة العدد تجري كل عام لكن ما قيمتها وما جدواها إذا لم تطبق نتائجها ويتم استخدامها في حل المشكلات على صعيدي المؤسسات الإعلامية والتعليمية . (الدليمي 2012)

<u>في مفهوم البحوث الإعلامية</u>:

هو بحث علمي في مجال علوم الإعلام والاتصال يسعي إلى تقديم إجابات أو حلول لمسائل أو مشكلات إعلامية واتصالية معينة. و البحوث الإعلامية بحوث أساسية لأنها تقدم إجابات نظرية عن مشكلة البحث أو بحث تطبيقي إذا قدم إجابات عملية. (الدليمي 2014)

<u>مجالات ومنهجية البحوث الإعلامية</u>

من بين المجالات التي تشكل مجالاً للبحث والدراسة ...بحوث الاتصال وبحوث الصحافة المكتوبة وصحافة الانترنيت والإذاعة والتلفزيون والتواصل الاجتماعي وغيرها.(Rosengren, K. E., & Windahl, S. (1972))

وهناك الكثير من الأسئلة التي يمكن أن تطرح حول المشكلات الإعلامية ذات الصلة المباشرة بعمل الإعلام والتي تحتاج إلى البحث والدراسة من بينها-:

-1 اتجاهات الجمهور نحو وسائل الإعلام

-2كيف يتم التغلب على التشويش على سير العملية الاتصالية

-3 استخدامات الجمهور لوسائل الإعلام والاشباعات المتحققة منها(2007Dr. Katja Valaskivi)

-4استثمار وسائل الإعلام ورسائلها في تحقيق الأهداف السياسية او الاجتماعية او الثقافية او غيرها (Liina Puustinen ,Peter Thomas,Mervi Pantti2008)

5-بحوث تتعلق بالعلاقات العامة

6-أساليب الدعاية والإعلان

<u>متطلبات البحوث الإعلامية</u>: هناك العديد من المتطلبات التي يحتاج إليها الباحث الإعلامي لغايات إجراء البحث أهمها:

1-توفر الإمكانات المادية والتسهيلات إلي يتطلبها إجراء البحث

2-امتلاك الباحث للمهارات البحثية والقدرات العقلية التي تمكنه من النقد والتحليل وصياغة الأفكار وربطها

3-أن يتمتع الباحث بالصبر والمثابرة والقدرة على بناء العلاقات الايجابية مع الأفراد المشاركين في البحث

4-التواصل مع المكتبات والاستفادة من مصادر المعلومات المتوفرة

5-القدرة على تطوير أدوات القياس وإتقان المهارات التي تتطلبها إجراءات البحث

6-القدرة على تحليل البيانات وتفسير نتائجها

7-عرض المعلومات والنتائج التي يتم التوصل إليها بصورة سهلة ومبسطة يسهل فهمها

8-الاعتماد على النفس في التحليلات الإحصائية واستخدام الحاسوب والتقنيات اللازمة التي تتطلبها إجراءات البحث

<u>نظرة في بعض مشكلات البحوث الإعلامية ومعيقاتها</u>

من بين المشكلات التي تواجه الباحث في البحوث الإعلامية ما يلي-:

1-تنوع التصاميم وتعدد المهارات البحثية وتنوع المشكلات البحثية وتداخلها .

2-تعدد مصادر المعلومات وتنوعها والتعامل مع عدد كبير من المتغيرات.(George W. Musambira ,2009)

3-طبيعة المتغيرات وأدوات قياسها حيث تكون معظم المتغيرات مجردة أكثر منها محسوسة فهي تفتقر لأدوات قياس متفق عليها بخلاف أدوات القياس في علوم اخرى مثل الرياضيات والفيزيائي مثل قياس الوزن أو الطول مثلاً(Merrigan,Gerianne & Huston2004)

4-صعوبة تحقيق التوازن بين الصدق الداخلي والخارجي إي فيما إذا كانت فقرات الاختبار على علاقة ايجابية مع محتوى الاختبار (صدق داخلي) أو على علاقة ايجابية مع اختبار آخر مصمم لقياس نفس السمة أو السلوك (صدق خارجي).

5-صعوبة التحكم بمتغيرات البحوث الإعلامية الناتج عن صعوبة عزل المتغيرات الأخرى التي تؤثر على

السمة المقاسة.(Wimmer, Roger, D & Dominick, Joseph, R. 1991)

-6مشكلات جمع المعلومات وتطبيق أدوات القياس نظراً لشروط وتعليمات هذه الأدوات وميل بعض المفحوصين لتزييف الإجابات خاصة في المقاييس النفسية والمتعلقة بالاتجاهات والقيم .

_7مشكلات في تحليل النتائج وتفسيرها وقدرة الباحث على استخدام الإحصائيات والاختبارات المناسبة

-8مشكلات دقة الأدوات.

-9المشكلة الأساسية أن اغلب مواد البحوث الإعلامية هي الإنسان.

<u>مشكلة البحث</u>: تتلخص مشكلة البحث بالإجابة على سؤال أساسي (ما هي المشاكل التي تعترض الباحثين في مجالات الاتصال والإعلام في الأردن؟)

<u>أهداف البحث</u>: وتتلخص بما يلي:

أولا: رصد وتوثيق إشكاليات إجراء البحوث الإعلامية في الأردن.

ثانيا: تقديم دراسة علمية ذات موثوقية عالية عن إشكاليات البحوث الإعلامية في الأردن.

ثالثا: تسليط الضوء على التجربة الأردنية في مجال بحوث الإعلام.

رابعا: تقديم مقترحات يمكن أن تسـهم في تجاوز الإشـكاليات التي تعترض سـير عمليات إجراء البحوث الإعلامية في الأردن.

خامسا: إفادة الباحثين في مجال الإعلام بدراسة قد تساعدهم على تكوين أفق علمي أوسع إضافة إلى رفد المكتبة العربية ببحث تخصـــصـــي جديد يعالج مشـــكلات طالما كانت عائق أمام زيادة نوع وكم البحوث الإعلامية سيما لأساتذة الإعلام في الجامعات.

<u>أهمية البحث</u>: يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

<u>الأهمية النظرية</u>:

1- **يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية موضوعه كونه يتصدى لجزء حيوي من مهام أساتذة الجامعات داخل المجتمع فهذه الفئة تعدّ طاقة بشرية مهمة ومؤثرة في كيان المجتمع، وتحتاج للعناية والمحافظة عليها لتأمين مستقبلها ومستقبل المجتمع.**
2- **الوقوف على بعض الجوانب والنقاط المهمة والمؤثرة في عمليات إجراء البحوث الإعلامية .**
3- **تمهيد الطريق أمام إجراء عدد من البحوث التي تتناول جوانب أخرى بصورة علمية وشاملة، بما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي، وإثراء المكتبة العربية بدراسات حديثة من هذا النوع.**

<u>الأهمية العملية</u>:

1- التعرف على إشكاليات إجراء البحوث الإعلامية في الأردن .

2- يتوقع أن يستفيد من نتائج هذا البحث الباحثين بشكل عام والباحثين الاعلامين على وجه الخصوص سيما وان اغلب إلاشكاليات متشابهه بين كل الباحثين في الوطن العربي.

<u>حدود البحث</u>

اقتصرت هذه الدراسة على أساتذة الإعلام العاملين في كليات الإعلام في ثلاث جامعات أردنية(اليرموك وهي جامعة حكومية وفيها أقدم قسم للإعلام وجامعة البترا الأهلية وفيها قسم قديم جدا بعد اليرموك وجامعة الشرق الأوسط الأهلية).

<u>الحدود الزمانية</u> : تم تنفيذ هذه الدراسة في النصف الثاني من العام 2014 في الأردن.

<u>محددات البحث</u>:

يتحدد هذا_البحث بمجموعة من المحددات على النحو الآتي:

- تقتصر نتائج البحث على إجابات أفراد العينة على الاستبانة التي تم تصميمها وتوزيعها على أساتذة الإعلام المتواجدين في كلياتهم فترة إجراء البحث.

- قلة الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وخاصة في البيئة الأردنية.

- رغم أن البحث أجري على عينة من أساتذة الإعلام في ثلاث كليات للإعلام في الأردن إلا أن بعض نتائج البحث تنطبق على البيئات المشابهة في بعض كليات وأقسام الإعلام في الوطن العربي.

<u>الدراسات السابقة العربية والأجنبية</u>

1- دراسة د محمد عبدالرؤوف كامل 2007 بعنوان اتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر/ المؤتمر العلمي الرابع لأكاديمية أخبار اليوم وتوصلت الى ان دوريات البحوث في أمريكا أكثر انتظاما من الدوريات المصرية وتتضمن بحوث أكثر وأفضل.

2- دراسة الدكتور يعرب خيون 2007بعنوان مشاكل البحث العلمي في مجال التربية الرياضية تناول فيه خطوات تحليل المعلومات لان البحث العلمي يختلف عن الكتابة العادية لأنه يقوم على تفسير وتحليل دقيق للمعلومات المجمعة لدى الباحث ويكون التحليل عادة بإحدى الطرق التالية:

أ. تحليل نقدي يتمثل في إن برود الباحث رأيا مستنبطا من المصادر المجمعة لديه مدعوما بالأدلة والشواهد.

ب. تحليل إحصائي رقمي عن طريق النسب المؤوية وتستخدم هذه الطريقة مع المعلومات المجمعة من الأشخاص المعنيين بالاستبيان ونسبة ردودهم وما شابه ذلك.

ـ كتابة تقرير البحث كمرحلة أخيرة من خطوات البحث العلمي حيث يحتاج الباحث في النهاية إلى كتابة وتنظيم بحثه في شكل يعكس كل جوانبه ولأقسامه. أن يدرك الباحث ما يمكن اقتباسه من نصوص ومواد مأخوذة من مصادر أخرى وما يجب أن يصغه بأسلوبه.

3- دراسة د .موزه بنت محمد الربان حاولت الباحثة تسليط الضوء على الإنتاج العلمي العربي خلال النصف الأول من العام . 2013 لمعرفة الاتجاهات البحثية و تنافس الدول و الجامعات العربية في هذا
الإنتاج .ومقارنتها بالإنتاج العلمي خلال نفس الفترة من العام 2102 ، في محاولة لرصد مسار البحث العلمي العربي.وتوصلت الدراسة إلى:

- **نمو في إنتاج مجلس التعاون الخليجي**
- **تباطؤ في إنتاج دول المغرب العربي**
- **قطر في المركز الأول بالنسبة لعدد البحوث لكل مليون نسمة**

4- دراسة

Kamhawi.Rasha,Weaver.David

عام 2003 بعنوان(Mass Communication Research Trends from 1980 to 1999)

حيث أظهرت نتائج الدراسة التحليلية اهتمام البحوث خلال فترة البحث وتركيزها على موضوعات الصحف أكثر من غيرها من وسائل الإعلام.

5- دراسة George W .Musambira

عام 2009 بعنوان(Refereed Convention Paper Produtivity in the Magazine Division of AEJMC 1999-2008)

تناولت دراسة الصُحُف في مجلةَ الجمعيةِ للتعليمِ في الصحافةِ والاتصال الجماهيري (أي إي جْي إم سي) في الفترةِ 1999-2008 ومعدل إنتاج البحوثِ المؤسساتية والفرديةِ ضمن إطارِ نظامِ تصنيفِ Carnegie.

<u>الاستفادة ن الدراسات السابقة.</u>

لاحظ الباحث ندرة في الدراسات التي تصدت لموضوع قريب من موضوع بحثه والدراسات التي اطلع عليها كانت بعيدة عن جوهر البحث الذي شرع به ولذلك كانت استفادت الباحث من هذه الدراسات محدودة لاختلاف في مشكلة البحث والأهداف والعينة والمنهجية.

<u>النظرية المستخدمة فى البحث</u> (النظرية النقدية لبحوث الاتصال)

يمكن لبحوث الاتصال والإعلام أن تتوصل إلى المعرفة التي نحتاجها لفهم وتغيير الواقع المجتمعي الذي نعيشه ؟ (*Katz, et al*1974)إن المتابعة النقدية لبحوث الاتصال. كشف عن عدم قدرتها على مواجهة التحدي الخاص ببناء وتصميم صور ذهنية محددة للمواقف والأوضاع التي يطرحها الواقع المعقد. فالمعروف أن علم الاتصال قد نشأ فى بدايته كإطار تجميعي لعدة تخصصات تنتمي إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية وظل يفتقد حتى اليوم البنية النظرية المستقلة المحددة ولا أقول المنغلقة . وعلينا أن تعترف أن عبقرية علماء الاتصال فى الغرب تكمن فى اكتشافهم للأسئلة الجوهرية التي يطرحها واقعهم الاتصالي المركب والعمل على ابتداع الإجابات الملائمة من خلال العديد من البحوث ذات التوجه النقدي(عبد الرحمن 2002)، وهذا هو جوهر الاختلاف بينا وبينهم نفهم لم يستورد نظريات اجتماعية جاهزة أو معدة سلفا كما يحدث لنا الأن. (*خميس*2002)ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد على هذه النظرية لأنها تحدد لكثير من المسلمات في البحوث الإعلاميين الإمبيريقية ذات الطابع ألتجزيئي و والتفتي للظواهر الإعلامية و التي اعتاد معظم الباحثين الإعلامي على تناولها بمعزل عن السياق المجتمعي

والثقافي الذي أنتجها وأثر فيها كما تأثر بها.(*مدرسة فرانكفورت* 2008) فضلا عن افتقار هذه البحوث إلى الأطر النظرية التي تفسر المعطيات الأمبيريقية وتكشف عن توجهات الباحثين(*توم بوتومور* 2004.). ونطرح في هذا البحث خلاصة منفصلة عن التيارات المستخدمة في بحوث الاتصال في المدارس الأوربية والأمريكية وكذلك بحوث الاتصال في دول الجنوب التي تتعرض لأزمة مركبة تتمثل فى النقل والاقتباس و التبعية للتيارات الوظيفية والإمبيريقية في دول الشمال المتقدم تكنولوجيا والمختلف ثقافيا(المطيري 2006)،وهنا تثار قضية المسئولية العلمية والأخلاقية للباحثين الإعلامي في العالم العربي وضرورة تصديهم لتناول العالم في بحوث الاتصال بمنظور نقدي والحرص على إجراء البحوث الأساسية التي تلبي احتياجات مجتمعاتهم (الدليمي 2014)

منهج البحث : استخدم الباحث المنهج الوصفي عبر تصميم استبانه وضعت لتلبية أهداف البحث ضمن الشروط العلمية المعتمدة في البحوث العلمية.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على إشكاليات إجراء البحوث الإعلامية لدى الباحثين من أساتذة الإعلام في عدد من الجامعات الأردنية(كليات الإعلام في جامعات اليرموك والبترا والشرق الأوسط) حيث تم توزيع (45) استبانه على أفراد عينة الدراسة وتم استرداد (40) استبانه صالحة لأغراض التحليل.

وبعد تطبيق أداة الدراسة، جمعت استجابات أفراد عينة الدراسة، وحولت استجاباتهم إلى درجات خام، ثم وجدت التكرارات والنسب المئوية، كما استخدم اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية واختبار الانحدار وذلك عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$) .

ثبات أداة البحث:

للتحقق من ثبات أداة البحث تم حساب معامل الاتساق الداخلي لكل مجال من مجالات البحث المستقلة والتابع من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول يوضح معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة البحث

المجال	معامل كرونباخ ألفا
المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث	0.97

0.88	المشكلات المتعلقة بمجال تحكيم البحوث الإعلامية
0.92	المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية
0.87	المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم
0.80	المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل
0.96	المشكلات ككل

من خلال قيم معاملات كرونباخ ألفا في الجدول(السابق) نلاحظ أن جميعها صالحة لغايات البحث.

<u>خصائص عيّنة البحث</u>:

تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة البحث ، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم(2). توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	33	82.5
	أنثى	7	17.5
العمر	من 31-40 سنة	4	10
	من 41-50 سنة	11	27.5
	أكثر من 51 سنة	25	62.5
عدد سنوات الخدمة الجامعية	أقل من عشرة سنوات	12	30
	من 11-15 سنة	9	22.5
	أكثر من 16 سنة	19	47.5
عدد البحوث	لا يوجد	11	27.5
	أقل أو يساوي 20	23	57.5
	أكثر من 20	6	15
	Total	40	100

يبين الجدول(2) توزيع أفراد عينة البحث تبعاً للعوامل الديمغرافية، حيث يتبين ما يلي:

1. الجنس: بلغت نسبة أفراد عينة البحث من الذكور(82.5%)، ونسبتهم من الإناث (17.5%).
2. العمر: بلغت نسبة أفراد عينة البحث ممن تتراوح أعمارهم ما بين (31-40 سنة) (10%)، ومن تتراوح أعمارهم ما بين (41-50 سنة) (27.5%)، ومن تزيد أعمارهم عن 50 سنة (62.5%).
3. عدد سنوات الخدمة الجامعية: بلغت نسبة أفراد عينة البحث ممن تقل عدد سنوات خدمتهم الجامعية عن 10 سنوات (30%)، ومن تتراوح ما بين (11-15 سنة) (22.5%)، ومن تزيد عن 16 سنة (47.5%).
4. عدد البحوث: بلغت نسبة أفراد عينة البحث ممن لا يوجد لديهم بحوث (27.5%)، ومن لديهم بحوث تقل أو تساوي 20 بحث (57.5%)، ومن تزيد بحوثهم عن العشرين (15%).

عرض وتحليل نتائج البحث:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والترتيب. وقد تم توزيع المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث على أسئلة الاستبيان باعتماد المعايير التالية:

- درجة الموافقة المرتفعة: وتشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (3.66) وبنسبة مئوية أكبر من (73.2%).

- درجة الموافقة المتوسطة: وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.34-3.66) وبنسبة مئوية (46.8%-73.2%).

- درجة الموافقة المتدنية: وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (2.34) وبنسبة مئوية أقل من (46.8%).

الجدول(3). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقاييس البحث

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة
المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث	3.69	.959	73.9	4	مرتفعة

المشكلات المتعلقة بمجال تحكيم البحوث الإعلامية	3.58	.571	71.7	5	متوسطة
المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية	4.02	.625	80.4	3	مرتفعة
المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم	4.22	.347	84.5	1	مرتفعة
المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل	4.21	.353	84.1	2	مرتفعة
المشكلات ككل	3.86	.496	77.1		مرتفعة

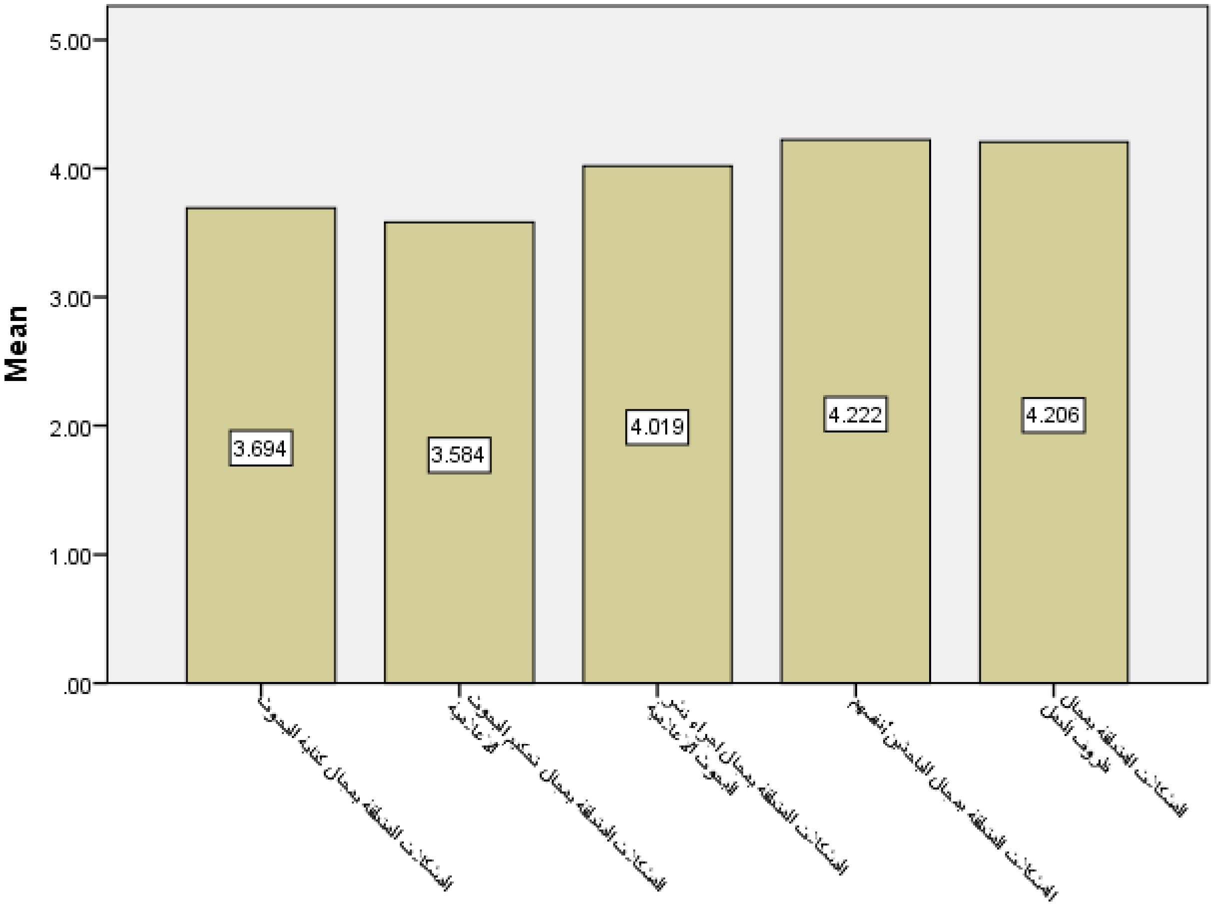

يبين الجدول (3) أن مقياس المجالات للمشكلات تراوح ما بين (4.21-3.58) حيث أن جميع المقاييس ذات درجة مرتفعة عدا "المشكلات المتعلقة بمجال تحكيم البحوث الإعلامية" حيث حصل على درجة متوسطة. وحصل المقياس الكلي على درجة مرتفعة بلغت (3.86) بنسبة مئوية (77.1%).

الإجابة على أسئلة البحث:

للإجابة على أسئلة البحث فقد قام الباحث بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة للفقرات المعبرة عن مجالات الدراسة.

سؤال البحث الأول: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث؟

يشـــير الجدول (4) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشـــكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث"

الجدول (4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث"

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
تحديد عناصر المشكلة وخصائصها وأسباب حصولها	3.9	1.15	78	مرتفعة
تشخيص المشكلة البحثية	3.87	1.181	77.4	مرتفعة
معرفة التحاليل الإحصائية المناسبة لأسئلة الدراسة	3.85	1.406	77	مرتفعة
معرفة بطريقة إعداد أدوات جمع البيانات المناسبة	3.85	1.122	77	مرتفعة
صياغة أسئلة البحث بشكل دقيق	3.85	1.292	77	مرتفعة
تحديد العوامل المؤثرة في الصدق الداخلي والخارجي	3.82	1.01	76.4	مرتفعة
معرفة بإجراء التحليل الإحصائي المناسب	3.8	1.265	76	مرتفعة
معرفة التصاميم البحثية الملائمة للدراسة	3.8	1.067	76	مرتفعة
معرفة تحديد حجم العينة والعوامل المؤثرة فيها	3.7	0.992	74	مرتفعة
صياغة الفرضيات البحثية	3.7	1.043	74	مرتفعة
معرفة بتوثيق المراجع في نهاية البحث	3.7	1.244	74	مرتفعة

صياغة مشكلة البحث بصورة واضحة	3.7	1.159	74	مرتفعة
الانتقال من العمومية في تحديد المشكلة إلى جعلها أكثر دقة وتحديدا	3.7	1.203	74	مرتفعة
تحديد مجتمع الدراسة وعينتها	3.68	1.248	73.6	مرتفعة
معرفة طرق ضبط المتغيرات التي تؤثر في التجربة	3.68	1.163	73.6	مرتفعة
تصنيف المتغيرات: التابعة، والمستقلة، والدخيلة	3.65	1.051	73	متوسطة
القدرة على تفسير النتائج	3.65	1.167	73	متوسطة
معرفة نوع العينة المناسبة للدراسة	3.63	1.234	72.6	متوسطة
معرفة بتوثيق المراجع في نهاية البحث	3.57	1.238	71.4	متوسطة
القدرة على عرض النتائج	3.53	1.133	70.6	متوسطة
القدرة على تبويب البيانات	3.42	1.174	68.4	متوسطة
معرفة بالتوثيق داخل المتن	3.32	1.21	66.4	متوسطة
المعدل	3.69	1.170	73.97	مرتفعة

يتضح من الجدول (4) أن درجات الموافقة جاءت متوسطة للفقرات " تصنيف المتغيرات: التابعة، والمستقلة، والدخيلة، القدرة على تفسير النتائج، معرفة نوع العينة المناسبة للبحث، معرفة بتوثيق المراجع في نهاية البحث، القدرة على عرض النتائج، القدرة على تبويب البيانات، معرفة بالتوثيق داخل المتن" حيث تراوحت ما بين (3.32-3.65)، وجاءت مرتفعة للفقرات " تحديد عناصر المشكلة وخصائصها وأسباب حصولها ، تشخيص المشكلة البحثية ، معرفة التحاليل الإحصائية المناسبة لأسئلة البحث ، معرفة بطريقة إعداد أدوات جمع البيانات المناسبة ، صياغة أسئلة البحث بشكل دقيق ، تحديد العوامل المؤثرة في الصدق الداخلي والخارجي ، معرفة بإجراء التحليل الإحصائي المناسب ، معرفة التصاميم البحثية الملائمة للبحث ، معرفة تحديد حجم العينة والعوامل المؤثرة فيها ، صياغة الفرضيات البحثية ، معرفة بتوثيق المراجع في نهاية البحث ، صياغة مشكلة البحث بصورة واضحة ، الانتقال من العمومية في تحديد المشكلة إلى جعلها أكثر دقة وتحديدا ، تحديد مجتمع البحث وعينته ، معرفة طرق ضبط المتغيرات التي تؤثر في التجربة" وتراوحت ما بين (3.68-3.9)، وبلغ المعدل الكلي للمجال (3.69) بنسبة مئوية (73.97%) وهو معدل يمثل درجة موافقة مرتفعة.

سؤال البحث الثاني: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال البحوث الإعلامية؟

يشـــير الجدول (5) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشــكلات المتعلقة بالبحوث الإعلامية"

الجدول (5).المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس البحث "المشكلات المتعلقة بالبحوث الإعلامية"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
انصياع الباحث لأراء المحكمين	3.88	0.648	77.6	مرتفعة
عدم وجود معايير معلنة لعملية تحكيم البحوث	3.85	0.736	77	مرتفعة
اهتمام المحكمين بأمور شكلية على حساب جوهر البحث	3.77	0.832	75.4	مرتفعة
ضعف مساهمة المحكمين في إثراء البحث وتطويره	3.72	1.062	74.4	مرتفعة
عملية تحكيم البحوث من قبل فئة محددة من المحكمين	3.72	0.716	74.4	مرتفعة
تتمسك المجلة بالتعديلات التي يطلبها المحكمون بدقة	3.7	0.823	74	مرتفعة
لا تتجاوز درجة التوافق بين محكمي البحث الواحد بنسبة 40%	3.68	0.73	73.6	مرتفعة
قرارات التحكيم غالباً ما تبنى على نتائج البحث (أي عنصر النتائج في البحث هو المهم).	3.63	0.979	72.6	متوسطة
يكتفي المحكم بإسداء النصح والإرشاد	3.58	0.675	71.6	متوسطة
تُبنى قرارات المحكمين في ضوء الإطار النظري الذي يتبناه المحكم	3.55	0.986	71	متوسطة
عدم توفر النزاهة في عملية تحكيم البحوث	3.5	1.198	70	متوسطة
اقتناع الباحث برأي المحكم	3.42	1.01	68.4	متوسطة
ترسل الجهة المسئولة عن نشر البحث إلى المحكم الذي تعرف توجهاته الفكرية	3.4	1.15	68	متوسطة
ضعف استفادة الباحث من ملاحظات المحكمين	3.35	1.099	67	متوسطة
يتخذ المحكم قرارات قاطعة يجب الالتزام بها	3.32	1.047	66.4	متوسطة

تُبنى قرارات المحكمين بناء على معايير الفاعلية والجودة البحوث الإعلامية	3.28	0.987	65.6	متوسطة
المعدل	3.58	0.917	71.69	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن درجات الموافقة جاءت متوسطة للفقرات " قرارات التحكيم غالباً ما تبنى على نتائج البحث (أي عنصر النتائج في البحث هو المهم).، يكتفي المحكم بإسداء النصح والإرشاد، تُبنى قرارات المحكمين في ضوء الإطار النظري الذي يتبناه المحكم، عدم توفر النزاهة في عملية تحكيم البحوث، اقتناع الباحث برأي المحكم، ترسل الجهة المسئولة عن نشر البحث إلى المحكم الذي تعرف توجهاته الفكرية، ضعف استفادة الباحث من ملاحظات المحكمين، يتخذ المحكم قرارات قاطعة يجب الالتزام بها، تُبنى قرارات المحكمين بناء على معايير الفاعلية والجودة البحوث الإعلامية " حيث تراوحت ما بين (3.28-3.63)، وجاءت مرتفعة للفقرات " لا تتجاوز درجة التوافق بين محكمي البحث الواحد بنسبة 40%، تتمسك المجلة بالتعديلات التي يطلبها المحكمون بدقة، عملية تحكيم البحوث من قبل فئة محددة من المحكمين، ضعف مساهمة المحكمين في إثراء البحث وتطويره، اهتمام المحكمين بأمور شكلية على حساب جوهر البحث، عدم وجود معايير معلنة لعملية تحكيم البحوث، انصياع الباحث لأراء المحكمين" وتراوحت ما بين (3.68-3.88)، وبلغ المعدل الكلي للمجال (3.58) بنسبة مئوية (71.69%) وهو معدل يمثل درجة موافقة متوسطة.

سؤال البحث الثالث: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية؟

يشير الجدول (6) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية"

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين لإعلامهم بوصول البحث الإعلامي	4.23	0.66	84.6	مرتفعة

تأخر المجلات الإعلامية في نشر البحث المقبول للنشر	4.2	0.791	84	مرتفعة
تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين بملاحظات المحكمين	4.2	0.648	84	مرتفعة
تأخر المجلات الإعلامية بإعلام الباحثين لإعلامهم بشأن قبول البحث أو عدم قبوله	4.18	0.636	83.6	مرتفعة
تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين لإعلامهم بإرسال البحث للتحكيم	4.07	0.73	81.4	مرتفعة
عدم متابعة البحوث المرسلة للتحكيم بشكل دوري	3.9	0.744	78	مرتفعة
ارتفاع نسبة البحوث التي يتم الاعتذار عن قبولها	3.8	0.758	76	مرتفعة
ترفض البحوث للنشر لأسباب غير موضوعية	3.58	1.107	71.6	متوسطة
المعدل	4.02	0.75925	80.4	مرتفعة

يتضـــح من الجدول (6) أن درجات الموافقة جاءت مرتفعة للفقرات " تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين لإعلامهم بوصول البحث الإعلامي ، تأخر المجلات الإعلامية في نشر البحث المقبول للنشـــر ، تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين بملاحظات المحكمين ، تأخر المجلات الإعلامية بإعلام الباحثين لإعلامهم بشـــأن قبول البحث أو عدم قبوله ، تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين لإعلامهم بإرســـال البحث للتحكيم ، عدم متابعة البحوث المرســـلة للتحكيم بشـــكل دوري ، ارتفاع نســـبة البحوث التي يتم الاعتذار عن قبولها" حيث تراوحت ما بين (3.8-4.23)، وجاءت متوســـطة للفقرة " ترفض البحوث للنشـــر لأســـباب غير موضـــوعية "، وبلغ المعدل الكلي للمجال (4.02) بنســـبة مئوية (80.4%) وهو معدل يمثل درجة موافقة مرتفعة.

سؤال البحث الرابع: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم؟

يشـــير الجدول (7) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشـــكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم"

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
ضعف التعاون البحثي بين الباحثين من جامعات مختلفة	4.52	0.599	90.4	مرتفعة
ضعف التنسيق بين مؤسسات البحوث الإعلامية داخل الأردن	4.4	0.591	88	مرتفعة
عدم الاهتمام بتشكيل فرق بحث تعاونية	4.4	0.496	88	مرتفعة
قلة مساهمة الشركات والمؤسسات في الإنفاق على البحث	4.35	0.622	87	مرتفعة
قصور التعليم الجامعي عن تنمية روح البحث	4.35	0.662	87	مرتفعة
عدم لجوء المؤسسات إلى إجراء البحوث لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها	4.35	0.622	87	مرتفعة
انتهاء عمليات إنتاج البحوث بعد حصول عضو هيئة التدريس على رتبة الأستاذية	4.12	0.723	82.4	مرتفعة
ضعف المهارات البحثية عند الباحثين أنفسهم	4.1	0.709	82	مرتفعة
أعتقد أن معظم البحوث هي تكرار لبعضها	3.83	1.13	76.6	مرتفعة
ينظر بعض الباحثين إلى أن البحث هو شأن فردي	3.8	0.791	76	مرتفعة
المعدل	4.222	0.6945	84.44	مرتفعة

يتضح من الجدول (7) أن درجات الموافقة جاءت مرتفعة لجميع الفقرات وتراوحت ما بين (3.8-4.52) حيث حصـــلت الفقرة "ضـــعف التعاون البحثي بين الباحثين من جامعات مختلفة" على أعلاها والفقرة " ينظر بعض الباحثين إلى أن البحث هو شـــأن فردي" على أدناها، وبلغ المعدل الكلي للمجال (4.22) بنسبة مئوية (84.44%) وهو معدل يمثل درجة موافقة مرتفعة.

سؤال البحث الخامس: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل؟

يشـــير الجدول (8) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشــكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل"

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
اهتمام الإدارات بتكليف عضو هيئة التدريس بأعباء التدريس أو الإدارة على حساب البحوث العلمية	4.5	0.506	90	مرتفعة
تعليمات الجامعة فيما يتعلق بالمجلات الإعلامية المعتمدة للترقية	4.48	0.506	89.6	مرتفعة
قلة اهتمام المجتمع المحلي لأهمية البحوث العلمية ودورها في التطوير	4.38	0.628	87.6	مرتفعة
كبر حجم العبء التدريسي لعضو التدريس	4.32	0.73	86.4	مرتفعة
عدم قيام مساعد البحث والتدريس بمهامهم بصورة فاعلة في جمع البيانات والمعلومات	4.3	0.564	86	مرتفعة
تفضيل أعضاء هيئة التدريس مهام التدريس على العمل البحثي	4.1	0.632	82	مرتفعة
تعليمات الترقية تعطي أفضلية للباحث الأول عن الباحثين المشاركين في أغراض الترقية	3.98	0.577	79.6	مرتفعة
عدم توافر الوسائل المساعدة مثل: أجهزة الحواسيب، والطابعات، والمراجع الحديثة، والدوريات ...	3.6	1.081	72	متوسطة
المعدل	4.2075	0.653	84.15	مرتفعة

يتضح من الجدول (8) أن درجات الموافقة جاءت مرتفعة لجميع الفقرات وتراوحت ما بين (4.5-3.98) حيث حصلت الفقرة " اهتمام الإدارات بتكليف عضو هيئة التدريس بأعباء التدريس أو الإدارة على حساب البحوث العلمية" على أعلاها والفقرة " تعليمات الترقية تعطي أفضلية للباحث الأول عن الباحثين المشاركين في أغراض الترقية" على أدناها، عدا الفقرة " عدم توافر الوسائل المساعدة مثل: أجهزة الحواسيب، والطابعات، والمراجع الحديثة، والدوريات" فقد حصلت على درجة متوسطة، وبلغ المعدل الكلي للمجال (4.21) بنسبة مئوية (84.15%) وهو معدل يمثل درجة موافقة مرتفعة.

النتائج: ظهر من خلال التطبيق العملي ما يلي:

أولا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل مرتفعة.

ثانيا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم متوسطة.

ثالثا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامي مرتفعة.

رابعا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال البحوث الإعلامية مرتفعة.

خامسا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث مرتفعة.

ونستنتج في ضوء ذلك إن أهم المشكلات في الواقع العملي كما أظهرته الدراسة العملية التي أجريناها التي تواجه الباحثين الأكاديميين هي:

-1 كثرة الأعباء التدريسية

-2البيروقراطية الإدارية وصعوبة الإجراءات

-3عدم إيمان التدريسيين بأهمية البحوث الإعلامية

-4الانفصال بين البحوث الإعلامية وصناع القرار

-5عدم التنسيق بين الجامعات والمؤسسات التي يمكن ان تستفيد من البحوث الإعلامية

-6تقيد الحرية الأكاديمية للباحث الإعلامي

-7الانفصال بين اغلب البحوث الإعلامية والواقع التعليمي

-8الضعف في تطوير برامج الأبحاث الإعلامية

-9 غياب رؤية فلسفية إعلامية واضحة فأقسام الإعلام وكلياته على الأغلب في واد والمؤسسات الإعلامية في واد آخر

-10عدم وجود حوافز مادية أو معينة

-11عدم وجود أولويات للبحوث الإعلامية

12قلة المخصصات المالية للبحوث الإعلامية على مستوى الوطن العربي

13نقص التدريب على البحوث الإعلامية ، فكثير من العاملين في مجالات الإعلام تنقصهم الخبرة والمعرفة بمهارات البحث الإعلامي .

-14عدم وضع نتائج البحوث القائمة على أصول علمية موضع التطبيق ، إما جهلاً بطرق التطبيق ، أو خوفاً من التجديد الذي تحمله نتائج البحوث.

15-وجود بحوث على أساس مشكوك فيه أو لا يمكن الاطمئنان إليه ، مما يعني زعزعة ورفض لنتائج البحوث الأخرى.

16عدم وجود البيئة المناسبة لإجراء البحوث سواء من حيث الإمكانات أو التقبل أو الوعي بأهميته.

والملاحظ على هذه المشكلات أنها تعكس بصدق وأمانة مشكلات حقيقية، وليست متوهمة تحيط بواقع البحوث الإعلامية، وتحد من انطلاقه وفعاليته وقدرته على تغيير الواقع وتطويره.

وجلها مشكلات ترتبط بأحادية الرؤية، وتتعامل مع الواقع البحثي باعتباره جزرا منعزلة بعيدا عن المؤثرات الداخلية والخارجية، ونحن نعيش في عالم نرى كل شئ فيه من خلال شاشة الهاتف الذكي وتلاشت فيه الحدود والجغرافيا.

<u>التوصيات والمقترحات</u>

1- **تخفيف الأعباء التدريسية عن أعضاء الهيئات التدريسية وإعطاء وقت أطول للبحوث.**
2- **توفير الدعم المالي المناسب لإجراء البحوث النوعية ووضع برنامج تحفيزي للباحثين المتميزين.**
3- **العمل على توسيع قاعدة النشر البحثي من خلال إصدار مجلات محكمة في كل كليات الإعلام في الوطن العربي او التنسيق بين عدد منها لإصدار هذه المجلات مما يوسع أفاق نشر البحوث الأمر الذي يشجع الباحثين على النشر وبدون ان يدفع الباحث اية مبالغ للمجلة.**
4- **إعطاء نفس درجة الأهمية للباحثين المشتركين بالبحث الواحد عند التقديم للترقية العلمية.**
5- **تنظيم دورات التدريب على البحوث الإعلامية، فكثير من العاملين في مجالات الإعلام تنقصهم الخبرة والمعرفة بمهارات البحث الإعلامي.**
6- **إيجاد رؤية فلسفية إعلامية واضحة بين أقسام الإعلام وكلياته و والمؤسسات الإعلامية**
7- **الربط بين البحوث الإعلامية والمجتمع وكذلك صناع القرار.**
8- **التخفيف من البيروقراطية الإدارية وصعوبة الإجراءات.**
9- **وضع أسس ضابطة وموضوعية لتقويم البحوث المنوي نشرها في المجلات العلمية الإعلامية وعدم ترك عملية التقويم لمزاج المقوم.**

المصادر

-د .موزه بنت محمد الربان / منظمة المجتمع العلمي العربي
http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx#Population
-د محمد عبدالرؤف كامل 2007 اتجاهات بحوث الصـــحافة والإعلام في أمريكا ومصـــر/ المؤتمر العلمي الرابع لأكاديمية أخبار اليوم.

-عبد الرزاق الدليمي (2014)، دراســـات متقدمة في نظريات الاتصـــال ، محاضـــرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا في جامعة البترا، عمان، الأردن

-عبد الرزاق الدليمي (2012)، مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد، دار المسيرة، عمان، الأردن

-عبد الرزاق الدليمي (2011)، قضايا إعلامية معاصرة ، دار المسيرة، عمان، الأردن
-هاني خميس، النظرية النقدية و أزمة علم الاجتماع: دراسة تحليلية لكتابات مدرسة فرانكفورت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، 2002
-توم بوتومور ، مدرسة فرانكفورت ، ترجمة حافظ دياب، دار اويا للطبع والنشر ، ليبيا ، 2004
-عواطف عبد الرحمن ، النظرية النقدية فى بحوث الاتصال ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002
-مدرسة فرانكفورت : شعلة اليسار الجديد ، ترجمة أحمد جميل حمودى ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008
-عبد الله المطيرى ،يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية ، جريدة الرياض، السعودية 14-12-2006

George W. Musambira, 2009. Refereed Convention Paper Productivity in the Magazine Division of AEJMC (1999-2008): Analysis of Benchmarks and Impact of Gender. University of Central Florida

Katz, et al.," Utilization of Mass Media by Individuals". In Blumler and Katz (ed.),(1974) The uses of Mass Communication. London, Faber2 Faber.

Rosengren, K. E., & Windahl, S. (1972). Mass media consumption as a functional alternative.. Middlesex, England, Penguin.

Wimmer, Roger, D & Dominick, Joseph, R. (1991). Mass Media Research: An Introduction. 3rd ed. Wadsworth Publishing Company, Belmont, California.

Merrigan,Gerianne & Huston, Carole Logan, Communication Research methods, USA ,

Wadsworth/Thomson Learning, 2004

Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol.75, No.4, Winter -1 .1998

Liina Puustinen ,Peter Thomas,Mervi Pantti: Communication Research Centre, University of Helsinki:Department of Communication, Research Reports 6/2008

Dr. Katja Valaskivi :Communication Research Center, University of Helsinki ,Department of Communication, Research Reports 4/2007

علوم الإعلام و الاتصال بين المعوقات المنهجية و الإبستيمولوجية

عنوان المداخلة: علوم الإعلام و الاتصال والاضطراب المنهجي

إعداد: د/ كريم بلقاسي

"دافع اختيار هذا الموضوع يعود إلى النقاشات التي كانت حول الابستملوجيا والمنهجية وأدواتها، وطرق التفكير، من ربح الوقت، وتجاوز الكثير من الأخطاء البحثية المتوارثة في الجامعة، والتي تحولت إلى طقوس ومعبودات يصعب تحريكها وزعزعتها".

مقدمة:

يستوجب اليوم ضرورة الانفتاح على المكاسب المنهجية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية المعاصرة و بخاصة علوم الإعلام و الاتصال، و استخدام أدواتها من أجل تفعيل هذه العلوم في واقعنا، فمناهج العلوم الإنسانية و الاجتماعية الغربية تثمر في واقعنا بقدر ما نمتلك من مقدرة على استيعابها و تقريب أدواتها إلى مجالاتنا التداولية. من هنا و على مستوى المناهج و الإجراءات نحتفظ بأصلها العلمي و وظيفتها الإجرائية، لكنّنا نعيد تشغيلها بما لا يتصادم مع أصول مجالنا التداولي، و بما يحقق المقدرة التّوصيفية و التحليلية للمشكلات الاجتماعية و النّفسية و الاتصالية، و بهذا نكون قد وصلنا من الوصل خصوصيتنا الثقافية بمنتجات العلوم المستحدثة على الصّعيد المنهجي و الإجرائي.

و فضلا عن هذه الحقيقة المنهجية، فإن ثمة مكاسب تطالعنا بها هذه العلوم في أفق الثقافة، و بخاصة الغربية المعاصرة، يتقدم هذه المكاسب، استخدام مُعطيات التّقنية التكنولوجية و أدوات الاتصال و دقائق المناهج الإحصائية، ضمن العلوم الإنسانية و الاتصالية المعاصرة كيْما تُحقّق قيمة الدّقة، و إدخال لغة الكم الرياضي إلى دوائر هذه العلوم مادة و صورة أو موضوعا و منهجا. و هذه المنجزات الجديدة حري بنا إدخالها إلى مجالات البحث في علوم الاجتماع وعلوم النّفس وعلوم الإعلام والاتصال و التاريخ..

و ما يتشعّب عنها من فروع و تخصصات، و تدريب الطلبة على إتقان استخدامها، بأن تصبح جزءا من مقرّرات البرامج التّعليمية، و وسيلة جديدة يستخدمها الباحثون في أطروحاتهم و أبحاثهم، و ذلك بإقامة ورشات علمية تطبيقية؛ يشرف على تنشيطها مختصون ضمن هذا الفضاء المستجد: فضاء استخدام التقنيات الحديثة في مجال علوم الإعلام و الاتصال على سبيل المثال.

و لكن البحث كنشاط فكري يشتمل في علميته على التجريب و تحليل الوثائق و الدراسات التاريخية و الوثائقية و المسوح العلمية...إلخ. و إجمالا يحصر البحث العلمي في تقسيمين أساسيين هما أبحاث نظرية بحتة و الغرض منه إشباع حاجة للمعرفة أو من أجل توضيح غموض يحيط بظاهرة ما دون النظر إلى تطبيق

نتائجه في المجال العلمي، و النوع الثاني و هي الأبحاث العلمية التطبيقية، و يهدف أساسا لحل مشكلة قائمة أو التوصل إلى علاج لموقف معين، فهو بالعادة يبدأ بمشكلة علمية في نطاق الأوضاع القائمة التي تجابه الباحث. و يعتمد هذا النوع من البحث على التجارب المخبرية و الدراسات الميدانية للتأكد من إمكانية تطبيق النتائج على أرض الواقع.

إلا أن التقسيم الذي يعنينا في هذا المجال، هو التقسيم القائم على أساس الوسائل و الأدوات البحثية المنهجية. حيث يقسم إلى نوعين هما: البحوث الكمية و البحوث الكيفية (النوعية)، أما البحوث الكمية فهي التي تعتمد أساسا على استخدام الأساليب الكمية و الإحصائية في معالجة موضوع البحث و وصف النتائج و الخلاصات التي انتهى إليها، و أما البحوث النوعية و نجدها مهمة في اكتمال أهداف البحث و تغطية كامل جوانبه بالتحليل و الدقة في الطرح و التفسير، بل و حتى إنتاج إشكاليات جديدة في العلوم الاجتماعية و الانسانية و علوم الإعلام و الاتصال. فهي تسعى في اعتمادها على الأساليب الكيفية و النوعية في معالجة موضوع البحث و وصف نائجه.[i] لكن ما يلاحظ اليوم الاعتماد الكلي في البحوث الاتصالية و الإعلامية على المنهج الكمي بأدواته و إغفال المناهج الكيفية و ما تستوجبه من تقنيات، **فلماذا هذا التوجه إلى المناهج الكمية؟ و ما تمضهراتها في الجانب التحليلي و القياسي لبحوث الطلبة؟ و ما هي أوجه القصور التي تتخلل اعتماد الكم دون الكيف في البحث العلمي لمجال الاتصال و الإعلام؟**

1. منهجية بحوث علوم الإعلام و الاتصال و خطواتها:

المنهجية هي مجموعة من الخطوات أو من المناهج و التقنيات التي توجه إعداد البحث و ترشد الطريقة العلمية. يبدأ وضع أي بحث متخصص باختيار موضوع البحث و صياغة عنوانه و فيما يلي الخطوات المطلوبة و مراحل كل خطوة:[ii]

1. إعداد خطة البحث.
2. كتابة المقدمة: و يجب أن تشمل الإحساس بالمشكلة، العوامل التي دفعت الباحث لاختيارها، الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها من وراء البحث، ثم يتم تحديد المشكلة و صياغتها، متبوعة بالتساؤلات التي يسعى لإيجاد إجابات لها، و الفروض الأساسية.
3. الإشارة إلى أهمية الدراسة العلمية و العملية.
4. تحديد أهداف البحث.
5. تحديد المفاهيم العلمية المستخدمة في البحث و الواردة خاصة في عنوان البحث و إشكاليته.

6. الإشارة إلى نوع الدراسة (استكشافي، وصفي، اختبار العلاقات السببية) و العوامل التي أدت إلى اختيار هذا النوع دون غيره.
7. تحديد المنهج المستخدم.
8. الإشارة إلى أدوات البحث: أي أساليب جمع المعلومات (استبيان، مقابلة، ملاحظة، تجربة).
9. تحديد مجتمع البحث أو العينات المختارة: و فيه يتم تحديد مجتمع البحث الذي أجريت عليه الدراسة و أساليب تقدير حجمه و نوعيته.
10. الإشارة إلى البحوث و الدراسات السابقة: حيث يتم عرض التراث العلمي حول موضوع البحث و المناهج المستعملة في معالجة المشكلات السابقة و أوجه الشبه و الاختلاف بينها و بين الدراسة الحالية للباحث و البعد الذي تأخذه هذه الأخيرة.
11. تحديد مجالات البحث و أبعاده هي (بشري – جغرافي – زمني).
12. مرحلة جمع البيانات.
13. مرحلة تفريغ و جدولة البيانات.
14. مرحلة تحليل و تفسير البيانات و النتائج و مناقشتها: يجب عرض الوقائع و النتائج بمناقشتها و التعقيب عليها، و لا تصاغ التعميمات للنتائج إلا بعد التأكد من توفر كل الشروط الملائمة للتعميم، أي يمكن تطبيق هذه النتائج في ظروف ملائمة نسبيا، و المناقشة تعني إبراز ما تنطوي عليه من دلالات نظرية و قيمة علمية مستقبلية إلى جانب التوصيات و الاقتراحات.
15. كتابة المراجع العلمية
16. إرفاق الملاحق

2. المنهج الكمي في بحوث الإعلام:

إن المناهج الكمية تهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة. و قد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي (ordinales)، مثل: أكثر من، أقل من، أكبر، أصغر... أو عددية باستعمال الحساب، استعمال المؤشرات و النسب و الأدوات التي يوفرها الإحصاء.[iii]و لكن أغلب البحوث العلمية عامة و بحوث الإعلام و الاتصال تستعمل القياس. كما تعرف المناهج الكمية أنها تلك البحوث العلمية التي تفترض في منهجها وجود حقائق إجتماعية موضوعية، منفردة و معزولة عن مشاعر و معتقدات الأفراد، و تعتمد على الأساليب الإحصائية في الغالب، في جمعها للبيانات و تحليلها.[iv]

تنطلق المناهج الكمية من استخدام الفروض العلمية، باعتبارها إجابات مؤقتة أو حلولا، تتعلق بوصف واقع معين، من خلال بناء علاقات و قياس بعض المتغيرات، و استخدام البيانات المتوافرة لإيجاد علاقة إرتباطية أو سببية، كذلك تحاول المناهج الكمية التوصل إلى عموميات غير مرتبطة بالسياق الذي تنفذ فيه الدراسة، كما تهدف إلى تعميم نتائج البحث على حالات أخرى أو بالأحرى على مجتمع البحث.[v]

كما يستخدم الباحث في المنهج الكمي أدوات جمع البيانات، ليقيس متغيرات بحثه، مع العلم أن أداة جمع البيانات تعمل على تجميع بيانات بغرض إيجاد إجابة للسؤال السابق التحديد، و من أمثلة هذه الأدوات الاختبارات، الاستمارات...الخ.

و يصل الباحث من البيانات لنتائج يستطيع تعميمها على أكبر كم و عدد من أفراد العينة، و كلما زاد عدد أفراد العينة، زادت احتمالية تعميم النتائج وزادت قوة النتائج.-مثلا: دراسة علاقة العنف و التلفزيون عند الأطفال.[vi] و نجد في المنهج الكمي استعمال العينات تكون عشوائية أو احتمالية في الغالب، لتمثل مجتمع الدراسة، بعدد مناسب و كبير نوعا ما. على صعيد آخر، نجد المنهج الكمي، يعتمد على تشكيل أو بناء علاقة نسبية بين المتغيرات من خلال جداول إرتباطية من خلال القيم، النسب، جداول إحصائية، و مقاييس إحصائية، مثلا: معامل الارتباط، مقاييس التشتت، النزعة المركزية، التباين،...الخ.

3. المنهج الكيفي في بحوث الإعلام:

هو الأسلوب العلمي الذي يفترض وجود حقائق و ظواهر اجتماعية يتم بنائها من خلال وجهات نظر الأفراد، و الجماعات المشاركة في البحث، فيكون هدفها فهم الظاهرة موضوع الدراسة. و عليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها.[vii]

كما نجد أيضا بأن المنهج الكيفي هو ذلك الأسلوب العلمي الذي يهتم بدراسة الظواهر التي يتحدث و يشارك فيها المبحوثين مع الباحثين في البحث عن الحقيقة، و هذا ما جعل أداة الملاحظة بالمشاركة، و المقابلة الكيفية، و بحوث سيرة الحياة، و طريقة المحادثة الجماعية، و المنهج الوثائقي، تشهد عملية إحياء، و عليه فالمنهج الكيفي هو الذي يرى في المجتمع و إنسانه و تاريخه كتابا مفتوحا، يتعلم منه، لا يعلمه، و يستخلص المعرفة مباشرة من الإنسان و عالم حياته، و يفسر التغيرات النوعية في المجتمع المعقد، فهو مفهوم مركب لمداخل نظرية و منهجية مختلفة جدا إلى الواقع الاجتماعي.[viii] يستخدم المنهج الكيفي عينات غير الاحتمالية (غير عشوائية) تتسم بالقصد أو العمدية أو الثلجية، لأن الباحث يختار الأفراد و المواقع التي يرى أنها ستعينه في فهم الظاهرة التي يدور حولها البحث، مع الحصول على تصريح من الجهة أو الأفراد الذين سيجري عليهم الدراسة. فعملية جمع البيانات الكيفية تتم من خلال المقابلات و الملاحظات، و الوثائق و تجمع البيانات عبر أسئلة مفتوحة النهاية.

إن المنهج الكيفي يبدأ غالبا بتحليل الحالات، ثم القيام بالمقارنة و تعميم هذه الحالات، إضافة إلى ذلك، فإن المنهج الكيفي ينطلق من بنية الواقع، و من البنى الذاتية للمبحوثين، و طريقة البحث كعملية بناءة. و منه نجد أهمية مصادر البيانات المرئية (الملاحظات، المقابلات، الوثائق، الصور، الفيلم) فهو ما زال منهجا نصيا، ينطلق من مفهومي الفهم و المغزى، و هذا ما نسميه بتحليل المضمون أو تحليل محتوى.

و يسعى أسلوب تحليل المحتوى إلى المقارنة الكمية المنهجية للمضمون الظاهر للمواد الاتصالية إلى الحصول على الاستدلالات الكيفية.[ix] فهناك فرضيات و خصائص مشتركة المنهج الكيفي، التي حددها "Herbet.Blumer " و هي:

أ) يفهم الواقع الاجتماعي بوصفه نتاجا مشتركا من المعاني و الارتباطات المتولدة عن التفاعل الاجتماعي، فالبشر يتصرفون، كما يقول (بلومر) بناء على المعاني المشتركة، التي يرجعونها إلى المواضيع، و الأحداث و المواقف و الأشخاص. نستخلص بالنسبة إلى المنهج الكيفي ،كنقطة أولية، أن التركيز ينصب على أشكال و مضامين عمليات الإنتاج اليومية، و على بناء أنماط الرؤى الذاتية و نموذجات التفسير للفاعلين الاجتماعيين.

ب) تحليل عملية التفاعل و الاتصال بواسطة أدوات الملاحظة و تحليل المضمون.

ج) إن البشر يعيشون في ظروف حياتية مختلفة، تحدد موضوعيا من خلال بعض المقاييس مثلا: الدخل و مستوى التعليم، المهنة، السن، ظروف السكن إن ظروف حياتهم عن طريق المغزى بشكل شامل و تركيبي يمنح هذه المقاييس معنى تفسيريا.

4. التكامل بين المنهج الكمي و الكيفي (النوعي):

من خلال المعطيات السابقة، يتضح أنه من الضروري أن تراجع العلوم أسسها المعرفية و المنهجية، و تطورها وفقا لتطور الواقع، و لا بد من إزالة التناقض حول الثنائية بين المنهج الكمي و الكيفي. و عليه نؤكد

على منهجية الوحدة لا منهجية الاختلاف من خلال تفاعل و تداخل و دمج بينهما، و الاستعانة بمعطياتهما و الاستفادة من إيجابيتهما.

يقوم الباحث في الإجراءات التتابعية بالسعي إلى تفصيل نتائج إحدى الطرق باستخدام طريقة ثانية. و قد يتضمن ذلك البدء بالطريقة النوعية لأسباب استكشافية، ثم يتابع البحث بطريقة كمية باستخدام عينة كبيرة يستطيع الباحث التعميم منها على المجتمع. و قد يبدأ الباحث دراسته بالطريقة الكمية باستخدام عينة كبيرة يستطيع الباحث التعميم منها على المجتمع. و قد يبدأ الباحث دراسته بالطريقة الكمية ليختبر بعض النظريات أو المفاهيم، و يتبع ذلك باستخدام الطريقة النوعية التي تتضمن استكشافا تفصيليا بعدد قليل من الحالات أو الأفراد.

و في الإجراءات المتزامنة يقوم الباحث بدمج الطريقتين الكمية و النوعية للحصول على تحليل شامل لمشكلة البحث، و في هذا التصميم يجمع الباحث البيانات بالطريقتين في نفس الوقت ثم يدمج المعلومات التي حصل عليها أثناء مناقشة النتائج و تفسيرها. و في هذه الطريقة يقوم الباحث أيضا بدمج بيانات إحدى الطريقتين في بيانات الطريقة الأخرى، ثم يجمع بيانات كبيرة ليقوم بتحليل مستويات مختلفة من الأسئلة أو وحدات مختلفة من البيانات و بخاصة إذا كان يجمع البيانات من مؤسسة كبيرة جدا.[10]

يقوم الباحث في الإجراءات التحويلية بعرض تصور نظري شامل يجمع بين الطرقتين الكمية و النوعية. و يقدم في هذا التصور إطار للموضوعات التي تشملها الطريقتين و طرق جمع البيانات، و النتائج أو التغيرات التي يتوقعها الباحث. و في داخل هذا التصور يمكن عرض موضوعات الدراسة و طريقة جمع البيانات التي تستخدم الطريقتين الكمية و النوعية في نفس الوقت، و النتائج المتوقعة.

فليس غريبا أن تكون الدراسات الكيفية قد سجلت حضورها في بعض مجالات الاتصال و الإشهار و التسويق، خاصة تلك المرتبطة بوسائل الاتصال الجديدة: الانترنت، و الهاتف الخلوي... في الدولة العربية و الجزائر، لكنه حضور محتشم. و ذلك لأن هذه المناهج، ظل يتجاهلها عديد الطلبة و الباحثين في الجزائر و قد يكون السبب في تجردها من كل صفة علمية، أو يضعها في الاتجاه المعارض أو المناهض للمناهج الكمية، أو الأجدر عدم سهولة استخدامها و توارث تقليد الاعتماد الكلي على التكميم.

حقيقة، إن هذه النظرة لم تختف نهائيا في العديد من الدول الغربية، بما فيها تلك التي تعيش عنفوان العودة لاستخدام البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، مثل كندا، حيث مازال النقاش محتدا حول العديد من المحاور المرتبطة به، مثل: موضوعيته :ومفاضلته على البحث الكمي.

و هشاشة أدوات قياسه، إلا أن محتوى النقاش وأهدافه قد تغيرت، خاصة بعد أن انتهت الدراسات النظرية إلى التأكيد على أن البحوث الكمية لم تعد تكتفي بما تملكه من معطيات إحصائية، و ذلك لأن المعالجة المعمقة للمعطيات الكمية لا تتيحها العمليات الرياضية وحدها. وأن هناك وعيا بأن طبيعة البحث و إشكالياته تحدد نوع المقاربة المنهجية وأدوات البحث.

ففي هذا المقام يمكن الإشارة إلى أن بعض الباحثين أصبحوا يستعينون، بالمقابلة المباشرة، والمجموعة البؤرية Focus Group ، التي تقدم معلومات نوعية عن الأشخاص و دوافع سلوكهم و آرائهم و مواقفهم من أجل صياغة الاستبيان حتى تغطي جميع جوانب البحث، أو يستخدمونها بعد أن يقوموا بتفريغ استمارات الاستبيان لتعميق دراسة ما توصل إليه البحث الكمي و تحليله. هذا ما تؤكده البحوث المعاصرة المتعلقة بالإشهار و التسويق، على سبيل المثال.

5. البحوث الكمية و البحوث النوعية و الجمع بينهما:

فالبحوث الكمية Quantitative Research : هي نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق اجتماعية موضوعية ، منفردة و معزولة عن مشاعر و معتقدات الافراد و تعتمد غالبا الأساليب الإحصائية في جمعها للبيانات و تحليلها. أما البحوث النوعية Qualitative Research :البحث النوعي هو نوع من البحوث العلمية ، التي تفترض وجود حقائق و ظواهر اجتماعية يتم بناءها من خلال وجهات نظر الأفراد والجماعات المشاركة في البحث. و يكون دور الباحث فيها دورا اجتماعيا متفاعلا ، لكنه يعتمد على الذاتية المنضبطة للابتعاد عن التحيز في جمع البيانات و تفسيرها و لا يهدف البحث النوعي إلى تعميم النتائج بل إلى توسيع نتائج الحالة للاستفادة منها في حالات أخرى.[11]

و يختلف عن البحث الكمي في كونه لا يركز على التجريب و على الكشف عن السبب أو النتيجة بالاعتماد على المعطيات العددية. **فالسؤال المطروح في البحث النوعي هو سؤال مفتوح النهاية و يهتم بالعملية و المعنى أكثر من اهتمامه بالسبب و النتيجة.** بينما البحث الكمي يركز على التجريب و على الكشف عن السبب و النتيجة بالاعتماد على المعطيات الرقمية و العددية.

و البحث النوعي هو أيضا البحث التفسيري لأنه لا يكتفي بالوصف فقط بل يتعدى ذلك إلى التحليل و التفسير أو العمل الميداني، و هناك فرق بينه و بين البحث الوصفي الذي يأتي ضمن أنواع البحث الكمي الذي يعتمد أساسا على الاستبيانات و الأرقام الناتجة عنها.

6. السمات العامة و الأساسية للبحث النوعي:

لقد انتشر اللجوء إلى البحث النوعي في أواخر الستينات و بداية السبعينات من القرن الماضي ،عندما ازداد اهتمام الباحثين بتعددية منهجية البحث العلمي، و اعتقاد البعض أن البحوث العلمية و الاجتماعية لم تعد تتناول الحقائق اليومية لأفراد المجتمع و ضرورة الاقتراب من الظواهر في البيئة الطبيعية التي يتواجد بها الأفراد و هذا يتطلب التحول من البحوث الكمية إلى نوع جديد يتطلب منظورا جديدا هو البحث النوعي. و أما خصائصه الأساسية فيمكن إبرازها فيما يلي:[12]

- يركز بشكل أساس على العمل الميداني.
- يؤكد البحث النوعي على الإجراءات Process أكثر من تأكيده و تركيزه على المخرجات و النتائج.
- يهتم الباحث النوعي بالدرجة الأساس بالمعاني المتعلقة بكيفية جعل معنى لحياة الناس و تجاربهم و بنيتهم الحياتية.
- الباحث في البحث النوعي هو الأداة الرئيسية لجمع البيانات و تحليلها.
- البحث النوعي الاستقرائي حيث ستقرئ الباحث و يبني مستخلصاته و مفاهيمه و افتراضاته و نظرياته من خلال التفاصيل التي يحصل عليها ، فالبحث النوعي يعد بمثابة أداة استخدام لاستكشاف موضوع ما او مشكلة لم يسبق بحثها.

7. مقارنة بين البحوث الكمية و البحوث النوعية:

إن أهم الفروق بين البحوث الكمية و البحوث النوعية تكمن في الاختلاف في المنطلقات و الدوافع الاجتماعية: حيث يتبنى البحث الكمي نظرة تفترض وجود حقائق اجتماعية موضوعية معزولة عن مشاعر و معتقدات الأفراد و يتم قياسها بأدوات تتوفر فيها الخصائص الأساسية من صدق و ثبات. إلا أن البحث النوعي يفترض وجود مؤثرات يتم بناؤها اجتماعيا من خلال وجهات نظر الأفراد للموقف لذا يحاول الباحث في البحث النوعي فهم الظاهرة و هي في ظروفها التي تمت و حدثت فيها. كما أن البحث النوعي يسلم بأن السلوك الإنساني يكون مرتبط بالبيئة التي يعيش فيها المبحوثين، بينما تدعو البحوث الكمية إلى عزل السلوك الإنساني عن المحيط الذي يتواجد فيه الأفراد المعنيين بالبحث.

هدف البحث الكمي يختلف عن هدف البحث النوعي : تهدف البحوث الكمية إلى اختبار بعض الفرضيات التي تتعلق بوصف واقع معين من خلال بناء علاقات و قياس بعض المتغيرات و استخدام البيانات لإيجاد علاقة ارتباطيه أو سببية كما أنها تحاول التوصل إلى عموميات غير مرتبطة بالسياق الذي تنفذ فيه الدراسة كما يهدف إلى تعميم نتائج البحث على حالات أخرى. أما البحث النوعي فهو أكثر اهتماما بفهم الظاهرة الاجتماعية من منظور المشاركين أنفسهم و من خلال معايشة الباحث لحياة المشاركين العادية ، حيث يعتقد الباحثون النوعيون أن الأفعال الإنسانية و آراء الأفراد و معتقداتهم تتأثر بالبيئة التي تحدث فيها. و من خلال الإطار الذي يفسر فيه الأفراد أفكارهم و مشاعرهم و أفعالهم. و يتم التوصل إلى هذا الإطار من قبل الباحث خلال جمع البيانات و تحليلها، و لا يهدف الباحث النوعي إلى تعميم النتائج بل توسيع نتائج الحالة التي كثيرا ما تقود إلى مواقف و حالات قد تكون مشابهة.

كما أن المعاينة و العينات العشوائية في البحث الكمي لتمثل مجتمع الدراسة بعدد مناسب و كبير نوعا ما، أما عينات البحث النوعي تكون مقصودة عددها محدود و تتوفر فيها خصائص المدروسة و يتم اختيار الأفراد بصورة هادفة. و الاستبيان في الغالب يستخدم في جمع البيانات في البحث الكمي و كذلك المقابلات أو الملاحظات المبنية بناء محكما مسبقا.

أما في البحث النوعي فتستخدم المقابلة المعمقة غير النمطية و الملاحظة المشاركة غير المبنية مسبقا، و بالنسبة لتحليل البيانات في البحث الكمي يتم بعد الانتهاء من جمع كل البيانات، بينما يتم تحليل البيانات في البحث النوعي أثناء جمعها و هنالك تحليل شامل في نهاية جمع البيانات.[13]

إلى جانب ما سبق فتجدر الإشارة، أن البحوث النوعية لا تركز على الطرق الرقمية و الإحصائية في تفسير البيانات المجمعة و النتائج كما في البحوث الكمية.

8. الجمع بين النوعين الكمي و النوعي في البحث العلمي:

لزيادة الإيضاح في المقارنة بين النوعين الكمي و الكيفي في البحث العلمي فإن العديد من الباحثين يعتقدون بان كلا البحثين الكمي و النوعي يكمل بعضه الآخر سواء استخدما معا في بحث واحد أو استخدما متفرقين عن طريق أكثر من باحث واحد، لذا فإنه يشبه البعض البحث الكمي بأنه عملية إنتاج خريطة لمكان ما ، و هذا ضروري لتلمس الطريق إلى ذلك المكان.

و يشبهون البحث النوعي على أنه إنتاج شريط تلفزيوني لهذا المكان. فالخريطة مهمة للغاية ، لأنها ترسم الطريق إلى الموقع و توضح علاقته بالأماكن الأخرى المجاورة و البعيدة . إلا أن الخريطة لا تستطيع أن توضح ما يشبهه ذلك المكان و تعطي التفصيل المنظور و الحي ، و الذي هو دائم التغيير.

9. الدمج بين البحث الكمي و البحث النوعي:

بإمكان توجه الباحث نحو الآتي :

أ. الاستعانة بأداة الاستبيان التي هي من أدوات البحث الكمي إلى جانب المقابلات المعمقة الطويلة و الملاحظات النوعية المستخدمة في البحث النوعي.

ب. بالإمكان أن تكون البيانات المجمعة رقمية إحصائية و كذلك الاستنتاجات هي الأخرى تكون رقمية إحصائية مثل تلك المستخدمة في البحوث الكمية و إلى جانب ذلك بالإمكان أن تكون نتائج وصفية إنشائية معمقة أيضا ، كما هو الحال في البحوث النوعية.

ج. المرونة في دور الباحث و اندماجه في الموقف كما هو الحال في البحوث النوعية ، إلى جانب الأخذ بالاعتبار الحذر و الابتعاد عن التحيز ، كما هو الحال في البحوث الكمية.

10.التكامل بين المنهج الكمي و الكيفي (النوعي):

من خلال المعطيات السابقة، يتضح أنه من الضروري أن تراجع العلوم أسسها المعرفية و المنهجية، و تطورها وفقا لتطور الواقع، و لا بد من إزالة التناقض حول الثنائية بين المنهج الكمي و الكيفي. و عليه نؤكد على منهجية الوحدة لا منهجية الاختلاف من خلال تفاعل و تداخل و دمج بينهما، و الاستعانة بمعطياتهما و الاستفادة من إيجابيتهما. فليس غريبا أن تكون الدراسات الكيفية قد سجلت حضورها في

بعض مجالات الاتصال و الإشهار و التسويق، خاصة تلك المرتبطة بوسائل الاتصال الجديدة: الانترنت، و الهاتف الخلوي... في الدولة العربية و الجزائر، لكنه حضور محتشم. و ذلك لأن هذه المناهج، ظل يتجاهلها عديد الطلبة و الباحثين في الجزائر.

و قد يكون السبب في تجردها من كل صفة علمية، أو يضعها في الاتجاه المعارض أو المناهض للمناهج الكمية، أو الأجدر عدم سهولة استخدامها و توارث تقليد الاعتماد الكلي على التكميم.

حقيقة، إن هذه النظرة لم تختف نهائيا في العديد من الدول الغربية، بما فيها تلك التي تعيش عنفوان العودة لاستخدام البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، مثل كندا، حيث مازال النقاش محتدا حول العديد من المحاور المرتبطة به، مثل: موضوعيته :ومفاضلته على البحث الكمي. و هشاشة أدوات قياسه، إلا أن محتوى النقاش وأهدافه قد تغيرت، خاصة بعد أن انتهت الدراسات النظرية إلى التأكيد على أن البحوث الكمية لم تعد تكتفي بما تملكه من معطيات إحصائية، و ذلك لأن المعالجة المعمقة للمعطيات الكمية لا تتيحها العمليات الرياضية وحدها. وأن هناك وعيا بأن طبيعة البحث و إشكالياته تحدد نوع المقاربة المنهجية وأدوات البحث.[14]

ففي هذا المقام يمكن الإشارة إلى أن بعض الباحثين أصبحوا يستعينون، بالمقابلة المباشرة، والمجموعة البؤرية Focus Group ، التي تقدم معلومات نوعية عن الأشخاص و دوافع سلوكهم و آرائهم و مواقفهم من أجل صياغة الاستبيان حتى تغطي جميع جوانب البحث، أو يستخدمونها بعد أن يقوموا بتفريغ استمارات الاستبيان لتعميق دراسة ما توصل إليه البحث الكمي و تحليله. هذا ما تؤكده البحوث المعاصرة المتعلقة بالإشهار و التسويق، على سبيل المثال.

10. ما يقدمه الطلبة في بحوث الإعلام و الاتصال (التحليل الكمي و الكيفي و نقائص البحث العلمي في الجزائر)

ما يؤاخذ على بحوث الإعلام و الاتصال التي يقدمها طلبة كلية الإعلام و الاتصال لا على سبيل الحصر، هي أنها تركز كثيرا على القياس، أما التحليل والتفكير فيأتي بعده أو يتم إغفاله تماما. و من خلال متابعتنا لما يناقش من بحوث علمية في كلية الإعلام و الاتصال يؤكد شبه غياب البحث الكيفي. فالتطور الرهيب في وسائل الاتصال الجديدة شرع استخدام مصطلح وسائل الاتصال الجماهيرية الفردية Self Mass Media، وأفرز انشغالات بحثية جديدة، وطرح مواضيع بحثية مستجدة تتمحور حول تمثّل هذه الوسائل، و استخدامها، مما عزز مكانة المنهج الكيفي في حقل علوم الإعلام و الاتصال . و ما يدعم ضرورة و وجوب اعتماد المناهج و الأدوات النوعية ما يلي:

- **عدم كفاية أداة الاستبيان في البحث العلمي:** فأمام ضيق هامش حرية التعبير والتفكير يصعب على الاستبيان أن تنتزع معلومات صادقة وكاملة ودقيقة من المبحوثين .فإجابتهم على بعض الأسئلة التي تتضمنها الاستبيان تكون محددة مسبقا بحالة الريبة أو الخوف من سيف الحجاج أو طمعا في ذهب المعز، كما يُقال.

  و المبحوثين الذين يجيبون على بعض أسئلة الاستبيان دون خوف من أن تصل آراؤهم ومواقفهم إلى السلطات العمومية أو الجماعات الضاغطة، يمارسون الرقابة الذاتية على ما يدلون به من إجابة نتيجة الإكراه الذي تمارسه الثقافة السائدة.

  فيتهربون من الإجابة الدقيقة بتقديم عبارات عامة تتماشى مع الآراء السائدة والمهيمنة. فالسلطات العمومية تمارس رقابتها العلنية والضمنية على المعلومات وتداولها في المجتمع.

- اعتمدت غالبية بحوث الإعلام والاتصال على تحليل المضمون، ورسخته كأداة كمية لدراسة الخطاب الإعلامي. وحاولت أن تثبت أهميته انطلاقا من تكميم العناصر التي تشكله .ولئن حاولت هذه البحوث أن تبيّن نقائصه، فإنها لا تنسبها إلى بنيته أو المنطق الذي يخضع له، بل للوسيلة الإعلامية التي تبثه. حقيقة لقد حاولت بعض البحوث العلمية أن تدرس الخطاب الإعلامي في المنطقة العربية مثلا، خاصة في دول **المغرب العربي، من خلال الاستعانة بالمستوى النوعي لتحليل المضمون، لكنها اصطدمت، مع الأسف، بحدود التحليل السيميائي، الذي يتعاطى مع الخطاب الإعلامي كنص منغلق على ذاته و مكتفيا بما يتضمنه من دلالات، بمنأى عن المتلقي، الذي أصبح شريكا نشيطا في عملية إنتاج المعنى مما يقرأ أو يسمع أو يشاهد. (يجب دراسة الرسالة و المتلقي الجمهور أي تحليل المضمون و دراسة المحتوى الثاني الذي أنتجه المتلقي**، بمعنى الفعل الذي يمارسه المتفرج، أو القارئ، أو المستقبل للرسالة الاتصالية الإعلامية. أي الفرد كإنسان له مكوناته النفسية و الاجتماعية لتفسير ما

يتلقاه. و قد أولت الدراسات الحديثة اهتماما خاصا لموضوع التلقي، و ركزت على العلاقة التي تقام بين الفرد المتلقي و الموضوع أي الرسالة، و من **أمثلة ذلك التلقي المسرحي، الوعي البيئي للمواطن، الإعلام البديل و تمثلاته لدى المستخدم الإلكتروني...)**.[15]

- بالنسبة لمواضيع البحوث الخاصة بجمهور التكنولوجيات الحديثة الصحافة الإلكترونية، المدونات، شبكات التواصل الاجتماعي لا تكفي معرفة الجمهور من خلال إبراز بعض المؤشرات الكمية: التكرار، المدة، المنطقة الجغرافية، وغيرها. أي عدد زوارها مع فرزهم: الأوفياء، ومن يزرونها لأول مرة، والمدة الزمنية التي استغرقها كل فرد في زيارتها، و المنطقة الجغرافية التي يتصل منها. و إن المعرفة العمودية لجمهور وسائل الاتصال الحديثة يتطلب جهدا نوعيا لفهمه أكثر. ولا يمكن لهذا الجهد أن يحقق وعوده دون استخدام أدوات منهجية أكثر قربا من مكونات هذا الجمهور.

11. الاستعانة بالأساليب الحديثة تقنيات تكنولوجيا الاتصال (تقنية LRM، قياس الفعالية باستخدام تقنية البحث الإثنوغرافي، الملاحظة بالمشاركة ....)

يشير الأستاذ الدكتور **"نصر الدين العياضي"** في دراسة له إلى ابتعاد الدراسات والبحوث الإعلامية في المجتمعات الغربية، تدريجيا، عن مفهوم التأثير، و اهتمت بمفهوم الاستخدام الذي يحيلنا إلى نوع من تمثّل الجمهور -المستخدم- لوسائل الإعلام الجديد. فيتضمن مفهوم الاستخدام، على الصعيد الاصطلاحي، معنيين أساسيين، و هما: المعنى الأول يحيل إلى الممارسة الاجتماعية التي يجعلها التكرار و التعود شيئا مألوفا و عاديا في ثقافة ما. و بهذا، فإنها تقترب من العادات و الطقوس. أما المعنى الثاني فإنه يحيلنا إلى استعمال شيء ما سواء كان ماديا أو رمزيا لغايات خاصة. وهذا ما يدفع إلى التفكير في الاستخدام الاجتماعي للعّدة التكنولوجية و مساءلة دلالاته الثقافية المعقدة في الحياة اليومية.[16]

كما تساعد المناهج الكيفية (النوعية) على استمرار إنتاج إشكاليات جديدة في البحث العلمي:

هل أن الاستخدام المتكرر للانترنت بغية الترفيه أفضى إلى تجديد الممارسة الاجتماعية؟ و هل أن تمثُّل الانترنت هو الذي أدى إلى استغلال هذه الشبكة للترفيه أم أن الترفيه هو الذي أدى إلى تمثل شبكة الانترنت والتحكم في استخدامها الحالي والمستقبلي؟

يصعب الوصول إلى إجابة كاملة و مقنعة على هذه الأسئلة في غياب البحوث النوعية. فهذه الأخيرة لا تفرض على الباحث صياغة إشكاليته وفرضياته والنزول إلى الميدان للتحري حول

ملفوظاتها فحسب، بل تملك بعض المرونة حيث تسمح للباحث بتعديلها وإعادة صياغتها وفق تطور ملاحظاته ومعاينته لمجتمع البحث في أثناء تفاعله مع الظاهرة المدروسة.

خاتمة:

و في الختام يمكن القول أن العلم لم يكن أبدا أسير منهج واحد محدد، فالعلم لم يأت عن طريق واحد بل بتعددية منهجية، فكل منهج مقبول مادام يلاءم طبيعة المشكلة المطروحة للبحث.

الهوامش و المراجع:

ب تجربة البحث العلمي في علوم الاتصال والاعلام ما بين جدلية الاشكالية

ومعوقات التطبيق في العالم العربي

أ.م.دخلودمحمدخميس

العراق/جامعة بغداد/مركز الدراسات الاستراتيجيةوالدولية

يعد البحث العلمي من اهم الاسس والمرتكزات التي تستند عليها الدراسات الانسانية ،التاريخية والاعلام والعلوم السياسية وغيرها من العلوم الانسانية الاخرى،فالتجربة البحثية لكل باحث لها العديد من المميزات التي تميز كل باحث عن الاخر في مجال بحثه واستقصاؤه للمجال الذي يقوم بالبحث فيه والحصول على النتائج المتوخاة من البحث العلمي .

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان البحث العلمي يعد احد العوامل الرئيسة والاساسية للتنمية الشاملة وما يتم مشاهدته اليوم من تفاوت في التقدم العلمي والتكنولوجي فانما يرجع اساسا الى تفاوت اهتمام هذه الدول ورعايتها للبحث العلمي.

كما يعني مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الانسان مستخدما الاسلوب العلمي وقواعد الطرق العلمية بهدف الوصول الى حلول لمختلف المشكلات التي تواجه الفرد او المجتمع.

بينما يرى اخرون ان البحث العلمي هو عبارة عن محاولة ذهنية لحل مشكلة معينة ويكون الهدف الذي يسعى اليه هو الوصول الى الحقيقة او تحري الحقيقة.

ونضيف ايضا بان البحث العلمي هو نشاط علمي انساني يمد العالم بمعلومات منظمة والكشف عن حقائق جديدة يضيفها الى الكم الموجود من المعارف وهذا بالتالي يعني ان البحث العلمي يهدف الى حل المشكلات التي تواجه المجتع بابعادها المختلفة.

ان الفكرة التي تنطلق منها الورقة باشكالية رئيسة وهي هل هنالك علاقة بين الاشكالية التي توضع للبحث وامكانية تطبيقه ؟ وهل توجد معوقات تقف امام تطبيق نتائج البحث العلمي؟

كيف يتم التعامل مع نتائج البحث العلمي النظري الخاص بعلوم الاتصال والاعلام،سيما وان هذه العلوم تلعب دورا متميزا في الراي العام الشعبي احزاب ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني؟

فالاشكالية التي يضعها الباحث في مجال العلوم الانسانية يجب ان تستند على اسس ومرتكزات وبراهين لاجل ان توضع الاشكالية والتي تتضمن التساؤلات والتي توضع لها الافتراضات والرؤى الانية والمستقبلية لاجل التوصل من خلال النتائج الى اثبات خمسون بالمائة على الاقل منها.فالباحث العلمي في مجال الاعلام والاتصال يجب ان يكون دقيقا في وضع اشكاليةبحثه والدراسة التي يريد البحث والتحليل فيها،بمعنى يجب ان تعتمد دراسته على ظاهرة في بداياتها الاولى او مراحلها الاولية ثم تصبح عملية اثباتها من خلال الواقع الذي سوف تتطور فيه الظاهرة قيد الدراسة.

وهنا فان التساؤل الذي يطرح نفسه ،ما حجم نسبية العلاقة بين الاشكاليةالتي توضع للبحث العلمي ونسبة تطبيق النتائج التي يتم التوصل اليها من خلال معالجة محاور البحث العلمي وحجم المعوقات التي تواجه صاحب القرار في تنفيذ النتائج التي تم التوصل اليها؟ فالدراسات الانسانية وخاصة في مجال الاعلام والاتصال تكون مادة التعامل فيها مادية بشرية بحتة حيث ان التعامل وتوجيه الخطاب السياسي والاجتماعي تجاه البشر وليس باتجاه مواد كيمياوية في معامل مغلقة وادوات مختبرية صماء.

وهنا تكون النتائج بحجم الاستيعاب للمؤثر الاعلامي والاتصالي لملايين الناس ذوي الاذواق والاتجاهات المختلفة ايدلوجيا واثنيا ولغويا وجغرافيا بل وحتى مناخيا نفالشخص الذي يعيش في الشمال وبدرجة برودةمعينة يختلف فهمه عن الشخص الذي يعيش في المناطق الحارة والجافة، كما تختلف درجة التاثير الاتصالي والاعلامي بحسب التكنولوجيا التي يمتلكها الشخص فنسبة التاثير قد تصل الى 70% لمن يمتلك الوسائل التكنولوجية المتطورة ،بينما تصلالنسبة الى 30% للشخص الذي يمتلك الوسائل العادية.

اذن فان معوقات تطبيق نتائج البحث العلمي الانساني تكون مرتبطة بعدد من الجوانب ومنها:

1- الانسان باعتباره المستقبل للمؤثر الاعلامي اي الخطاب الاعلامي والاتصالي.

2- مستوى التطور التكنولوجي الذي يحيط بالشخص.

3- البيئة المحيطة بالشخص ومدى تاثيرها على الشخص الموجد فيها(العائلة،المدرسة،الشارع،العلاقات الاجتماعية)

4- النظام السياسي للدولة التي يعيش فيها الشخص هل هو نظام تسلطي ام ديمقراطي.

وبالتالي فان الباحث العلمي في مجال الاعلام والاتصال يجب ان ياخذ بنظر الاعتبار كافة تلك الجوانب حين يقوم بوضع اشكالية بحثه لاجل ان تتناسب الاشكالية مع النتائج وبالتالي امكانتية تطبيق تلك النتائج على ارض الواقع.

وهنا يتوجب ان ناخذ امثلة على الواقع العربي،ولاسيما ما شهدناه بعد عام 2011 من موجة التغيير العربي،فالعديد من التحليلات الاعلامية والسياسية وضعت الجانب الاعلامي في الصدارة لاحداث التغييرفي المنطقة العربية،خصوصا الخطوات الاولى للتغيير بدات بوسائل اعلامية كالانترنيت والصحف والقنوات الفضائية الاعلامية والسياسية،لاسيما وان العديد من المقالات التي كتبت والندوات التي بثت والكتب التي

نشرت عالجت اسباب التغيير وتداعيات التغيير بل وحتى ناقشت وطرحت الرؤى المستقبلية ما بعد مرحلة التغيير في المنطقة العربية وهنا نجد ان مثل هذه الكتابات والمعالجات استطاع الباحث في هذا المجال الربط بين الاشكالية والجدلية ،فوجه خطابا اعلاميا سياسيا في الوقت نفسه لاجل ايصال افكاره الى القاعدة الشعبية التي يرغب بايصال افكاره اليهم،وكذلك لاجل الكسب المادي بالنسبة للصحيفة التي يعمل بعا او القناة الفضائية التي ينتسب اليها.

وهنا نستطيع القول بوجودعلاقة نسبية وسببية في الوقتنفسه بين الاشكالية ومجال التطبيق للبحث العلمي الانساني في مجال الاتصال والاعلام وكذلك العلوم السياسية،وهنا لابد من وجود الدقة في وضع الاشكالية لهذه الابحاث العلمية لانها تكون موجهة وبشكل مباشر لعموم الناس مثقفين وغير مثقفين وبالتالي فان تداعياتها على ارض الواقع لها العديد من النتائج السبية والايجابية في الوقت نفسه.

اذن لابد ان يتصف الباحث العلمي بروح النقد والنقد الذاتي لا تلقي النقد سوف لا يضعف من عمله البحثي بل سيتفادى العديد من الاخطاء التي ربما يقع فيها الباحث في العلوم الانسانية ولاسيما مجال المعالجة والدراسة كالاعلام والاتصال والعلوم السياسية .

وبالتالي فان الباحث يجب ان يعتبر بحثه كالثوب الذي يفصل من قبل الخياط صاحب المهنة فاي خلل في جوانب القماش وتفصيله سوف يؤدي الى تشويه منظر الثوب بالكامل.

ومن هنا يتوجب علينا كباحثين عرب ان تكون لنا رؤيانا المستقبلية لكافة المواضيع التي تطرح في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفنية والسياسية والعسكرية دون الاعتماد على جانب واحد في التحليل والبحث والاستقصاء.

الاسم : عبد الرزاق

اللقب : حموش

الوظيفة : أستاذ جامعي

الدرجة العلمية : أستاذ محاضر –ب-

مؤسسة العمل : جامعة 08 ماي 1945 - قالمة

الهاتف :00213661322804

البريد الإلكتروني: hammouche_abr@yahoo.fr

عنوان المداخلة :

قراءة في الصعوبات والتحديات التي تواجه التجربة البحثية في علوم الإعلام والاتصال في العالم العربي – الجزائر أنموذجا

ملاحظة: سنقدم فيما يأتي ملخصا مقتضبا لأهم النقاط التي يمكن عرضها ومناقشتها خلال أشغال الملتقى على أن يرسل النص الكامل لها ، بعد تنقيحه وإرفاقه بإضافات ومعطيات هامة(لم نتحصل عليها بعد) ليكون صالحا للنشر.

تمهيد :

واجهت بحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية صعوبات عديدة أثرت على مردودها ونتائجها ، وجعلت أكثرها لا يستجيب للتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في هذا المــجال

وعلى الرغم من التراكم المعرفي الهائل والحيز الذي شغلته هذه البحوث في رفوف المكتبات الجامعية ، إلا أنها لم تقدم الشيء الكثير لتطوير الإعلام والتكوين الإعلامي بما يخدم المجتمعات العربية .

وقد عرفت التجربة البحثية الجزائرية في هذا الميدان -على غرار بقية البلدان العربية- عقبات عديدة ، وخضعت لتأثير العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال مراحل متعاقبة من تاريخها المعاصر .

لكنها تميزت بعدة خصوصيات جعلت منها نموذجا منفردا ، ينبغي تسليط الضوء عليه ومعرفة ابرز معالمه ، ومن هذا المنطلق جاءت مداخلتي لتوضح كل تلك الحيثيات والجوانب الهامة ، من خلال المحاور الرئيسية الآتية :

المحور الأول : خصوصية التجربة البحثية الجزائرية في مجال الإعلام والاتصال

المحور الثاني : تطور التكوين الجامعي في علوم الإعلام والاتصال بالجزائر

المحور الثالث : الصعوبات والتحديات التي تواجه الباحثين في ميدان الإعلام والاتصال

المحور الأول : خصوصية التجربة البحثية الجزائرية في مجال الإعلام والاتصال

لقد تميزت التجربة البحثية الجزائرية بحالة من الاستقطاب الفكري ، بين التيارين العروبي والفرانكوفوني . فالتيار الأول كان متأثرا بما يصدر في المشرق العربي ، وخاصة في مصر التي حاولت تطوير تجربتها البحثية منذ إنشاء أول أقسام التكوين الإعلامي ، لكنها لم تخرج من عباءة النقل عن النموذج الغربي الأنجلوساكسوني، وقد شهدت فيها البحوث الإعلامية تطورا كميا كبيرا دون أن يكون ذلك متبوعا بوضع قاعدة بحثية تنبع من الخصوصية العربية وتتلائم مع السياق السيوسيوثقافي للمجتمعات التي تنتمي إليها ، فهذه البحوث كما ترى **الدكتورة عواطف عبد الرحمان** – على سبيل المثال- لم تعر أهمية كافية لدراسات جمهور الإعلام العربي ، ولم تقدم استراتيجية إعلامية شاملة وواضحة المعالم ، تساعد على وضع الإعلام في خدمة هذه المجتمعات كما حدث في الغرب.

أما التيار الثاني فقد ركز على استنباط مخرجات التجربة الفرنسية ، باعتبارها نموذجا غربيا متقدما ، يمكن الاستفادة منه بسهولة بحكم المكانة الهامة التي تحتفظ بها اللغة الفرنسية بين النخب الجامعية الجزائرية ، وبوجود روابط وراسب تاريخية يصعب تجاهلها .

وقد حاول هذا التيار استبعاد فكرة النقل والترجمة لتفادي ما وقعت فيه التجارب البحثية في باقي الدول العربية ، وبالنظر إلى ضعف ما تنتجه النخب المفرنسة في هذا السياق من حيث الكم والكيف ، فقد كان الرصيد الفكري والعلمي الذي تنتجه الجامعات ومراكز البحوث الفرنسية والفرانكوفونية ، يعد مصدرا مرجعيا للبحث في مجال الإعلام والاتصال بالجزائر وفي النتيجة لم ذلك يقدم حلولا لتطوير التجربة البحثية بل حاول تغيير مسار تبعيتها لا أكثر .

المحور الثاني : تطور التكوين الجامعي في علوم الإعلام والاتصال بالجزائر

بدأ التكوين الإعلامي في الجزائر مع إنشاء المدرسة الوطنية للصحافة في بناية بشارع جاك كارتي الذي ضم الإذاعة والتلفزيون وجريدتي الشعب والمجاهد ، وقسم الطلبة الذين لم يتجاوز عددهم العشرين إلى مجموعتين درست أولاهما باللغة الفرنسية وأشرف عليها كبار أساتذة الإعلام الفرنسيين أمثال بيار بورديو و فرانسيس بال بينما أشرف على المجموعة الثانية التي درست باللغة العربية عدد من الأساتذة الجزائريين في الأدب والقانون والاقتصاد والقانون ومجموعة من المشارقة مثل الدكتور طعيمة الجرف وإحسان النص ، ومجموعة مكن المتمرسين في المهنة خلال فترة حرب التحرير الوطني ، وقد اقترن التكوين بالتدريب الإعلامي في المؤسسات المجاورة للمدرسة وهو ما جعل من مستوى الإطارات المتخرجة عاليا وهي التي شغلت مناصب سامية في قطاعات حساسة من بينها قطاع الإعلام .

وشهدت المدرسة تحولات هيكلية بداية الثمانينات لتتحول إلى معهد وطني مستقل بعد إن أدمجت مع العلوم السياسية في منتصف السبعينات ، ثم إلى قسم بكلية الآداب ، فكلية مستقلة للإعلام والاتصال نهاية 2012 . وبعد أن كان التكوين الإعلامي مقتصرا على هذه المؤسسة الوحيدة في الجزائر ، فقد فيما بعد على مختلف جامعات الوطن .

منطقة الشرق :

كانت بداية التكوين في علوم الإعلام والاتصال بالشرق الجزائري في إطار فتح جذوع مشتركة خلال السنة الجامعية 1998 / 1999 ، تجمع فروع الإعلام والاتصال والعلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم المكتبات ، وقد سبق ذلك فتح تخصص الاتصال في التنظيمات بجامعة عنابة مع مطلع التسعينات بالتعاون مع جامعة لافال الكندية ، بالموازاة مع مع محاولة أساتذة جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة تطوير قسم الدعوة والإعلام ليكون إطارات تربط بين تقنيات الإعلام وأساليب الدعوة الإسلامية .

وقد أنشأت أقسام الإعلام الأولى بمنطقة الشرق في جامعة عنابة وقسنطينة (منتوري) ليتوسع فتحها خلال السنة الموالية بجامعات باتنة وسطيف ، ثم المسيلة وبسكرة وأم البواقي في إطار النظام الكلاسيكي ، حيث تدرج الطلبة في التخصصات المعروفة : اتصال وعلاقات عامة سمعي بصري ، الصحافة المكتوبة .

ومع دخول النظام الجديد في التكوين تم فتح الإعلام والاتصال على مستوى جامعات قالمة سكيكدة ، سوق أهراس جيجل ، تبسة وخنشلة

لتتحول هذه الأقسام في ضل الهيكلة الجديدة إلى شعب ضمن ميدان العلوم الإنسانية .

وقد شهد هذا التخصص –تبعا لذلك – تدهورا كبيرا وبرزت الأسباب في :

كثرة عدد الطلبة الذين وجهوا لدراسة علوم الإعلام والاتصال دون معايير وشروط موضوعية ودون رغبة –في عديد الأحيان .

عدم وجود فضاءات للتكوين والتربص الميداني خاصة في الولايات الداخلية التي لا تتوفر إلا على محطة إذاعية محلية وبعض المكاتب لمراسلي الصحف الوطنية .

الضعف الكبير في التأطير من حيث الكم والنوع والتخصص ،وقد نجم عن ذلك الفتح العشوائي للتخصصات على مستوى الليسانس والماستر ، من طرف أساتذة غير متخصصين

وقد ساهم كل ذلك في تخريج دفعات من الطلبة تختلف مسارات ومضامين تكوينهم من جامعة لأخرى في نفس التخصص ، ويعانون من ضعف كبير في التأطير والكفاءة الميدانية ، فيتوجه معظمهم إلى مجالات مهنية بعيدة تماما عن مجال دراستهم ، أو يلتحقون بجيوش البطالين بعد أن ينتهي مسارهم التكويني على مستوى الماستر على أقصى تقدير.

منطقة الوسط :

بعد أصبحت أقسام الإعلام والاتصال منتشرة في باقي جهات الوطن ، تطور التكوين الإعلامي في إطار النظام الجديد (آل أم دي) ، وتم فتح تخصصات الإعلام في جامعات الوسط ، وقد ساعد على ذلك قرب هذه المؤسسات من العاصمة والمؤسسات الإعلامية الكبرى وسهولة انتقال الأساتذة المؤطرين إلى المؤسسات الجامعية القريبة مثل المدية ، تيزي وزو ، البويرة العفرون

وقد عانت هي الأخرى نفس المشاكل والصعوبات التي شهدتها جامعات الشرق .

منطقة الغرب :

يؤكد الدكتور محمد برقان على إنشاء أول قسم للإعلام في الغرب الجزائري كان بجامعة وهران ، حيث كان تابعا لكلية التاريخ والحضارة الإسلامية ، وكان يعاني من ندرة التأطير المتخصص ، وأعتمد على عدد من الأساتذة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، فضلا عن عدد من الصحفيين ، والمشاركين من مختلف المؤسسات الإعلامية القريبة .

وقد بدأ التدريس في المعهد متزامنا مع جامعتي عنابة وقسنطينة بالشرق الجزائري خلال الموسم الجامعي 1998/ 1999 ، لكن انتشر فيما بعد بعد دخول النظام الجديدة في جامعات مستغان ، وسيدي بلعباس ، وسعيدة ، ليمتد جنوبا غلى أدرار وباقي جامعات الغرب.

وبذلك فإننا ندرك حجم التشابه الكبير في ظروف تطور التكوين الإعلامي عبر مختلف جهات الجزائر وقد وصل عدد الأقسام والشعب والفروع التي تدرس تخصصات الإعلام إلى ثلاثين (30)مؤسسة ، ولم يكن ذلك يتوافق أبدا مع رغبات الطلبة ولا مع سوق الشغل ، ولا مع نوعية التكوين .

المحور الثالث : الصعوبات والتحديات التي تواجه الباحثين في ميدان الإعلام والاتصال

- **الصعوبات الإدارية والتنظيمية :**

لقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى توفير كافة الظروف والإمكانيات التي تسمح بتطور المجال البحثي في مختلف التخصصات التي تدرس في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا بالجزائر ، لكن ميدان الإعلام والاتصال كان أقل حظا في هذا الإطار بعد أن عانت أغلب تلك المؤسسات التي تضم تخصصات الإعلام من ندرة الأساتذة الباحثين ذوي الدرجات العليا ، الذين يملكون الخبرة والكفاءة في إنشاء المخابر ، أو فرق البحث المتخصصة أو المجلات والدوريات العلمية التي اقتصرت على المجلة الجزائرية للاتصال وبعض المجلات العامة التي تظم تخصصات أخرى .

- **مشكلة ضعف التأطير:**

حيث عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال ضعفا كبيرا في التأطير والهياكل ، وتلتها مرحلة التوجيه السياسي والإيديولوجي ، ثم فترة الأزمة الاقتصادية ، وصولا المرحلة الحالية التي تبدأ من الانتقال نحو التعددية والانفتاح والارتفاع الكبير في عدد الهياكل والمؤسسات الجامعية .

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لأساتذة الإعلام والاتصال على مختلف المؤسسات الجامعية في شتى جهات الجزائر ، فإن هذا التشتت فتح الباب واسعا للجوء إلى مؤطرين من تخصصات أخرى ، وأساتذة مؤقتين من حملة الليسانس والماستر ، وهو ما ساهم في الانحدار بمستوى التكوين الإعلامي ، والبحث في حقول الإعلام والاتصال إلى مستويات متدنية ، وحول مذكرات التخرج البحوث العلمية إلى مجرد استنساخ لما سبق التطرق إليه .

- **تضخم أعداد الطلبة :**

تتميز الجامعات الجزائرية عن غيرها من دول الجوار بكونها تعتد سياسة ديمقراطية التعليم المجاني لجميع فئات الشعب ، ولا تضم شروط للالتحاق بالمؤسسات الجامعية وهو ما ساعد على تضخم أعداد الطلبة الذين فاق عددهم المليون مع مطلع 2010 وقد ذلك في إرهاق الأساتذة الباحثين ، بعد ان طغى الجانب البيداغوجي والإداري على البحث العلمي .

- **غياب الإطار الميداني والتطبيقي :**

مع فتح العديد من الجامعات الجزائرية لتخصصــات الإعلام والاتصــال ، برز مشـكل غياب الإطار الميداني والتطبيقي للبحوث الإعلامية والاتصـالية ، حيث أن معظم تلك المؤسسـات تفتقر إلى أدنى شروط التدريب وإمكانية الوصول إلى المؤسسات الإعلامية الكبرى ، كما أنها لا تملك الإمكانيات والوسائل الكافية لمحاكاة العمل الإعلامي الواقعي. وقد ذلك أيضا في تحول البحوث في هذا المجال للاعتماد أكثر على الأطر النظرية التي لا تعطي ثمارا ميدانية.

خلاصة :

تعد التجربة البحثية في علوم الإعلام والاتصـــال نموذجا ، مهما يمكن مكن خلالة الوقوف على شـــتى الصـــعوبات والتحديات التي تعترض هذا القطاع الحســاس ، كما أن تشــابه الظروف والمؤثرات والعوامل الضــاغطة على الباحثين الإعلامين في العالم العربي ، تجعل من الضـــروري التفكير في توحيد الجهود ، للارتقاء بهذا التخصص الحساس الذي يمكنه ان يساهم بشكل فعال في التنمية وترقية مجتمعات المنطقة .

أوجه القصور في بحوث الإعلام العربية

Deficiencies in the Arab Media Research

مؤتمر الرابطة العربية لعلوم الاتصال

د. إبراهيم فؤاد خصاونه

2014

ملخص

تناول البحث أوجه القصور في بحوث الإعلام العربية، فالنصوص الإعلامية لم تحظ فعليا بالاهتمام الأول في بحوث الإعلام خلال العشرين سنة الأخيرة، فقد ظهرت بحوث تركز على عمليات إنتاج واستقبال الأفراد أو المجموعات للرسائل الإعلامية، ويفسر الجمهور المتلقي النصوص الإعلامية وفقاً لخبراتهم الشخصية وتجاربهم الذاتية ويبقى للنص تأثيره الحاسم على تفسيراتهم.

وأظهر البحث أن هيمنة مناهج وأدوات التحليل الكمي لم تمنع من ظهور انتقادات انصبت على شكلية وعدم موضوعية فئات تحليل المضمون الكمي التي تدّعي بدون أساس علمي الدقة والموضوعية، وتنزع إلى تفتيت النص، وتحويله إلى مجرد أرقام وبيانات إحصائية لا تكشف عن معنى النص أو المعاني التي يحملها.

وخلص البحث إلى أن بحوث الإعلام العربية لم تواكب الاهتمام الدولي المتزايد على الرغم من وجود بعض النماذج الطيبة لدى عدد محدود من الدول العربية، وعدم استخدامها في اتخاذ القرارات الإعلامية، وغياب الأساليب العلمية في الافادة من نتائجها .

الكلمات المفتاحية: بحوث الإعلام، القصور .

The research shortcomings in the Arab media research, texts media has not actually received the first attention in the media research during the last twenty years, where research focuses on the production and reception of

individuals or groups of media messages appeared, audience receiver interprets media texts according to their personal experiences and self experiences, however, the text decisive impact on their interpretations .

Research has shown that the rule and the dominance of the curricula and tools for quantitative analysis did not prevent the emergence of criticism focused on the formal and non-objective categories of quantitative content which claims without scientific accuracy and objectivity based analysis, and tend to break up the text, and turn it into a mere statistical data numbers do not reveal the meaning of the text or the meanings that carrying .

The research found that the Arab media research did not keep pace with the growing international interest in spite of the presence of some good models have a limited number of Arab countries, and not used in the decision-making media, and in the absence of scientific methods to benefit from the results .
Key words: Media Research, Palaces.

المقدمة :

ركزت بحوث الإعلام - وما تزال - على تأثير وسائل الإعلام في الجمهور اعتماداً على ما يعرف بدراسات الجمهور، وأهملت إلى حد كبير دراسة مضمون الرسالة الإعلامية وشكلها التي يفترض أنها تحدث التأثير المطلوب من وجهة نظر القائم بالاتصال سواء كان شخصاً أو مؤسسة إعلامية.

وعندما التفت الباحثون لأهمية دراسة شكل الرسالة الإعلامية ومضمونها، لم تعرف الدراسات الإعلامية سوى التحليل الكمي لمضمون أو محتوى الرسالة الإعلامية، والذي ذاع صيته بفضل مقال بريلسون الذي نشره عام 1952 بعنوان التحليل الكمي للمحتوى في بحوث الاتصال .

واستناداً إلى مساهمات بريلسون وآخرين سادت تقاليد التحليل الكمي الدراسات الإعلامية، وأصبحت جزءًا من التقاليد البحثية في حقل الدراسات الإعلامية، بينما اختفت أو غيبت الدراسات الكيفية واتهمت بالتحيز والبعد عن الموضوعية، ويرصد تومبكنس استمرار هذه الظاهرة في أقسام وكليات الإعلام الأمريكية والمجلات العلمية حيث قام بتحليل ملخصات البحوث المنشورة في المجلات الإعلامية الأمريكية في الفترة من 1988-1994 ووجد ستة بحوث فقط استخدمت مناهج بحوث كيفية، وفسر تومبكنس ذلك في ضوء عاملين هما الاعتقاد السائد بين الباحثين بأن المجلات العلمية لا تنشر البحوث الكيفية، بالإضافة إلى نقص التدريب على تحليل المضمون الكيفي.(Fleur,1966,p 25)

لكن يمكن إضافة عامل ثالث لتحليل تومبكنس يتمثل في قلة الاهتمام بدراسة مضامين الرسائل الإعلامية والذي ارتبط بنشأة تخصص الإعلام في إطار الوضعية والسلوكية، من هنا يذكر لنجر عام 1998 أن الرسائل في النصوص الإعلامية لم تحظ فعليا بالاهتمام الأول في مجال بحوث الإعلام خلال العشرين سنة الأخيرة ، وظهرت بحوث تركز على عمليات إنتاج واستقبال الأفراد أو المجموعات للرسائل الإعلامية، وذلك رغم أن المتلقين يفسرون النصوص الإعلامية وفقاً لحياتهم الشخصية وخبراتهم وتجاربهم الذاتية إلا أن للنص تأثيراً حاسماً على تفسيراتهم.

إن هيمنة مناهج وأدوات التحليل الكمي لم تمنع من ظهور انتقادات ركزت على عدم موضوعية فئات تحليل المضمون الكمي التي تدّعي بدون أساس علمي الدقة والموضوعية، وتنزع إلى تفتيت النص، وتحويله إلى مجرد أرقام وبيانات إحصائية لا تكشف عن معنى النص أو المعاني التي يحملها.

إن التحليل الكمي عكس التحليل الكيفي يهمل سياق النص وعلاقات القوى داخله، ومنظور الفاعل، فضلاً عن عدم الاكتراث بالمعاني الضمنية أو غير الظاهرة في النص، من هنا بدأت تظهر- وعلى استحياء- محاولات لاستخدام مناهج وأدوات للتحليل الكيفي في دراسة النصوص الإعلامية، وقد اتسمت في البداية بالتردد والخلط وعدم الوضوح أو التكامل المنهجي والإجرائي، لكنها شكلت نوعًا من المواجهة والتحدي للتقاليد السائدة في مجال الدراسات الإعلامية. (Halloran,1974, p34)

في مطلع سبعينيات القرن الماضي اتجه عدد من الباحثين الاسكندنافيين في مجال الإعلام إلى تأييد واستخدام التحليل الكيفي للمحتوى من منظور أيديولوجي، وعرف هذا التوجه بالاتجاه الإنساني humanistic trendكونه ركز على علاقات القوة التي تحاول النصوص الإعلامية التعبير عنها، كما سعى لتطوير أدوات التحليل الكيفي مستفيدًا من التطور الذي تحقق في مجال الدراسات اللغوية، وتحليل النص، وكان من أبرز ممثلي هذا الاتجاه الباحث الدانماركى بيتر لارسن الذي أكد أن التحليل الكيفي ليس غاية في حد ذاته، ووفقا لمايرينج فإن التحليل الكيفي للمحتوى يقوم على الفحص الدقيق لمصادر المادة المزمع تحليلها، وعلى الملاحظة الصريحة والفهم الذاتي للذين يقومون بالتحليل، مع الاهتمام بوجهات نظر الآخرين، بالإضافة إلى تقبل نتائج إعادة التفسير. (Carey,1976 ,p75)

يجدر التدقيق في مضامين البحوث الإعلامية العربية، للنهوض بمستوى عالٍ في هذا المجال الذي لا يزال يفتقر لأبسط مقومات النهوض بمستوى إعلامي يحقق الهدف والرسالة، وتأتي هذه الدراسة للحديث عن أوجه القصور في بحوث الإعلام العربية .

مشكلة البحث :

تعاني بحوث الإعلام من مشكلات تؤثر في إمكانية استخدامها في خدمة المجتمع، ودراسة الباحثين الإعلاميين مجموعة من الموضوعات الإعلامية أوجد إشكاليات بحثية ومنهجية ناتجة عن التغيرات المتسارعة والمستجدات الطارئة التي يشهدها الإعلام الجديد على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة مما أثار علامات الاستفهام وطرح تساؤلات عما وصلت إليه دراسات الإعلام الجديد ومدى لحاقها بالتطور.

أهمية البحث :

تكتسب الدراسة أهمية خاصة كونها توضح نقاط القوة والضعف في البحوث الإعلامية العربية وتحديد أكثر المشكلات التي تعاني منها، بالإضافة إلى الوقوف على المجالات التي أسهب الباحثون في دراستها والتي ما زالت بعيدة نوعاً ما عن أفكار الباحثين، للوصول إلى قاعدة شاملة تغطي أبرز المشكلات الإعلامية .

أهداف البحث :

تسعى الدراسة للتعرف إلى تحديد المشكلات التي تواجها بحوث الإعلام في الدول العربية وتسليط الضوء على المشكلات المنهجية التي لها علاقة بمستقبل البحوث الإعلامية ومدى تشابه مشكلاتها وأوجه القصور فيها .

منهجية البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي كونه الأكثر استخداماً في المجالات الإنسانية ويقوم على متابعة دقيقة لظاهرة أو حدث في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف إلى الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى أو المضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره.(الغرايبة وآخرون ،2010، ص211)

الدراسات السابقة :

ما يلفت في الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة المطروح إغفال الباحثين لموضوع تقيم ونقد البحوث الإعلامية على الرغم من أنها لو وجدت لأثرت موضوع الدراسة، وهذا الامر يأتي في قمة ما تعاني منه البحوث الإعلامية، إلا أنه تم العثور على عدد منها :

أولاً : دراسة عبد الصادق التميمي (2013) وعنوانها " جوانب الضعف في البحوث الإعلامية العربية لدى طلاب الصحافة والإعلام بالجامعات: دراسة ميدانية."

هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع استخدام الشباب الجامعي في الجامعات الأردنية والآراء حول الضعف في كتابة البحوث الإعلامية، والتعرف على الإشباعات المتحققة من هذا الاستخدام.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال توظيف نظرية الإستخدامات والإشباعات، واستخدم الباحث أداة الاستبانة على عينة عمدية قوامها (312) مفردة من الشباب الجامعي في الجامعات الخاصة (الزيتونة والبترا وعمان الأهلية).

وبينت نتائج الدراسة أن الآراء السياسية لدى طلبة الجامعات عن طريق إذاعة راديو سوا جاءت في مقدمة إذاعات الإنترنت التي يحرص الشباب الجامعي على الإستماع لها بنسبة 18.9%.

كما بينت وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً في معدل استخدام الشباب الجامعي الأردني بالجامعات الأردنية لإذاعات الإنترنت والدوافع المتعلقة بهذا الاستخدام. ووجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً في معدل استخدام الشباب الجامعي الأردني بالجامعات الأردنية لإذاعات الإنترنت والإشباعات المترتبة من هذا الاستخدام.

ثانياً: عزة عبد العزيز عبد الله عثمان (2012) دراسة بعنوان الإشكاليات المنهجية لبحوث الإعلام الإلكتروني دراسة من منظور تحليلي نقدي " ورقة مقدمة للمنتدى السنوي السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال " الإعلام الجديد .. التحديات النظرية والتطبيقية"، تمحورت الدراسة حول عدة إشكاليات منها مدى استخدام المناهج المختلفة في دراسة ظواهر الإعلام الجديد أو الاقتصار على منهج واحد وما ينتج عنه من التوصل أو عدم التوصل إلى معلومات صحيحة، ومدى قصور دراسات الإعلام الجديد عن بلورة نظريات خاصة وإشكاليات العينات الخاصة بالانترنت وما يصاحبها من أخطاء منهجية تصل إلى عدم قدرة الباحث تحديد مجتمع دراسته ومن ثم إشكاليات الصدق والثبات الناتجة من صعوبة قياس تأثير الإعلام الجديد .

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تعد بمثابة خريطة طريق للباحثين في مجال الإعلام الجديد حيث يخرج بتصنيف يوضح نقاط القوة والضعف في هذه البحوث.

وهدفت الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير تيارات بحوث الإعلام الإلكتروني في مجال الانترنت في العالم العربي، بالإضافة إلى رصد وتحليل وتفسير نوعية الموضوعات التي ركزت عليها، وتصنيفها من حيث كونها بحوث الإنتاج الإعلامي الإلكتروني ورصد وتحليل وتفسير للنظريات والنماذج التي اعتمدت عليها ومدى ملاءمتها وتوظيفها لموضوع الدراسة، ورصد وتحليل وتفسير الإشكاليات المنهجية .

واتبعت الباحثة المنهج الوصفي في انجاز الدراسة مستعينة بعينه قوامها مجموعه من رسائل الماجستير والدكتوراة والبحوث المنشورة في مجلات علمية عربية متخصصة في الإعلام.

وخلصت إلى ضرورة إجراء دراسات نقدية مقارنة لبحوث الإعلام الجديد في المجالات الأخرى كالإعلام الجديد بتكنولوجيا قديمه، أو الإعلام الجديد بتكنولوجيا مختلطة وإجراء دراسات نقدية على استخدامات الباحثين للنظريات وكيفيه توظيفها، ومستقبل دراسات الإعلام الجديد في العالم العربي، ودراسات مقارنة بين بحوث ودراسات الإعلام الجديد في العالم العربي والدول الغربية ودراسات مقارنة لبدايات دراسات الإعلام الجديد وما وصلت إليه الآن .

ثالثاً : محمد شومان (2010) دراسة بعنوان " إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية العربية " وتتبلور الإشكالية الرئيسية في أن الفجوة الزمنية والعلمية بين مدارس تحليل الخطاب في العالم والمحاولات العربية في هذا المجال قد وفرت للباحثين العرب فرصة الإطلاع على ما قدمته مدارس التحليل الكيفي ومدارس تحليل الخطاب في العالم من مساهمات نظرية وتطبيقات عملية.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الملامح الرئيسية لمدارس تحليل الخطاب التي جاءت من تخصصات وعلوم مختلفة، وأثرت على البحوث العربية في مجال تحليل الخطاب الإعلامي، والكشف عن أهم الاختلافات المعرفية والمنهجية بينها.

ورصد وتحليل نشأة وتطور البحوث والدراسات الإعلامية العربية التي ظهرت في مصر واستخدمت مفاهيم وأدوات ومناهج تحليل الخطاب والوقوف على مدى الدقة والوضوح في مفاهيم وإجراءات استخدام وتطبيقات تحليل الخطاب في الدراسات العربية، في ضوء تأخر ظهورها واعتمادها على مدارس تحليل الخطاب الأوروبية التي تعاني من إشكاليات عدم الاتفاق على مفاهيم الخطاب وحدود استخدامات تحليله ونتائجه.

واقتصرت الدراسة على وصف وتحليل نماذج من رسائل الماجستير والدكتوراه التي نوقشت وأجيزت في كلية الإعلام بجامعة القاهرة، وتندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية .

وكشفت الدراسة ارتباط استخدام تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية بجيل جديد من الباحثين الشبان الذين حاولوا تقديم إضافة جديدة تتجاوز ما هو سائد في حقل تحليل النصوص والرسائل الإعلامية، وأن معظم الدراسات الإعلامية التي استخدمت تحليل الخطاب تناولت نصوصاً أو مضامين صحفية، أي ما يعرف بخطاب الصحافة المطبوعة وأهملت تحليل الخطاب الإعلامي المسموع والمرئي في الإذاعة والتلفزيون، والخطاب الإعلاني الذي يجمع بين النص والصورة .

رابعاً : محمود عبد الرؤوف كامل (2007) دراسة تحليلية مقارنة استبصارية لدوريتي الصحافة والإعلام الامريكية والمجلة المصرية لبحوث الإعلام بعنوان " اتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر " .

وتمثلت مشكلة الدراسة باتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر، وهي دراسة في التأصيل العلمي ومناهج البحث لدراسات الإعلام في البلدين، لكنها ليست دراسة تقويمية نقدية للبحوث في الدوريتين.

وتكمن أهمية الدراسة في سد ثغرة في دراسات بحوث الإعلام ، ولفت الانتباه إلى ضرورة إجراء مثل هذه الدراسات استبصاراً لماضي وحاضر الدراسات الإعلامية ومستقبلها في مصر وأمريكا.

وهدفت إلى تقديم دراسة علمية موثوق في نتائجها، وتقييم التجربتين الامريكية والمصرية في بحوث الإعلام، بالإضافة إلى تقديم مؤشرات للاسترشاد بها، وإفادة الباحثين في مجالات الإعلام بصفة عامة بواقع الدراسات الإعلامية في البلدين.

وجاءت الدراسة على نوعين الأولى استكشافية والثانية وصفية تحليلية مقارنة استبصارية، اعتمد الباحث في جمع بياناته إلى استمارة تحليل المضمون الكمي والكيفي وتطبيق المقاييس الإحصائية المناسبة .

وأوصت الدراسة بضرورة حرص المجلة المصرية لبحوث الإعلام على انتظام الصدور والتحسن شكلاً ومضموناً، وأن تقتدي بالدورية الامريكية شكلاً ومضموناً وإدارة ، وتتبع هيئة تحرير وتمويل مستقلتين عن كلية الإعلام في جامعة القاهرة.

كما أوصت بتشجيع البحوث المشتركة بين الباحثين المصريين والعرب ومع باحثيين من جامعات أجنبية وتوجيههم إلى إجراء بحوث في موضوعات نادرة مثل مناهج البحث والقانون والأخلاقيات والتاريخ والنظريات، ودراسات تحليلية مقارنة على الدوريات العلمية المصرية في بحوث الاتصال باستمرار لتبين اتجاهات البحوث وأوجه القصور واقتراح الحلول .

خامساً : الدكتور السيد بخيت محمد درويش (2006) تجربة صحافة المجتمع المدني في الدراسات الإعلامية الأمريكية" مجلة كلية الاعلام جامعة القاهرة، دراسة تعرض تجربة صحافة المجتمع المدني الأمريكية من خلال إعادة قراءة الدراسات التي اهتمت بها، رغبة في تقييم مدى نجاحها، والنظر في إمكانية طرحها كونها نموذجاً يمكن الاستفادة منها عربيًا، من خلال تقصى نشأتها وفلسفتها وأبعادها ومقارنتها بالصحافة التقليدية والصحافة التنموية، وتحليل الأدوار الجديدة للصحفيين، فضلاً عن تحليل الدراسات التقويمية لصحافة المجتمع المدني.

وخلصت الدراسة إلى أن ظاهرة صحافة المجتمع المدني أثارت الجدل حول هوية القائمين على تحديد أجندة اهتماماتها، ورؤيتها الجديدة لمفهوم الخبر، ولأدوار الصحفيين .

كما خلصت إلى إلى تركيزها على إظهار جهود مجموعة محددة من المنظمات دون غيرها وإلى قلة الدراسات النقدية والتتبعية لهذه التجربة، وأن بحوثاً قليلة هي التي درستها وفقًا لمفاهيم نظرية وإجرائية محددة، وعدم وجود اختلاف كبير بينها وبين الصحافة التقليدية. وأنه بالرغم من أن صحافة المجتمع المدني قد جاءت لمعالجة أوضاع الصحافة الأمريكية، لكن تجاربها وممارساتها التطبيقية لم تؤكد قيامها بذلك بشكل حاسم.

ومن الإنتقادات التي وجهت لها: تقليلها لقدرة الصحافة من الرقابة على أعمال المسئولين ولفرضها قيم النخب مع وجود أجندة سياسية واجتماعية خفية لها، ولتلقيها دعم وتمويل من منظمات معنية بتنشيط الحياة المدنية والديمقراطية.

وانتقدت كذلك الأدوات التي تعتمد عليها في التحاور مع الجمهور، وقائمة الموضوعات التي تطرحها للنقاش، ورصدت الدراسة نجاح تجربة صحافة المجتمع المدني في تقديم مفاهيم أكاديمية وعملية جديدة،

وأثارتها النقاش حول دور الصحافة وأهدافها، في وقت كانت تتعرض فيه للكثير من الانتقادات الناجمة عن خضوعها للضغوط التجارية.

الدراسات الأجنبية:

Carolin Mehrtens (2013) The Most Important Thinkgs in the Media Rsearch

تناولت الدراسة أهم أسباب مشاكل الضعف في البحوث الإعلامية، وإذا كانت هذه هي إشكاليات البحث الإعلامي بشكل عام فهناك بعض الإشكاليات المرتبطة ببحوث الإعلام الجديد في مجال الانترنت على وجه الخصوص من أهمها : إشكالية الصدق والثبات في الاستبانة الإلكترونية حيث يتعرض في أحيان كثيرة إلى عدم معرفة شخصية المبحوث ومدى انطباق مواصفات العينة عليه، وإشكالية ثبات المرمزين في حالة تحليل مضمون الإنترنت: حيث لاحظ بعض الباحثين وجود مشكلات نتيجة تغيير مضمون المواقع.

وتأتي الدراسة لتوضح بقية الإشكاليات النظرية والمنهجية في البحوث ودراسات الانترنت كأحد أشكال دراسات الإعلام الجديد حتى يمكن للباحثين تداركها والوقوف على تفسيرات علمية حيالها .

وأوضحت الدراسة هيمنة المنظور الوظيفي الذي يعتمد على الإحصاء والرصد والتوصيف في معظم بحوث الإعلام الجديد مما أسفر عن تجزؤ الظواهر الإعلامية وعدم تمكنها من رصد وتفسير العديد من الظواهر الإعلامية المدروسة، في المقابل جاء القليل من دراسات وبحوث الإعلام الجديد لتتبنى المنظور النقدي الذي يربط موضوعات الإعلام الجديد بالسياق المجتمعي .

وأكدت النتيجة استنزاف جهود الباحثين في بحوث لا تسهم في تصحيح مسار الواقع البحثي في مجال الإعلام الجديد في العالم العربي.

Helsinki (2012) Difrences in Media Reseachs

تناولت الدراسة الإختلافات في البحوث الإعلامية وجاءت العينات في الدراسات الميدانية غير محددة بمعايير اختيار أو حتى أسباب اختيار الباحث لهذا العدد نتيجة لما سبق ذكره من عدم قدرة الباحثين على تحديد مجتمع الدراسة.

وأوضحت الدراسة عدم وجود تنويع في عينة تلك الدراسات لتمثيل كافة الاتجاهات وأيضا في الأعداد حيث وجدت الباحثة أن العدد الغالب لعينات الدراسات والبحوث المنشورة هو 200 مفردة بل لاحظت تكرار هذا العدد في كثير من الدراسات ، أما رسائل الماجستير و الدكتوراه فكان العدد السائد بين 300-400 مفردة ، دون ذكر كيفية سحب تلك العينات.

وفي حالة عينات القائمين بالاتصال فقد تراوحت الأعداد ما بين 100-150 مفردة وفي حالات قليلة التي يمثل فيها القائم بالاتصال الجانب الإداري لا تتعدي الأعداد 30 مفردة.

إن صغر حجم العينة أو اتساعه يتوقف على الهدف من الدراسة ولكن في الوقت ذاته فإن زيادة حجم العينة يسهم بشكل كبير في الحصول على نتائج أكثر دقة، والتقليل من الخطأ العيني في النتيجة إلى حد ما، كما أن تحديد مفردات أي عينة لابد أن يكون وفقا لمعايير علمية لا وفقاً لأهواء الباحث.

وأظهرت الدراسة عدم قدرة الغالبية العظمى من باحثي الإعلام الجديد على توضيح طريقه سحب عينتهم ، مما يجعلنا لا نستطيع تقييم مدى ملاءمة هذه العينة للدراسة . فالباحث لا بد له من ذكر تفاصيل الخطوات التي يتبعها في تحديد عينته والتبريرات المنطقية لذلك، والتحدث عن آثار هذه العينة على نتائج دراسته .

Madeline Storck (2011) Media Literature

تناولت الدراسة الأدبيات الإعلامية وكشفت تركيز بحوث الإعلام الإلكتروني على بعض الأدوات البحثية بشكل متكرر وإهمال أدوات بحثية أخرى فهي تفتقد للتنوع في استخدام أدوات البحث الإعلامي.

وخلصت الدراسة إلى أن تركيز غالبية البحوث كان على الاستبانة سواء بالمقابلة أو بالتليفون أو بالبريد الإلكتروني، والقليل منها على تحليل المضمون (سواء تحليل نصوص أو تحليل الويب) والملاحظة المباشرة، والقليل جداً بل نادراً المقابلات المتعمقة، الملاحظة بالمشاركة، بينما لم تستخدم المناقشات الجماعية الحرة والمركزة رغم أهمية هذه الأداة في الحصول على بيانات دقيقه وتفصيلية.

كما ركزت دراسات الإعلام الجديد على البحوث الوظيفية وأساليب التحليل الكمية التي تدعم الأوضاع الراهنة، مع ابتعاد تام عن البحوث النقدية وأسالبب التحليل الكيفية التي تحتاج إليها المجتمعات العربية، لما لها من قدرات في سبر أغوار المشكلات الاجتماعية والإعلامية، والوصول إلى جذورها .

وأوضحت الدراسة أن معظم دراسات الإعلام الجديد كانت دراسات ميدانية تمثل مجتمع تلك الدراسات في جمهور من نوعيات مختلفة كان أبرزها طلاب الجامعات ، الصفوة السياسية والفكرية ، إلى جانب طلبة الإعدادي و الثانوي أو ربات الأسر والموظفين ورجال الأعمال.

وانعكس القصور في البحوث الإعلامية في حصر مجتمع الدراسة على العينات البحثية وعدم تمثيلها علمياً لتلك المجتمعات.

Maria Johansson (2010) Weakness in Media Research

تناولت الدراسة الضعف في البحوث الإعلامية واعتمدت على المنهج الوصفي وخلصت إلى أن البحوث الإعلامية في العالم العربي ما تزال بحوثاً كمية في أغلبها حتى وإن ظهرت محاولات لتطبيق المناهج الكيفية(كتحليل الخطاب)على سبيل المثال.

وأشارت إلى أن الظاهرة المدروسة تتداخل عادة مع عوامل ومتغيرات تؤثر على فاعلية الإعلام,كما أن القياس الفوري والعاجل قد يعطي نتائج مضللة وخاطئة.

مدخل إلى الدراسة

شهدت العقود الماضية جدلاً واسع النطاق حول بحوث الإعلام والاتصال الجماهيري، وامتد ليشمل الوظائف والوسائل والأساليب الإعلامية والاتصالية محليًا ودوليًا وما يمكن أن تؤديه من دور بارز في ترشيد السياسات الإعلامية وتطوير طرائق وأساليب الممارسة الإعلامية في المؤسسات الإعلامية المختلفة .

وقد تمخض هذا الجدل عن اكتشاف متغيرات تحكم بحوث الإعلام من حيث ماهيتها وأهدافها ومجالاتها ودورها الوطني والإقليمي والدولي ومناهجها والمشكلات التطبيقية التي تواجهها وتقلل من إمكانية الاستفادة منها. (حسين، ٢٠٠٦،ص 34)

وبعرض هذه المجموعة من المتغيرات وتقسيمها إلى مجموعات متجانسة، يمكن أن يستدل على مؤشرات أساسية تؤثر في بحوث الإعلام من أهمها :

1. الغموض المنهجي والنظري لبحوث الإعلام :

البحوث في مجال الإعلام والاتصال اتسمت بالغموض المنهجي والنظري ومن اسباب هذا الغموض الخلط بين وظيفة الإعلام والاتصال والدور الموكل لبحوث الإعلام والاتصال.

2. النمو غير المتوازن بين وسائل الإعلام وبحوث الإعلام :

وجد خلل في نمو وسائل الإعلام من جهة والبحوث الإعلامية من جهة أخرى وقد تم تنفيذ مشروعات متعددة في قطاع الإعلام والاتصال دون انجاز دراسات ذات جدوى التي يفترض القيام بها قبل انطلاق هذه المشروعات وبدت السياسات الإعلامية خاصة في الدول النامية دون سند علمي سليم.

3. الحاجة لبحوث الإعلام والاتصال :

البحوث الإعلامية تؤدي دوراً رئيسياً في تأطير الممارسة الإعلامية وترشيدها وتوظيفها وتوجد حاجة ماسة لإجراء هذه البحوث في مجالات متعددة مثل دراسة الرأي العام وجماهير القراء والمستمعين والمشاهدين. (مزاهرة أ، 2014، ص46).

تعريف البحوث الإعلامية

بحوث الإعلام هي الاطار الموضوعي الذي يضم كافة الانشطة المنظمة والدقيقة التي تستهدف توفير المعلومات عن الجمهور الموجة إليه الرسالة الإعلامية وقنوات الاتصال ووسائله والتي تستخدم كأساس في اتخاذ القرارات وتخطيط الجهود الإعلامية والاتصالية كما أن مهمتها تبدأ قبل بدء الجهود الإعلامية وتستمر باستمرارها وتقيس فعالياتها قياساً مرحليا وشاملاً، كما تشمل خدماتها العناصر الداخلة في العملية الاتصالية -كالجمهور والوسائل، الرسائل، المصادر والتاثيرات المستهدفة – بطريقة متوازنة ومتكافئة تعين مخططي الاستراتيجيات الإعلامية في تحديد المدخلات الإعلامية الصحيحة وفي التعرف على المخرجات المتحققة ومدى مطابقتها للأهداف المحددة سلفا، مما يسهم في تقيم الجهود الإعلامية وتطويرها باستمرار. (حسين، 2006،ص 78)

وهناك عدة مفاهيم للبحث الإعلامي من واقع المنهج والطريقة التي يجري بموجبها البحث وذلك على النحو التالي :

1. البحث الإعلامي التاريخي
2. البحث الإعلامي الوصفي
3. البحث الإعلامي شبة التجريبي
4. البحث الإعلامي التجريبي (عمر، 2002، ص 57)

وقد جاء تطور مفهوم الإعلام نتيجة عدد من العوامل أهمها ما يلي :

1. التطور الكمي والنوعي في وسائل الاتصال
2. بروز ظاهرة الرأي العام وتعاظم تأثيرة في الأحداث
3. ظهور دور الايديولوجيا
4. تطور العلوم الاجتماعية والنفسية (مزاهرة ب،، 2010، ص 95)

أهداف البحث الإعلامي

من أهم أهداف البحوث الإعلامية :

1. **التفسير :**

ويهدف البحث الإعلامي في هذا الجانب للتعرف إلى وضعية الظاهرة محل البحث، وبيان عناصرها ومكوناتها وعلاقاتها بالظواهر الأخرى .

2. **الضبط :**

يهدف البحث الإعلامي في هذا الجانب إلى محاولة التحكم في العوامل المؤدية إلى الظاهرة، بغرض السيطرة عليها أو الحد من تأثيرها أو توجيهها وجهة معينة.

3. **التنبؤ :**

التنبؤ في بحوث الإعلام يأتي بمعنى الاحتمال القوي الذي يتوقع الباحث عن طريقه بما يحدث للظاهرة إذا سارت الظروف سيراً معينا وهنا يكون التنبؤ خاضعا للاحتمال بدرجات مختلفة . (الزرن، 2007 ، ص66.)

الاسهام المعرفي للبحوث الإعلامية

تحقق البحوث الإعلامية مجموعة أهداف منها اثراء الرصيد المعرفي في مجال الإعلام والاتصال وترشيد السياسات الإعلامية وتيسر عملية اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات الإعلامية.

وأهم أنواع البحوث التي تحقق هذه الأهداف هي :

1. **بحوث التنمية :** بحوث تستهدف توفير معلومات عن العوامل والمتغيرات المؤثرة في الإعلام والاتصال وابراز الدور الاجتماعي والثقافي والتربوي، فهذه البحوث تكتسب أهمية في البلدان النامية حيث تستوجب الجهود الوطنية ربط السياسات الإعلامية ربطاً كاملاً بالجوانب المختلفة لعمليات التنمية الوطنية في مجالاتها المختلفة.
2. **بحوث الجمهور :** بحوث تستهدف التعرف على اتجاهات جمهور المستفيدين من الخدمات الإعلامية وخصائصهم وانماط استفادتهم تشمل هذه البحوث عناصر مرتبطة بالجمهور وهي تغطي ما يسمى ببحوث الرأي العام، وبحوث تتصل بخصائص الجمهور وبحوث تتعلق بأنماط قراءة الصحف والاستماع والمشاهدة.
3. **بحوث خصائص الوسائل :** بحوث تستهدف التعرف على خصائص الوسائل الإعلامية والقائمين على الاتصال وأساليب الممارسات الإعلامية وهي دراسات تهدف إلى معرفة ملامح شخصية كل وسيلة إعلامية ومدى أهميتها بالنظر إلى برنامج إعلامي محدد .
4. **بحوث المواد الإعلامية :** بحوث تستهدف دراسة المواد الإعلامية وتحليلها وتشمل مجالين :

أ- مجال الدراسات القبلية التي تهدف إلى التعرف على الجمهور.

ب- مجال الدراسات البعدية وهي تهدف إلى تحليل المواد الإعلامية المنشورة او المذاعة ويطلق عليها عموماً بحوث تحليل المضمون. (عبد الحميد، 2000، ص 102)

5. **بحوث قياس نتائج الجهود الإعلامية وتقييم تأثير الإعلام** وهي البحوث التي تقيس التأثيرات التي تحققت نتيجة الجهود الإعلامية والمتغيرات التي تعتمد في قياس التأثير وهي :

- درجة الوعي او الادراك او المعرفة . (وصول المعلومة).
- درجة الفهم والاستيعاب.
- درجة الاهتمام.
- درجة الاتجاهيات ونوعيتها سواء ايجابية او سلبية.
- الآراء ووجهات النظر .
- درجة الاقناع.

ولا تقتصر هذه البحوث على القياس الكمي والكيفي وانما تنظر في التأثيرات المختلفة التي قد تحدثها بعض نوعيات المواد الإعلامية في سلوك الافراد مثل مشاهد العنف . (بدر،1998، ص82)

6. **بحوث تستهدف تقييم تأثير الجهود الإعلامية غير المحلية (إقليمية + دولية) على الاوضاع الإعلامية الوطنية:**

يتحول التدفق المعلوماتي احياناً إلى إعلام في اتجاه واحد يخل بعملية الاتصال التي ينبغي أن تكون قائمة على عنصر التوازن .

أنواع بحوث الإعلام

1) البحوث الاستكشافية أو الاستطلاعية :

يهدف هذا النوع من البحوث إلى اكتشاف ظاهرة معنية أو مجموعة من الظواهر وتمثل الدراسات الاستكشافية الخطوة الأولى في عملية البحث العلمي بهدف تحديد المشكلة العلمية وتكوين الفرضيات المتصلة بها .

وتعود أهمية الدراسات الاستكشافية في مجال الإعلام إلى عوامل من أبرزها :

1. تعد علوم الإعلام حديثة العهد مقارنة بعلوم أخرى وحتى تتقدم يجب أن تتلمس خطاها إلى أن تصل إلى بلورة نظرياتها وصقل وسائلها وأدواتها في البحث وهو ما توفره الدراسات الاستكشافية.
2. تتيح امكانية استخراج معايير تفيد في التعرف على أهم المشكلات التي ينبغي دراستها .
3. النقص الملحوظ في البحوث التطبيقية والنظريات التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير الظواهر وتحديد المشكلات التي تواجه مجالات الإعلام خلافاً بعلوم أخرى كالعلوم الطبيعية, لهذا تعد الدراسات الاستطلاعية خطوة ضرورية للمساعدة في وضع فرضيات يمكن استخدامها كأساس في بحوث اختبار الأسباب المفضية إلى الظواهر .
4. قلة البحوث في مجال الإعلام تتسم بعضها بالصبغة الأكاديمية النظرية البحته وبعضها الآخر بالصبغة التطبيقية التجريبية الصرفة بما يؤدي إلى الافتقار الواضح في البحوث العلمية التي تخرج بين المبادئ والأسس النظرية وبين مجالات التطبيق الفعلي في بحث واحد .
5. إذا كانت بحوث الإعلام تتسم بالوفرة في البلدان المتقدمة، فإنه من الصعب سحب القواعد العلمية والقوانين والنتائج التي توصلت إليها هذه البحوث على الدراسات الإعلامية في مجتمعاتنا وذلك لاختلاف المتغيرات كالمشكلات الاجتماعية ومستويات التعليم والمعيشة والاستهلاك وانماط التفكير .
6. تداخل علوم الإعلام مع علوم أخرى وتأثرها بكثير من النظريات السائدة في هذه العلوم بما يعطي أهمية للدراسات الاستكشافية وذلك لإبراز درجة التداخل بين الدراسات الإعلامية والدراسات الأخرى مثل الدراسات الاجتماعية والإدارية والسلوكية والاقتصادية ... الخ .
7. تتسم الدراسات الإعلامية بأنها اما متسعة بما لا يسمح بدقة التفسير ومنطقيته أو ضيقة بما لا يسمح بتعميم نتائجها, والدراسات الاستطلاعية تصبح في هذه الحالة ذات أهمية كونها تكشف عن مزيد من المشكلات والفرضيات التي تمكن من تعميق النظر في نتائج البحوث سواء كانت الواسعة أو الضيقة بما يجعلها أكثر دقة وقابلة للتطبيق . (طايع، 2001، ص 21)

مناهج البحوث الإعلامية:

المنهج: هو طائفة من القواعد العامة للوصول إلى الحقيقة في العلوم، كذلك هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد المهيمنة على سير العقل وتحديد عملياته للوصول إلى نتيجة معلومة، وأداة اختبار الفروض ويقع عليه عبء تطويرها وتحقيقها. (عمر1994، ص49)

1) منهج المسح أو الدراسات المسحية :

يعد منهج المسح جهداً منظماً للحصول على معلومات وبيانات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة من الظواهر موضوع البحث .

ويستخدم منهج البحث أساليب متعددة في جمع البيانات كالاستقصاء والاستبيانات والملاحظة وغيرها من طرق جمع البيانات والمعلومات . (الطائي وأبو بكر،1994، ص49)

أهمية منهج المسح :

يعد منهج البحث من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية خاصة البحوث الاستكشافية والوصفية لأسباب متعددة منها :

- النقص الواضح في البيانات عن العوامل والمتغيرات الخاصة بالإعلام كالجمهور ووسائل الاتصال والرأي العام ... الخ .
- أهمية إجراء مثل هذه الدراسات بصفة مستمرة نظراً للتغيرات التي تحدث في المجال الإعلامي .
- الحداثة النسبية للدراسات الإعلامية بما يقتضي ضرورة التركيز في المرحلة الراهنة على الدراسات الوصفية المسحية .
- تعد الجماهير التي يراد الوصول إليها هدفاً أساسياً بما يقتضي دراستها دراسةً وصفية كاملة .
- اتساع الفضاء الجغرافي الذي تتنزل فيه الظاهرة الإعلامية وعدم اقتصاره على الحدود الوطنية .
- تأثير الإعلام بالظروف السياسية المتغيرة والمواقف الدولية بما يقتضي التعرف المستمر على هذه السياسات ودراسة مدى تأثيرها على الإعلام .
- ازدياد حدة المنافسة الإعلامية التي يواجهها الإعلام العربي بما يتطلب دراستها شكلاً ومضموناً دراسة متكاملة .

أصناف الدراسات المسحية :

الدراسات المسحية الفرعية هي خمس دراسات تغطي المجالات الإعلامية المتعددة مثل الصحافة, الراديو, التلفزيون, الإعلان, العلاقات العامة والرأي العام .

1. دراسة الرأي العام :

يستهدف مسح الرأي العام التعرف إلى الآراء والأفكار والاتجاهات والمفاهيم والقيم والدوافع والمعتقدات والانطباعات والتأثيرات المختلفة لدى مجموعات معينة من الجماهير تبعاً للهدف من إجراء المسح, ويضبط حجم الجمهور ونوعيته وفق المعايير التالية :

- معيار النطاق الجغرافي للجمهور فإما أن يكون المسح عاماً أو يشمل منطقة شاسعة أو محددة كمدينة أو قرية فيكون عندئذ مسحاً محلياً .
- معيار نوعية الجمهور الذي تجري عليه الدراسة ويكون المسح عاماً إذا شمل مختلف فئات الجمهور أو مسحاً خاصاً إذا شمل فئة معينة .
- معيار الاسلوب الاحصائي المستخدم في تحديد مجتمع الدراسة ويكون المسح شاملاً إذا شمل كافة مفردات المجتمع ويكون مسحاً بالعينة إذا تم اختيار عينة ممثلة من مفردات المجتمع لإجراء دراسة عليها .

هذه المعايير تتداخل فيما بينها ويلاحظ ايضاً ان المسح يمكن أن يكون وصفياً، وفي المسح الوصفي يقتصر الباحث على توصيف الظاهرة أو الظواهر موضوع البحث دون الدخول في أسبابها. ويمكن أن يكون مسحاً تفسيرياً يشمل إلى جانب الوصف عرضاً للأسباب التي أدت إلى ما هو حادث فعلاً وما يمكن عمله لتغيره .

2. تحليل المضمون (المحتوى) :

هو دراسة المادة الإعلامية التي تقدمها وسائل الاعلان بهدف الكشف عن ما ترغب الوسائل تبليغه للجمهور ودراسة تأثير القراءة أو الاستماع أو المشاهدة عليه.

وتتناول دراسات تحليل المضمون العناصر التالية :

أ- دراسة شخصية الوسيلة الإعلامية .

ب- دراسة الموضوعات الإعلامية التي تقدمها الوسيلة الاعلانية للتعرف على مكانة كل مادة إعلامية من اجمال المواد المقدمة وتقدير أهميتها النسبية .(التحليل الكمي)

ت- تحليل المادة الإعلامية لمعرفة اتجاهاتها (التحليل النوعي) .

ث- دراسة الجوانب الشكلية أو المادية للمادة الإعلامية . (الكحكي 2009، ص269 - 272)

دراسة تحليل المضمون تمكن من التعرف على الاتجاهات التالية :

- مدى اهتمام وسائل الإعلام بالموضوعات الإعلامية المختلفة بصفة عامة ومدى اهتمام كل وسيلة بموضوعات محددة .
- الأهمية النسبية التي توليها كل وسيلة إعلامية لكل موضوع من الموضوعات الإعلامية التي تقدمها مع الإشارة إلى العناصر المادية التي تخص المادة الإعلامية موضوع الدراسة .

- تحليل كل موضوع بطريقة تفصيلية دقيقة بهدف التعرف على مضامينه . (عبد الرحمن وآخرون،1983، ص 105)

3. جمهور وسائل الإعلام :

يقصد بجمهور وسائل الإعلام: القراء والمستمعون والمشاهدون ويستهدف هذا النوع من المسوح دراسة المجالين التاليين :

أ- جمهور الوسيلة الإعلامية غير متجانس ويتعين دراسته من حيث التنوع الديمغرافي مثل فئات العمر أو السن والنوع ودرجة التعليم والمهنة والتوزيع السكاني والطبقة الاجتماعية ..الخ .

ب- تفيد المعرفة الدقيقة للجمهور في تحديد المادة الإعلامية وسياسة التحرير ويستفيد المعلنون من هذا النوع من الدراسات فائدة كبيرة . (حسين، 1995، ص 137)

وتعنى الدراسات المسحية للجمهور بدراسة أنماط القراءة والاستماع والمشاهدة وميول الجمهور ومثال ذلك :

- **الصحف :** معدل شراء الصحف, العنوان المفضل, الموضوعات التي يقبل عليها الجمهور, الوقت الذي تستغرقه قراءة الجريدة .
- **الراديو والتلفزيون :** كم من جهاز راديو وجهاز تلفزيون في المنزل الواحد, ما هو متوسط الاستماع والمشاهدة, أنسب أوقات الاستماع والمشاهدة, ما هي البرامج المفضلة, آراء الجمهور في تطوير البرامج .

4. مسح وسائل الإعلام :

هذا النوع من الدراسات يستهدف التعرف على شخصية وسيلة الإعلام من الجوانب التالية :

- التوزيع الخاص بكل صحيفة وخارطة التوزيع .
- عدد أجهزة الراديو والتلفزيون وتوزيعها الجغرافي .
- متوسط قراء كل صحيفة وعدد مشاهدي قناة تلفزيون ما أو إذاعة .
- دراسة مدى تأثير برنامج إذاعي أو تلفزيوني على الجمهور .

5. مسح أساليب الممارسة الإعلامية (نمط العمل داخل الوسيلة الإعلامية) :

يقصد بمسح أساليب الممارسة في مجال الإعلام دراسة الجوانب والأساليب الإدارية والتنظيمية التي تتبعها أجهزة الإعلام وإداراته في مختلف المجالات الإعلامية, وذلك بهدف تصوير الواقع الميداني ويشمل هذا النوع من المسوح الجوانب التالية :

- دراسة الوضع العام لوسائل الإعلام المختلفة .
- دراسة الهياكل التنظيمية (الجوانب الإدارية والفنية) لوسائل الإعلام .
- دراسة الموارد البشرية العاملة في أجهزة الإعلام .
- دراسة وظائف وسائل الإعلام والأهداف الموضوعة لأجهزة الإعلام .
- دراسة مدى الاعتماد على البحوث والتخطيط في ممارسة الوظائف المختلفة .
- دراسة مدى استخدام وسائل الإعلام في الاتصال بفئات الجمهور المختلفة .
- دراسة مدى اعتماد مبدأ تقويم النشاط الإعلامي . (القادري، 2008، ص 145)

أهداف بحوث الإعلام :

تهدف بحوث الإعلام إلى تحقيق ما يلي:

1. معاونة الأجهزة المسؤولة على وضع السياسات الإعلامية على اختلاف مستوياتها.
2. معاونة الإعلاميين الممارسين في وسائل الإعلام على زيادة كفاءتهم في العمل .
3. معاونة المؤسسات الإعلامية المختلفة في اختبار البدائل المناسبة لكل منها في مجال الإدارة .
4. معاونة الجمهور المتلقي للرسائل الإعلامية على تكوين نظرة نقدية وموقف انتقائي . (صادق، 2011ص 44)

مجالات بحوث الإعلام :

وتشمل ما يلي:

1. بحوث تستهدف التعرف إلى اتجاهات جمهور المستفيدين من الخدمات الإعلامية وخصائصهم وأنماط استفادتهم من هذه الوسائل .
2. بحوث تستهدف توفير معلومات وبيانات عن العوامل والمتغيرات المؤثرة في الإعلام وكذلك دوره الاجتماعي والتعليمي .
3. بحوث تستهدف التعرف إلى خصائص الوسائل الإعلامية والقائمين بالاتصال وأساليب الممارسات الإعلامية .

4. بحوث تستهدف التخطيط لوسائل الإعلام كالتخطيط لبدء قناة جديدة أو فترة إرسال جديدة .
5. بحوث تستهدف دراسة المواد الإعلامية وتحليلها .
6. بحوث تستهدف قياس عائد الجهود الإعلامية وتقييم تأثير الإعلام .
7. بحوث تستهدف تقييم تأثير الجهود الإعلامية غير المحلية على الأوضاع الإعلامية الوطنية .(العياضي، 2009، ص18)

معايير اختيار المشكلة الإعلامية

تعتمد عملية اختيار المشكلة العلمية مجموعة من المعايير بحسب طبيعة الموضوع ونوعيته وتوفير امكانيات البحث واهتمامات الباحث وأهم هذه المعايير :

- **مدى اسهام البحث في المعرفة الإنسانية :**

أ- جدة البحث وتجنب التكرار غير المقصود أي أن تكون المشكلة جديدة ويكون قد سبق بحثها من جوانب متعددة.

ب- مدى ارتباط مشكلة البحث بالمشكلات الفعلية في المجتمع أو في مجال التخصص وصلاحياتها للتطبيق ويرتبط هذا المعيار بالنظرة الحديثة لوظيفة البحث العلمي وبشعار " العلم للمجتمع" .

ت- تكون المشكلة واضحة لا فضفاضة غامضة ولا ضيقة محدودة.

ث- تكون المشكلة هادفة بما يجعل النتائج التي يتم التوصل إليها تسهم في التقدم العلمي والمعرفة الإنسانية. (عبد الرحمن وآخرون، 1983، ص122)

الصعوبات التي تواجهه البحث العلمي عامةً وبحوث الإعلام خاصةً

يشكو البحث العلمي من نظرة سلبية سائدة في بعض الأوساط وظهرت في هذا السياق اتجاهات أهمها :

- **الفهم القاصر لوظيفة البحث العلمي :**

يتصور بعض المسؤولين أن الباحث بعيد عن الواقع ويعد أعماله في اطار نظري بحت لا صله له بالتطبيق.

- **تقييد البحث العلمي :**

يسود شعور بالريبة إزاء الباحثين إذ يعتقد أن نتائج بحوثهم سوف تسفر عن انماط تفكير جديدة، وهذه الأفكار يخافها الناس حتماً لتشبثهم بسلوكيات اعتادوا عليها .

- **الاستخفاف بأهمية البحث العلمي :**

يسود شعور بالاستخفاف بالبحث العلمي ناتج عن جهل بمدى أهميته.

- **المبالغه في تقدير العلماء :**

يعتقد بعض الناس أن العلماء فئة من ذوي الموهبة والعبقرية وهذه الصورة لا تخدم بالضرورة البحث العلمي .

- **لا تكافؤ في أنواع البحوث :**

يلاحظ تفضيل نوع من البحوث عن نوع آخر مثل تفضيل البحوث التطبيقية على النظرية وتفضيل العلوم الطبيعية على البحوث الاجتماعية . (حسين 2006، ص72)

الصعوبات التي تواجه البحوث الإعلامية

الصعوبات الناتجة عن عدم توفر المعلومات البحثية وقصور البحث :

أ- **صعوبة توفر مقومات الرأي العام** بمفهومه العلمي بما يؤدي إلى صعوبة قياس الرأي العام والوصول إلى نتائج ذات دلالة.

ب- **الاهتمام غير المتوازن بأنواع محددة من البحوث الإعلامية :**

يلاحظ اهتمام أوفر بالدراسات في المجالات الفنية والتقنية والتطبيقية على حساب الدراسات النظرية مما أدى إلى تباطؤ عملية استنباط النظريات في مجالات الإعلام المختلفة.

ت- **نقص البحوث المتصلة بالتأثير :**

لوسائل الإعلام تأثير في الجمهور وهذا التأثير يعنى بعملية الاتصال كونها عملية اجتماعية لها دورها في تطور المجتمع وهذه العملية لم تدرس دراسة جادة.

ث- **البطء في الوصول إلى نتائج علمية :**

المنفذون في مجال الإعلام يحتاجون إلى نتائج سريعه تفيدهم في أخذ قرارهم. (ماكويل،1993.، ص 88)

ج- **استخدام الأسلوب النمطي في معالجة بعض المشكلات البحثية** بما يجعل بعض البحوث تبقى دون جدوى ومعظم بحوث الإعلام كانت وصفية أكثر منها تحليلية.

ح- **استخدام بعض نتائج البحوث التي أجريت في الدول الأجنبية** بما جعل نتائج بعض البحوث غير صالحة للتطبيق لأختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

خ- الاهتمام بدراسة التأثير السريع للمواد الإعلامية دون دراسة التأثيرات البعيدة المدى

الصعوبات المتأتية من عدم التعاون بين الباحثين والمهنين

تتمثل أبرز الصعوبات بما يلي:

أ- عدم اقتناع الممارسين في مجال الإعلام بأهمية البحوث ودورها في ترشيد السياسات الإعلامية.

ب- التباعد الفكري بين الباحث والمخطط.

ت- قلة الاهتمام بالمشكلات العملية.

ث- ضعف التمويل.

الصعوبات التي تتعلق بالجوانب المنهجية المستخدمة في وسائل الإعلام وهي:

أ- تقصير الإعلام والاتصال الجماهيري في بلورة نظريات خاصة به.

ب- صعوبة قياس تأثير الإعلام وحده في ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي يقوم الباحث بدراستها.

ت- صعوبة قياس التأثير التراكمي للإعلام (رجع الصدى) .

ث- صعوبة إجراء بعض التجارب الميدانية.

ج- الاقتصار على استخدام منهج واحد وعدم اعتماد مبادئ التنوع في استخدام المناهج المختلفة.

ح- عدم توفر مقاييس دقيقة يمكن استخدامها في بحوث الإعلام.

خ- الاخطاء التي يحتمل وقوعها بسبب تحيز الباحثين أو الاستنتاج الخاطئ.

د- أهمية دراسة المتلقي باعتباره المستهلك النهائي للمواد الإعلامية.

ذ- النقص الواضح في البيانات والاحصاءات.

ر- الحاجة إلى إجراء بحوث بصفة دورية ومنتظمة. (صادق، 2008، ص 96)

الصعوبات التي تتعلق بعدم توفر مراكز بحوث متخصصة وانعدام التعاون

أ- عدم وجود مراكز بحوث متخصصة في بعض البلدان .

ب- الافتقار إلى التكامل بين البحوث الإعلامية التي أجريت.

المشكلات التي تواجه البحوث الإعلامية في الدول النامية

تتمثل أبرز المشكلات بما يلي:

1. عدم توفر بعض المقومات البحثية وقصور الاتجاهات والأساليب البحثية المستخدمة : وتشمل صعوبة توفر مقومات الرأي العام بمفهوم البحث العلمي، مما يؤدي إلى صعوبة قياس الرأي العام للوصول إلى نتائج ذات دلالة الأمر الذي ينعكس على فعالية جزء مهم من البحوث الإعلامية .
2. الاهتمام غير المتوازن بنوعية البحوث الإعلامية : والذي انعكس أحيانا في الميل إلى إجراء دراسات في المجالات الفنية والتطبيقية البحثية مع إغفال الدراسات النظرية والفلسفية مما أدى إلى تباطؤ عملية استنباط النظريات في مجالات الإعلام المختلفة .
3. نقص البحوث في مجال التأثيرات التي تحدثها وسائل الإعلام في الجماهير وذلك رغم أهمية هذا الجانب من المعالجة البحثية في رسم وصياغة سياسية إعلامية مستنيرة .
4. البطء في التوصل إلى نتائج ذات دلالة تفيد المخططين والمنفذين في مجال الإعلام والذين يحتاجون إلى نتائج سريعة تفيدهم في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الإعلامية وممارسة العمل الإعلامي اليومي .
5. استخدام الاسلوب النمطي في معالجة بعض المشكلات البحثية دون التعمق بالظواهر السطحية والشكلية للمشكلة .
6. الاستعانة بنتائج البحوث التي أجريت في الدول المتقدمة أو النامية وهو ما يترتب عليه عدم صلاحية النتائج للتطبيق نظراً لاختلاف الظروف البيئية والمجتمعية والثقافية والحضارية .
7. التركيز على دراسة التأثير السريع والمباشر للمواد الإعلامية دون التنبة إلى دراسة التأثيرات المتراكمة طويلة الأجل مما يقيد الاستبصار الأعمق بالمشكلات الإعلامية وعدم التعاون الفعّال ما بين الباحثين والممارسين في مجال الإعلام .
8. إغفال الحديث عن أخلاقيات ومبادىء العمل الإعلامي وضرورة الالتزام بها، بالرغم من أنها من أكثر المشكلات الإعلامية تعقيداً، والتركيز على الصحافة الالكترونية ومقارنتها بالورقية .

مدى تشابه مشكلات بحوث الإعلام في الدول المتقدمة بالدول النامية :

ركزت الدراسات المتعلقة ببحوث الإعلام على أهم المشاكل التي تعاني منها البحوث في الدول النامية، كما أكدت دراسات قام بها أساتذه وخبراء الإعلام على الجوانب السلبية ونواحي القصور في بحوث الإعلام في هذه الدول، ولا شك أن هذه الاتجاهات في التقويم مردها إلى اسباب من أهمها :

1. التنمية التي تخوضها هذه الدول وقيام الباحثين بدراسة مشكلات التخلف ومن بينها التخلف في استخدام أساليب البحث العلمي في مجالات التنمية .

2. الدراسات الخاصة بدور الإعلام في مجالات التنمية الوطنية في الدول المختلفة، مما يتيح الفرصة لدراسة جوانب القصور في استخدام الإعلام بجوانبة المختلفة .

3. افتقار بحوث الإعلام في الدول النامية إلى الجوانب التي تزيد من فعاليتها كتوفر الخبرات الفنية والبحثية واستخدام المناهج العلمية السليمة ومعالجة المشكلات الإعلامية باستخدام أساليب علمية موضوعية. (عايش،2010، ص115)

مشكلات منهجية لها علاقة بمستقبل البحوث الإعلامية وتشمل ما يلي :

1. صعوبة قياس تأثير الإعلام وحده في الظاهرة نظراً لتداخل عدة عوامل ومتغيرات في إحداثها وفي التأثير في فعالية الإعلام، ولما كان الإعلام يستهدف الآثار التراكمية طويلة المدى فإن القياس الفوري أو العاجل لتأثيره يواجه صعوبات ويعطي بيانات خاطئة.

2. صعوبة إجراء بعض التجارب المعملية والبيئية في مجال الإعلام نظراً لتعدد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة الإعلامية موضع الدراسة.

3. عدم استخدام المناهج المختلفة في دراسة الظواهر والمشاكل الإعلامية، والاقتصار على منهج واحد حيث يؤدي ذلك إلى احتمال عدم التوصل إلى معلومات صحيحة وصعوبة التثبت من صحتها وصدقها ودلالاتها .

4. الأخطاء التي تنتج من قبل الباحثين بسبب التحيز أو التفسير الخاطىء للمعلومات والبيانات والنتائج .

5. دراسة الفرد بصفته المستهلك للمنتج الإعلامي، وهو ما يزيد من صعوبة الدراسة الإعلامية نظراً لدرجة التباين الشديد في احتياجاتهم وآرائهم واتجاهاتهم ودرجة التأثير الإعلامي التي تحققت لديهم .

6. التناقض الواضح في العديد من البيانات والاحصاءات وعدم كفايتها .

7. الحاجة إلى إجراء بحوث الإعلام بطريقة مستمرة وإعادة تطبيقها في كل فتره زمنية نظراً لعدم ثبات نتائج هذه البحوث لفترة طويلة، وتأثرها بالمتغيرات التي تحدث بالمجتمع أو في وسائل الإعلام .(العرب، 2010، ص127)

الخاتمة والتوصيات :

لم تواكب بحوث الإعلام العربية الاهتمام الدولي المتزايد على الرغم من وجود بعض النماذج الطيبة لدى عدد محدود من الدول العربية، فضلا عن التفاوت الحاد بين الدول العربية فيما يتعلق بمفاهيم بحوث الإعلام وأهميتها وتطبيقاتها، وإمكان التعاون العربي في مجالاتها المتنوعة .

وأصبحت المشكلة التي تعاني منها الدول العربية اليوم قلة بحوث الإعلام، وعدم توافرها بالكمية والنوعية المطلوبة وهي مشكلة تتولد عنها مشكلات فرعية يتمثل أهمها في :

1. عدم الاعتراف بأهمية بحوث الإعلام وجدواها لدى الجهات المعنية بها .
2. التقدير الناقص للدور الذي يمكن أن تؤدية بحوث الإعلام في المجتمع .
3. عدم تشجيع الجهود البحثية في مضمار الإعلام والجوانب المرتبطة به .
4. عدم استخدام بحوث الإعلام – إذا توافرت رغم ندرتها – في اتخاذ القرارات الإعلامية، وغياب الأساليب العلمية في الافادة من نتائجهذه البحوث .
5. الافتقار إلى التنسيق بين جهود المؤسسات الوطنية في مجال " بحوث الإعلام " وكذلك بين جهود هذه المؤسسات والمراكز الاقليمية فيما يتعلق بالتكامل المعرفي، والتبادل ، والافادة ، والتوثيق .

التوصيات

تتمثل أهم التوصيات التي تتعلق بامكانية تطوير البحوث الإعلامية العربية بما يلي :

1. يقدم فحص النتائج الاجتماعية للاتصال الجماهيري في نطاق اقليمي اسهاماً مهماً، ويجب أن تخضع كثيراً من المشاكل الثقافية الشائعة للتحليل الفعّال بما يحقق الفهم المشترك .
2. ضرورة التعاون العربي في مجال بحوث الإعلام، وتبادل الخبرات والمعلومات بشأنها، الأمر الذي يساعد على توحيد المفاهيم في الوطن العربي، ونشر الخبرات بين العاملين في المجال الواحد، وإثارة الاهتمام فيما بينهم لإجراء البحوث المماثلة .
3. تشجيع المؤسسات والمراكز والمعاهد المعنية ببحوث الاتصال الجماهيري على عقد اجتماعات دورية بين الخبراء والمخططين والممارسين لمناقشة تأثيرات الاتصال الجماهيري.
4. انشاء مراكز إقليمية – أو توسعتها حيث وجدت – لتعزيز وتنسيق البحوث، وضمان نشر نتائجها، وان تعمل على تبادل هذه الابحاث والقيام بالانشطة التدريبية في مجالها .
5. إعداد الدراسات الخاصة بمدى تأثير استخدام تكنولوجيا الاقمار الصناعية على النشاط الإعلامي في الدول العربية.
6. توسيع نطاق خدمات المراكز البحثية في العالم العربي حتى تشمل الدول العربية كافة بدلا من اقتصارها على دولة او دول محددة وتدريب الباحثين على خدمات التوثيق والمعلومات والنشر العلمي .
7. ضرورة وجود برنامج مستمر للابحاث الإعلامية على المستوى العربي والتوعية بأهمية البحث الإعلامي في خدمة المجتمع .
8. مخاطبة البحوث الإعلامية للمشكلات الفعلية ومساهمتها في التوصل إلى حلول علمية وواقعية .

9. توفير البيانات والمعلومات الأساسية للباحثين كقاعدة معرفية للقيام بالبحوث الإعلامية، وضرورة تعاون الاكاديميين والممارسين في وضع الاستراتيجية الإعلامية لمواجهة المشكلات التي تؤثر في حاضر المجتمع ومستقبلة .
10. ضرورة توافر مراكز بحوث إعلامية متفرغة للنظر إلى الظاهرات الإعلامية من منطق الشمول، وأهمية التفسير المتكامل لها .
11. البحث عن الطرق الفعّالة لإيصال نتائج البحوث الإعلامية إلى المسؤولين الإعلاميين الذين يمكنهم الإفادة منها في ترشيد العمل الإعلامي .
12. ضرورة الاهتمام بالإعداد العلمي للباحث الإعلامي في كافة الجوانب التي تؤهله – علمياً وثقافياً ومنهجياً – لممارسة البحوث الإعلامية على أساس من التكامل المعرفي، والتركيز على أهمية التدريب العملي والمستمر للباحثين الإعلاميين ، ووضع بعض المؤشرات والمعايير التي يمكن الاسترشاد بها في اختيار الباحثين الإعلاميين .
13. ترجمة أهم البحوث الأجنبية للإفادة منها في إثراء العمل البحثي الإعلامي العربي، وضرورة التنبية إلى المشكلات والعوائق التي تصادفها من نقص "التوثيق" سواء في مجال البيانات والمعلومات أو الدراسات الإعلامية بعد إجرائها .
14. تخصيص موارد مادية كافية تسمح بإجراء البحوث خشية عدم القيام ببحوث إعلامية بالمستوى المطلوب .
15. التنسيق للتعرف على البحوث التي أجريت والتي يتم اجراؤها والمجالات الأساسية لكل منها منعاً للتكرار رغم أن التكرار مهم جداً للتأكد من صدق البيانات والمعلومات وثباتها وطنياً واقليمياً.

المصادر العربية

1. بدر ،أحمد (1998) الاتصال الجماهيري بين الإعلام والتنمية والدعاية ، دار قباء للطباعة النشر والتوزيع ، القاهرة.

2. البطريق، نسمة أحمد(2008). الإعلام والمجتمع في عصر العولمة. سلسلة الفن الإذاعي – العدد 190 ، القاهرة.

3. حسين سمير محمد (٢٠٠٦) دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الإعلام ، القاهرة:مكتبة عالم الكتب.

4. حسين، سمير محمد (1995) دراسات في مناهج البحث الإعلامي: بحوث الإعلام، القاهرة: عالم الكتب.

5. درويش، السيد بخيت محمد (2006) تجربة صحافة المجتمع المدني في الدراسات الإعلامية الأمريكية"مجلة كلية الاعلام.جامعة القاهرة عدد مارس 2006 .

6. الزرن، إيمان محمد (2007) تدويل الاعلام العربي، الوعاء ووعي الهوية، دمشق، دار صفحات.

7. شومان، محمد (2010) دراسة بعنوان "إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية العربية "

8. صادق ، عباس مصطفى ،(2011) "الاعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة"، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال.

9. صادق، عباس مصطفى (2008) "الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات"، عمان، دار الشروق.

10. طايع، سامي (2001) بحوث الإعلام ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

11. الطائي، مصطفى وأبو بكر، خير (2007) مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء، الاسكندرية.

12. عايش، محمد إبراهيم (2010) الإعلام العربي في عصر المعلومات – رؤية تحليلية.

13. عبدالله ، خلدون،(2010) الإعلام وعلم النفس ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.

14. عبد الرحمن، عواطف وآخرون (1983) تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع.

15. عبدالحميد، محمد (2000) البحث العلمي في الدراسات الإعلامية: القاهرة :عالم الكتب.

16. عثمان، عزة عبد العزيز (2012) الإشكاليات المنهجية لبحوث الإعلام الإلكتروني دراسة من منظور تحليلي نقدي "ورقة مقدمة في المنتدى السنوي السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال " الإعلام الجديد .. التحديات النظرية والتطبيقية".

17. العرب، إيمان محمد (2010). الإعلام والمجتمع، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر، كلية الآداب، جامعة طنطا، القاهرة.

18. عمر، أحمد (2002)البحث الإعلامي ، مفهومة وإجراءاته ومناهجه ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، بيروت.

19. عمر، السيد أحمد مصطفى (1994) البحث الإعلامي : مفهومه وإجراءاته ومناهجه، بنغازي: جامعة قار يونس.

20. الغرايبة، فيصل، وآخرون(2010) أساليب البحث العلمي، ط 5 عمان: دار وائل للنشر.

21. القادري، نهوند (2008) قراءة في ثقافة الفضائيات العربية الوقوف على تخوم التفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

22. كامل، محمود عبد الرؤوف (2007) دراسة تحليلية مقارنة استبصارية لدورتي الصحافة والإعلام الامريكية والمجلة المصرية لبحوث الإعلام بعنوان " اتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر" .

23. الكحكي، عزة مصطفى (2009) "استخدام الانترنت وعلاقته بالوحدة النفسية وبعض العوامل الشخصية لدى عينة من قطر"، أبحاث المؤتمر الدولي، "الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة.. لعالم جديد"، جامعة البحرين، من 7-9 ابريل.

24. لعياضي، نصر الدين (2009) "الرهانات الابستمولوجية والفلسفية للمنهج الكيفي/ نحو آفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية"، بحوث المؤتمر الدولي، "الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة .. لعالم جديد"، جامعة البحرين، من 7-9 ابريل، ص18.

25. مزاهرة ، منال (2014) مناهج البحث الإعلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن .

26. مزاهرة، منال (2010) بحوث الإعلام ، دار كنوز المعرفة، ط 1.

27. مكويل، دنيس (1993) الإعلام وتأثيراته - دراسات في بناء النظرية الإعلامية، ترجمة: عثمان العربي.

الأجنبية

1. Carolin Mehrtens (2013) The Most Important Thinks in the Media Research, University of Twente.

2. Helsinki (2012) Differences in Media Research's, University of Applied Sciences.

3. Madeline Storck (2011) Media Literature, University of Andrews, Scotland.

4. Maria Johansson (2010) Weakness in Media Research, Lulea University of Technology.

5. Schramm, W (1964) Mass Media & National Development : The Role of Information in the Developing Countries, Stanford, California Stanford University Press.

6. M.L.,De Fleur, (1966) Theories of Mass Communication, (1st ed.),NY : Longman Inc.

7. J.D.Halloran,(1974) Mass Media and Race : A Research Approach. Introduction to Race as News ,(Paris: the UNESCO Press.

8. J.A. Carey,(, 1978) Plea for the University Tradition. AFJ Preidential Adress, Journalism Quarterly.

التجربة الجزائرية في علوم الإعلام و الاتصال
منذ الإستقلال إلى يومنا هذا-

من إعداد:

أ- حفصة كوبيبي

باحثة في الدكتوراه، تخصص ميديا و مجتمع

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،الجزائر.

- **مقدمة:**

دخلت علوم الاعلام و الاتصال –حسب التعبير الفرنكوفوني- إلى البلدان العربية في الستينات من القرن الماضي في بعض البلدان كمصر و الجزائر، كما تأسست معاهد خاصة بالاعلام في السبعينات في الكثير من الدول العربية كالمملكة المغربية ، تونس، و دول الخليج العربي، و التي تطورت في الثمانينات و التسعينات. حاليا لا يوجد بلد عربي لا يدرس فيه الاعلام و الاتصال في التعليم العالي.

و تظهر الكثير من التقارير أن برامج التعليم العالي للاعلام و الاتصال في الوطن العربي إما متأثرة بالنموذج الأنجلوسكسوني أو بالنموذج الفرنسي كبلدان المغرب العربي، و في مقدمتها الجزائر.

و تعتبر الجزائر من الدول العربية الرائدة في مجال تدريس الاعلام في المرحلة الجامعية، ما يناهز الربع قرن (1964-2014) ، و تشير الاحصائيات إلى " وجود أكثر من 30 قسم لعلوم الاعلام و الاتصال بمختلف الجامعات الجزائرية بالإضافة إلى مدرسة وطنية عليا للصحافة و علوم الاعلام التي فتحت مع بداية العام الجامعي 2010/2009، و بعض المدارس التي بدأت التدريس في هذا القطاع، و لكن ما هي أهم محطات هذا القطاع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؟ و ما هي وضعية البحوث الإعلامية ؟ و ما هي أهم الصعوبات التي يتعرض لها الباحث ؟

1- تاريخ التعليم العالي لعلوم الإعلام و الاتصال في الجزائر:

يمكن أن نقسم مراحل التعليم العالي لعلوم الإعلام و الاتصال بالجزائر إلى الفترات التالية :

1-1- فترة الستينات:

بعد استرجاع السيادة الوطنية و مقوماتها اهتمت الدولة الجزائرية المستقلة بقطاع الإعلام ، و الذي يظهر من خلال التشريعات و النصوص المختلفة ، و إعادة هيكلة مختلف المؤسسات الإعلامية - باعتبارها احد القطاعات الاستراتيجية- بالطريقة التي توافق و اتجاهات السياسة العامة للبلاد آنذاك. حيث اقترنت فلسفة التدريس الإعلامي بمخطط بناء الدولة الاشتراكية ، و برزت ضرورة إيجاد مؤسسة تتكفل بالتكوين و التدريب الاعلامي و تحقق ذلك سنة 1964، فبعد عامين من استقلالها شهدت الجزائر ميلاد المدرسة الوطنية للصحافة ، التي تم إنشاؤها بعد الاستقلال بمساعدة منظمة "اليونسكو" تحت إشراف وزارة الإعلام و اهتمت هذه المدرسة –حصرا- بتكوين إعلاميين مهنيين دون الاهتمام بالتنظير أو البحث العلمي.

و قد ظلت هذه المدرسة لمدة ثلاثة عقود المكان الأوحد لتدريس علوم الصحافة و الإعلام، حيث إنطلق التدريس بأعداد محدودة من الطلبة و ذلك لعدة أسباب في مقدمتها نقص التأطير و قلة

الإمكانيات، و بدأ التكوين باللغة الفرنسية (أساتذة فرنسيين ،بلجيكيين و أفارقة) و ذلك بحكم الظروف التاريخية، كما ظهر قسما آخر معرب التكوين، يؤطره عرب من المشرق و خاصة كوادر مصرية.

الهدف الأساسي من هذه المدرسة هو تخريج إطارت إعلامية تملا الفراغ الإعلامي الموجود آنذاك من جهة و من جهة أخرى تكوين مناضلين مدافعين عن الإشتراكية في مدة ثلاث سنوات دراسية للحصول على الليسانس . و بدأت أولى الدفعات تتوالى منذ سنة 1967(بعد ثلاث سنوات من التدشين).

أما عن البرنامج الدراسي ، فقد كانت أغلب مواده ذات طابع مهني تتوافق و أهداف المعهد، كفنيات التحرير، الإخراج الصحفي، القصاصات الصحفية، بالإضافة إلى بعض المواد الأخرى ذات الطابع الثقافي العام،كعلم الإجتماع العام، علم النفس الإجتماعي،القانون، و الأنظمة الدستورية.

و قد أضيفت مادة النحو العربي و القواعد الإملائية لطلبة القسم العربي، و ذلك نظرا للضعف اللغوي الذي ميزهم في تللك الحقبة.

1-2- فترة السبعينات:

بدأ الإهتمام بالتكوين الأكاديمي العالي في منتصف السبعينات ، و شهدت تلك الفترة بداية البعثات الطلابية إلى الخارج للحصول على الشهادات العليا في الإعلام و الاتصال. و من بين أهم مميزات التعليم العالي فترة السبعينات: التكوين النوعي و النخبوي، إذ تميزت الجامعة الجزائرية أنذاك بالأعداد القليلة للطلبة، و تميزت الدفعات الأولى بتكوين عال و جيد في الإعلام و التي تقلدت لاحقا مسؤوليات و قيادات في مختلف المؤسسات الإعلامية ، و هي الحالة التي لا نجدها الآن نظرا لحالة التشبع التي تميز هذه الفترة .

و في عام 1974 تم دمج المدرسة الوطنية للصحافة مع معهد الدراسات السياسية لينشأ معهد العلوم السياسية و الإعلامية و تصبح تابعة لوزارة التعليم العالي و تميزت هذه المرحلة بزيادة سنة واحدة في مدة التكوين، حيث أصبحت مدة الدراسة الجامعية لنيل الليسانس(البكالوريوس) أربع سنوات سنتين جذع مشترك و سنتين تخصص .

حيث تم إدماج مواد الثقافة العامة في الجدع المشترك، وأدمجت بقية المواد الأخرى كتقنيات التحرير و التنشيط في السنتين المتبقيتين.

و ما يميز البرنامج الدراسي في هذه الفترة هو[x]:

حضور مادة التاريخ بشكل بارز من خلال الكتب الستة عن تاريخ الصحافة في الجزائر للأستاذ زبير سيف الإسلام يرحمه الله وكتابات الدكتور زهير إحدادن، - شيخ تاريخ الصحافة الجزائرية- عن تاريخ الصحافة الأهلية في الجزائر.

ويتميز تاريخ الصحافة في الجزائر بالزخم والتنوع الثقافي والسياسي والإرتقاء في الكتابة والطرح بشكل لا ينافسه في ذلك إلا ربما تاريخ الصحافة المصرية. وللأسف فإن هذا التراث المهني والمعرفي الإعلامي لم يجد له مكانة في التدريس الإعلامي في الجامعة الجزائرية إلا باستثناءات محدودة[xi]

وتضمن التكوين أيضا شيئا من الإجتماع من خلال كتاب "التفكير العلمي عند ابن خلدون" لأحد أساتذة المدرسة الأستاذ ابن عمار الصغير.

وكانت تصل بعض الوثائق القليلة من المشرق مثل كتاب "المسؤولية الإعلامية في الإسلام" للأستاذ محمد سيد محمد يرحمه الله والذي كان أحد أساتذة المدرسة وبعض المواد باللغة الفرنسية عن الباحث الفرنسي فرانسيس بال Francis Balle .

و على العموم كان التدريس الإعلامي في الجزائر بداية السبعينيات يتسم بالنزعة الحرفية (أي التركيز على مواد التحرير الإخباري وفن الإلقاء والتقديم، الخ.) ،كما طغت الأيديولوجية على التكوين الإعلامي آنذاك إذ كانت مفاهيم "الإشتراكية" والرأسمالية" قاسما مشتركا في الجو السائد في المدرسة، ويمكن القول بالتالي أن التكوين كان يتسم بحضور الأيديولوجية والقليل من العلم والفكر. فعزي عبد الرحمن لما تحدث عن التكوين الإعلامي[xii] أشار إلى تشبع طلبة الجذع المشترك بالفكر الغربي وطرح الآباء الأوائل لعلوم الإعلام والاتصال لم يكن يشخص وضعية اجتماعية يعيشها فاعلا اجتماعيا معزولا عن تأثيرات السياق وممارسات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، بل قدم تشخيصا واضحا لبنية التكوين في الجامعة الجزائرية آنذاك، وتأثير ذلك على نمط التفكير ونتائجها على الفكر ضمن عنصر الزمن.

و كانت تحضر بعض الشخصيات الإعلامية والثقافية والسياسية لإلقاء محاضرات بالمدرسة من أمثال الأستاذة زهير ونيسي، وزيرة الثقافة، ورضا مالك، الكاتب الصحفي بجريدة المجاهد أثناء الثورة و"بول بالتا،" Paul Balta"مراسل صحيفة "لوموند Le Monde [xiii] بالجزائر آنذاك.

كما تميزت هذه الفترة بالمحاولات الجاهدة للتعريب الكلي للدراسة ، وكذا إرسال البعثات الطلابية إلى الخارج.

1-3- فترة الثمانينات:

تم فك الإرتباط بين التخصصين " الإعلام و السياسيّة" بداية من الدخول الجامعي 1982/1983، و أصبح التكوين في الجزائر يتم بمعهد علوم الإعلام و الاتصال ، و من خلال التسمية الجديدة نلاحظ تطور

منظور القائمين على التكوين الإعلامي...[xiv] و تعتبر هذه الفترة من أبرز مراحل التكوين الإعلامي في الجزائر منذ إستقلالها ، حيث تميزت بالتعريب الكامل للتدريس ،و الإعتماد على الكوادر الجزائرية ،و خاصة بعد عودة البعثات الطلابية من الخارج ، كما تميزت بديمقراطية التعليم و مجانيته، و لكن ظلت صفة المناضلة و الإلتزام بالاشتراكية ترافق التكوين الاعلامي.

1-4- فترة التسعينات

انتقلت علوم الإعلام و الاتصال من تخصص نخبوي إلى تخصص جماهيري مع مجيء فترة التسعينات التي جلبت معها جملة من التغييرات التي مست العديد من المجالات ، منها التعليم العالي.

و بالتحديد سنة 1999، أين الغي نظام المعاهد و حل مكانه نظام الكليات و الأقسام. و كانت البداية مع جامعة عنابة في الشرق الجزائري التي حاولت في البداية أن يتميز التكوين في الاتصال بالإهتمام بالعلاقات العامة و الاتصال في التنظيمات، ثم فتح قسم الإعلام و الاتصال في جامعة وهران بالغرب الجزائري، فجامعة مستغانم، ثم جامعة قسنطينة بالشرق الجزائري، و في فترة وجيزة تعددت أقسام التدريس للإعلام و الاتصال في الجامعات الجزائرية...

1-5- الفترة الحالية:

أما الفترة الحالية فما يميزها عن سابقتها هو إدخال النظام الجديد ل.م.د.، و إستحداث مدرسة جديدة للصحافة ، تحت مسمى المدرسة العليا للصحافة، و هي متخصصة في تكوين شهادة الماستر إبتداءا من السنة الدراسة 2009-2010، تضم طلبة من جميع التخصصات حتى العلمية منها (كالطب و الصيدلة و العلوم التطبيقية) بهدف تكوين متخصصين في المجال.

غير أن المشرفين عن هذه المدرسة التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي من بقايا الفرنكوفونية، الذين يحاولون استرجاع مكانتهم التي فقدوها بتعريب العلوم الاجتماعية و الإنسانية، منذ الثمانينات، و بذلك يطبقون برامج تكوني أكاديمي أكثر منه مهني.[xv]

و عن النظام الجديد- فقد تبنته الجامعات الجزائرية في ظل إصلاحات التعليم العالي ، نظاما جديدا يسمى (ل.م.د) و هي اختصارات للأطوار الدراسية الليسانس، (فترة ثلاث سنوات) الماستر(سنتين) و الدكتوراه (ثلاث سنوات دراسية)، نظام مستوحى من النظام التعليمي الأوروبي ، و قد مس هذا النظام جميع الأقسام التعليمية -بما فيها الإعلام و الاتصال - ما عدا العلوم الطبية و الصيدلة و الشبه طبي ، و بعض المدارس العليا.

شرع في تطبيق هذا النظام في علوم الإعلام و الاتصال منذ السنة الدراسية 2007/2006 في مختلف الجامعات الجزائرية،و ما يميز هذا النظام هو عدم توحيد المقاييس لنفس التخصص بين مختلف

الجامعات (فالتخصص الدراسي عبارة عن مشروع يقدمه أستاذ محاضر بالجامعة إلى الوزارة، إن تمت الموافقة عليه يتم فتح مقاعد دراسية، و يكون هو المسؤول عن المسار)

فترة الليسانس : و هي عبارة عن ثلاث سنوات،السنة الأولى جذع مشترك علوم انسانية (و من بين المقاييس المدرسة في هذه السنة: مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال، علم الإعلام الاجتماعي، بيبليوغرافيا، تاريخ،و غيرها من مواد العلوم الإنسانية الأخرى) أما السنة الثانية : شعبة الإعلام و الاتصال (و من بين مواد التكوين: فنيات التحرير الصحفي، قانون الاعلام، تقنيات القراءة و الكتابة كأهم مواد التخصص، و مواد عامة أخرى كتاريخ الفكر السياسي،لغة أجنبية و غيرهامن المواد العامة)

و في السنة الأخيرة يتم اختيار التخصص من قبل الطلبة، و من بين التخصصات الموجودة بجامعة مستغانم: إتصال اقتصادي و مالي، صحافة مكتوبة،سمعي-بصري،)

أما التنظيم البيداغوجي الجديد للدراسة يكون حسب نظام السداسيات، ووفقا لمنطق المقاييس و المكتسبات،القبلية و البعدية،و ليس على أساس المعدل السنوي...كما تم تخصيص حيز أهم للأعمال الموجهة في البرنامج.[xvi]

و يمكن تحديد تموقع التكوين الاعلامي في هذا النظام في النقاط التالية :[xvii]

- عدم إعتبار علوم الإعلام و الاتصال حقلا معرفيا مستقلا بذاته.
- تغييب السنة أولى من خلال دمجها ضمن العلوم الاجتماعية و/ أو الانسانية و هذا على حساب مواد و مساقات مهمة في الاعلام و الاتصال.
- تقليص فترة الدراسة إلى ثلاث سنوات و هو ما يجعلنا نتساءل عن إمكانية أن يلم الطالب بإختصاصه في هذه المجال، و في هذه المدة القصيرة مع الاخذ باعتبار السنة أولى جذع مشترك.
- نظام ل.م.د يتماشى مع الأعداد المحدودة من الطلبة ، و ليس مع أعداد الطلبة التي تتزايد كل دخول جامعي.

و هكذا إنتقل التكوين الإعلامي في الجزائر من النوعي إلى الكمي و من النخبوي إلي الجماهيري .

هذا التوسع أدى إلى بداية نهاية بريق التكوين في مجال الصحافة و الاعلام و الاتصال، و الأسباب كثيرة في مقدمتها[xviii]:

- تشتيت القدرات في مجال التأطير: ففتح أقسام جديدة أدى إلى التحاق بعض أساتذة هيئة التدريس لهذه الأقسام الأمر الذي أدى إلى تشتيت الطاقات و هدر الإمكانيات التي كانت بحوزة القسم الاصل بجامعة الجزائر، ففتح اقسام جديدة للإعلام و الاتصال بشكل متسرع و غير مدروس الامر الذي أوقعها في مشكلات متعددة على رأسها الإفتقار للكفاءات المؤطرة و الوسائل المساعدة للتدريس و التكوين.
- إفتقار العديد من الأقسام إلى وسائل اعلام محلية للتدريب و لتوظيف الخرجين .
- تواجد الأقسام في كليات غير متجانسة ، فبعض الأقسام في كليات الآداب و أخرى في كليات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، أو العلوم الإقتصادية و الحقوق و هذا ما جعل أقسام الإعلام تعاني التهميش مقارنة بالأقسام الأخرى المتواجدة منذ عشرات السنين.

و من بين أهم مكتسبات النظام الجديد [xix]:

- ديمقرطة التعليم: تكافؤ الفرص أمام جميع الطلبة.
- الجزأرة: من خلال الإعتماد على الكفاءات الجزائرية في مجال التعليم العالي.
- التعريب: بنسبة 100% في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

2- الدراسات العليا في الاعلام والاتصال:

لم تظهر الدراسات العليا في علوم الإعلام و الاتصال بالجزائر إلا في فترة الثمانينات، بعد عودة الطلبة المهاجرين للدراسة في الخارج، إلا أنها لم تستمر بسبب الأزمة السياسية الخانقة التي عرفتها الجزائر فترة التسعينات، و حاليا يوجد الكثير من المشاريع الخاصة بالدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه) في الكثير من الجامعات، غير أنه لا يوجد إحصاءات دقيقة عن الموضوع، فمازالت علوم الإعلام و الاتصال تدمج ضمن العلوم الإنسانية على عكس العلوم الأخرى كعلم الاجتماع و علم النفس التي تذكر –في تقارير وزارة التعليم العالي و البحث العلمي كعلوم قائمة بذاتها-

كما أنه يوجد الكثير من السياقات التاريخية،النفسية و الاجتماعية-الثقافية التي تميز المجتمع الجزائري و تعترض الباحث الإعلامي في مقدمتها:[xx]

- **عدم توفر بيانات شاملة عن المجتمع الجزائري:** بمختلف خصائصه، الأمر الذي لا يسمح باختيار العينة العلمية، فتظهر إشكالية المعاينة، و يمكن القول أن الأبحاث الاعلامية في الجزائر (و الجزء الأكبر منها من إنتاج طلبة الدراسات العاليا) تعتمد على العينة القصدية، و عليه تظهر استحالة تعميم النتائج

منهجيا، و يضاف غلى ذلك أن معظم أفراد العينات المدروسة من فئة الطلبة ، فالطالب يدرس الطالب و الباحث لا يكاد يغادر محيطه الأكاديمي إلا باستثناءات محدود.

ـ **الحالة النفسية و الاجتماعية للمجتمع:** يصعب على الباحث الجزائري تحويل المدن و القرى إلى مختبرات بحثية حقيقة، و ذلك نظرا إلى مجموعة من العوامل هي:

ـ الإرتباط بالمعتقد: و الذي يتجازو العبادات و المناسبات الدينية إلى جوانب غير شعورية تمثل جزءها هاما من كيان الفرد و المجتمع، فالمتلقى –الجزائري- يرجع أسباب الظواهر دائما إلى أشياء غيبية يطبق عليها مصطلح "مكتوب" و تكثر "الله غالب ، هكذا قدر لي ربي" في المجتمع، و على هذا الأساس كيف يمكن للباحث استجواب المتلقي عن أسباب قيامه بسلوكيات معينة و ربطها بوسائل الاعلام المختلفة.

ـ تغليب العاطفة على العقل: يحتكم الفرد الجزائري إلى العاطفة بدل العقل،في أغلب مواقف و سلوكياته بما في ذلك تعامله مع وسائل الاعلام.

ـ حرمة المؤسسة العائلية: فالظروف التي مر بها المجتمع الجزائري و عدم الإستقرار، ولدت عصبية نحو العائلة،لها أسرارها الخاصة، و بحثيا قد تشكل الأسرة أهم متغير للدراسة في ارتباطها بوسائل الاعلام،و التي لم تعتد على شيئ اسمه "باحث"، لذلك توجد صعوبات كبيرة في كسب ثقة هذه المؤسسة ، و العلاقة بينها تبدو جد صعبة إن لم تكن مستحيلة .

و يوجد العديد من الأسباب الأخرى التي قد تعترض الباحث الإعلامي كغياب المجال العام (غياب الحياة الاجتماعية في المحيط العام)، الشخصية الإنفعالية، التناقض بين الأقوال و السلوكيات، النزعة الجماعية و غيرها ...

و على هذا الأساس يجب على الباحث أن يدخل هذه الإعتبارات ليس في إجراءات بحثه فحسب، و إنما في تحليل نتائجه، فالنتائج محكومة بالسياقات المحيطة.

3- ضرورة إعادة النظر:

إن نجاح التدريس الإعلامي في الجزائر مستقبلا يتوقف على مدى الوعي بخصوصية التكوين في هذا الحقل و بتقسيم شامل لمخرجات التكوين في العشرية الاخيرة و تصحيح الأخطاء التي ميزت التجربة[xxi] وتحديد التحديات التي تواجه التعليم العالي و بخاصة في قطاع الإعلام و العمل على تجاوزها ، و في مقدمتها [xxii]:

- **التحدي العددي**: يرتبط بالاعداد الهائلة للطلبة الذين يلتحقون بشعبة علوم الإعلام و الاتصال كل سنة، الأمر الذي يؤثر على نوعية التعليم.

- **التحدي النوعي**: غياب نوعية التعليم الناجم عن الأعداد الكبيرة للطلبة، في ظل قلة هياكل الاستقبال و التأطير ، و لسد احتياجات التكوين تم الإستعانة بأساتذة خارج التخصص كعلم النفس و الاجتماع و علوم المكتبات ، بحجة أن علوم الاعلام و الاتصال عابرة للتخصصات-خاصة بعد هجرة العديد من الأساتذة فترة العشرية السوداء- ، كما تم الاستعانة بمراسلي الصحف و المجلات في تدريس بعض المقاييس الاعلامية كتاريخ وسائل الاعلام ، الأمر الذي إنعكس على نوعية التكوين.

و بالرغم من أن المجتمع الجزائري- كما وصفه عزي عبد الرحمن- لا يزال يوصف بالمحلي ، و ليس له ذلك الحضور البارز على المستويين الإقليمي و الدولي، كغيره من الدول النامية ، و تسوده الثقافة الشعبية، التي تعتمد على البقاء للأقوى لذلك يكثر العنف اللغوي و الجسدي،و بالرغم من إهمال علوم الاعلام و الاتصال من قبل السلطات الوصية- على حساب بقية التخصصات الأخرى و خاصة التطبيقية منها- إلا أنه يتوجب على الباحث الإعلامي التكيف و خصوصية مجتمعه، و العمل على إيجاد الطرق الجيدة لانجاح بحثه.

الهوامش و الإحالات:

التكوين والبحث الإعلامي في الجامعات الإسلامية

د. نصير بوعلي

كلية الاتصال

جامعة الشارقة / الإمارات العربية المتحدة

Abstract

The field of Islamic Media (IM) is one of the sources of knowledge that Colleges in Islamic universities rely to develop meaningful content based on the Arab-Islamic social and cultural context. The establishment of communication departments and colleges in such universities emerged in the early 1980s as a result of the awareness of media role in society and the importance of setting moral and ethical foundation for this emerging science.

This setting process encountered a number of difficulties, rising from practical as well as theoretical considerations. There is little connection between communication courses of those of the Islamic nature in the same discipline (communication). The absence of cross-disciplinary interaction resulted in lack of communication skills and the art of writing and editing even though the ethical foundation is present and alive. A number of these departments have evolved as a special

field of knowledge that focuses on religious studies as *"Tafsir"* (Quran interpretation), *"Hadith"*(saying of the prophet) and *"Sayra"* (life of the prophet) with communication as a means to convey the basic tenets for such religious enterprise. There are of course exceptions to this rule where communication is taught effectively as a science of its own.

This study based on my experience of teaching communication in on of these universities: University of *Emir Abdelkader,* Algeria, where the department of communication exists now for two decades.

This study notes that while the value aspect of teaching is almost absent in communication courses, communication literature and skills, on the other hand, are absent in Islamic studies courses. The present study proposes an integrative approach, using what is now known as "the media value determinism theory" which provides an ethical foundation pertinent to the field of communication as such.

المدخل

يعتبر تخصص الإعلام الإسلامي (Islamic Media (أو) في العديد من جامعات العلوم الشرعية (الإسلامية) في العالم العربي أحد الروافد الأساسية للنهوض بالرسالة الإعلامية انطلاقا من أطر حضارة المجتمع الذي ننتمي إليه. وقد جاءت فكرة إنشاء أقسام أو كليات لتدريس الإعلام في بعض جامعات العلوم الشرعية بداية من أوائل الثمانينيات من القرن الماضي على أهميته كتعبير عن نمط من أنماط الفن والفهم الإعلامي في محاولة البحث و التأسيس القيمي والتأصيل الأخلاقي لمقومات وأسس وأركان العملية الإعلامية المتمثلة في المرسل (من ؟)، المحتوى (قال ماذا؟)، الأداة (بأية وسيلة ؟)، المتلقي(لمن ؟) و رد الفعل(بأي أثر؟) . وتأتي هذه الدراسة كمحاولة بسيطة لتشخيص الداء ووضع الدواء انطلاقا من ملاحظة تم رصدها من خلال تجربة متواضعة في التدريس والبحث في هذا التخصص. حيث، ولأول وهلة، يلاحظ الدارس غياب ذلك التجاور المتفاعل بين مساقات العلوم الشرعية ومساقات علوم الإعلام في التخصص

الواحد "الإعلام الإسلامي". هذا الغياب أو التباعد أدى إلى ظهور نتائج سلبية على مستوى التكوين أو التأطير وحتى التنظير (قسم كبير من دراسات الإعلام الإسلامي انتهت وكأنها شعارات وعناوين خلابة مستلة من مجموعة تخصصات في الدراسات الإسلامية والعلوم الشرعية كالتفسير ،الحديث والسيرة حتى غدت وكأنها علم بالتفسير أو الحديث أو التاريخ التي يصلح أن يكون الإعلام وسيلة لتوصيلها) . وقد علّق أحد الأساتذة عن هذا التخصص (أي الإعلام الإسلامي) بأنه شجرة باسقة بدون ثمار. وتنطلق هذه الدراسة من هذا **التساؤل الرئيس**: كيف تتقارب الدعوة والإعلام من حيث الموضوع والمنهج وكيف يكون التجاور بينهما بشكل متفاعل يؤدي إلى ميلاد إعلام إسلامي حقيقي ؟ ومتى نحصل أو نجني ثمار الشجرة التي تأتي أكلها كل حين؟

طرح هذا الموضوع على بساط البحث في عدد من جامعات العلوم الإسلامية من وجهات نظر مختلفة، كما يشكل- حاليا- هاجسا مركزيا في إعداد البرامج والوحدات الدراسية، وليس ببعيد فقد عالج المؤتمر الوطني الأول الذي انعقد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر حول طرق تدريس العلوم الإسلامية (1) ومنها الإعلامية هذا الموضوع وحاول المساهمة فيه

إن **الإشكالية المعرفية** ودلالاتها المطروحة دوما على بساط البحث تتمثل في: هل الدعوة هي الإعلام (أي أن الدعوة تشمل بداخلها الإعلام وهي الأصل والإعلام هو الفرع)، وهل الإعلام هو الدعوة (أي أن الإعلام يحتوي بداخله الدعوة وهو الأصل والدعوة هي الفرع) ؟ هل الدعوة ترتبط بالمضمون فقط دون الوسيلة وأن الإعلام يتمثل في الوسيلة فقط من دون المضمون؟ ومن هذه الزاوية يرى البعض بأن الإعلام هو وسيلة لنقل الرسالة الدعوية. ويتساءل آخرون عما إذا كان هذان المفهومان مترادفين أو متغايرين الخ. هذه الأسئلة وغيرها تشكل قلقا مستمرا لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعات العلوم الإسلامية. ومن المؤكد أن هذا القلق قد يخيم عند كل أستاذ يرغب في ربط هذا التخصص ببعده الحضاري.

تحتاج الإجابة على هذه الأسئلة إلى نقاش طويل وبحث مستفيض، وليس هدف هذه الدراسة سوى طرح هذه القضية للنقاش بين المتخصصين في علوم الإعلام من جهة وعلماء الشريعة من جهة أخرى لكي يفكروا في سبل تمكِّن من إيجاد الوضع الذي يلتقي فيه هذا التخصص "الإعلام الإسلامي" بكل تكامل بين الدعوة والإعلام ومن دون أي تنافر. فكثيرا ما نلاحظ تجاور مقاييس الدعوة مع مقاييس الإعلام (وهي قليلة) في جامعات العلوم الإسلامية تجاورا لا نرى فيه التفاعل المطلوب. بل المفردات المجسدة للمساقات

توحي للمتمعن أن هناك تباعدا بين الدعوة والإعلام نتيجة تباعد الأساتذة معرفيا وثقافيا وربما حتى حضاريا، مما قد ينعكس هذا سلبا على الطلبة المتخرجين حيث يسود الاضطراب الفكري لديهم.

يحتاج موضوع تلاقي الدعوة بالإعلام إلى مزيد من الدراسة والتخطيط والفهم. لأن معظم المناهج المطبقة التي نعرف على الأقل يغلب عليها الطابع التقني وتنعدم فيها خصوصيات البعد الحضاري، ومن ذلك نقول مثلا أن الإعلام الذي يدرس في جامعات العلوم الإسلامية (والمفردات بين أيدينا) ينطلق من مفاهيم ونظريات غربية ينعدم فيها الترابط البنيوي (إنساننا ، ترابنا وزمننا) كما أنها لا تنسجم مع مفاهيم وأخلاق المجتمع الذي نتواجد فيه. في المقابل أن الدعوة ليست هي صفات الإمام وفنون الخطابة على المنبر فحسب بل الدعوة رسالة حضارية وأداء تكنولوجي أيضا.

إن التناول المتبع في هذه الدراسة تناول غير أحادي الجانب (الاتجاه أو الموقف مع الدعوة أو مع الإعلام)، كما أنه اتجاه لا يتبنى الموقف الثنائي (الحق بدلا من الباطل والصواب بدلا من الخطأ مثلا) في هذه القضية العلمية والفكرية، بل إن هذه الدراسة محاولة للنظر الثاقب إلى الدعوة و مدى تكاملها مع الإعلام من حيث الموضوع والمنهج لوضع تخصص الإعلام الإسلامي في الطريق الصحيح. وقبل ذلك ينبغي تحديد مفهومي الدعوة والإعلام وفق ترتيبهما المنطقي في هذه الدراسة.

1- الدعوة:

تشتق الدعوة لغويا من الفعل دعا، يدعو، دعاء ودعاوة ودعاية، بمعنى حث وطلب ونادى ورغَّب. فدعاه إلى الأمر يعني ساقه إليه وحثه عليه (2) وللدعوة الإسلامية معنيان: المعنى الأول رسالة الإسلام وما تتضمنه من عقيدة وشريعة وقيم وأخلاق وسلوك. والمعنى الثاني هو التبليغ أو إيصال هذه الرسالة إلى الناس وحثهم على فهمها والإيمان بها واتخاذها معيارا لسلوكهم في الحياة(3).

والدعوة كما يقول إبراهيم إمام هي وظيفة الرسل وذلك منذ الأزمنة الغابرة، منذ أن دب الخلاف بين بني البشر بداعي البغي والهوى وقد كانوا أصلا على ملة واحدة وشريعة واحدة وهي ملة الإسلام لقوله تعالى: **﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾**(4).

ويقصد بالدعوة الإسلامية الدعوة إلى الله والمقصود بها الدعوة إلى ديننا الحنيف وهو الإسلام **﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ﴾** (5)، الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من ربه سبحانه وتعالى، فالإسلام (في الأصل) هو موضوع الدعوة ومضمونها. وقد بلغ الرسول الكريم هذا الإسلام (كما ورد في كتب السيرة)

أحسن تبليغ وأكمله وظل يدعو إليه منذ أن أكرمه الله بالرسالة حتى وفاته. والداعي هو المكلف شرعا بالدعوة إلى الله، والدعوة تكليف وفريضة على كل مسلم بالغ عاقل ذكرا كان أو أنثى، شريطة أن تكون الدعوة قائمة على علم وبصيرة: **﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾** (6).

نفهم إذن من هذا أن الدعوة الإسلامية هي الجانب "التبشيري" بالعقيدة وهي كما يقول إبراهيم إمام تكاد توازي مفهوم الإعلام، لأن الدعوة هي الإعلام بالإسلام والتعريف به بواسطة تكنولوجيا الاتصال. يقول محمد سيد محمد في هذا الإطار أن الدعوة هي جزء من الإعلام الإسلامي... أو هي الجزء الإيديولوجي (العقائدي) فيه، علما بأن الدعوة لا تشمل وسائل الإعلام فحسب بل تشمل القدوة الحسنة والإجراءات الاقتصادية المشابهة لدعم المؤلفة قلوبهم وما شابه ذلك. ويضيف ليس في قولنا بأن الدعوة إلى الإسلام جزء من الإعلام الإسلامي تضخيم للإعلام الإسلامي أو تصغير للدعوة الإسلامية. ولكن شبيه بهذا الموقف قولنا بأن **العلاقات العامة** (Public Relations) تستخدم كافة وسائل الإعلام لتحقيق أهدافها إلى جانب الاتصال الشخصي والجمعي والحلول الإدارية وما شابه ذلك. برغم أن العلاقات العامة جزء من علم الإعلام وأن التخصص في العلاقات العامة فرع من علم الإعلام وهو الأصل (7).

وقد جعل عبد اللطيف حمزة، رحمه الله، اصطلاح الدعوة في عصر النبوة مساويا تماما لاصطلاح الإعلام في عصرنا هذا. وهو يقول: «كان القدماء منذ ظهور الرسول لا يعرفون هذا المصطلح الحديث، مصطلح الإعلام والاتصال بأنواعه الثلاثة: الشخصي والجماعي (جماعة صغيرة منسجمة) والجماهيري (جماعة كبيرة غير منسجمة ينطبق عليها مفهوم الحشد). واستخدموا مكانه المفهوم المعروف عندهم وهو مفهوم الدعوة. والدعوة إلى شيء هي الترغيب في هذا الشيء أو بمعنى آخر الدعاية له (8).

ويعرف الطيب برغوث الدعوة بأنها ذلك الجهد المنهجي المنظم الهادف إلى تعريف الناس بحقيقة الإسلام وإحداث تغيير جذري متوازن في حياتهم على طريق الوفاء بواجبات الاستخلاف، ابتغاء مرضاة الله تعالى والفوز بالجنة. وقد أوضح أمرين أساسيين في الدعوة وهما: الدعوة بوصفها مضمونا رساليا، أي دينا يبلغ ويلتزم. والدعوة بوصفها عملية تبليغ (إعلام) لهذا المضمون ومحاولة لتعريف الناس به وحركة جهاد من أجل البناء ومواجهة الهدم (9).

وتتفق جل هذه التعاريف على أن الدعوة تتضمن شقين رئيسيين. شق يرتبط بالمضمون (الرسالة) وشق يتمثل في الأداة (الوسيلة). و يرى محمد الجيوشي بأن نفس عناصر العملية الإعلامية هي نفسها العناصر

الدعوية: الداعية، مضمون الدعوة، وسيلة الدعوة، المتلقي للدعوة والأثر الذي تحدثه هذه العناصر على العملية الدعوية ككل (10). وسوف نحلل هذه العناصر بأكثر تفصيل عند تناول مفهوم الإعلام.

2- الإعلام:

ويقصد بالإعلام (Media) عامة صيرورة انتقال المعلومات من مرسل إلى متلقي (جمهور)، ويرمز الإعلام في الصحافة إلى ما تبثه وسائل الاتصال من صحافة مكتوبة، إذاعة وتلفزيون وانترنت وشبكات تواصل اجتماعي من محتويات إخبارية، ثقافية، اجتماعية، دينية وترفيهية إلى قطاع واسع من المجتمع. ويتضمن هذا التعريف عدة عناصر متداخلة تشكل هي الأخرى ما يسمى بالعملية الإعلامية وهي: المرسل: وهو القائم بعملية النقل أو الإبلاغ أو الدعوة ، وقد يكون المرسل رجل سياسة أو رجل إعلام أو داعية أو أية هيئة أخرى. الرسالة: وتمثل المضمون أو محتوى المعلومات. الوسيلة: وهي الأداة أو القناة التي يتم بواسطتها نقل الرسالة. المتلقي: وهو الجمهور أفرادا أو جماعات. وأخيرا رد الفعل: وهو الأثر الذي تحدثه هذه العملية سلبا أو إيجابا ، وهو ما يسمى في علم الاجتماع الإعلامي بالتغذية المرتدة (Feedback) (11).

وإذا فالإعلام يتضمن هذه العناصر الخمسة والتي تنحصر في مقولة هارولد لاسويل (Harold Lasweel) أحد مؤسسي علوم الإعلام والاتصال: من؟ (أي المرسل) قال ماذا؟ (أي المحتوى) بأية وسيلة (أي القناة) لمن؟ (أي الجمهور المتلقي) وبأي أثر (أي المتفاعل مع كل هذه المكونات). يقول عزي عبد الرحمن أن هذا المعنى ورد ذكره في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً**﴾. فالفعل قولوا يتضمن المرسل والوسيلة و"للناس" تمثل الجمهور و"حسنا" هو محتوى الرسالة وأثرها الإيجابي (12).

وقد أثار عزي عبد الرحمن هذا الجدل القائم بين الدعوة والإعلام منذ أواخر الثمانينيات وحاول أن يعالجه بطريقته الخاصة متسائلا عما إذا كان هذان المفهومان مترادفين أو متغايرين مستشهدا بقول محمد سيد محمد بأن الإعلام وسيلة لنشر الرسالة الإسلامية، أي أن التركيز في الإعلام على المعلومات وهي تنتقل بينما ترتكز الدعوة على الرسالة فالوسيلة. وينطلق أيضا مما يذهب إليه آخرون إلى أن الإعلام والدعوة كلمتين متماثلتين، فالإعلام هو الدعوة والدعوة هي الإعلام. ويمكننا في هذا المستوى أن ندخل كلمة الإبلاغ (من التبليغ) وهي أقدم وأبلغ كما تشير الكلمة من الإعلام والاتصال، أي في الإبلاغ بلاغة. وقد ارتبط الإبلاغ بالقيم وليس بالخبر ضرورة، فيقال أعلمته بالخبر وأبلغته الرسالة. ويشتق من الإبلاغ محتوى القيم

أي البلاغ المبين. وفي نظر عزي عبد الرحمن فإن الأصح أن نقول الدعوة والإبلاغ وليس الدعوة والإعلام، لأن الإبلاغ يخص محتوى غير محدد بالزمان والمكان بينما يخص الإعلام الخبر الذي يتحول إلى التاريخ فور فقدانه عنصر الآنية. ويقول عزي عبد الرحمن دائما في هذا الإطار يمكن أن تستخدم الدعوة الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون والإنترنت في إبلاغ الجمهور بالرسالة شأنها في ذلك شأن التربويين الذين يستخدمون التلفزيون والحاسب في التعليم ويسمون ذلك بتكنولوجيا التعليم (technology Education) ولا بأس في هذه الحالة من استخدام تكنولوجيا الدعوة اقتداء بمصطلح التربويين .

وإن كانت هذه التصورات هي على مستوى المجرد. فالواقع المجسد يقول عزي عبد الرحمن أن الإعلام هو وسيلة لنشر الدعوة في وضعية العالم الإسلامي الحالي ولكنها هي الإعلام (الإبلاغ) في حد ذاته في مجتمع إسلامي مستقبلي.

3- التكوين والبحث الإعلامي: هل الرسالة هي القيمة ؟

لم تعد العودة إلى الذات والبحث عن الأصالة والمعرفة الدالة مطلبا فحسب في علوم الإعلام والاتصال بل هي قضية جوهرية أضحت مطلبا في سائر العلوم، خاصة العلوم الاجتماعية، وقد انتبه علماء الاقتصاد إلى هذه الحقيقة حيث ظهرت دراسات وأبحاث في الاقتصاد الإسلامي، كما يهتم أساتذة التربية- حاليا بموضوع التوجيه الإسلامي في تربية الأطفال. وقد عادت منذ مدة كتب أبي حامد الغزالي وغيره من العلماء إلى بؤرة الاهتمام الشديد.

إن ارتباط الإعلام بالدعوة أو الدعوة بالإعلام ليس سوى حلقة من حلقات استعادة التراث وبناء العلوم على أسس أصيلة وراسخة. ومما لا شك فيه أن إنشاء أقسام لعلوم الإعلام في جامعات العلوم الإسلامية ظاهرة صحية وإيجابية، ولكن هذه المبادرة لحد الآن هي- في اعتقادي- خطوة يغلب عليها الحماس أكثر مما يغلب عليها التخطيط العلمي والفكري الدقيق، لأن إنشاء أقسام لتدريس الإعلام في هذه الجامعات ليس بالأمر الهين، فهي إلى جانب الإمكانيات المادية والفنية تحتاج إلى إمكانات بشرية قادرة على إعداد إطارات إعلامية مثقفة قيميا (شرعيا) وإعلاميا (تقنيا) من منطلق الرسالة هي القيمة (the Message is the value) وهذه العناصر البشرية غير متوفرة حاليا ومن هنا يأتي الانفصام بين الثقافة الإسلامية أو الشرعية والثقافة الإعلامية. ويتضح هذا الانفصام جليا إذا أخذنا بعين الاعتبار جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر أنموذجا. حيث يتخرج منها، سنويا، دفعات من الطلبة بشهادة البكالوريوس من للعلوم الإسلامية

قسم الإعلام الإسلامي وهم يفتقرون في تكوينهم إلى عديد من العناصر التي تشكل ذلك التفاعل المتكامل بين الدعوة (المضمون) والإعلام (المهارات والأداء)، فهم إما شبه دعاة لا علاقة لهم أصلا بفنون الإعلام أو شبه إعلاميين يفتقرون للمرجعية الدينية، ومجردون من فنون الخطابة وأساليب الدعوة. وهذا الانفصام (التباعد) يرجع في اعتقادنا إلى تجاور مساقات العلوم الإسلامية مع مساقات علوم الإعلام تجاورا لا نرى فيه التفاعل المطلوب. ويتضح أن مساق "الإعلام من منظور إسلامي" المساق الوحيد المبرمج لطلبة السنة الرابعة وحده غير كافي لإحداث هذا التفاعل بين العلوم الإسلامية والعلوم الإعلامية. وحتى أن هذا المساق "أي الإعلام من منظور إسلامي" هناك من الأساتذة من شكك فيه من منطلق أن الإعلام واحد وليس هناك إعلاما إسلاميا وإعلام غير إسلامي. وحول هذه النقطة أثار البعض أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة العديد من الأسئلة والاستفسارات متسائلين: أليس الإعلام هو الإعلام وفنونه ووسائله في الغرب هي نفس فنونه ووسائله عندنا أو في أي مكان آخر؟ وهل يختلف تنفيذ التحقيق الصحفي أو المقابلة التلفزيونية من بلد إلى آخر؟ أليست هي نفس الخطوات ونفس الأسلوب في التنفيذ؟ وهل التصوير التلفزيوني أو الصحفي يختلف في مصر عنه في كوبا؟ إن أصحاب هذه التساؤلات لا ينظرون إلى الأشياء نظرة ثاقبة. ومن ذلك فهم ينطلقون من أساس أن الإعلام شأنه شأن أي "فن" أو "حرفة" يمكن استخدامه في أغراض إنسانية نبيلة لخدمة الإنسان وسعادته، ويمكن استخدامه في أغراض عكس ذلك تماما. ومعنى ذلك أن يصبح تعليم الإعلام كفن أو كحرفة منفصلا عن تعليم الهدف الذي يستخدم من أجله والغاية التي يخدمها.

يطرح أصحاب هذه التساؤلات – في الحقيقة- نقاشا قديما طرح في الغرب (أواخر القرن 19) عندما كانت النظرة إلى الإعلام نظرة تقنية بحتة، ولكن هذه النظرة تطورت في الغرب فيما بعد، حيث أصبح الإعلام ابتداء من العشرينيات من القرن الماضي يتضمن وحدات نظرية، وتعددت حديثا الأطر التي يتم فيها التكوين المتخصص بتعدد اهتمامات المؤسسات الصناعية الكبرى وتكنولوجيا الاتصال ومحتوياتها بحيث أصبح هناك كما يقول عزي عبد الرحمن تداخل بين الوسيلة والرسالة، و تم تقليص تلك الفجوة المتمثلة في «التلاغي» (أي من الإلغاء) التي كانت بينهما (13).

أ- التكوين الإعلامي: علم وسيلة أم علم رسالة ؟

إننا نتفق مع أصحاب هذه التساؤلات على أن حرفية الفنون الإعلامية وتقنياتها قد لا تختلف بين كوبا مثلا (بلد شيوعي) وأمريكا (بلد ليبرالي) ومصر مثلا (بلد انتقالي) وأن الخطوات التي يتبعها صحفي كوبي عند تنفيذ تحقيق صحفي هي نفس الخطوات والإجراءات التي يتبعها صحفي أمريكي أو جزائري. ونفس

الطريقة التي نصور بها فيلما وثائقيا عن جماعة ما. ولكننا نقول إن الخلاف الرئيسي والأساس والهام هو مضمون الرسالة التي نقدم- بصرف النظر عن حرفية التنفيذ- والهدف الذي تخدمه الرسالة وتسعى إلى تحقيقه، ثم ما هو المسموح به وما هو غير المسموح به في كل هذا سواء بالنسبة للشكل أو المضمون أو الطريقة التي يتم بها التنفيذ. من هنا يكمن الفارق بين ما هو إسلامي وما هو غير إسلامي في الهدف والغاية من التنفيذ.

ب- الإعلام : علم له مرتكز ويستند إلى مرجعية:

إن رجل الإعلام ليس مخبرا يحسن الكتابة والكلام عن الوقائع الحاصلة خاصة في الفضاء السياسي أو أنه فحسب بل هو رجل ثقافة بالدرجة الأولى يفترض فيه أن يمتلك (Press Technician)تقني صحفي مرجعية ويستند إلى تصور حضاري معين وهو على حد تعبير ابن خلدون يتموقع مع المقاصد (الغايات). ومن هذا المنطق فهو يكيف رسالته الإعلامية من بعد قيمي كمرجعية ومرتكز ومركز رؤية ، ونلاحظ من هذه الزاوية مسألة أخرى تتمثل في " تغييب القيمة " في برامج التدريس الإعلامي في أقسام علوم الإعلام والاتصال وحضور هذه القيمة بشكل غير إعلامي في كليات العلوم الإسلامية. ولكي يكون الأمر أكثر جلاء وأشد وضوحا نستشهد هنا بقول كرم شلبي الذي تساءل بخصوص هذه القضية قائلا: «هل تبيح لنا شريعة الله أن نسترق السمع أو نتجسس أو نتلصص للحصول على خبر نسعى به للسبق الصحفي (scoop) والتفرد قبل الآخرين؟ وهل يبيح لنا الإسلام أن ننشر أخبار الجنس والأسرار الخاصة والفضائح؟ ثم يتساءل من ناحية أخرى هل تقديم الأخبار والمعلومات وتوجيه وسائل الإعلام لخدمة أهداف الروس (سابقا) في الشيشان يتساوى مع تقديم الأخبار والمعلومات وتوجيه وسائل الإعلام لتحقيق أهداف المسلمين هناك؟ أليس هناك فوارق واضحة شاسعة بين الهدفين والغرضين والإعلامين» (14).

نقول نحن من هذا التساؤل المحوري أن مادة الإعلام من منظور إسلامي أساسية وتصبح دراستها أمرا واجبا، ويصبح إعداد رجل الإعلام من منطلق أطر حضارتنا واجبا لا مفر منه. ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح إدراج نظريات الإعلام الإسلامي (وهي كثيرة نواتها الأولى في العالم العربي جامعة الأزهر الشريف عندما تولى إبراهيم إمام رحمه الله تأسيس قسم الإعلام بهذه الجامعة) في التدريس والتكوين والبحث الإعلامي لأنها تتميز بامتلاكها البعد الفكري المناسب الذي يربط بشكل جيد بين القيمة الشرعية والعلوم الإعلامية . فالإعلام- صحيح- لم يعد كلمة مجردة ولم يعد مجرد تقديم الأخبار والمعلومات لمجرد

أنها أي أخبار وأي معلومات وإنما تقدم الأخبار والمعلومات على أساس نظريات هي خلاصة لفلسفة أنظمة سياسية واقتصادية تمثل مصالح معينة وتخدم فكرا بعينه (مثال إعلام الفكرة الصهيونية). ومن ثم فإن انتقاء هذه الأخبار والأفكار وتقديمها وأسلوب عرضها لا يأتي من فراغ ولا يتم لغير هدف أو غرض. هذا وينبغي بالإضافة إلى ذلك القضاء على بعض المفاهيم غير الصحيحة عن الإعلام ووسائله لدى البعض الآخر بحيث استقر في أذهان هؤلاء أن الإعلام مرادف للرقص والغناء والتسلية والعبث أو كمال يقول آخرون «فن الكذب!». وهذه الأطروحات بقدر ما يغلب عليها الطابع الانفعالي (ردود فعل سريعة) بقدر ما هي عبارة عن نقد اختزالي، حيث يختزل الإعلام كله تحت مفهوم «سلبي» فتحصل الغفلة عن التعدد والتنوع والتطور المذهل في مجال الإعلام وفنونه ونظرياته. وطبعا هذه الأطروحات أو الأحكام المسبقة لم يعان منها الإعلام فقط، فقد عانى علم النفس هو أيضا من تلك الأطروحة التي تختزله في "فرويد والجنس"، وعلم الاجتماع عندما كان يختزل في "دوركايم والانتحار". بينما هناك مدارس فرعية عدة حتى في إطار الفرويدية نفسها، كما أن تخصصات علم الاجتماع في الغرب وحده قد وصلت إلى 50 تخصصا. يقول مصطفى عشوي أن عمر الجمعية الأمريكية لعلم النفس الآن أكثر من قرن، وأن تخصصات الفروع الاجتماعية مجندة لخدمة الإنسان والمجتمع، وأن بعضها مجند أيضا للتأثير في المجتمعات الإسلامية ومحاربتها وغزوها ثقافيا ونفسيا، بل ولتعميق خلافاتها وتشرذمها وتركيز اهتمامها في القضايا السطحية (15).

وتأسيسا على ما سبق، ينبغي النظر إلى الإعلام على أساس أنه وسيلة ورسالة في نفس الوقت. وهذه الأخيرة تستطيع أن تبني أو تهدم حسب الهدف المسطر لها والغاية من بثها. كما لا يفوت هنا القول أن الدعوة إلى تأصيل الإعلام لا يقصد منها أن نجعل الصحفيين سجناء التراث أو تكبيلهم به، فيتحولون إلى فقهاء أو رجال فتوى ويتحول تدريس الإعلام إلى علم أصول الفقه أو أصول الدين أو تاريخ إسلامي... فالعلوم الشرعية لها طبيعتها الخاصة والعلوم الإعلامية لها طبيعتها الخاصة أيضا ولها متطلباتها وأهدافها وفنونها المختلفة.

4- نحو منهج بحث للتكامل المتفاعل: والانتقال في الإعلام من سؤال من ماذا نقول ؟ إلى كيف نقول:

يتعين الآن لتفادي هذه المآزق تقديم تصور واضح لهذا التخصص «الإعلام في العلوم الإسلامية» يخرجه من جحر الضب ويحميه من متاهات الخرافة والدجل التي ألصقت به لفترة من الوقت. وإذ نحن نستخدم هذا المصطلح "التكامل" أو "التجاور المتفاعل"، فذلك لأننا نريد في نهاية المطاف وضع الدعوة والإعلام في

سكة واحدة يكون الإعلام في خدمة الدعوة وتكون هذه الأخيرة هدفا ساميا للإعلام ويحدث التفاعل بينهما من حيث المضمون (ماذا نقول ؟) و الشكل (كيف نقول ؟) والغاية والهدف.و هو ما يسمى نظريا بالإعلام الإسلامي العلمي .

إن تلاقي الدعوة بالإعلام من حيث التدريس والتأطير والتوجيه لا ينحصر في محتوى الرسالة وشكلها فحسب بل يتعداها إلى المرسل، فالوسيلة، فالمتلقي فالأثر وضمن نظام اجتماعي وبعد حضاري.

وقد اتضح بأن الإسلام يقدم أنموذجا إعلاميا يقوم على فلسفة مغايرة لتلك التي تميز الإعلام الحالي ويوفر نظرة عن كل مكون من مكونات الإعلام التي أشرت إليها. فالرسالة الإعلامية في الإسلام تهدف إلى تكوين الإنسان معرفيا، كما تتصف بالصدق والإنصاف. فالصدق في القول هو قوام الاتصال والتعامل والتعارف والتناصح، وقد نهى الإسلام عن الكذب بكل صوره وأشكاله. قال تعالى: **﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللّهِ وَأُوْلـئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾** (16). وقال تعالى: **﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾** (17). وفي قوله تعالى أيضا: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾**(18). ولما كان الإعلام في كل صوره يقوم على الرسالة، فلا بد أن تكون هذه الرسالة في المجتمع المسلم خاصة هي الصدق كل الصدق، أي لا بد أن تكون صادقة المنبت نابعة عن رؤية صادقة صحيحة، بحيث تهدف إلى تحقيق الخير والنفع. وحين نأتي إلى مجال التطبيق الإعلامي، فإن صفة الصدق في الإعلام تستلزم ما يلي:

صدق الخبر: وهو ما يعني الالتزام بالحقيقة بغير زيادة ولا نقصان والابتعاد عن الإشاعات والدعايات المغرضة حتى لا يصبح المجتمع في ريبة وشكوك وهما أساس الفتنة. قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾**(19).

صدق الصياغة: فالإعلام في صياغته للخبر ملتزم بأمانة الكلمة، فلا يعمد إلى ما يعمد إليه غيره من التهويل أو استخدام أسلوب الإثارة أو الإيحاء بغير الحقيقة المجردة. قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾**(20). والقول السديد حسب، حامد عبد الواحد، هو ذلك القول الذي يتوفر له جانبا الصدق والخير معا، وسداد القول يحتم- كما يقول- التفكير والتعقل والروية قبل إصدار القول، إلى جانب أن يكون القول صادرا عن صدق وإيمان (21). أما في باب الوسيلة في الإسلام، فإن الدين الإسلامي يدعو إلى اكتساب كل الوسائل الحديثة التي تمكن من إيصال الرسالة دون عوائق زمكانية. وينبغي في هذا الإطار دمج الوسيلة (التقنية) في المنظور الثقافي القيمي للمجتمع، أي إدخال الثقافة في التقنية وليس تحويل الثقافة إلى تقنيات. فهذه العملية تعطي

الأولوية الفائقة للتحول الثقافي وتضمن الإشراف أو التوجيه الثقافي القيمي للتقنية والتكنولوجيا. ومن هذه الزاوية نستطيع القول أن الدعوة تصبح موجهة للإعلام عند إدخالها في التقنية، بشرط، أيضا دمج الإعلام (كتقنية) في المنظور القيمي للمجتمع. أما على مستوى المرسل، فينبغي عليه مراعاة ميول الجمهور وحوافزه النفسية ومستوى ثقافته والظروف الاجتماعية التي يحياها والرسالة تكون فعالة عندما تكون مبنية على معرفة الجمهور المتلقي. والمعادلة الصحيحة في هذا الإطار ترتكز على السؤال الآتي: ليس فحسب ماذا **يحب** الناس أن يقرؤوا ويسمعوا ويشاهدوا، وإنما أيضا، ماذا **يجب** أن يقرأ الناس ويسمعوا ويشاهدوا؟ ولا شك أن تحقيق هذه المعادلة أو هذا المطلب يستلزم بالضرورة معرفة الجمهور حق المعرفة من خلال سبر آرائه وما أحوجنا إلى هذا النوع من الدراسات التي تنتقل إلى الميدان، أما على مستوى الأثر فيكون إيجابيا كلما اقترن المحتوى الإعلامي بقيم المجتمع وثقافته ومساحته الحضارية.

إن التكامل بين الدعوة والإعلام أو بين مساقات العلوم الإسلامية والعلوم الإعلامية لا ينحصر في المواضيع الدينية فحسب، بل التكامل الناجح بينهما ينبغي أن يكون في شتى المجالات، السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية الخ. وحتى على مستوى المنهج (من الناحية الأكاديمية) فتستفيد العلوم الإسلامية الدعوية من مناهج علوم الإعلام والاتصال وهي مناهج في أغلبها استقرائية (Induction) و امبريقية ، ويستفيد الإعلام من مناهج الدعوة أو العلوم الشرعية وهي في أغلبها استنباطية (deduction) . فمن أمثلة التكامل الناجح بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية هو موضوع الاقتصاد. فعلم الاقتصاد مثلا مهما استعمل من مناهج علمية وتقنيات إحصائية لا ينبغي أن ينفصل عن إطار نظري عقيدي. ولذا فإن علم الاقتصاد ضمن الإطار القيمي الإسلامي لا يمكن أن ينفصل عن التصور الإسلامي للملكية ودور الإنسان في التصرف في الملكية، بل لا يمكنه أن ينفصل عن المبادئ الإسلامية العامة في تداول الأموال، بحيث لا يسمح الإسلام مثلا بالبيع والشراء دون قيود وشروط ترتبط في معظمها بمفهومي الحلال والحرام.

وفي الختام، لا نريد من خلال هذه الدراسة المتواضعة الوصول إلى الكمال فذلك مستحيل، وإنما نطمح إلى تكوين رجال إعلام يجاورون على الأقل بشكل متفاعل بين العلوم الإسلامية والإعلام. يقول عبد الرحمن بن مهدي نحن لا نرغب في رجل إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، كما لا نرغب في رجل إمام في السنة وليس بإمام في الحديث. ولكن مهما يكن فلن نصل إلى رجل ك**: مالك بن أنس** الذي هو إمام فيهما جميعا.

المراجع:

1 _ أنظر محاور ملتقى طرق تدريس العلوم الإسلامية والإنسانية ، الواقع والآفاق ،الذي انعقد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،قسنطينة ، الجزائر :أيام :18 ،19 ،20 صفر 1421ه الموافق 22 ،23 ،24 مايو 2000

2 _ إبراهيم إمام، أصول الإعلام الإسلامي، (القاهرة:دار الفكر العربي، 1985)، ص 22.

3 _ محمد محمد سيد، المسئولية الإعلامية في الإسلام،(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ،1986) ، ص45 .

4 _ سورة يونس، الآية:45

5 _ سورة آل عمران، الآية: 19

6 _ سورة يوسف، الآية: 108

7 _ سيد، ص 46

8 _ عبد اللطيف حمزة، الإعلام في صدر الإسلام، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1974)، ص 37

9 _ محمد صحراوي مقلاتي ، " منهج النبي صلى الله عليه وسلم في حماية الدعوة ومنجزاتها " ،مجلة التجديد ، العدد 02 (ديسمبر 1997 م) : 221 – 241 ، ص 223 .

10 _ محمد الجيوشي ، الدعوة ورجالها في العصر الحديث ،(القاهرة : مكتبة النهضة ، 1982) ، ص 05

11 _ عبد الرحمن سليمان عزي، " الإعلام الإسلامي : تعثر الرسالة في عصر الوسيلة " ، حوليات جامعة الجزائر ، العدد 04 (1989 _ 1990) : 35 _ 45 ، ص 38 .

12 _ المرجع السابق ، ص ص 39 .

13 _ عزي ، " التكوين الإعلامي : التلاقي والتلاغي بين الوسيلة والرسالة " ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 4 (خريف 1990) : 7 – 41 ، ص10 .

14 _ كرم سليمان شلبي ، الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية ، (جدة : دار الشروق ، 1988) ، ص 11 .

15 _ مصطفى عشوي ، " نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية " ، مجلة التجديد ، العدد 01، (يوليو 1997م) : 55 – 81 ، ص 60 .

16 _ سورة النحل، الآية: 105

17 _ سورة الحج، الآية: 30

18 _ سورة التوبة، الآية: 119

19 _ سورة الحجرات، الآية: 06

20 _ سورة الأحزاب، الآيتان: 80 – 81

21 _ عبد الواحد حامد، " الإعلام في المجتمع الإسلامي"، مجلة رابطة العالم الإسلامي، العدد 33 ، (سبتمبر 1984 م) : 56 – 80 ، ص 72 .

أشكاليات بحوث الأتصال ...

التحديات النظرية والتطبيقية

<u>ورقة بحثية</u>

مقدمة الى الملتقى الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال

(نحو رؤية نقدية للتجربة البحثيّة في علوم الاتصال في العالم العربي)

بيروت في 5- 6 ديسمبر/كانون الأول 2014

أ.د. ياس خضير البياتي

أستاذ علم الأجتماع الإعلام

وكيل عميد كلية المعلومات والإعلام والعلوم الإنسانية

جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

الأمارات العربية المتحدة

مقدمة ..

يُعد البحث العلمي ركناً أساسياً من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة كما يُعد أيضاً السمة البارزة للعصر الحديث، فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها يرجعان إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية.ومع أن البحوث تحتاج إلى وسائل كثيرة معقدة وتغطي أكثر من مجال علمي وتتطلب الأموال الطائلة، إلا أن الدول المدركة لقيمة البحث العلمي ترفض أي تقصير نحوه، لأنها تعتبر البحوث العلمية دعائم أساسية لنموها وتطورها.

وتعتبر الجامعة الركن الأساسي والجوهري في عقل الأمة وضميرها ، فهي البوتقة التي تخرج منها الرؤى والأفكار والأبحاث في فروع المعرفة كافة ، وقد أثبت التاريخ الحديث إن تقدم الأمم مرتبط بالمستوى العلمي لجامعاتها ،وإن إصلاح الجامعات بشكل شامل يعد من أهم مفاتيح التغيير والإصلاح العام في المجتمع ، لذلك فإن الخطوة الأولى للإصلاح هو تشخيص المشاكل المؤدية إلى أزمة الجامعات والبحث العلمي ، وأهم هذه المشاكل هي المشاكل الإدارية والفنية والبحثية ، أضافة الى الأفتقاد الى الرؤية الشاملة ببعدها التكاملي .

إن خروج كل الجامعات والمراكز البحثية العربية من الترتيب العالمي لأفضل 500 جامعة على مستوى العالم كل عام ، أمر طبيعي ومنطقي في ظل تدني مخصصات التعليم والبحث العلمي، واستمرار نزيف هجرة العقول العربية للخارج، وسيطرة الأجواء الطاردة للكفاءات والقدرات، مع انخفاض دخول الأساتذة، وعدم تقدير صناع القرار للعلم والعلماء،وغياب حريات البحث العلمي كجزء أساسي من تقييد منظومة الحريات العامة في البلدان العربية؛كما إن القطاع الخاص بالعالم العربي لايحتاج للبحث العلمي ولا يهتم به، لأنه يعتمد على التكنولوجيا المستوردة، بينما القطاع الخاص في أوروبا والدول المتقدمة هو الذي يمول البحث العلمي ويعتمد عليه، إضافة الى عدم الاهتمام بالتعليم ما قبل الجامعي، لأنه في تدهور مستمر، وتدهوره يعني تدهور التعليم الجامعي، وتدني البحث العلمي. أضف لذلك ارتفاع نسبة الأمية في العالم العربي.وهو بمثابة خروج من دائرة التاريخ في المستقبل القريب،رغم أن الجامعات العربية غنية بالكوادر العلمية الراقية، في الداخل والخارج، لكن المشكلة أن لدينا منظومة إدارية فاشلة.

وبدون شـــك فأن البحث العلمي اصـــبح واحداً من المجالات الهامة التي تجعل الدول تتطور بســـرعة هائلة أن تأثير البحث العلمي في حياة الإنسان المشكلات التي تواجهها بطرق علمية ومرجع ذلك وتتغلب على كل ينبع من مصدرين هما:

المســـئولة بتطبيق هذه الفوائد التي نجمت عن **الأول** :يتمثل في الانتفاع بفوائد تطبيقية.. حيث تقوم الجهات الأبحاث التي تم حفظها باستخدام المدونات وتسهيل نشرها بالطبع والتوزيع وطرق المخاطبات السريعة التي الجغرافية والحدود السياسية قضت على الحدود.

الثاني :تمثَّل في الأسلوب العلمي في البحث الذي يبنى عليه جميع المكتشفات والمخترعات.. هذا الأسلوب التأمل في النفس أو باستنباطها التجربة والمشاهدة ولا يكتفي باستنباطها من الذي يتوخى الحقيقة في ميدان من أقوال الفلاســـفة .إذ أصـــبح محرك النظام العالمي الجديد هو البحث العلمي والتطوير ولم يعد البحث مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية .فالبحث العلمي هو : العلمي رفاهية أكاديمية تمارسه

- سلوك إجرائي وأسلوب منهجي علمي.
- يعتمد على منهجية علمية في جمع البيانات وتحليلها.
- يهدف لزيادة الحقائق التي يعرفها الإنسان ليكون أكثر قدرة على التكيف مع البيئة.
- يختبر المعارف التي يتوصل إليها قبل إعلانها بهدف التأكد منها.
- يشمل كل ميادين المعرفة ويعالج شتى أنواع المشاكل.

أولاً: العرب وبحوث الأتصال

إن فك شفرة العقل العربي ومستقبل بحوث الاتصال وتطوره في القرن الحادي والعشرين ،ترتبط بمحددات تتعلق بقضـــية الديموقراطية في المجتمع العربي , وأزمة الحرية في الفكر والتفكير,وامتلاك الوعي بالواقع وحركته .مثلما ترتبط أيضـــا بواقع المجتمع العربي وثقافته ، وهي ثقافة تقليدية تشـــمل كل القيم والمعايير والعادات والدين والمعلومات والأفكار والأخلاق، داخل مجتمع تقليدي يتميز بخصـــائص اجتماعية ذات بنى متناقضـــة ونمطية : بنى أســرية واســعة تحشــد بشــكل متحرك ومطاط عدداً كبير من العناصــر ،متشــابكة المصالح والتأثيرات ويستتبع ذلك مجموعة كبيرة من القيم الاجتماعية العشائرية والقبلية التي تحكم مسارات العلاقات العامة في هذا الإطار المؤســـســـي الأول، وبنى اقتصـــادية ضـــعيفة قريبة من الزراعة وبعيدة عن معطيات التكنولوجيا . وكل هذه البنى الاجتماعية تشـــكل الإطار المؤســـســـي العام الذي يتحرك من خلاله البحث العلمي .

ان التصـور الذي يحمله السـاسـة وأصـحاب القرار في الوطن العربي عن البحث العلمي بشكل عام وبحوث الأتصـال بشكل خاص، تصور يمكن وضعه في خانة الخطاب **الموجه** للاستهلاك الخارجي، ولا يخرج عن إطار التسـويق السـياسـي.ومن هنا المنطلق عمدت مختلف الحكومات العربية الى إنشـاء وزارات للبحث العلمي ، وأنشاء مراكز للبحوث. وغير خفي على احد، ان هذا الخطاب السياسي يضمر عداء لفكرة البحث العلمي ويتجلى ذلك في التردد والتخوف من الانعكاسات المحتملة للبحث العلمي على المجتمعات العربية بما فيها مسالة دمقرطة الحياة السياسية والمشاركة والمساءلة وحرية الإعلام . كما ان الواقع السياسي في الوطن العربي مـازال بعيـدا عن توفير اجواء الانخراط التـام في مجتمع المعلومـات، وهو في أمس الحـاجـة الى التحديث.**(البياتي،ياس، 2014،ص508)**

وعلى الرغم من أن الوطن العربي يضـم أكثر من 375مركز بحث، 20% منها مركزاً متخصـص،12% تـابع للجـامعـات،51% منهـا تـابع للوزارات،18% تـابعـة لجهتين أو أكثر ويوجـد عـدد كبير من العلمـاء يتوزعون على اختصــاصــات متعددة، منهم 26% في العلوم الطبيعية، 24% في العلوم الزراعية، 20% في العلوم الهندسية، 8% في الاقتصاد الإدارة، 22% في العلوم الإنسانية .ولكن حقيقة الأمر لا تسر، وذلك لأن عدد العاملين في مؤسسات البحث العلمي قليل, إذ تبلغ نسبتهم 204 علماء لكل عشرة آلاف من السكان وهي نســبة متدنية خاصــة عند مقارنتها مع ما يوجد من العلماء في البلدان المتقدمة، مثل إلىابان التي تبلغ النســبة فيها 35.5% لكل 10 آلاف نسـمة، والولايات المتحدة 26.8% ، وأوروبا 16.3% كما أنها أقل من المعدل العالمي الذي يبلغ 12.2% لكل عشرة آلاف نسمة **(رشيد ،أمينة ، 2008).**

المسـتويات فى يأتي العربي العالم فى العلمي البحث على الإنفاق أن ، 2010 لعام التقرير فى جاء كما 2002،2007 بين ما السنوات خلال ، % 0.3 إلى وصل الإفريقية العربية الدول ففى العالم، فى الأخيرة بينما ، نفسـها الفترة فى % 0.1 الآسـيوية العربية الدول فى الإنفاق وصـل بينما القومي الناتج جملة من الإنفاق ووصـل القومي، الناتج جملة من % 1.7 العالم مسـتوى على العلمي البحث على الإنفاق وصـل العالمي فى إ سرائيل ما بين 4.6 % و% 4.8 خلال عام 2006 **(اليونسكو ،2010،ص33)**

يضـــاف إلى ذلك أن الأموال التي تنفق على البحث والتطوير كنســبة من الناتج القومي قليلة جدا رغم أن البحث العلمي عماد كل تخطيط وعصـب كل تنمية ، إذ بواسـطته تم وضـع خطط التنمية على أسـس سـليمة ومتينة.فالمؤشــرات الإحصــائية التي تشــكل مادة مهمة في رصــد واقع البحث العلمي في البلدان العربية ومقارنته بدول العالم الأخرى تبين لنا القصـور الذي تعاني منه مؤسـسـات البحث العلمي في الوطن العربي، ولا سيما مؤشر الإنفاق المإلى على البحث العلمي.

ويرى(**الحارثي ، 2011،ص56)** أن البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالدول الغربية المتقدمة يعانى من ضعف شديد سواء في عملية الإنفاق، أو في برامج الجودة، فإذا نظرنا إلى الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي لاتتعدى القيمة 535 مليون دولار، أي ما يساوي 11 في الألف من الدخل القومي لتلك البقية من العالم، ومعظم الدول العربية لا تظهر أرقاماً وإحصـــاءات عن الباحثين والبحث العلمي، فإذا ظهر شيء من ذلك فيكون غيرمطمئن، ولا يتعدى ما بين (% 0.6 % 0.2) تقريبا، كما أن جملة الباحثين في الوطن العربي هم أقل من 16 ألف باحث، وفى إح صـــائيات صـــادرة عن الجامعة العربية في العام 4500 (2006 م أنه يقابل كل مليون عربي 318 باحث، في الوقت الذي تصل فيه النسبة في الغرب إلى باحثاً لكل مليون شخص)

وتشير بعض الدراسات إلى أن المؤسسات البحثية العربية تعاني من مشكلات عديدة من بينها: انفصام الصلة بين الجامعات وحقل الإنتاج، وابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المســاهمة في حل المشــكلات الوطنية، إضــافة إلى عدم مشــاركة المؤســســات الكبرى والشــركات والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي . فمراكز البحوث والجامعات العربية تعاني من انفصـــال شـــبه كامل بينها وبين المجالات التطبيقية خارج أسـوارها أو معاملها، والبحوث التي تجرى بين جدرانها من جانب أسـاتذتها إنما هي بحوث فردية لأسـاتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقي، أو النشــر، أو الســمعة، وهي بحوث أضــعف من أن تحل مشــكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه **(ياقوت، محمد ،2007 ،ص132)**

الأ فهي العالي، التعليم مؤسـسـات فى خاصـة العلمي، والبحث التعليمية المنظومة بين وطيدة علاقة هناك فالمتتبع العلمي، البحث على سلبا ينعكس المؤسسات هذه فى خلل أي و البحثية، الكفاءات تخريج فى ساس بدون وهذا والحفظ، التلقين أسـلوب تنتهج أنها يجد العربي الوطن فى الجامعي التعليم فى التعليمية للسياسـة .العلمي البحث تطوير فى يسهم لا شك

من المعرفة ونقل التلقين سلوب أ تعتمد مازالت العربي الوطن جامعات **)أن فرجانى،2005،ص89** ويرى(العوامل أحد هو العربي الوطن فى الجامعات حداثة أن كما سـتنتاج، والا البحث من التدريس،بدلاً خلال عام بشكل العالي التعليم مؤسسات لأن وذلك الغربية؛ بالجامعات مقارنة البحث العلمي فى ضعف المسهمة العلمي البحث مجال فى خاصة دورها المعرفي تجويد فى وقتا تستغرق

ويعد الباحث من أهم عناصـــر البحث العلمي؛ لذلك فإن الزيادة فى عدد الباحثين فى مختلف المجالات من أ ســس التنمية التى تســعى إليها كافة الدول، وتعد نســبة الباحثين إلى عدد الســكان مؤشــرا مهماً، حيث قدرت النسبة العالمية ب (1.5) بالألف . **(الفيل ، 2007 ،ص54)**

وهذه الحقائق بشكل عام تعكس الوضع غير السار لحالة البحث العلمي في الوطن العربي، رغم اتفاق الجميع على أنه لا تقدم بدون بحث علمي يشمل جميع نواحي الحياة .

وسيبقى التعليم العربي تقليديا بوسائله ومضامينه ،ولا يمكن للدول العربية التي تفتقر إلى القدرات الإبداعية أن تواجه تحديات العلم وثوراته بمنطق هذا التعليم دون أن يكون لها نظام مركب من التعليم والمعلومات والاســتثمار،لأن معظم الجامعات العربية تفتقد إلى الكثير من مواصــفات الجامعة العصــرية وديناميكياتها وأساليبها الحديثة في التعليم والتعلم والإبداع، وتفتقر إلى رؤية قابلة للتطبيق في مجال التعليم والبحث العلمي والاختراع، مع فقدانها روح البحث العلمي، وإختفاء المركز البحثي في حياتها،وبأختصــــار شـــديد لايمكن التفاعل مع العصـــر الرقمي وتحدياته،وإقامة مجتمع معلومات عربي بدون إيجاد بيئة عربيّة تنشّــط البحث العلمي.

وبشـكل عام فان المعوقات التي تواجه المنطقة العربية كثيرة ومتعددة، الامر الذي يجعلها من اقل دول العالم اسـتفادة من البحث العلمي، ويتعلق بعض هذه الصـعوبات بقلة الامكانيات وضـعفها قياسـا بمتطلبات التطور التكنولوجي الذي يحتاج الى كلفة كبيرة، إضـافة الى اعتبارات اخرى مثل انتشـار الامية الابجدية في المنطقة العربية التي تصـل الى حدود 44% من مجمل السـكان، وارتفاع نسـب الفقر حيث تصـل في بعض الاقطار العربية الى حد 60%.

وهناك العديد من التحديات التي تواجه البحث العلمي بشـكل عام والبحث الإعلامي بشـكل خاص في الوطن العربي من أهمها :

1- عدم وجود ترابط بين مراكز البحوث و المجالات التطبيقية ، والجامعات وحقول الإنتاج، مع عدم إجراء البحوث التي تساعد على حل المشكلات الوطنية, وعدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات في النفقات . **(الطائى ، محمد،2009)**

2- انعدام الحريات الأكاديمية و الفكرية العامة في المجتمعات العربية ، وعدم توفير المناخ السياسـي الملائم للإبداع ، بإطلاق حريات الأفراد و توفير إمكانيات المشـاركة الفعلية أمامهم، سواء من النخب العلمية أو من مختلف قطاعات الشعب الأخرى.

3- قلة الحوافز المادية ، والتبعية العلمية والتقنية للخارج ، وضـعف البنيات الأسـاسـية للحراك الاجتماعي و الاقتصـــــادي العربي الذي يفترض أن يشـــكل القاعدة الصـــلبة لقيام البحوث العلمية.**(المقالح ، عبد العزيز ،2009)**

4- قلة المخصص للجامعات من وظائف "باحث" و "مساعد باحث"، وعدم القدرة على التواصل المثإلى مع قنوات الإعلام المختلفة.**(العامر،عثمان ،2010)**

5- تعثر اســتراتيجيات التحديث العربيـة ، وعـدم توازنهـا و عـدم فـاعليتهـا و اتســاقهـا . **(البـاز، فاروق،2004،ص19)**

6-عدم توافر المناخ الملائم للعمل البحثي ، وانتشار البيروقراطية .

7- غياب ترتيب الأولويات الوطنية للبحوث والدراســات العلمية ، والتأثر بما يتداول عالميا من إشــكاليات دون القراءة الواعية للاتجاهات والإمكانيات والقدرات والمهارات التي قد تكون متعذرة في هذا الصـــرح العلمي أو ذاك.

ثانيا :أشكاليات بحوث الأتصال

إن من أهم ما يميز الأطر النظرية لعلم الاتصــال أنها فتحت أفقها لمراجعات وانتقادات شـاملة سـاهمت في ابراز جوانب الضـعف التي تعتريها لتنعكس بدورها على النظم الاتصـالية المتأسـسـة عليها ويمكن لبيان ذلك الوقوف على بعض المراحل الرئيسـية في مسـيرة هذا النقد بدأً بأطروحة نظريات الاتصــال الأربع وما تعرضـت له من انتقادات وما عبر عنه تقرير اللجنة الدولية لمشـكلات الاتصــال المعروف بتقرير (شـون ماكبرايد) والمواقف المنهجية والعملية المترتبة عليه. ونتائج عمل الملتقيات الدولية لمجتمع (المعلومات – الاتصـــال – المعرفة) والمنتهية بقمة تونس 2005.هذا إلى جانب الجهود المشـــهودة للمدرســة النقدية التواصلية ومنهجيات التحليل الثقافي.ومنها أيضاً الأعمال الأخيرة لـــ (جيمس كوران) و (روبرت كريج) والتي تتجه بذلك النقد وجهة عملية. وقد تبلور النقد المشــار إليه آنفاً في الاعتراف بوجود اختلالات منهجية تعيق حركة وتطور دراســات الاتصــال، تتلخص في عدم وجود جوهر نظري واحد تتمحور حوله الجهود التأصــيلية لهذه العلوم، والاعتراف بحقيقة التمركز حول الرؤية والمنظور الانجلو –أمريكي لدراســات الاعلام والاتصال.

ويكاد يتكون ما يشبه الإجماع – بين رواد العلم الاتصالي على اختلاف أصولهم المعرفية - حول عدم توفر مجموعة من النظريات المترابطة ترابطاً دقيقاً حول الاتصــال الجماهيري، "إذ لا يكاد يوجد -كما يقول عالم الاتصــال الامريكي ملفن دفلور - حتى الوقت الحاضـر أمر نظري ثابت نسـبياً يمكن أن نطلق عليه نظرية الاتصــال الجماهيري أو نظرية الإعلام ، ولكن هناك الكثير من التوقعات حول الطريقة التي يحدث بها الاتصال الجماهيري .**(فلير وروكيش ،2001،ص77)**

وهناك عدة محاولات للتأريخ للفكر الاتصــالي المعاصـر منها تصـنيف (حامد مولانا) والذي قسم مراحل تطور النظرية الاتصــالية منذ أربعة عقود زمنية ماضـية إلى عصـرنا الحالى، واعتبر أن المعيار المنهجى

، أما العقد الثانى فقد اشتمل information flow الحاكم على العقد الأول تمثل فى بحوث تدفق المعلومات على مناهج علم النفس الاجتماعي وانعكس ذلك على دراسات وسائل الإعلام، أما العقد الثالث فاعتمد على المنهجية اللغوية وتبين ذلك فى البحوث القائمة على التحليل الرمزي، أما العقد الرابع فاشتمل على مناهج متعددة الأبعاد وهى اقتصادية وسياسية وثقافية وتحليلية .**(عبد الباري ،2018)**

ويواجه البحث العلمي في الدول العربية العديد من المشكلات ، كما تعاني بحوث الإعلام أيضا إلى جانب المشكلات العامة للبحث العلمي من مشكلات خاصة تؤثر في إمكانية استخدامها في خدمة المجتمع ، وقد أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى حدوث تغيرات هائلة في كم ونوع البحث الإعلامي ، كما أسهم في إقبال عدد كبير من الباحثين الإعلاميين إلى دراسة مجموعة من الموضوعات ذات العلاقة بهذه التقنية ، مما أوجد العديد من الإشكاليات البحثية والمنهجية الناتجة من هذا التسارع المحتدم وتثير تلك التغيرات المتسارعة والمستجدات الطارئة التي يشهدها الإعلام الجديد على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة كثيرا من علامات الاستفهام والتساؤلات عما وصلت إليه دراسات الإعلام الجديد وهل ستلحق بهذا التطور.

وإذا كانت تلك الإشكاليات تمثل إشكاليات عامة تواجه البحث العلمي بشكل عام فهناك العديد من الإشكاليات التي تواجه الباحثيين في مجال الإعلام بكافة تخصصاته من أبرزها الإشكاليات المتعلقة بالجوانب المنهجية وإشكاليات التطبيق العملي المتعلقة بالجمهور ويمكن بلورتها في النقاط التالية:**(عبد العزيز،عزة 2012)**

<u>1- الإشكاليات المنهجية :</u>

- قصور مجال الإعلام والاتصال عن بلورة نظريات خاصة به حتى نهاية القرن العشرين , مع تشابك علوم متعددة في نطاقه ، مما يجعله يعتمد على التطورات النظرية في هذه العلوم .
- لاتزال البحوث الإعلامية في العالم العربي بحوثاً كمية في أغلبها حتى وإن ظهرت محاولات لتطبيق المناهج الكيفية(كتحليل الخطاب)على سبيل المثال إلا أنها لاتزال متأثرة تطبيقياً بالمدرسة الامبريقية ،حيث حاولت بعض الدراسات الجمع بينه وبين تحليل المضمون الكمي بطريقة تعسفية .
- صعوبة قياس تأثير الإعلام في الظاهرة المدروسة , نظراً لتداخل عدة عوامل ومتغيرات في إحداث هذه الظاهرة وبالتالى في التأثير على فاعلية الإعلام،كما أن القياس الفوري والعاجل قد يعطي نتائج مضللة وخاطئة.

- عدم استخدام المناهج المختلفة في دراسة المشكلات الإعلامية, والاقتصار على استخدام منهج واحد، مما يؤدي إلى احتمال عدم إمكانية التوصل إلى المعلومات الصحيحة، وصعوبة التثبيت من صحتها ودقته ودلالتها .

2- الإشكاليات الخاصة بالجمهور وتتمثل في :

- **الاختيار** : حيث تعتمد البحوث الميدانية اعتماداً كبيراً على أسلوب العينات نظراً لاتساع رقعة المساحة التي يشغلها الجمهور مع تقدم تكنولوجيا الاتصال ويحتاج اختيار العينة إلى إطار يتضمن كل مفردات مجتمع الدراسة, تسمح بتوفير إطار يزود الباحثين ببيانات دقيقة عن خصائص أفراد المجتمع .

- **نقص الوعي لدى الجمهور**، حيث يواجه الباحث صعوبات جمة في الحصول على البيانات المطلوبة من المبحوثين في القطاعات الريفية والشعبية والبدوية .

- **البحوث البعدية** : إذ إن بحوث الأثر الاجتماعي هي أصعب أنواع بحوث الإعلام .. ذلك أن المتلقي يعيش في بيئة اجتماعية يخضع فيها لمؤثرات من داخلها وخارجها , ومن ثم تتعدد العناصر أو المتغيرات التي تؤخذ في الاعتبار عند دراسة الأثر ويصعب عزلها , وحتى لو أمكن عزلها ودراستها تتبقى مهمة جمعها معاً لتتفاعل .

- **التحديد والقياس** : أكثر المفاهيم التي تتعامل معها بحوث الإعلام لم تدخل بعد عصر القياس ولا تزال في طور الوصف الكيفي . كما لاتستخدم دائما نفس المصطلحات للتعبير عن نفس المدركات والأفكار بما يعرف بتوحيد المفاهيم , وقد كان ذلك – كما يؤكد الخبراء – من أهم أسباب صعوبة المقارنة بين نتائج البحوث .

- الصدق والثبات في قضايا الرأي العام : حيث يجد الباحثون المهتمون بقضايا الرأي العام صعوبات في الحصول على إجابات صادقة وثابتة في قياسات الرأي العام , التي تفترض الإلمام بهذه القضايا والاهتمام بها اهتماماً تفرضه المواطنة , كما يتطلب قدراً من التفكير والقدرة على تحليل الذات . وترتبط هذه المتطلبات ارتباطاً طردياً بالتعليم الجاد والواعي وهو ما تفتقر إليه نسب ملحوظة من المبحوثين .

وهناك اشكاليات في الأطر الأجرائية لبحوث الأتصال في الوطن العربي تتمثل بأختصار :

أ- مجتمع الدراسة :

- ركزت تلك الدراسات على مجتمعات المدن و العواصم العربية وأهملت أو ابتعدت عن مجتمعات الريف والمناطق النائية ، رغم أهمية دراستها في علاقتها بالاتصال وإن كان هناك دراسات قليلة جدا مقارنة بمجتمع المدينة.

- عدم قدرة الباحثين على حصر مجتمع دراستهم وأكتفوا بذكر هذا المجتمع دون تحديد أعداده أو عمل حصر لذلك العدد وقد يرجع ذلك إلى النقص الواضح في العديد من البيانات والإحصاءات وعدم كفايتها

بالإضــافة إلى عدم توفر مراكز المعلومات وفي حالة وجودها لا يســتطيع الباحث التعامل معها و الحصــول على ما يريده من معلومات في معظم الأحيان ، و بالتإلى فقد انعكس هذا القصور في حصر مجتمع الدراسة على العينات البحثية و عدم تمثيلها علمياً لتلك المجتمعات مما لا يمكننا معه تحديد مدى إمكانية تعميم نتائج تلك الدراسات من عدمه.

- عدم قدرة الباحثين في مجال الإعلام الجديد على حصـــر المادة الإلكترونية التي ســيقومون بتحليلها حيث تغير مضــمون مواقع الإنترنت بشــكل مســتمر خاصــة في مواقع الشــبكات الإجتماعيه التي تتطلب أن يكون التحليل آناً و البعض قد تغلب على هذه الإشــكإلية بتنزيل المادة أو حفظها وإن كان هناك بعض المواقع التي لا تسمح بذلك .

ب- العينات

- عدم وجود تنويع في عينة تلك الدراسات لتمثيل كافه الاتجاهات و أيضا في الأعداد حيث وجدنا في معظم الدراسات أن العدد الغالب لعينات الدراسات والبحوث المنشورة هو 200 مفردة بل لاحظنا تكرار هذا العدد في الكثير من الدراسات ، أما رسائل الماجستير و الدكتوراه فكان العدد السائد من 300-400 مفردة ، دون ذكر كيفية ســحب تلك العينات .وفي حاله عينات القائمين بالاتصــال فقد تراوحت الأعداد ما بين 100-150 مفردة و في حالات قليله التي يمثل فيها القائم بالاتصال الجانب الإداري لا تتعدي الأعداد 30 مفردة .

- إن صـــغر حجم العينة أو اتســـاعه يتوقف على الهدف من الدراســـة ولكن في ذات الوقت فإن زيادة حجم العينة يسهم بشكل كبير في الحصول على نتائج أكثر دقة ، و بالتإلى التقليل من الخطأ العيني في النتيجة إلى حد ما ، كما أن تحديد مفردات أي عينه لابد أن يكون وفقا لمعايير علمية لا وفقاً لأهواء الباحث .

ج- نوع العينة

- تركيز معظم الباحثين في مجال الاتصـــال بشــكل عام ، والإعلام الجديد بشــكل خاص ،على العينة العمدية سواء في دراسات الجمهور أو دراسات المضمون رغم أن هذه النوعية من العينات لا تمثل سوى المفردات التي أجريت عليها ، فهي تعد مصدراً من مصادر التحيز في النتائج ومع ذلك مثلت النسبة الغالبة كنوع عينة من بين باقي الأنواع التي تمثلت في العينة العشــوائية البســيطة أو المنتظمة أو الطبقية و هذه الأخيرة نادراً جدا اســـتخدامها من قبل الباحثين .كما لوحظ عدم اكتراث بعض الباحثين بأهمية اختيار نوع العينة . الذي يعطي بعدا أكثر أهميه للدراسة في حاله اختيار نوعية عينات تجعل من الممكن تعميم نتائجها .

- عدم قدره الغالبية العظمي من باحثي الإعلام الجديد على توضـــيح طريقه ســـحب عينتهم ، مما يجعلنا لا نستطيع تقييم مدى ملاءمة هذه العينة للدراســة . فالباحث لا بدله من ذكر تفاصــيل الخطوات التي يتبعها في

تحديد عينته ، و التبريرات المنطقية لذلك، ولابد له أيضا من التحدث عن آثار هذه العينة على نتائج دراسته .

ثالثا : أشكاليات بحوث الإعلام الجديد

توسعت بحوث الإنتاج الإعلامي الإلكتروني بشكل أكبر في الفترة الأخيرة، وشهدت إقبالاً متزايدا من قبل الباحثين ، فجاء اهتمام الباحثين بدراسة عملية إخراج وتصميم الصحف والمواقع الإلكترونية من خلال رصد وتحليل وتقويم العناصر البنائية الإلكترونية سواء كانت وسائل إعلامية متنوعة ، رسوم متحركة ، نصوص الروابط التفاعلية (النصوص الفائقة) إلى غير ذلك، والملاحظ أن معظم الدراسات استعانت بمداخل و مناهج و أدوات تقليدية في معظمها ، حيث لم تنجح في تقديم تفسيرات لبعض الممارسات و إنما اكتفت بتوصيفها .

وإذا كانت هناك إشكاليات البحث الإعلامي بشكل عام فهناك بعض الإشكاليات المرتبطة ببحوث الإعلام الجديد في مجال الانترنت على وجه الخصوص من أهمها :

أ- إشكالية الصدق والثبات في الاستبيان الإلكتروني :حيث يتعرض في أحيان كثيرة إلى عدم معرفة شخصية المبحوث ومدى انطباق مواصفات العينة عليه ، كما يمكن للفرد الواحد الإجابة على أكثر من استبيان .

ب- إشكاليه ثبات المرمزين في حالة تحليل مضمون الإنترنت: حيث لاحظ بعض الباحثين وجود مشكلات نتيجة تغيير مضمون المواقع , وقد تم التغلب على ذلك بواسطة قيام جميع المرمزين بالتحليل في الوقت نفسه أو القيام بتنزيل المواقع من على الانترنت في حالة إمكانية تحقيق ذلك,حيث إن هناك بعض المواقع لا يمكن تنزيلها وتخزينها , حيث توجد بعض المحاذير القانونية أحيانا والفنية في أحيان أخرى .

ج- إشكاليات صدق التجارب الإلكترونية(التجارب عبر الانترنت)(ذو الفقار، شيماء، 2009،ص166) من أهم تلك الإشكاليات هي مشكلة التسرب ،حيث يسهل على المشاركين في التجارب الإلكترونية التسرب من التجربة وعدم استكمالها بدرجة أكبر من المشاركين في التجارب التقليدية، وهذا يؤثر في النتائج ومن ثم في الصدق الداخلي للتجربة . هذا جانب من الإشكاليات وتأتي الدراسة الحالية لتوضح بقية الإشكاليات النظرية والمنهجية في البحوث ودراسات الانترنت كأحد أشكال دراسات الإعلام الجديد حتى يمكن للباحثين تداركها والوقوف على تفسيرات علمية حيالها .

وبدون شك فهناك اشكاليات عديدة تواجه الباحث الإعلامي ، وهو يحاول أجراء البحوث في مجال الإعلام الجديد أبرزها :

الإشكاليات المرتبطة بمدى استخدام المناهج المختلفة في دراسة ظواهر ومشاكل الإعلام الجديد أو الاقتصار على منهج واحد وما ينتج عنه من التوصل أو عدم التوصل إلى معلومات صحيحة .

الإشكاليات الخاصة بالأطر النظرية ومدى قصور دراسات الإعلام الجديد عن بلورة نظريات خاصة حتى الآن مع تشابك علوم متعددة في نطاقه مما يجعله يعتمد على التطورات النظرية في هذه العلوم ، بالإضافة إلى استسهال بعض الباحثين في الأخذ من النظريات الغربية دون فحص أو تمحيص لمعرفة مدى ملاءمتها للتطبيق على الواقع العربي .

إشكاليات العينات الخاصة بالانترنت وما يصاحبها من أخطاء منهجية تصل إلى عدم قدرة الباحث تحديد مجتمع دراسته .

إشكاليات الصدق والثبات الناتجة من صعوبة قياس تأثير الإعلام الجديد وحده في الظاهرة التي يقوم بدراستها الباحث الإعلامي نظرا لتداخل عدة عوامل ومتغيرات في إحداث هذه الظاهرة ، بالإضافة إلى أن القياس الفوري لآثار الإعلام الجديد يواجه صعوبات شديدة ويعطي بيانات خاطئة ومضللة

وقد خرجت دراسة اعلامية **(عبد العزيز ،عزة،2012)** بأستنتاجات مهمة بخصوص بحوث الإعلام الجديد أبرزها

أ- إستنتاجات خاصه بالأطر النظرية :

اتسمت بحوث الإعلام الجديد في مجال الانترنت بشكل عام بقصور في تطبيق النظرية ،فقد يكون السبب في هذا القصور ناتج من :

- اعتماد الباحثين في مجال الإعلام على نظريات غربيه و استسهالهم الأخذ منها دون فحص و تمحيص لمعرفه مدي ملاءمتها مما يحتاج إلى إعادة نظر عند تطبيقها على المجتمعات العربية .
- انتماء تلك النظريات إلى علوم أخرى غير الإعلام كعلم الاجتماع و علم النفس و بالتإلى فنحن بحاجه إلى بلوره نظريات خاصة بالإعلام تعالج البحوث الإعلامية بشكل أعمق .

ب- استنتاجات حول موضوعات دراسات الإعلام الإلكتروني :

- اتسمت تلك البحوث بتركيزها على دراسة الأثر السريع و المباشر دون التنبه إلى دراسة الآثار المتراكمة طويلة الأجل التي تفيد في التغلغل بالمشكلات الإعلامية و بالتإلى تأتي نتائج تلك الدراسات في معظم الأحوال مضلله و خاطئة

- اتسمت تلك البحوث و الدراسات بتركيزها على استخدام الأسلوب النمطي في معالجتها لبعض المشكلات البحثية دونما محاوله للتعمق في تحليلها و سبر أغوارها مما يفرز نتائج سطحيه و صفيه و يعطى انطباع أن هذه البحوث محدودة في اختيارها بين المتغيرات و غير مصقولة في تصنيفاتها و تحليلاتها .

- اتسـمت تلك البحوث بتركيزها على دراسـة فئات معينه من الجمهور و خاصـة فئة الشـباب و إهمال كبير لدراسات القائم بالاتصـال مما يعكس استسهال الباحثين في اختيار عينات متاحة و البعد عن الدراسات التي يبذل فيها جهد مضاعف مثل دراسات القائم بالاتصال حيث أنها محاطة بصعوبات شديدة في الوصول إلى عينه القائم بالاتصال في مواقع الإنترنت المختلفة.

وبشكل عام فأن بحوث الاتصال المتعلقة بدراسة بحوث الجمهور اتسمت بأستخدم الباحثون منهج المسح و أداه الاستبيان ،وهي الغالبة ، بالإضافة إلى الملاحظة و القليل استخدم المقابلات غير المقننة و المجموعات المركزة ، و القليل جدا اعتمد على المجموعات التجريبية ، و بـالتإلى فالاتجاه العام لبحوث الجمهور هو الاتجاه الوظيفي القائم على الرصـد و التوصـيف ، و ابتعد الباحثون عن دراسـة الجمهور بشـكل متعمق و برؤية نقدية . كما أن التركيز على المناهج و الأسـإلىب الوظيفية أدى إلى تكرار ملحوظ في النتائج و تكرار غير مبرر في نوعيات تلك البحوث .

رابعا :خلاصة الأفكار ...

نتائج ومقترح لبلورة تأسيس اعلام تطبيقي عربي

إن هذا التخصص الفرعي الجديد الذي نقترحه قد يواجه مشكلة الاعتراف به من قبل علماء الإعلام وباحثيه في الوقت الحاضـر ، خاصـة وأن البحوث الإعلامية النظرية العربية مازالت تعاني من مشـكلات عديدة في النظرية والمنهج واسـاليب الأجراءات ، وتأثرها بالمناهج الغربية ، وهذا ما نلاحظه من خلال الكتابات والمؤتمرات ، خاصة وإن الدعوة قائمة على مبدأ إن هناك قاسم مشترك بين الإعلام العام والإعلام التطبيقي ،حيث أنهما يتناولان المشـكلات الإعلامية بهدف الوصـول إلى حلول لها، غير أن الفرق الجوهري بينهما يتمثل في أن الأخير(التطبيقي) يذهب إلى أصـحاب القرار ليقدم لهم توصـياته، وأن أصـحاب القرار يتكلفون بالدعم المالي لدراسـة المشـكلة، والاسـتفادة من توصـياتها في رسـم السـياسـات الإعلامية. بينما لا يوصـل الأول(الإعلام) توصـياته إلى أصـحاب النفوز ومتخذي القرارات، بل إلى الثقافة الإعلامية أو إلى المعرفة العلمية.

ومن جوانب التشـابه واتفاق أيضـاً بينهما، التطبيق الميداني، حيث ينزل الباحثون في كلا التخصـصـين إلى ميدان الظاهرة أو المشـكلة المدروسـة، وذلك لمعرفة مكوناتها، ومن ثم تغذية النظريات الإعلامية بالمعرفة العلميـة عن تلك الظواهر والمشـكلات الإعلاميـة. حيث يُزود التطبيقي علم الإعلام بنتـائج جديدة حول المشكلات التي يدرسـها، ويستفيد من علم الإعلام بالنظريات الأسـاسـية التي يسـتخدمها في عمليات التحليل

والتفسـير.كذلك هناك إعتماد من قبل علم الإعلام على نتائج البحوث التطبيقية، من حيث كشـفها النقاب عن العديد من المشاكل المهملة والمتروكة من قبل علم الإعلام، والتي لا يعطيها الأخير(الإعلام) أهمية مهمة.

ولكن هذا لا يعني اسـتقلال الإعلام التطبيقي عن علم الإعلام بشـكل مطلق، وذلك لأن الفرع لا يسـتطيع الانفصال عن الأصل، كما أن الأصل لا يستطيع إنكار الفرع، وهكذا، فهو ترابط عضوي.

كما إن هناك اسباب موضـوعية تتطلب دراسـة هذا المقترح ، فهناك تعدد وتنوع المشـكلات الإعلامية التي تطلبت بالحاح معالجات فورية من قبل أصـحاب القرار في المؤسسـات الرسـمية وغير الرسـمية.وتفاقم ايقاعات نبض الحياة الاجتماعية في الشـارع، وبروز الظواهر الإعلامية الخطيرة بسـبب انتشـار وسـائل الإعلام ، وحجم الجمهور الذي يتعرض لها ،ومضـامين وسـائل الإعلام.....الخ ،وازدياد أقسـام الإعلام في الكليات والجامعات العلمية بشـكل مطرد، والتي قامت بتخريج العديد من طلبة الإعلام، واشـتغالهم في المؤسسات الإعلامية المختلفة وتبوؤا مواقع متميزة وأصبحوا من أصحاب الرأي والقرار فيها، الأمر الذي تطلب منهم مراجعة مادرسـوه واكتسـاب ماهو مسـتجد فيه لمواجهة ومعالجة المشـكلات التي تدور في مؤسساتهم، وتدريب العاملين فيها لكي يطوروا أدائهم المهني ليسايروا تطورات العلم والحياة على السواء، وعدم بقائهم على ما اكتسـبوه قبل سـنين، أي تجديد وتنشـيط معارفهم وربطها بما يدور في محيط عملهم. وظهور حركات اجتماعية تعكس انتباه الناس إلى مصـالحهم الجديدة وطموحاتهم المسـتقبلية.إضـافة الى التطورات السريعة للتقنيات الالكترونية (حاسوب وانترنت) وما نتج عنها من تغيرات على المستخدمين لها، وما أثرت سلبياً على بعض المعايير الاجتماعية التقليدية التي لا تنسجم معها.وتنامي مستويات تحضر وتمدن المجتمعات الصـناعية الحديثة التي تكتنز العديد من التناقضـات وعدم الانسـجام بين الوحدات الاجتماعية الصغيرة مثل: الأسرة وجماعة الأصدقاء والتجمعات الصغيرة.

وبدون شـك فأن الحقل التطبيقي يواجه معوقات وعقبات ومصـاعب عديدة ومتنوعة عند تطبيقه منهجا أو برنامجا اعلاميا في ميدان الواقع، وذلك بسـبب تعامله مع شـبكة اجتماعية منسـوجة من خيوط متنوعة الأعراق ومحبوكة بضـوابط اجتماعية ترجع إلى: أجيال وعقول مختلفة في مداركها ،وثقافة متباينة في مسـتوياتها ،وخبرات اجتماعية غير متسـاوية في نضـجها ،وذو انتماءات معتقداتية غير متوازنة في قوتها ،ومصالح متأرجحة بين الذاتية والعامة.وجميع هذه الأطياف الاجتماعية تلتقي بهدف واحد ومصلحة واحدة، ويتطلب من الباحث الإعلامي أن ينجح في عمله. لكن على الرغم من هذا النسيج الاجتماعي المتشابك، فإن الباحث يستطيع تحقيق مراده البحثي وذلك عن طريق الالتزام بالموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي أو عدم تحيزه ألي جهة معينة أو نفوذ محدد أو صاحب قرار متنفذ.

وبدون شك فأن هناك مشكلات عديدة سيعاني منها علم الإعلام التطبيقي مستقبلاً أهمها:

1- التمويل المالي بأنواعه الحكومي او الخاص

2- علاقة عالم الإعلام مع الجهة التي تمول بحوثه، أو تكليفه بتنفيذ مشروع معين

3- طبيعة الأهداف التي يسعى البحث الإعلامي التطبيقي لتحقيقها

4- صياغة المشكلات وكيفية تنفيذها

5- وجود فجوة بين لغة ومفاهيم وتصورات الجهة الممولة ولغة ومفاهيم وتصورات الباحث العلمي.

6- ترجمة المشكلة العلمية إلى قضية علمية .

وفى إطار هذه المشكلات المنهجية، يحرص خبراء وأساتذة مناهج البحث على الحصر الدقيق لبعض الصعوبات التى تواجه البحوث الاجتماعية والإعلامية فى التطبيق العملى، ويتمثل أهمها فيما يلى.

وتتمثل فى :مشكلات تتصل بالملتقى:

1 - الاختيار : حيث تعتمد البحوث الميدانية اعتمادا كبيراً على أسلوب العينات نظرا لاتساع رقعة المساحة التى يشغلها الجمهور مع تقدم تكنولوجيا الاتصال ويحتاج اختيار العينة إلى إطار يتضمن كل مفردات مجتمع الدراسة، وهو ما لا يتوافر فى بعض المجتمعات التى لا تجرى إحصائيات سكانية دورية، تسمح بتوفير إطار يزود الباحثين ببيانات دقيقة عن خصائص أفراد المجتمع.

2 - نقص الوعى لدى المتلقى، حيث يواجه الباحث صعوبات جمة فى الحصول على البيانات المطلوبة من المبحوثين فى القطاعات الريفية والشعبية واليدوية.

3- يؤثر **اتجاه المتلقى** ومدى تعاونه مع الباحث على سلامة النتائج التى يتم الوصول إليها.

4 - **صعوبات البحوث البعدية:** إذ أن بحوث الأثر الإعلامي هى أصعب أنواع بحوث الإعلام... ذلك أن المتلقى يعيش فى بيئة اجتماعية يخضع فيها لمؤثرات من داخلها وخارجها، ومن ثم تتعدد العناصر أو المتغيرات التى تؤخذ فى الاعتبار عند دراسة الأثر ويصعب عزلها، وحتى لو أمكن عزلها ودراستها تتبقى مهمة تجريبيا معمليا مصطنعا جمعها معا لتتفاعل، ودراسة آثار الاتصال بينها فى موقف حقيقى وطبيعى وليس.

5 - مشكلات التحديد والقياس: القياس فأكثر للمفاهيم التى تتعامل معها بحوث الإعلام لم تدخل بعد عصر المدركات فى طور الوصف الكيفى. كما لا تستخدم دائماً نفس المصطلحات للتعبير عن نفس الافكار بما يعرف بتوحيد المفاهيم، وقد كان ذلك – كما يؤكد الخبراء – من أهم أسباب صعوبة المقارنة ولا تزال بين نتائج البحوث.

6- عزلة الباحث العربى عن الحركة البحثية المتطورة فى المجتمعات الأخرى: كنتيجة للنقص فى تبادل البحوث على المستوى العالمى بل حتى على المستوى العربى، وضعف حركة الترجمة إلى العربية والنقص

وعدم الاهتمام بتدريبه التدريب الكافى، وهو ما ينعكس فى إعداد الباحث فى المجالات الاجتماعية والإعلام البحثية والمؤسسة التعليمية والمجتمع بصفة عامة بالسلب على الحركة.

في الباحثين أعين نصب تقع أن يستوجب أبعاد، مجموعة هنالك فأن الجماهيري، الإعلام مجال وفي جميع من للبحث شاملة هيكلية الذكر السالفة، المحاور مع تشكل إذ .والتطبيقية النظرية الجوانب الأبعاد: هذه وأهم.جوانبه

1- **المحور السياسي** وما يتعلق به، من تنظيم أمور الحكم والتشريع وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

2- **المحور الاجتماعي**: ويشمل الأطر المتعلقة بمعيشة الفرد، بدءاً من الأسرة وانتهاء بالعلاقة مع وحدات المجتمع الأخرى.

3- **المحور   المعلوماتي**: ويدخل فيه طرق الحصول على المعلومات، ودرجة الثقة والإتاحة لوسائل الاتصال بمختلف والعلاقة،أشكالها وأ فنونها بين الأشكال والمضامين المكونة لذلك .

4- **محور المجتمع البحثي**: أي المجالات الزمانية والمكانية، والبشرية، والتي تقع عليه إجراءات التحليل. إذ إن تحديد هذه المحاور أمراً مهماً لإعطاء نتائج دقيقة تخدم التنظيم الصحيح للبحث والتطبيقات الخاصة به.

والخلاصة الأخيرة ،فأن هذه الورقة البحثية خرجت بالعديد من النتائج العلمية التي قد تنبه الباحث العربي ، وأصحاب القرار ،وكذلك هذا الملتقى المهم، الى بعض التصورات التي من شأنها تطوير علوم الأتصال في الوطن العربي ، وخاصة البحث الإعلامي النظري والتطبيقي .

1- إن المؤشرات الإحصائية التي تشكل مادة مهمة في رصد واقع البحث العلمي في البلدان العربية ومقارنته بدول العالم الأخرى تبين لنا القصور الذي تعاني منه مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي، ولا سيما مؤشر الإنفاق المالي على البحث العلمي،وقلة عدد الباحثيين مقارنة بالمعدل العالمي، أو في برامج الجودة

2- أن المؤسسات البحثية العربية تعاني من مشكلات عديدة من بينها: انفصام الصلة بين الجامعات وحقل الإنتاج، وابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية، إضافة إلى عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي , فمراكز البحوث والجامعات العربية تعاني من انفصال شبه كامل بينها وبين المجالات التطبيقية خارج أسوارها أو معاملها، والبحوث التي تجرى بين جدرانها من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقي، أو النشر، أو السمعة، وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه.

3- انعدام الحريات الأكاديمية و الفكرية العامة في المجتمعات العربية ، وعدم توفير المناخ السياسي الملائم للإبداع ، بإطلاق حريات الأفراد و توفير إمكانيات المشاركة الفعلية أمامهم، سواء من النخب العلمية أو من مختلف قطاعات الشعب الأخرى .

4-عدم وجود ترابط بين مراكز البحوث و المجالات التطبيقية ، والجامعات وحقول الإنتاج، مع عدم إجراء البحوث التي تساعد على حل المشكلات الوطنية، وعدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات في النفقات .

5- لاتزال البحوث الإعلامية في العالم العربي بحوثاً كمية في أغلبها حتى وإن ظهرت محاولات لتطبيق المناهج الكيفية(كتحليل الخطاب)على سبيل المثال إلا أنها لاتزال متأثرة تطبيقياً بالمدرسة الامبريقية ، حيث حاولت بعض الدراسات الجمع بينه وبين تحليل المضمون الكمي بطريقة تعسفية

6- عدم استخدام المناهج المختلفة في دراسة المشكلات الإعلامية ، والاقتصار على استخدام منهج واحد، مما يؤدي إلى احتمال عدم إمكانية التوصل إلى المعلومات الصحيحة، وصعوبة التثبيت من صحنها ودقته ودلالتها .

7- نقص الوعي لدى الجمهور، حيث يواجه الباحث صعوبات جمة في الحصول على البيانات المطلوبة من المبحوثين في القطاعات الريفية والشعبية والبدوية .

8- أكثر المفاهيم التي تتعامل معها بحوث الإعلام لم تدخل بعد عصر القياس ولا تزال في طور الوصف الكيفي . كما لاتستخدم دائما نفس المصطلحات للتعبير عن نفس المدركات والأفكار بما يعرف بتوحيد المفاهيم , وقد كان ذلك – كما يؤكد الخبراء – من أهم أسباب صعوبة المقارنة بين نتائج البحوث .

9- اتسمت بحوث الإعلام بشكل عام بقصور في تطبيق النظرية فقد يكون السبب في هذا القصور ناتج من اعتماد الباحثين في مجال الإعلام على نظريات غربيه و استسهالهم الأخذ منها دون فحص و تمحيص لمعرفه مدي ملاءمتها مما يحتاج إلى إعادة نظر عند تطبيقها على المجتمعات العربية .ولذلك فنحن بحاجه إلى بلوره نظريات خاصة بالإعلام تعالج البحوث الإعلامية بشكل أعمق

10-اقتصار معظم تلك الدراسات على بعض الأدوات البحثية كالاستبانة وتحليل المضمون مع إهمال أو إغفال لأدوات أخرى أكثر فاعلية في دراسة الظاهرة الإعلامية وقد تضيف معلومات لا تستطيع الاستبانة رصدها مثل المقابلات غير المقننة والمجموعات المركزة ، ولعل هذا يرجع إلى أمرين : الأول : مرتبط بما يثار من إشكاليات حول استخدام مثل هذه الأدوات ، والثاني: مرتبط بضعف التمويل البحثي في العالم العربي فهذه النوعية من الأدوات تحتاج إلى إنفاق.

11- اتسمت بحوث الإعلام الجديد بتركيزها على دراسة الأثر السريع و المباشر دون التنبه إلى دراسة الآثار المتراكمة طويلة الأجل التي تفيد في التغلغل بالمشكلات الإعلامية و بالتإلى تأتي نتائج تلك الدراسات

في معظم الأحوال مضـــلله و خاطئة . إضـــافة الى تركيزها على اســتخدام الأســلوب النمطي في معالجتها لبعض المشكلات البحثية دونما محاوله للتعمق في تحليلها وسبر أغوارها مما يفرز نتائج سطحيه و صفيه، ويعطى انطباع أن هذه البحوث محدودة في اختيارها بين المتغيرات و غير مصـــقولة في تصــــنيفاتها و تحليلاتها

12- اتســمت معظم المفاهيم التي تتعامل معها بحوث الإعلام الجديد بعدم الوضـــوح ، فهي لم تدخل بعد عصـر القياس ولا تزال في طور الوصـف الكيفي ، كما أنها لا تسـتخدم دائما نفس المصـطلحات للتعبير عن نفس المدركات والأفكار .كما اتســمت تلك البحوث والدراســات بعدم اســتخدامها للعديد من المناهج البحثية المختلفة ، واقتصارها على استخدام منهج واحد هو منهج المسح ، وبالتإلى احتمإلىة عدم التمكن من التوصل إلى معلومات صـحيحة وصـعوبة التثبت من دلالاتها . إضـافة الى إحجام من قبل الباحثين في مجال الإعلام الجديد عن المناهج والأدوات الكيفية وبالتإلى إحجام عن إنتاج بحوث كيفية .

13-اتســمت بحوث الإعلام الجديد في حقل الانترنت في معظمها بأنه يصــعب تعميم نتائجها وذلك لاعتماد أغلب الباحثين على نوعية العينات الغير احتمإلىة ، مثل العينة العمدية وعينة الصدفة والعينة المتاحة ، وهذه النوعية من العينات تعتبر مصدرا من مصادر التحيز لان نتائجها لا تمثل سوى المفردات التي أجريت عليها ، وقد يرجع ذلك إلى عدم الرغبة من قبل بعض الباحثين ببذل جهود مضـاعفة لاختيار عينات أكثر دقة وتمثيل لمجتمع الدراسة .

المراجع:

1- الباز، فاروق، (2004م)، ازمة البحث العلمى، مجلة العربي، العدد 547، دولة الكويت.

2- البياتي، ياس خضـــير(2014م)، الإعلام الجديد- الحرية والفوضـــى والثورات، هيئة الفجيرة للثقافة والإعلام، الامارات- الفجيرة.

. العلوم، 2010م عن اليونسكو 3- تقرير

للبحوث. اسبار مركز والتنمية، العلمي البحث (2011م)، أزمة 4- الحارثي،

5- ذوالفقار، شيماء، (2009م)، مناهج البحث والاستخدامات الاحصائية في الدراسات الإعلامية، القاهرة: الدارالمصرية اللبنانية.

6- رشيد، امينة، (2008م)، واقع البحث العلمي في الوطن العربي وطموحه، صحيفة الجماهير السورية.

7- شـــومان، محمد، (2004م)، إشـــكاليات تحليل الخطاب في الدراســـات الإعلامية العربية: الدراســـات المصرية نموذجا، المجلة العلمية لكلية الاداب، جامعة المنيا.

8- الطائي، محمد ، (2009م)، إشكاليات البحث العلمي في الوطن العربي مع اشـارة خاصـة إلى الاردن، حلقة نقاش، الاردن.

9- عاصم الاعرجي، محمد، (1995م)، الوجيز في المناهج البحث العلمى، القاهرة: دار الفكر العربي.

10- العامر، عثمان، (2010م)، البحث العلمي إشكاليات ومعوقات، المباشر نت.
11- عبد الحميد، محمد، (2000م)، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة: عالم الكتب.
12- عبد العزيز، عزة، (2012م)، الإعلام الجديد- التحديات النظرية والتطبيقية، ورقة مقدمة في المنتدى السنوي السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود– الرياض، الاثنين 24 جمادى الأولى 1433هـ، الموافق 15 – 16 أبريل 2012م.
13- عمر محيرق، مبروكة، (2008م)، الدليل الشامل في البحث العلمي، القاهرة: مجموعة النيل العربية.
14- فرجاني، (2005م)، التعليم العالي فى البلاد العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (39)، التربية والتنوير فى تنمية المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
15- الفيل، (2007م)، البحث والتطوير والابتكار العلمي فى الوطن العربي فى مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، دار مجدلاوى، عمان، الأردن.
16- محمد ياقوت، (2007م)، البحوث العلمية في الوطن العربى غير مجدية، الرياض: مجلة المعرفة، العدد 136.
17- ملفن دي فلير و ساندرا بول ر وكيش : ترجمة محمد ناجي الجوهر : نظريات الإعلام ، " دار الأمل للنشر والتوزيع ، اربد – الأردن " ط الأولى 2001م .
18- المقالح، عبد العزيز، (2009م)، واقع البحث العلمي في الجامعات العربية، مركز الجزيرة للدرسات.
19- محمد حسين، سمير، (2006م)، بحوث الإعلام، القاهرة: عالم الكتب.
20- عبد الباري ،وائل إسماعيل حسن(2018):**تكنولوجيا الاتصال والتغير الاجتماعي الأبعاد التنموية للمعلوماتية**، بحث مقدم لمؤتمر تقنيات الاتصال والتغير الاجتماعي جامعة الملك سعود قسم الإعلام الرياض 2018 /3/ 1430هـ
20- ياقوت، محمد، (2007م)، البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية، الرياض: مجلة المعرفة، العدد 136

المواقع:

http://jamahir.alwehda.gon.sy/-print-veuw.asp -
-http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx

http://jamahir.alwehda.gon.sy/-print-veuw.asp-

www.asba /ar/contents.aspxcr.com-

"إشكالية الترجمة في علوم الإعلام و الاتصال بين المشارقة و المغاربة"

بن عمـــــــــــــار سعيدة خيرة.

Benammar saida kheira

-ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع الترجمة التي تعتبر أداة للتواصل الثقافي يتم من خلالها نقل و تبادل العلوم و المعرفة من حضارة إلى أخرى، و يعتبر ميدان علوم الإعلام و الاتصال الأكثر حاجة إلى ترجمة ما ينتج من رصيد معرفي غربي نتيجة التطورات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات و الاتصال و تطور اشكالات البحوث العلمية حولها، حيث سارعت الدول الغربية إلى البحث في تأثيرات التكنولوجيات على المستوى النفسي و الاجتماعي للأفراد و بدّت الدول العربية بحاجة أكثر إلى الترجمة لمسايرة الركب الحضاري و العلمي ممّا خلق تباين و اختلاف في ترجمة بعض المصطلحات الهامة في حقل الإعلام و الاتصال و هذا يعود إلى الترجمة و مشاكلها و كذا إلى اختلاف المصادر في الترجمة و هذا ما سنتحدث عنه في هذه الدراسة مع توضيح بعض النماذج و الأمثلة عن أكثر المصطلحات تباينا في حقل علوم الإعلام و الاتصال.

-الكلمات المفتاحية: الترجمة، الإعلام، الاتصال، المشارقة، المغاربة، البحث العلمي.

Abstract :

This study treat the subject of translation which is a tool of cultural communication between deferent civilazatios and nations. Communication and media filed is a field which need translation more than any other filed becasue of the new studies and the topics which appear in it especially after the innovation of new tools of communication and information and it's impact in social and psychological level for the individual. Translation in the arabic world know so many problems because of the deferent source that they use to translat.e we try to is this study present some exapmles and modeles about the most deference translated concepts in communication and media sciences between the orientale and the maghreb schools.

Key words : translation, media, communication, orientale, Maghreb, scientefic research.

-الإشكالية:

نتيجة التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الحاصلة في العالم اليوم، و هيمنة دول الشمال على دول الجنوب و عولمتها في جميع المجالات خاصة المعرفية منها، جعل الدول العربية بحاجة ماسة إلى ترجمة كل ما يصدر عن الدول الغربية من تراث و إنتاج معرفي حتى تتمكن من مواكبة العصر و مسايرة الركب الحضاري و المعرفي و العلمي.

فغالبا ما تتجه هذه الدول غير المنتجة للمعرفة و العلوم إلى ترجمة الرصيد المعرفي الغربي، فالترجمة تعتبر نشاط لا بّد منه لاستمرار عملية التواصل و التعارف البشري، و باعتبارها كذلك وسيلة للمثاقفة و النقل الحضاري العام بين الأمم، و كذا لمّا لها من أهمية في تطوير البحث العلمي و مساهمتها في تقارب وجهات النظر و تحديد و تصحيح مسار و مستقبل الدراسات على المستوى المحلي و العالمي.

و من بين المجالات الهامة اليوم في العلوم الإنسانية و التي هي بحاجة أكثر إلى الترجمة هو مجال علوم الإعلام و ألاتصال الذي يعتبر حقلا جديدا و خصبا في ميدان العلوم الإنسانية لا زالت الأبحاث قائمة فيه لحد الساعة و ذلك نتيجة تطور تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و ظهور ما يسمى بالإعلام الجديد من مواقع للتواصل الاجتماعي، و كذا تسابق الدول الغربية إلى الاهتمام بكل أنواع و أشكال الاتصال التي ظهرت مع هذه التكنولوجيات و كذا جميع التغيرات النفسية و الاجتماعية التي تحدثها هذه التكنولوجيات على الفرد و المجتمع.

مع اتجاه دول العالم العربي إلى استخدام هذه التكنولوجيات و التأثر بها فالباحث العربي بحاجة إلى ترجمة ما تنتجه الدول الغربية من أبحاث و دراسات في هذا الميدان لكن انقسام دول العالم العربي إلى المشرق العربي و المغرب العربي اثر هذا بحدوث انقسام أيضا على مستوى الترجمة بفعل اتجاه كل دولة إلى ترجمة ما تنتجه الدولة الغربية التي تتبعها هذه الدولة العربية فنجد اتجاه دول المشرق العربي ترجمة ما ينتج عن الدول الانجلوسكسونية في حين تتجه دول المغرب العربي إلى ترجمة و الاهتمام بالإنتاج الفرانكفوني، و طبعا هذا راجع لعوامل تاريخية سياسية استعمارية.

هذا الانقسام في التوجه أحدث تباين و اختلاف في الرصيد المعرفي و الثقافي المترجم إلى العربية بين الاتجاهين المشرقي و ألمغاربي، و أثر هذا جليا على البحث العلمي العربي في علوم الإعلام و الاتصال لمّا أصبح يواجه الباحث العربي من صعوبات في توحيد استخدامه للمصطلحات و خاصة الباحث ألمغاربي الذي يعاني دائما من نقص المراجع في هذا الحقل و بالتالي يتوجه إلى الإنتاج المعرفي المشرقي و الذي لا يجد فيه ما يتوافق مع معارفه البحثية الإعلامية و الاتصالية.

و يمكن تحديد هذه الإشكالية في سياق التساؤلات التالية:

_فيما تكمن أهمية الترجمة في البحث العلمي؟.

_ما هي الصعوبات و المشاكل التي تواجه الترجمة إلى العربية؟.

___ما هي المصطلحات الإعلامية المترجمة التي تعرف اختلافا بين دول المشرق العربي و المغرب العربي؟.

تشكل هذه الأسئلة الناظم الإشكالي لمقالتنا هذه، كمّا تشكل المحور الأساسي لهذه المداخلة حيث سنقوم بمحاولة تقديم إجابات واضحة عن أبعاد هذه الإشكالية.

1-في مفهوم الترجمـة: تعتبر الترجمة نشاط إنساني و فعل ثقافي وجد بوجود الإنسان و لهـــا أهمية بالغة في الحياة الإنسانية باعتبارها تساعد على تعارف الأمم و الحضارات و تقارب وجهات النظر بينها، كمّا تساهم في خلق طريق للاتصال بين الشعوب و كذا المساعدة على استمرارية هذا التواصل بينهم.

أ.التعريف اللغوي للترجمة:

مادة الترجمة ترجع إلى الفعل الرباعي "ترجم" و هو بمعنى بيان الكلام و توضيح معانيه و جعله بسيطا و يسيرا مفهوما، فتكون الترجمة بمعنى التوضيح و التفسير و التبيين، تقول ترجم كلام غيره أو عن غيره بمعنى نقله من لغة إلى أخرى، و الترجمان هو المفسر للّسان، نقول ترجم يترجم ترجمة، كمّا أن للترجمة معنى يفيد السيرة و الحياة، نقول ترجمة فلان بمعنى سيرتّه الذاتية و جمعها تراجم.(1)

أما بالنسبة **للتعريف الاصطلاحي للترجمة**:هي:"نقل معاني نص من لغة إلى لغة أخرى مع مراعاة الدقة و الأسلوب، و يتطلب ذلك فهم النص الأصلي و التعبير عن المحتوى و الأسلوب بلغة أخرى، فالمترجم يجب أن يتقن اللّغتين المترجم منها و المترجم إليها".(2)

بالإضافة إلى هذا التعريف يجب المحافظة في الترجمة على روح النص المنقول، "فإذا كانت الكلمات هي التي تشكل اللّبنات التي يتكون منها البناء اللّغوي فان القواعد اللّغوية هي القوالب التي تصاغ فيها الأفكار و الجمل و روح المترجم و أسلوبه في التعبير و مواهبه الكامنة فيه و خلفيته الثقافية هي التي تميز الترجمات المختلفة لنفس النص".(3)

ج.الترجمة في مدلولها الثقافي و الحضاري: الترجمة عمل ثقافي ينتج عنه تثاقف طويل الأمد على صعيد الأفراد و الجماعات و هي تعبر عن أبعاد حضارية قابلة للتعميم و الانتشار عبر تفاعل للثقافات في إطار من العلاقات المبنية على التبادل الثقافي الحر و الإبداعي بين مختلف الشعوب و القوميات، فالترجمة عامل مساعد في عملية التثاقف بين الشعوب كما تسهل عملية التفاعل بين الأفراد و الجماعات.

2-تاريخ الترجمة:

يعود تاريخ الترجمة إلى تاريخ الوجود البشري، فالإنسان لطالّما كان بحاجة إلى الترجمة نتيجة المبادلات و النشاطات التجارية التي كانت قائمة قديما، فأي حضارة لا يبدأ تكوينها من و لا شيء بل تعتمد على مخلفات الحضارات السابقة و بالتالي فهي دائما بحاجة إلى الترجمة و ذلك نتيجة اختلاف الألسن البشرية تنّوعها.

قام هذا النشاط الكثيف (الترجمة) خلال القرنين الثامن و التاسع الميلاديين بدور رائد في المحافظة على نتاج الثقافة القديمة الإغريقية تحديدا و نقل هذه الثقافة من الشرق إلي الغرب و قد أسهمت بصورة أساسية في تكوين عصر النهضة في أوروبا و بتعبير أكثر دقة في تطور الحضارة الكوكبية الحديثة.

أجمع الباحثون على أن موضوع الترجمة لم يعرف انطلاقة فعلية حقيقية إلا إبان العصر العباسي في بغداد من خلال الفرس، تحت رعاية الخليفة المأمون الذي أنشأ بيت الحكمـــــة و كان يكافئ المترجمين وزن ما يترجمون ذهبا، وقتها ازدهرت الترجمة خاصة في القرنين الثاني و الثالث للهجرة، فكان انتشار هذه المنظمة في العصر العباسي و قبل ذلك كانت المرحلة الأولى من بداية خلافة الخليفة منصور عام (753م) إلى نهاية خلافة هارون الرشيد (909م) و تميزت بترجمة كتب الطب و الفلك، ثم المرحلة الثانية (893م_913م) و تميزت بترجمة كتب الرياضيات و الفلسفة و المنطق ثم المرحلة الثالثة و كانت بدايتها عام (913م) و تميزت بترجمة الكتب في مختلف العلوم و الفنون و الآداب.(4)

كان المنطق الإغريقي يعرب في بادئ الأمر من الفارسية ثم السريانية قبل أن يترجم مباشرة من اليونانية و قد كان عهد المأمون يعد العصر الذهبي للترجمة في الإسلام فتمت ترجمة بعض مؤلفات أفلاطون و أرسطو و بطليموس و غيرهم من الفلاسفة و الأدباء و ترجع أسباب ازدهار الترجمة في هذا العصر إلى اختلاط العرب بالأعاجم و سكان العراق و الشام و مصر، حيث ظهرت حاجة الدولة و المجتمع و الأفراد إلى علوم الطب و الفلك و الحساب و غيرهم فمالوا إلى نقلها ممّن سبقهم من ألأمم و وجدوا في ترجمتها إلى العربية إعجابا بها و حرصا على معرفتها(5) فنتيجة اهتمام العرب بالعلوم حينها تم اللجوء إلى الترجمة و ما

ساعد على ذلك هو ما قام به الخليفة المأمون من تشجيع و تحفيز للمترجمين و مكافئتهم ماديا حيث أصبحت الترجمة تمارس فرديا أو ضمن فريق عمل.

و من أبرز هؤلاء المترجمين **"حنين ابن اسحق"** الملّقب بمعلم المترجمين في الإسلام و الذي هيمنت مدرسته على الساحة طوال القرن 9 ميلادي و ترجم غالبية النصوص عن اليونانية(6) كان حنين يترجم بنفسه و يشرف على جماعة تعمل بإرشاده حيث يذكر المستشرق **مايرهوف** ان حنينا ترجم الى السريانية من كتب جالينوس خمسة و تسعين كتابا و ترجم إلى العربية منها تسعة و ثلاثين و أصلح ما ترجم تلاميذه و أصلح معظم الخمسين كتابا التي كان قدم ترجمها إلي السريانية **جرجيس الرأسعيني** و **أيوب الرهلوي** و سواهما من الأطباء المتقدمين و يعدد صاحب الفهرست مئة و اثنتي عشر كتابا لجالينوس نقلها حنين و غيره من المترجمين إلى العربية.(7)

و يمكننا القول أن مرحلة الترجمة مرت بمرحلتين كبيرتين:

مرحلة الترجمة غير المباشرة إذ كانت الفارسية و اليونانية هما الوسيط ثم مرحلة الترجمة المباشرة تمت ترجمة الكتب المكتوبة بالسنسكريتية و اليونانية إلى العربية مباشرة و من دون لغة وسيطة.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين عرفت لبنان نشاط ترجمة مكثف في خدمة الصحافة و التعليم في المجال الأخير، و ظهرت نخبة من المترجمين المكونين بصورة مثلى في الغرب و إلى جانب اللغتين الفرنسية و الانجليزية استخدمت اللغة الايطالية آنذاك من اجل التبادلات التجارية مع ايطاليا غير أن اللغة العربية التي ركدت و تراجعت تحت السيطرة العثمانية عرفت تطورا جديدا بفضل الترجمة عن اللغات الأوروبية ظهرت آنذاك حركات تطالب بضرورة تشجيع الكلام بها كلغة رسمية.

ثالثا: أهمية الترجمة:

للترجمة أهمية كبيرة في حياة الإنسان و الأمم و الحضارات فهي تعتبر نشاط معرفي علمي، وجد بوجود الإنسان و اللغة و لازال قائما إلى اليوم فهي تعتبر عملية نقل لنصوص و معاني و أفكار من لغة إلى لغة أخرى، عدا هذا فهي تعتبر أداة للحوار و التواصل و التثاقف بين الأمم و الشعوب.

و يمكنّنا حصر هذه الأهمية في العناصر التالية:

_الترجمة هي وسيلة لتبادل الثقافات و المعارف و العلوم و إتاحة الفرصة لشعوب الأرض كافة للتواصل الثقافي و الحضاري(8) من خلال اطلاع كل واحدة منها على أفكار و أراء و وجهات نظر الأخرى و بالتالي تفتحها على ثقافة الآخر، و هذا ما يساعد على التقارب و توطيد التوصل الإنساني و التحاور الحضاري، كمّا تساعد الأمم على تأكيد ذاتها أمام الأخر و العكس، فالترجمة وسيط مهم و فاعل في عملية المثاقفة بين الحضارات و ما من لغة خلت من تأثير أو تأثر بأخرى على امتدادها التاريخي بصرف النظر عن مراحل الازدهار و الركود في مؤشر الترجمة.(9)

_الترجمة هي عمل ثقافي ينتج عنه تثاقف طويل الأمد على صعيد الأفراد و الجماعات و هي تعبر عن أبعاد حضارية قابلة للتعميم و الانتشار عبر تفاعل الثقافات في إطار من العلاقات المبنية على التبادل الحر بين مختلف الشعوب و القوميات.(10)

-الترجمة تمثل حركة أخذ و عطاء و تبادل في جميع المجالات بإتاحة اللّقاء بين الثقافات و التفاعل بينها، و للترجمة أهمية كبيرة في تحقيق التقدم الحضاري و الاقتصادي و الاجتماعي و قد باتت نشاطا مؤسسيا يوميا في حياة الأمم و الشعوب الراقية يؤثر في كل أعمالها و خططها.(11)

كمّا تمثل الترجمة وسيلة حاسمة في تعميق علاقات التواصل مع العالم المتقدم و في توسيع دوائر الحوار التي تؤدي إلى امتلاك مفردات العصر و لغاته و تجسيد الهوة الفاصلة بين المتقدم و المتخلف و السبل إلى فتح أفاق جديدة من وعود المستقبل الذي لا حدّ لإمكانياته و علامة الانتساب إلى الحضارة العالمية في تنوعها الخلاق، و لذلك أصبحت درجة التقدم تقاس بدرجة ازدهار حركة الترجمة في هذه الأمة أو تلك، كمّا تقاس بشمول هذه الحركة في تعدد مجالاتها التي تصل الحاضر بالماضي في التطلع إلى المستقبل.

_هي فعل معرفي و ثقافي و حضاري وجهته المصالحة مع الذات و التقريب بين الشعوب و التعايش فيما بينها، هي جسر للتواصل بين الشعوب و الحضارات على مرّ التاريخ تعزز التلاقي و التلاقح الحضاريين، و ترعى التقارب الثقافي بين الشعوب و تدحض الصدام و تدعم الحوار و التبادل الثقافيين بين أمم الأرض و تسهل التواصل بين الأمم و تفتح النوافذ على الثقافات الأخرى للشعوب الأخرى.(12)

_اغناء الثقافة العربية بمعطيات الثقافات الأخرى بما ابتدعه رجال الفكر في العالم من أراء و نظريات و أفكار غيرت مسارات الحضارة البشرية أو أثرت بها و ما أوجده رجال العلم و الأدب و الفن من أثار و مؤلفات و أبحاث قيمة و لاسيما في مضمار العلوم الجديدة و التقنيات المعقدة التي صارت سمة هذا العصر و وسيلة مجاراة التطور المادي و الاجتماعي فيه. (13)

رابعـــــــــا: مشاكل الترجمة:

يتميز العصر الذي نعيشه بالانفجار المعرفي و التدفق السريع للمعلومات ممّا يظهر هنا دور الترجمة و أهميتها في نقل هذا التراث المعرفي من حضارة إلى أخرى أو من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة، فالترجمة نشاط علمي معرفي يساعد على عملية المثاقفة فهي: (ليست عملية نقل ألفاظ لغة إلى ألفاظ لغة أخرى إنما هي عملية نقل معنى مفهوم إلى نفس المعنى المفهوم في لغة أخرى، و من هنا تبدو الترجمة عملية تحتاج إلى جهد و بصيرة نافذة).(14)

وحتى تكون الترجمة سليمة واضحة و دقيقة وجب توفر بعض الشروط في المترجم كضرورة إتقانه للغة المترجم منها و المترجم إليها و كذا معرفته الكافية بالمجال الذي يترجم منه، و الترجمة هنا ليست مسألة نقل نص من لغة إلى أخرى و إنما نقل ثقافة النص أيضا حتى لا يصبح هناك خلل في المعنى، و كذا مراعاة للسياق الذي وجد فيه النص و بالتالي يمكننا القول :(أن الترجمة ليست مجرد نقل نص من لغة أولى إلى لغة ثانية بل هي نقل حضاري من حضارة أولى إلى حضارة ثانية.....). (15)

و مع ذلك هناك دائما بعض المشاكل تواجه الترجمة كترجمة المصطلح الواحد بألفاظ متعددة لاختلاف الخلفيات المعرفية للمترجمين مع غياب التنسيق بينهم و عدم الضبط في التعريف، و خاصة بالنسبة للّغة العربية، و الاختلاف في الترجمات يعود إلى أن هناك أكثر من ترجمة لنص واحد، و تختلف فيما بينها في طرق ترجمتها حرفية كانت أو معنوية، و الاختلاف في الأخطاء النحوية بل في أساليب التعبير و طرق التصحيح التي تشمل تصحيح النحو و ترجمة لفظ بلفظ أو عبارة بعبارة أو فقرة بفقرة.(16)

أ_ اختيار المعنى الملائم: Selecting proper meaning

يجب أن نضع في الاعتبار دائما أن ما نسعى إليه في الترجمة هو التوصل إلى حرفية المعنى و ليس الحرفية من حيث الشكل و على ذلك يجب علينا في الترجمة التوصل إلى المضمون.

هناك بعض الكلمات التي لا تقبل الترجمة من منظور ترجمة الكلمة بمعنى انه توجد بعض الكلمات في اللّغة الانجليزية التي لا تقبل اللّغة العربية ترجمتها بكلمة واحدة مقابلة، و على سبيل المثال كلمة "privatization" قد وضعت لها عدة ترجمات في اللّغة العربية "الخصخصة" أو التخصيص" أو "التخصيصية" و هذه ترجمات غير دقيقة للكلمة. (17)

ب ترجمة النصوص:

_تعدد الترجمات للنص الواحد: و يعود وجود أكثر من ترجمة لنص واحد هو ربمّا عدم وجود تنسيق بين المترجمين في المجال الواحد للنص الواحد و أحيانا قد يعجز المترجم في إيصال المعنى الدقيق لأي مفردة في النص و يرجع هذا للأسباب التالية:

_أن كل لغة تحمل في طياتها العديد من المرادفات التي تختلف في معانيها اختلافا طفيفا عن بعضها البعض، و كمّا انه كل لغة تنتمي إلى ثقافة معينة و بالتالي قد ينقل المترجم الكلمة إلى لغة أخرى و لكن لا يستطيع أن ينقل ثقافة هذه الكلمة بشكل فعال بحيث ينقل تصور صاحب الكلمة الأصلية إلى اللغة المستهدفة في الترجمة،كمّا تتميز كل لغة بتراكيب و قواعد خاصة بها و مع عدم وجود مقاييس واضحة لنقل التراكيب يمثل عائق أخر في الترجمة.(18)

_تنوع النصوص المترجمة: ممّا يزيد في صعوبات الترجمة هو تنوع النصوص المترجمة بين الأدبية و العلمية، و تشمل النصوص الأدبية كل ما هو نثر أو شعر أو قصيدة أو مسرحية...الخ و كل ما يكتب أسلوب أدبي أو يحمل طابع الأدب، أما النصوص العلمية تشمل ترجمة كل كتب العلوم الأساسية التي لها طابع علمي بحت، مثل كتب الرياضيات و الفيزياء و الكيمياء....الخ.

و تنوع النصوص يتطلب أيضا تنوع في طبيعة عمل المترجم الذي يجب أن يكون متخصص أما في المجال الأدبي أو العلمي، فالمترجم الأدبي غايته جمالية في حين نجد أن المترجم العلمي يسعى إلى نقل المعلومات و إلى الموضوعية و التزام الدقة المتناهية و الأمانة في التعبير عن الفكرة التي يريد توصيلها.

و هنا تظهر الحاجة إلى التخصص في الترجمة و في طبيعة عمل المترجم و التخصص في مجال معين أمرا ضروريا و هذا لما تتوفر عليه العلوم المختلفة من كم هائل من المصطلحات و بالتالي تظهر هنا الحاجة دائما إلى إيجاد ما يقابل كل مصطلح في لغة معينة إلى ما يقابله تماما في اللغة المترجم إليها.

_ "فالمترجم مهما بلغت درجة ثقافته لا يمكن أن يكون متخصصا بجميع المواضيع لذا يجب عليه أن يبحث عن المعلومات التي تنقصه بالتوثيق في المجال الذي يعالجه النص، و في لغتي الأصل و الهدف ليكتشف كيفية الحديث عنه، و ليفهم بمعنى أخر النص الأصل من جهة و المصطلحات و التراكيب اللّازمة لإنتاج الترجمة من جهة". (19)

_ترى سيلفيا غاميرو بيريز: "أن النصوص المتخصصة تتميز أساسا باستعمال ما يسمى لغات التخصص، وتحدد خمسة مستويات من المهارات يجب أن يتمكن منها المترجم المحترف و هي معلومات حول المجال

الموضوعاتي، و امتلاك المصطلحات الخاصة و القدرة على الاستنتاج المنطقي، و التعرف على أنواع النص و أجناسه و القدرة على اكتساب الوثائق".(20)

_و في محاضرة للدكتور أنتوني كالدربانك في نادي المنطقة الشرقية الأدبي، تحدث فيها عن صعوبة ترجمة الأعمال الأدبية شعرا و نثرا، استشهد بالبيت القائل: "و أمطرت لؤلؤا من نرجس و سقت وردا و عضّت على العنّاب بالبرد"، فبالرغم من جمال هذا البيت إلا أنه يفقد كل تلك الهالة الجمالية لو ترجم إلى لغة أخرى(21) و بالتالي الترجمة الأدبية هنا حسب رأيه تحتاج إلى أهل التخصص فان كان النص المراد ترجمته شعرا وجب أن يكون المترجم شاعرا و إن كان النص المراد ترجمته رواية وجب أن يكون المترجم روائيا........الخ، إلا أنه هناك من يتعارض مع هذه الفكرة و يرى العكس، أي أن المترجم الأدبي له حرية أكثر في التعامل مع النص الذي بين يديه كأن يحذف شيئا هنا و يضيف شيئا هناك، على العكس من ذلك نجد أن المترجم العلمي ملزم بالتقيد بالنصوص التي يترجمها، فالتزام الدقة المتناهية شرط من شروط الترجمة العلمية.

ج التساوي: Equivalence

إن مسالة التساوي هي مسألة معقدة في الترجمة حيث يرى الكثير من علماء اللغة و الترجمة أنه من الصعب تساوي النصوص في ترجمتها من لغة المصدر إلى لغة الهدف، مع مراعاة المعنى و الشكل و السياق و القيمة الاتصالية.

حيث يرى كاتفورد J .C CATFORD أنه يشترط لحدوث التساوي في الترجمة ...... أن تكون للنصوص في اللغتين _لغة المصدر و لغة الهدف_ صلة وثيقة بملامح ذلك الموقف" و يميز بين ملامح الموقف التي لها صلة بالناحية اللّغوية و بين تلك التي لها صلة بالناحية الوظيفية للموقف أي المتعلقة بالوظيفة الاتصالية للنص في موقف معين.(22)

في حين أننا نجد يوجين نايدا ينادي بالتساوي الديناميكي Dynamic equivalence و حتى يصل المترجم إلى هذا المستوى يجب أن يعطي أولوية للمعنى بدلا من الشكل و الأسلوب، و يبحث نايدا التساوي في الترجمة وفقا لأولويات أربع و هي:

أ_ أولوية التساوي السياقي على التماسك اللفظي.

ب_أولوية التساوي الديناميكي على التوافق الشكلي.

ج_أولوية الصيغة المسموعة على الصيغة المكتوبة.

د_ أولوية الصيغ التي هي قيد الاستعمال على تلك الصيغ التي تمتاز بصفتها التقليدية.

و يناقش بوبوفيك Popovik مسألة التساوي على أهمية مفهوم التبديل و التحويل الذي يعتبر الترجمة نوعا من التحويل الرمزي Semiotic Transformation و يعتبر هذا التحويل بمثابة تفسير عملي لعبارة نايدا (التساوي الديناميكي) إلا أن عبارة بوبوفيك تؤكد على حقيقة أن هدف المترجم هو تحقيق "الهوية المعبّرة" Expressive identity الموجودة في نصوص كل من لغتي المصدر و الهدف.(23)

أما ليفيفر Lefevre يؤكد على أهمية القيمة الاتصالية Communicative value فهو يرى أن ترجمة الأدب تتعلق بصورة رئيسية بإيجاد توافق بين قيمة اتصالية و قيمة اتصالية أخرى و يعرف القيمة الاتصالية بأنها: "مقدرة المترجم على قياس عناصر الزمان و المكان و التقاليد الموجودة في كل من لغتي المصدر و الهدف" و هنا يركز لفيفر الاهتمام على العناصر التاريخية و الجغرافية و السياقية الموجودة في النص".

و ترى سوزان بسنيت مكغواير Susan Bassnett-McGuire أن مسألة التساوي في الترجمة يجب أن لا ينظر إليها على أنها البحث عن التشابه التام لأنه لا يمكن أن يوجد تشابه تام حتى بين مترجمين لنص واحد في لغة الهدف فالأحرى إذن أن لا يوجد تشابه تام بين نصوص المصدر و لغة الهدف.(24)

<u>د الاختلاف الثقافي أو البيئي: (الفروق الثقافية) Cultural or environemental differences</u>

تشكل الفروق الثقافية التي تتباين بين النصوص المترجمة من لغة المصدر إلى لغة الهدف هي الأخرى عائق أخر في عملية الترجمة فكيفية إيجاد معاني بعض الكلمات التي لا تتواجد في ثقافة أو بيئة معينة، و يرتبط هذا الموضوع بمشكلة عدم قابلية الترجمة Untranslatability تلك الكلمات من اللّغة المصدر إلى اللّغة المنقول إليها، و أحد الحلول المقترحة لعلاج مثل هذه المشكلة أن نلجأ إلى أسلوب Transliteration أي كتابة الكلمة في اللّغة المنقول إليها حسب طريقة نطقها في اللّغة المصدر.(25)

<u>ه استخدام الكلمة Word usage:</u>

يعتبر السياق في اللّغة العربية هو المحدد الأساسي لطبيعة الأسلوب الذي نتحدث به بمعنى ما إذا كان عاميا أو فصحى، أما في اللغة الانجليزية فتتمثل إحدى الصعوبات التي تواجهنا في الترجمة الانجليزية في كيفية تحديد نوع الكلمة من حيث طبيعة الاستخدام (رسمي/ غير رسمي).(26)

و استحالة الترجمة:untraslatability

يرى العالم اللّغوي أ.داف A .Duff أن النص في لغة المصدر قد يتضمن كلمات و عبارات تمثل "ملامح ثقافية في لغة المصدر ليس لها ما يقابلها في لغة الهدف، أو أنها قد تكون موجودة إنما بشكل مختلف و لهذا فان "بعض المعاني الدلالية قد تضيع أثناء الترجمة.

و يميز العالم اللّغوي **كاتفورد** بوضوح أكثر بين ما أسماه استحالة الترجمة "اللّغوية" و استحالة الترجمة "الثقافية"، فالأولى ترجع إلى الفروق اللغوية بين لغة المصدر و لغة الهدف، بينما تحدث الثانية حين تكون إحدى الملامح الدالة على الموقف أو الحال Feature situational و التي هي لازمة من الناحية الوظيفية للنص في لغة المصدر، غير موجودة مطلقا في الثقافة التي تكون لغة الهدف جزءا منها، و هذه الناحية الثقافية أكدتها أيضا سوزان بسنت_ماكغواير فهي شيء يصعب ترجمته.(27)

و من ناحية أخرى، يميز العالم اللغوي نيومارك بين الكلمات و التعابير الواردة في لغة المصدر و التي تعبر عن ظواهر مادية "Physical" و بين تلك التي تمثل مفاهيم عقلية" Mental"، و يرى انه من الناحية النظرية فان جميع الظواهر المادية قابلة للترجمة بصورة دقيقة، نظرا إلى أنها مادية و تنتمي إلى عالم المحسوس بينما نجد أن المفاهيم العقلية غير قابلة للترجمة لأنها مثالية و تخص فردا معينا.(28)

ن ترجمة المصطلح:

فتمّلك الدول الغربية المتقدمة للتكنولوجيات يجعلها أيضا متملكة للعلوم في شتى المجالات و الاختصاصات و بالتالي هي المنتج الأول و الأخير للمصطلحات الحديثة في جميع العلوم خاصة حقل علوم الإعلام و الاتصال الذي يعتبر حقلا خصبا و الدراسات و الأبحاث لازالت قائمة فيه، ممّا جعل الدول العربية تابعة للدول الأجنبية و حتى ميلاد أي مصطلح عربي أصبح يرتبط بميلاد المصطلح الأجنبي.

_ "فمعظم المصطلحات التي تظهر في العربية تكون ترجمة لمصطلحات أجنبية و المصطلحات التي تتّم ترجمتها أو تعريبها لا تكاد تخلو من شوائب الغرابة و أحيانا عجمة التركيب، فباتت عبئا على اللّغة و أداة

تشويه لسماتها، فالمصطلح العربي لا يزال ظلاّ للمصطلح الأجنبي بل لا تزال صنعة المصطلح العربي لم تتخط مرحلة البحث عن المكافئات اللّفظية للمصطلحات التي تقذف إلى ثقافتنا العربية كل لحظة".(29)

و أصبحت هذه المشكلة الرئيسية بالنسبة للمترجم المتخصص و هي: عدم إيجاد ما يكافئ المصطلح في اللّغة العربية و إن وجد المصطلح المكافئ للمصطلح الأجنبي تظهر هنا مشكلة أخرى تتمثل في عدم توحيد استخدامه و "تبقى مسألة التوحيد مسألة صعبة و نجد أن لدينا ترجمات متعددة للمصطلح الأجنبي الواحد وفقا للغة المنقول عنها و اختيار المترجم لصيغة التعبير عن المصطلح و ذلك مرجعه انعدام التواصل بين المترجمين و الاصطلاحيين و أهل الاختصاص".(30)

و بالتالي أصبحت ولادة المصطلح العلمي العربي رهينة بوجود المصطلح الغربي و أمسى تداول المصطلحات العربية و الخطاب العلمي بين المختصين مرتبطا بدرجة تمكن المتلقي من المصطلحات الغربية و مفاهيمها و هذا ينم عن أمرين اثنين: (أولهما أن الجهاز المصطلحي العربي يكاد يكون غريبا في مفاهيمه و شبه عربي في صياغته، و ثانيهما أن مهمة الفكر العربي ظلت منحصرة في محاولة استيعاب المفاهيم العلمية الغربية و نقلها إلى العربية في صورة قوائم مفردات جلّها معرب تعريبا صوتيا لا أقل و لا أكثر). (31)

خامسا: تباين المصطلحات في علوم الإعلام و الاتصال و العلوم المجاورة بين المشارقة و المغاربة.

و يرى الدكتور **عبد السلام المسدي** أن قضية اختلاف المصطلحات بين أقطار الوطن العربي عامة وبين مشرقه ومغربه تخصيصاً ما انفكت تطرح من وجهات نظر عديدة، إننا لنذهب إلى أن هذا الاختلاف منسوب إلى التنوع وأنه يتأسس على خصائص المنظومة الثقافية هنا أو هناك في الوطن العربي و في كيفية اشتقاق المصطلحات وصياغتها، فترى أهل المشرق أكثر ميلاً إلى الحفاظ على جماليات اللغة حتى في وضع الألفاظ الدالة على الحقائق العلمية أما أبناء الجناح المغربي فتراهم أظهر جرأة على اللّغة،كأنهم من أنصار الاستعمال أكثر مما هم متعلقون بالمعيار وفيهم جمع غفير يتخطون عتبة الجمال في صياغة المصطلحات.

ومن مظاهر الاختلاف والتباين في اشتقاق المصطلح بين جناحي الوطن العربي استسهال المغاربة التوسل بآلية النحت. ولئن عد النحت من الوسائل التي تنمو بها لغة العرب فإننا نعتبر أنه الصق بروح اللغات الانضمامية كلغات الأسرة اللاتينية والجرمانية و الأنجلوسكسونية، ففيها يتم توليد الكلمات بضم الألفاظ

بعضها إلى بعض أو بانتزاع اللفظ الجديد من بعض أجزاء الألفاظ المتعاملة. أما العربية فذات طبيعة اشتقاقية لذلك كان النحت حدثاً طارئاً يعرض لها استثناء، وقد لجأت العرب إليه في حالات نادرة وقد كان قبول اللفظ الدخيل بعد صوغه بما يلاءم الأوزان العربية أهون على القدماء من اللجوء إلى النحت وخاصة إذا شذ عن الأوزان المطردة.(32)

ب_نماذج عن مصطلحات مختلفة بين المشارقة و المغاربة في علوم الإعلام و الاتصال.

سنحاول في هذا العنصر أن نحصر بعض المصطلحات الخاصة بحقل الإعلام و الاتصال و العلوم المجاورة و تبيان الاختلاف فيها و في ترجمتها و في مفهومها بين المشارقة و المغاربة إذ يشهد حقل الإعلام و الاتصال العديد من الاختلافات و عدم الضبط الدقيق للكثير من المصطلحات و المفاهيم بين المشارقة و المغاربة و بين الدولة الواحدة في حد ذاتها، و هذا ما سبب الكثير و العديد من العوائق و الصعوبات للباحث سوءا كان المغاربي أو المشرقي في انجاز بحوثه نتيجة تعدد الترجمات للمصطلح الواحد في اللغة العربية و اختلاف ترجمته من بيئة إلى أخرى و هذا راجع لاختلاف مصدره.

_بين الإشهار و الإعلان: لعّل من أكثر المصطلحات تباينا و اختلافا في حقل الإعلام و الاتصال هو مصطلحي الإشهار و الإعلان إذ نجد توجه المشارقة إلى استخدام الإعلان في اغلب المراجع و البحوث و تعريفه على أنه:" جهود غير شخصية و مدفوعة لعرض الأفكار و الآراء و تفسيرها بجانب استخدامه بشكل واضح قي جهود ترويجية للسلع و الخدمات من خلال وسائل الاتصال المختلفة معتمدة في ذلك على استمالة العواطف و الغرائز بالدرجة الأولى....."(33)

بينما يعرف الإشهار على انه:" مختلف نواحي النشاط التي تؤدي إلى نشر أو إذاعة الرسائل الإعلانية المرئية أو المسموعة أو المكتوبة على الجمهور بغرض حثه على شراء سلع أو خدمات من أجل استمالته إلى التقبل الطيب للأفكار أو أشخاص أو منشات". (34)

فهنا نجد مفهوم التعريفين واحد ألا إن الاختلاف في تناول المصطلح متداول بين البحوث المشرقية و المغاربية و نتيجة لفقر المكتبة المغاربية من المراجع في هذا المجال يجد الباحث المغاربي نفسه مضطرا إلى الاعتماد على الكتب المشرقية و مع عدم ضبط المصطلح نجد اتجاه الكثير من الباحثين أما اعتماد مصطلح "الإعلان" كما هو متواجد في المراجع، أو استبدال كلمة الإعلان بالإشهار.

_بين التأثير و الأثر: تتجه البحوث في الإعلام الاتصال إلى استخدام أكثر لمصطلح تأثير على مصطلح اثر و خاصة المشارقة إلا أنه ظهرت بعض الآراء تنادي بضرورة استخدام مصطلح "الأثر" مكان "التأثير" و هذا راجع لصعوبة قياس طبيعته و درجته و تحديد مصدره بالضبط، حيث يعرف الدكتور **السعيد بومعيزة الأثر** على أنه "تلك العلاقة التفاعلية بين أفراد الجمهور و وسائل الإعلام، و تتميز هذه العلاقة من جانب وسائل الإعلام بمحاولة تكييف رسائلها مع خصائص الجمهور الذي تتوجه إليه ..... و ليس بالضرورة التأثير عليهم لكي يغيروا شيئا ما على المستوى المعرفي أو الوجداني أو السلوكي.."(35)

و رغم هذه الإشارة إلى الفرق بين التعريفين فانه هناك بعض البحوث تتجه إلى استخدام التأثير و تقديم نفس التعريف الخاص بالأثر، أما **التأثير**:" فيعني التغيير الذي يمكن أن يحدثه التعرض للرسائل الإعلامية على الحالة النفسية أو الذهنية أو المعرفية أو الثقافية أو ألاجتماعية، أو على بعضها أو عليها كلّها".(36)

_بين التقرير و الربورتاج: يتجه المشارقة إلى استخدام مصطلح **التقرير** كنوع من الأنواع الصحفية الهامة و الأكثر استعمالا في مختلف وسائل الإعلام و يعرف **التقرير** على أنه:" مجموعة من المعارف و المعلومات حول الوقائع في سيرها و حركتها الديناميكية فهو إذن يتميز بالحركة و الحيوية و التقرير لا يقتصر على الوصف المنطقي و الموضوعي للأحداث و إنما يسمح في نفس الوقت بإبراز الآراء الشخصية و التجارب الذاتية للمحرر الذي يكتب التقرير".(37)

أما تعريف **التقرير** عند المغاربة فهو: "سرد حدث (اجتماع، مؤتمر، مجلس) بواسطة صحافي ينتقل إلى عين المكان و يحكي، بدون تعليق ما كان شاهدا على وقوعه".(38)

و هو يتضح لنا الفرق بين التعريفين كيف أن التعريف الأول يحكي عن دخول تجارب المحرر في تحرير هذا النوع الصحفي و كيف أن التعريف الثاني يلغي ذاتية المحرر، و نجد أن التعريف الأول للتقرير اقرب إلى تعريف **الربورتاج** عند المغاربة حيث يعرف على انه:" هو النوع الصحفي الذي يعتبر أكثر نبلا، لا يكتفي فيه الصحافي بتقديم تقرير عن الواقعة لكنه يترك شخصيته و حساسيته تتدخلان في اختيار الأحداث، و السرد و المعالجة". (39)

_بين الاستعمال و الاستخدام:

يعنى **بالاستعمال**:" ذلك الفعل المتمثل في اختيار أفراد الجمهور لوسيلة إعلامية دون أخرى و أن اختيارهم محدد بخلفياتهم الديمغرافية و السوسيو_نفسية و الاقتصادية و الثقافية، و هذه الخلفيات هي التي تحدد نوع

الوسيلة التي يستعملونها أكثر من الوسائل الأخرى، و تتكون لديهم عادات استعمال متمايزة بتميز خلفياتهم، مثل الوقت المفضل لاستعمال تلك الوسيلة أو الوسائل الإعلامية، و المدة الزمنية التي سيخصصونها لتلك الوسيلة و سياق الاستعمال و نمط المحتوى الذي يتعرضون له".(40)

أم **الاستخدام** فيعرف على أنه:"عبارة عن الممارسات الاجتماعية التي تصبح عادية في إطار ثقافة معينة، من خلال الممارسة في النشاط نفسه إلى جانب عوامل الاقدمية المتعلقة بالفعل الممارس، إذ يكون التعامل مع الأشياء الرمزية أو الطبيعية مرتبطا بتحقيق أهدافه محددة و تتعلق هذه الممارسة بالطابع الخاص الذي يضيفه الفرد أو الجماعة على الوسائل أو الأدوات..."(41)

عندما نتحدث عن مفهومي الاستعمال أو الاستخدام في دراسات علوم الإعلام و الاتصال يحيلنا الأم مباشرة إلى مقترب **"الاستخدامات و الاشباعات"** و من خلال اطلاعنا على مجموعة من الدراسات، نجد اتجاه بعضها إلى تسمية المقاربة ب**"الاستعمالات و الاشباعات"** بدلا من **"الاستخدامات و الاشباعات"** و هذا لمطابقتهم مفهوم الاستعمال بمفهوم الاستخدام، لكن **الاستخدام** يشير إلى "نشاط اجتماعي يتم ملاحظته بسبب تواتره و يتمثل استخدام شيء ما و الاستفادة منه لغاية محددة أو تطبيقية لتلبية حاجة ما، و في دراسات الاستخدام يحيل إلى ممارسة كما يحيل إلى تصرفات أو عادات أو اتجاهات".(42)

_بين التصورات و التمثلات:

إذ نجد أن هناك اختلافا في استخدام المصطلح الواحد بين المشارقة و المغاربة و لكن التعريف و المفهوم واحد فتعرف **التمثلات** على أنها:" يشير التمثل في علم النفس إلى الإدراك أي تلك الصورة الذهنية حيث محتواها يتعلق بموضوع أو مشهد من العالم الذي يعيش فيه الفرد، أن التمثل يعني إذن فعل جعل شيئا ما محسوسا بواسطة شكل أو رمز أو علامة أو إشارة". (43)

أما **التصورات** فتعرف على أنها:" الرموز التي لها قيمة فكرية مشتركة و معنى عاطفي لدى جميع أعضاء الجماعة و تعكس التصورات الجماعية تاريخ الجماعة أي تجاربها من خلال الزمن".(44)

خاتمة:

في ظل هذه الاختلافات و التباينات بين مجموعة المصطلحات التي طرحت في مجال الإعلام و الاتصال و الحقول المجاورة نجد الباحث العربي في حيرة من أمره بين ما يوظف و ما يختار، و مع ظهور حقل جديد للدراسات الخصبة ألا و هو حقل الإعلام الجديد، بدأت تظهر مجموعة مصطلحات أخرى جديدة تختلف و

تتعقد أكثر عند ترجمتها أو تعريبها مع الحفاظ في بعض الأحيان على عجمة تركيبها كالتفريق بين ما هو رقمي و الكتروني(إعلام رقمي، إعلام الكتروني)، و ما هو افتراضي و رقمي (الجامعة الافتراضية، الجامعة الرقمية)، و بين الشات و الدردشة و المحادثة، و بين الكثير من المصطلحات التي أنتجت حسب إنتاج التكنولوجيات الحديثة في علوم الإعلام و الاتصال وجب إذن الالتفات إلى هذا و تحديدها تحديدا دقيقا و واضحا حتى يتاح استعمالها استعمالا واحدا في جميع الأبحاث العلمية على مستوى الوطن العربي.

الهوامش:

(1) حسن لحساسنة، **دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي و مساهمتها في تقارب وجهات النظر و تحديد و تصحيح مسار مستقبل دراسات الاقتصاد الإسلامي العالمي**، ص429، http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Research/op23.pdf، شوهد يوم:2012/11/10، سا:18:35.

(2) محمد زكي خضر، **اللغة العربية و الترجمة الآلية (المشاكل و الحلول)**، مِؤتمر التعريب الحادي عشر، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، الجامعة الأردنية، عمان، 12_2008/10/16، ص2.

(3) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **الترجمة(المبادئ و التطبيقات)**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ، ط2،2006، ص7.

(4)فيصل حسين غوادرة، **دور الترجمة بين الذات و الأخر**، http://scholar.najah.edu/sites/scholar.najah.edu/files/conference-paper/summary-research-role-translation-between-self-and-other.pdf، شوهد يوم:2012/11/15،سا:17:21.

(5)شحادة الخوري، مرجع سابق ذكره، ص191.

(6) أحمد عثمان، **الترجمة في التقاليد العربية**، الجوبة، العدد33، خريف1432ه، ص10.

[7]شحادة الخوري، مرجع سابق ذكره، ص197.

[8] فيصل حسين غوادرة، مرجع سابق ذكره، ص173.

ملاك الخالدي، **التـرجمة الوسيط التاريخي الأبرز في عملية المثاقفة**، الجوبة، العدد33، خريف 1432ه، ص 24. [9]

[10]حسن لحساسنة، مرجع سابق ذكره، ص430.

[11]بسمة أحمد صدقي الديجاني، **دور الترجمة في حوار الحضارات(تجارب رائدة تركت أثرا بارزا في المجتمع المتلقي)**، http://scholar.najah.edu/sites/scholar.najah.edu/files/conference-paper/role-translation-dialogue-civilization-pioneering-experiences-remarkable-influences-recipient-societ.pdf، شوهد يوم:2012/11/15، سا:15:25، ص141.

[12] المرجع نفسه، ص17.

[13] شحادة الخوري، مرجع سابق ذكره، ص43.

عبد المجيد شكري، **فن الترجمة الإعلامية في وسائل الاتصال الجماهيري**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2004، ص31. [14]

[15] أحمد إبراهيم و آخرون، **التأويل و الترجمة (مقاربات لآليات الفهم و التفسير)** ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص27.

[16]حسن حنفي، مرجع سابق ذكره، ص50.

[17]ماجد سليمان دوديني، **دليل المترجم الصحفي و الإعلامي(الترجمة الصحفية و المصطلحات الإعلامية)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2009، ص139.

[18] **الترجمة عند العرب (تاريخها و مشاكلها و أنواعها)**، جريدة السبيل، تموز 2011، http://www.assabeel.net/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%82/48311-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%87%D8%A7-

%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84%D9%87%D8%A7-
%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7.html : نظر يوم:2013/02/02، سا:15:37.

(19)محمد أحمد طجو، **التَرجمة: أنواع .. نظريات.. صعوبات**،

http://www.aleflam.net/index.php?option=com_content&view=article&id=587:2011-04-02-17-08-43&catid=39:2010-01-06-18-09-05&Itemid=70، نظر يوم: 2013/02/03، سا:15:33.

(20)الموقع نفسه.

(21)حسن السبع، **بعض مآزق الترجمة**، الجوبة، العدد33، خريف 1432ه، ص42.

(22) أحمد موقت، **علم اللغة و الترجمة (مشكلات دلالية في الترجمة من العربية إلى الانجليزية)**، دار القلم العربي، حلب، 1997، ص145.

(23)المرجع نفسه، ص146.

(24) المرجع نفسه، ص147.

(25)ماجد سليمان دوديني، مرجع سابق ذكره، ص143.

(26)المرجع نفسه، ص146.

(27)أحمد موقت، مرجع سابق ذكره، ص148.

(28)المرجع نفسه، ص149.

(29) http://hosameldin.org/magazine/index.php/2012-04-03-12-51-57/186-2012-04-18-23-14-35 vu le: 10/11/2012, 18:30h.

(30) الموقع نفسه.

(31) محمد أحمد طجو، الموقع نفسه.

(32)عبد السلام المسدي، **مصطلحاتنا بين المشرق و المغرب**، http://www.alriyadh.com/2005/04/07/article54342.html شوهد يوم: 2013/01/19، سا:22:43.

(33)معمر ربوح، **اتجاهات المستهلك الجزائري نحو الإعلان**، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2009/2008، ص95.

(34) أحمد بوخاري، **دلالات المكان في الومضات الاشهارية التلفزيونية**، الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص24.

(35) السعيد بومعيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكيات لدى الشباب**، الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص29.

(36)علي قسايسية، **المنطلقات النظرية و المنهجية لدراسات التلقي**، الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص42.

(37) فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، عالم الكتب، القاهرة، 1990، ط4، ص135.

(38)نصر الدين لعياضي، **اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ط2، ص63.

(39)نصر الدين لعياضي، مرجع سابق ذكره، ص130.

(40)السعيد بومعيزة، مرجع سابق ذكره، ص30.

(41) صفاح أمال فاطمة الزهراء، **استخدام الهاتف النقال لدى الطالب الجامعي**، مستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، 2010/2099، ص21.

(42) عبد الوهاب بوخنوفة، **المدرسة التلميذ المعلم و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال**، الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، دامعة الجزائر، 2007/2006، ص49.

(43) عبد الوهاب بوخنوفة، مرجع سابق ذكره، ص42

(44) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات الإعلام(انجليزي عربي)**، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1991، ط1، ص42.

رزت مؤخرا ظواهر اتصالية أدت الى تأسيس اشكاليات ومفاهيم جديدة وبات اليوم الاعلام سلطة لا حدود لتأثيرها كونها قادرة على تشكيل وعي الافراد والجماعات وأصبحت وسائل الاتصال قوى اساسية فاعلة في مجتمعنا.

ان تكوينا اعلاميا، ذا طابع مهني، ضروري لضمان تكوين كفاءات قادرة على المساهمة في تطوير الأداء الاعلامي ولكن ذلك يستوجب ضمان شروط انتاج المعارف النظرية والعملية لتكوين ذاته. كما ان تكوين الكفاءات الاعلامية لا يكتفي باستهلاك المعارف التي ينتجها الآخر والاتجاه الى التقليد الانكلوسكسوني أو الفرنكوفوني من مسميات ومحتويات البرامج الدراسية الاعلامية والاتصالية، او التوفيق الجامع بينهما وانما استخدامها وتطويرها وتقديم انتاجات جديدة وذلك لضمان استقلالية الثقافة والبحوث العربية وابعادها عن الدراسات المقتبسة من الغرب النمطية التكرارية.

لذلك يحتل موضوع التكوين في مجال الاعلام والاتصال والمهن الاتصالية أهمية خاصة في هذه الورقة البحثية ولا بد من القاء الضوء على المشكلات والمعوقات الأساسية التي تعترض طلاب كليات الاعلام اللبنانية. يقترن هذا الموضوع بقصور القوانين الاعلامية في العالم العربي وقدمها وعدم مواكبتها للتطورات التقنية والتكنولجية ووسائل الاتصال الرقمية الحديثة والتواصل الاجتماعي وما تطرحه من تحديات في مجال الاخلاقيات الاعلامية والحريات الاعلامية وحرية التعبير عن الرأي.

سنتناول اشكالية تكوين اعلامي الغد والحاجة الملحة والمتطلبات العملية التي تدفعنا الى اعادة النظر في واقع الاعلام والاتصال ومفهوم علوم الاعلام والاتصال خاصة ان التكوين المهني ينبغي ان يتطور بما يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة واحتياجاتها المستقبلية ويستفيد من التقنيات والمتغيرات الجديدة وتحديثها.

ما هي ابرز الاشكاليات والصعوبات التي يواجهها طلاب الاعلام وما تأثيرها على تكوينهم المهني؟

- عدم فعالية وتحديث مضمون المواد بما يتوافق والتطورات في التقنيات والاتجاهات الاعلامية
- عدم التنسيق بين مضمون المواد وتضاربها وتشابهها بين مادة واخرى
- عناوين مواد مغرية لمضمون ضعيف ولا يمت لها بصلة أحياناً
- دمج مضمون عدة مواد ضمن مادة واحدة اذ لا يغطي هذا المضمون كافة الأساسيات المطلوبة للمادة ولا تتعمق في الأفكار الأخرى المشتتة.
- تفاوت مضمون المادة نفسها بين استاذ وآخر وطرق التدريس وتقييم الاساتذة للطلاب وفقاً لمعايير غير معروفة أو منطقية أحياناً
- عدم توفر بعض المواد الضرورية للاختصاص مثل الاتصال الداخلي للمؤسسات والموارد البشرية

- نقص في مواد النظريات الاعلامية التقليدية والمعاصرة وعدم التركيز على مواد النظريات الاعلامية (theories of communication, theories of mass media, communication studies…) وادراجها ضمن السنوات الاولى للدراسة كونها تأسيسية وأساسية للعديد من باق مواد الاختصاص.
- عدم توجيه الطلاب لربط مضمون المواد والاستفادة منها خاصة وان هذا الأمر ضروري من تداخل المجالات والاختصاصات بين علوم الاعلام والاتصال والعلوم الأخرى Interdisciplinary & multidisciplinary
- عدم توفر المعدات من كاميرات واجهزة تصوير واضاءة وانترنت...
- غياب التنسيق بين الاطار الأدبي والمهني التقني خاصة في ظل الحراك المتسارع والظواهر الاعلامية الجديدة وغيابها في المقررات وعدم تسخير التكنولوجيا لخدمة الافكار وتأهيل الطلاب للممارسة المهنية.

- معظم المواد نظرية أكثر منها عملية
- الاعتماد على الحفظ وتخزين كم هائل من المعلومات في الاختبارات والامتحانات الكتابية في حين انه من الاجدى القيام بمشاريع وأبحاث تطبيقية
- عدم تشجيع المبادرات الفردية للقيام بنشاطات خاصة بطلاب العلاقات العامة

- التعامل مع الطلاب كحالات رقمية دون تفاعل واستخدام اساليب المشاركة والتفاعل مع الطلاب
- عدم الاطلاع على مشاريع الطلاب الأخرى لامكانية الاستفاد من مضمونها او الانتقادات الموجهة لها واجراء مناقشات حولها.
- عدم ايجاد فرص عمل خاصة لطلاب العلاقات العامة حتى ان معظم خريجي هذا الاختصاص عاملين في مجالات أخرى
- عدم انخراط الطلاب مع الخارج من خلال تطبيق المكتسبات النظرية والتدريبات العملية.
- عدم تأمين تدريبات والتعاقد مع مؤسسات لاستقبال الطلاب وتدريبهم عملياً على المكتسبات النظرية

الحلول:

- لا بد من اللجوء الى العمل الاستراتيجي المبني على دراسة الواقع الراهن وتحليله بناءا على مؤشرات علمية دقيقة لصياغة برامج واختبارت وامتحانات بهدف تطوير مهارات الطلاب بناءا على معايير علمية وبما يتلاءم مع الحاجات الواقعية لسوق الاعلام والاتصال للعمل على تحسين أداء المؤسسات الاعلامية.
- هناك فرص كبيرة امام مؤسسات التدريب لتوفير خريجين من مستوى عال، وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الهيئات الأكاديمية والاعلامية لتحفيز التقدم مما يساعد على تحديد احتياجات ومتطلبات القطاع
- وضع خطة تكوينية للتنسيق فيما بين المواد
- امتلاك كوادر اعلامية تؤهل الطلاب لسوق العمل وتمتلك كفاءات مهنية تقنية لاستخدام التكنولوجيا في العمل الاعلامي وأدبية للتحكم بقواعد الكتابة الاعلامية.
- اشراك الطلاب بالأبحاث وانتاج المعرفة اذ انهم الفئة الاجتماعية الأكثر استخداماً لوسائل الاتصال الحديثة خاصة وان مشاركتهم تؤدي الى انتاج قاعدة معلومات اساسية وانهم قادرين على التعبير عن حاجاتهم بهدف ايجاد حلول ووسائل لانتاج ثقافي ميداني. ان تطوير البحث العلمي الا باستقلدة ومساهمة اعضائه.
- تلزيم طلاب العلاقات العامة بالقيام وتنظيم النشاطات في مختلف كليات الجامعة اللبنانية وتغطيتها وتصويرها ونقلها من خلال طلاب الصحافة والاعلان اللازم عنها.
- الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي عبر تحديث الموقع وتشجيع التفاعل والتبادل الثقافي بين مختلف كوادر الطلاب والأساتذة ضمن الكليات نفسها.

i سلطانة بلقاسم و حسان الجيلاني: **محاضرات في المنهج و البحث العلمي**، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص85.
ii حسن الساعاتي: **تصميم البحوث الاجتماعية**، دار النهضة العربية، لبنان، 2003، ص ص217، 218.
iii موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر بوزيد صحراوي و آخرون، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص100.

iv عامر قنديلجي: **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 2008 ،ص 45.

v نصر الدين لعياضي: **الرهانات الابستمولوجية والفلسفية للبحث الكيفي: نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية**، **تاريخ المعالجة الإكترونية 02مارس 2014، الرابط الإلكتروني: -www http://anfasse.org/index.php/2010-12-27-01-33-59/2010-12-05-18-31-21/4345-nasser-eddine-liyyadi)**

vi كمال عبد الحميد زيتون: **تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها إلكترونيا** .عالم الكتب، القاهرة، 2006،ص39.
vii -موريس أنجرس: مرجع سبق ذكره، ص101.
viii عرابي عبد القادر: **المناهج الكيفية في العلوم الإجتماعية** . دار الفكر، دمشق،2007،ص43.

ix عبد الحميد محمد: **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**. دار ومكتبة الهلال، بيروت،2009، ص21.

10 رجاء محمود أبو علام: **مناهج البحث الكمي و النوعي و المختلط**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2013، ص ص82،83.
11 المرجع السابق نفسه، ص 36.
12 -عبد القادر عرابي: **المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية**، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2007، ص153.
13 شارلين هس بيبر و باتريشيا ليفي: **البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية**، ترجمة هناء الجوهري، ط1، المركز القومي للترجمة، 2013، ص213.
14 نصر الدين العياضي، مرجع سبق ذكره.
15 كمال عبد المجيد زيتون: **تصميم البحوث الكيفية و معالجة بياناتها إلكترونيا**، دار عالم الكتب، الأردن، 2006، ص 301.
16 نصر الدين العياضي: مرجع سبق ذكره.
x : عبد الرحمن عزي:التنظير الاعلامي القيمي الفرص و التحديات، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الثاني حول نظرية الحتمية القيمية في الاعلام، بعنوان:نظريات الاعلام المعاصرة،3-4 ديسمبر 2013، جانعة عمار ثليجي-الأغواط،الجزاءر.

xi : عبد الرحمن عزي: التنظير الاعلامي القيمي الفرص و التحديات،مرجع سابق.

xii : للاطلاع اكثر: عزي عبد الرحمن: التكوين الإعلامي والمتصورات المرجعية، دراسة حالة ميدانية، المجلة الجزائرية للاتصال، ع. 10، 1995، ص ص 7-30.

xiii :عبد الرحمن عزي: التنظير الاعلامي القيمي الفرص و التحديات، مرجع سابق.

: محمد شطاح : التدريس الاعلامي في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ، المجلة العربية للإعلام و الاتصال ،ع. 08، ماي 2012، الجمعية السعودية 7 للإعلام و الاتصال، الرياض، السعودية. ، ص.135

xv http://alik.over-blog.org/article-52773046.html

xvi: MESRS: l ’enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie,50 années au service du développement 1962-2012 ;p.21.

xvii : محمد شطاح: التدريس الاعلامي في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر،مرجع سابق، ص. 142

xviii : المرجع نفسه، ص.137

xix : MESRS: l ’enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie,op.cit,p.p.30-31.

xx : للاطلاع أكثر: عبد الرحمن عزي: منهجية الحتمية القيمية في الاعلام، الدرالمتوسطية، تونس،ط.01،2013، ص.ص.67-75.

xxi محمد شطاح . التدريس الاعلامي في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر،مرجع سابق، ص. 155.

xxii http://alik.over-blog.org/article-52773046.html

الملاحق:

الملحق رقم (01) وتيرة زيادة عدد الجامعات الجزائرية
(2012-1962)

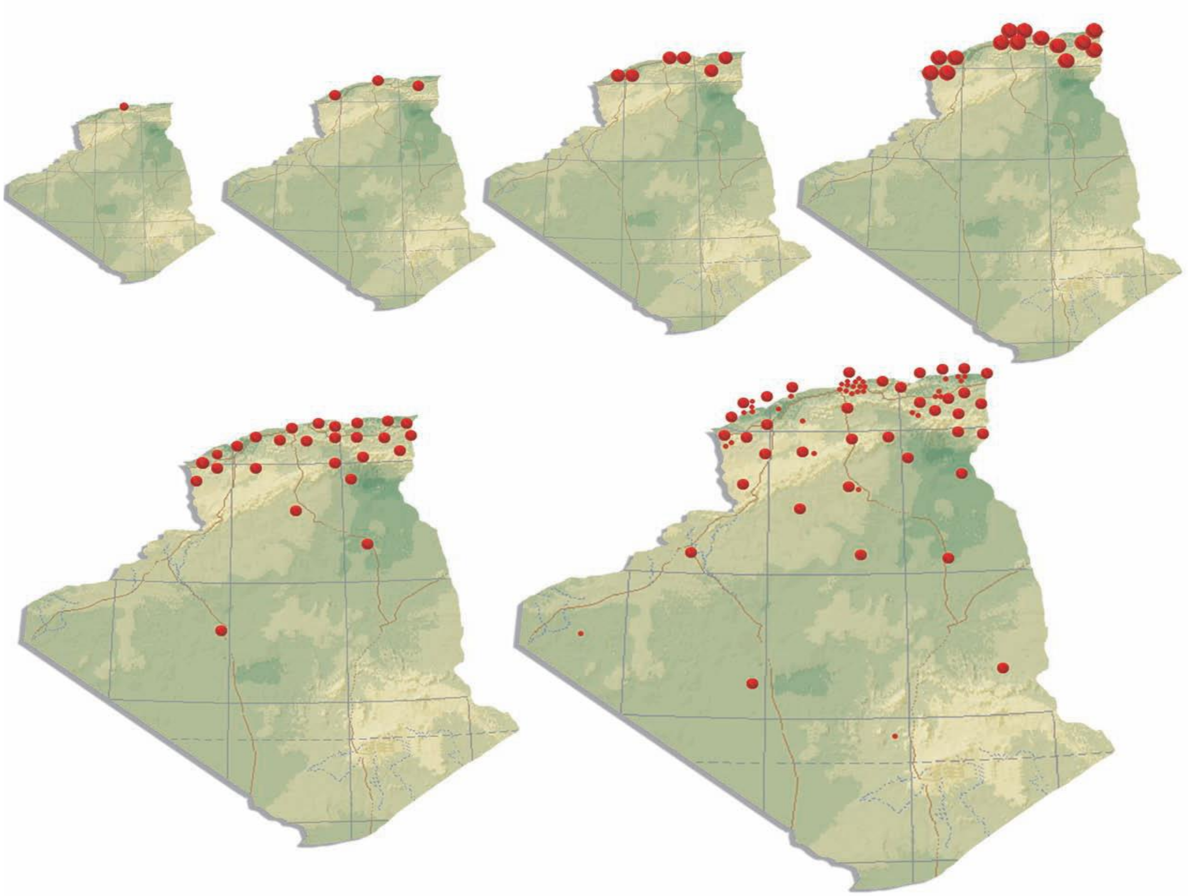

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الملحق رقم(02): زيادة عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج حسب الاختصاصات الكبرى

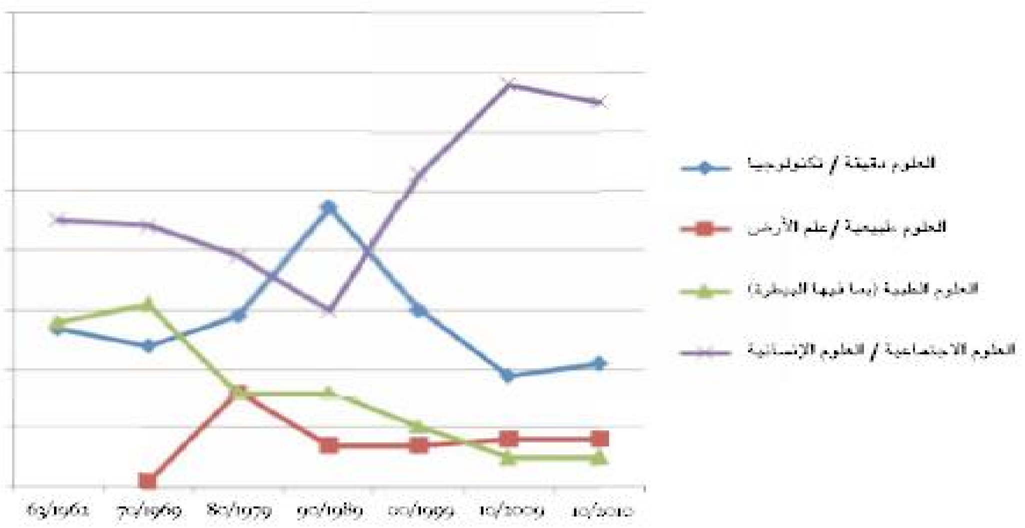

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

*الملاحظ هنا هيمنة العلوم الانسانية و الاجتماعية، و بالرغم من ذلك لا تحظى بالأهمية اللازمة.و خاصة من ناحية الإحصائيات التي تقدمها وزارة التعليم العالي .

الرابطة العربية لعلوم الاعلام و الإتصال

المؤتمر الأول:

نحو قراءة نقدية للتجربة البحثية في علوم الاعلام والاتصال في العالم العربي

تقديم ورقة بحثية بعنوان:

التجربة الجزائرية في تدريس علوم الاعلام و الاتصال
(1962-2014)

من إعداد:

أ- حفصة كوبيبي
باحثة في الدكتوراه، تخصص ميديا و مجتمع
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

- **مقدمة:**

دخلت علوم الاعلام و الاتصال –حسب التعبير الفرنكوفوني- إلى البلدان العربية في الستينات من القرن الماضي في بعض البلدان كمصر و الجزائر، كما تأسست معاهد خاصة بالاعلام في السبعينات في الكثير من الدول العربية كالمملكة المغربية ، تونس، و دول الخليج العربي، و التي تطورت في الثمانينات و التسعينات.

حاليا لا يوجد بلد عربي لا يدرس فيه الاعلام و الاتصال في التعليم العالي.

و تظهر الكثير من التقارير أن برامج التعليم العالي للاعلام و الاتصال في الوطن العربي إما متأثرة بالنموذج الأنجلوسكسوني أو بالنموذج الفرنسي كبلدان المغرب العربي، و في مقدمتها الجزائر.

و تعتبر الجزائر من الدول العربية الرائدة في مجال تدريس الاعلام في المرحلة الجامعية، ما يناهز الربع قرن (1964-2014) ، و تشير الاحصائيات إلى " وجود أكثر من 15 قسم لعلوم الاعلام و الاتصال بمختلف الجامعات الجزائرية إلى جانب مدرسة وطنية عليا للصحافة و علوم الاعلام التي فتحت أبوابها في السنة الدراسية 2010/2009، هذا بالإضافة إلى بعض المدارس التي بدأت التدريس في هذا القطاع"[xxii] و لكن ما هي أهم محطات هذا القطاع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؟ و ما هي وضعية البحوث الاعلامية ؟ و ما هي أهم الصعوبات التي يتعرض لها الباحث في هذه المنطقة؟

1- تاريخ التعليم العالي لعلوم الاعلام و الاتصال في الجزائر:

يمكن أن نقسم مراحل التعليم العالي لعلوم الاعلام و الاتصال بالجزائر إلى الفترات التالية :

1-1- فترة الستينات:

بعد استرجاع السيادة الوطنية و مقوماتها اهتمت الدولة الجزائرية المستقلة بقطاع الاعلام ، و الذي يظهر من خلال التشريعات و النصوص المختلفة ، و إعادة هيكلة مختلف المؤسسات الاعلامية -باعتبارها احد القطاعات الاستراتيجية- بالطريقة التي توافق و اتجاهات السياسة العامة للبلاد آنذاك. حيث اقترنت فلسفة التدريس الاعلامي بمخطط بناء الدولة الاشتراكية ، و برزت ضرورة إيجاد مؤسسة تتكفل بالتكوين و التدريب الاعلامي و تحقق ذلك سنة 1964، فبعد عامين من استقلالها شهدت الجزائر ميلاد

المدرسة الوطنية للصحافة ، التي تم إنشاؤها بعد الاستقلال بمساعدة منظمة "اليونسكو" تحت إشراف وزارة الإعلام و اهتمت هذه المدرسة-حصرا- بتكوين اعلاميين مهنيين دون الاهتمام بالتنظير أو البحث العلمي.

و قد ظلت هذه المدرسة لمدة ثلاثة عقود المكان الأوحد لتدريس علوم الصحافة و الإعلام، حيث انطلق التدريس في بأعداد محدودة من الطلبة و ذلك لعدة أسباب في مقدمتها نقص التأطير و قلة الامكانيات، و بدأ التكوين باللغة الفرنسية (أساتذة فرنسيين ،بلجيكيين و أفارقة) و ذلك بحكم الظروف التاريخية، كما ظهر قسما آخر معرب التكوين، يؤطره عرب من المشرق و خاصة كوادر مصرية.

الهدف الأساسي من هذه المدرسة هو تخريج كوادر اعلامية تملا الفراغ الاعلامي الموجود آنذاك من جهة و من جهة أخرى تكوين مناضلين مدافعين عن الاشتراكية في مدة ثلاث سنوات دراسية للحصول على الليسانس . و بدأت أولى الدفعات تتوالى منذ سنة 1967(بعد ثلاث سنوات من التدشين).

أما عن البرنامج الدراسي ، فقد كانت أغلب مواده ذات طابع مهني تتوافق و أهداف المعهد، كفنيات التحرير، الإخراج الصحفي، القصاصات الصحفية، بالاضافة إلى بعض المواد الأخرى ذات الطابع الثقافي العام،كعلم الاجتماع العام، علم النفس الاجتماعي،القانون، و الانظمة الدستورية.

و قد أضيفت مادة النحو العربي و القواعد الإملائية لطلبة القسم العربي، و ذلك نظرا للضعف اللغوي الذي ميزهم في تللك الحقبة.

1-2- فترة السبعينات:

بدأ الاهتمام بالتكوين الأكاديمي العالي في منتصف السبعينات ، و شهدت تلك الفترة بداية البعثات الطلابية إلى الخارج للحصول على الشهادات العليا في الاعلام و الاتصال. و من بين أهم مميزات التعليم العالي فترة السبعينات: التكوين النوعي و النخبوي، إذ تميزت الجامعة الجزائرية أنذاك بالأعداد القليلة للطلبة، و تميزت الدفعات الأولى بتكوين عال و جيد في الاعلام و التي تقلدت لاحقا مسؤوليات و قيادات في مختلف المؤسسات الاعلامية ، و هي الحالة التي لا نجدها الآن نظرا لحالة التشبع التي تميز هذه الفترة .

و في عام 1974 تم دمج المدرسة الوطنية للصحافة مع معهد الدراسات السياسية لينشأ معهد العلوم السياسية و الاعلامية و تصبح تابعة لوزارة التعليم العالي و تميزت هذه المرحلة بزيادة سنة واحدة في مدة التكوين، حيث أصبحت مدة الدراسة الجامعية لنيل الليسانس(البكالوريوس) أربع سنوات سنتين جذع مشترك و سنتين تخصص .

حيث تم إدماج مواد الثقافة العامة في الجدع المشترك، وأدمجت بقية المواد الأخرى كتقنيات التحرير و التنشيط في السنتين المتبقيتين.

و ما يميز البرنامج الدراسي هذه الفترة هو[xxii]:

حضور مادة التاريخ[xxii] بشكل بارز من خلال الكتب الستة عن تاريخ الصحافة في الجزائر للأستاذ زبير سيف الإسلام يرحمه الله وكتابات الدكتور زهير إحدادن، - شيخ تاريخ الصحافة الجزائرية- عن تاريخ الصحافة الأهلية في الجزائر.

ويتميز تاريخ الصحافة في الجزائر بالزخم والتنوع الثقافي والسياسي والارتقاء في الكتابة والطرح بشكل لا ينافسه في ذلك إلا ربما تاريخ الصحافة المصرية. وللأسف فإن هذا التراث المهني والمعرفي الإعلامي لم يجد له مكانة في التدريس الإعلامي في الجامعة الجزائرية إلا باستثناءات محدودة[xxii]

وتضمن التكوين أيضا شيئا من الاجتماع من خلال كتاب "التفكير العلمي عند ابن خلدون" لأحد أساتذة المدرسة الأستاذ ابن عمار الصغير.

وكانت تصل بعض الوثائق القليلة من المشرق مثل كتاب "المسؤولية الإعلامية في الإسلام" للأستاذ محمد سيد محمد يرحمه الله والذي كان أحد أساتذة المدرسة وبعض المواد باللغة الفرنسية عن الباحث الفرنسي فرانسيس بال Francis Balle .

و على العموم كان التدريس الإعلامي في الجزائر بداية السبعينيات يتسم بالنزعة الحرفية (أي التركيز على مواد التحرير الإخباري وفن الإلقاء والتقديم، الخ.) ،كما طغت الأيديولوجية على التكوين الإعلامي آنذاك إذ كانت مفاهيم "الاشتراكية" والرأسمالية" قاسما مشتركا في الجو السائد في المدرسة، ويمكن القول بالتالي أن التكوين كان يتسم بحضور الأيديولوجية والقليل من العلم والفكر. فعزي عبد الرحمن لما تحدث عن التكوين الإعلامي[xxii] أشار إلى تشبع طلبة الجذع المشترك بالفكر الغربي وطرح الآباء الأوائل لعلوم الإعلام والاتصال لم يكن يشخص وضعية اجتماعية يعيشها فاعلا اجتماعيا معزولا عن تأثيرات السياق وممارسات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، بل قدم تشخيصا واضحا لبنية التكوين في الجامعة الجزائرية آنذاك، وتأثير ذلك على نمط التفكير ونتائجها على الفكر ضمن عنصر الزمن.

و كانت تحضر بعض الشخصيات الإعلامية والثقافية والسياسية لإلقاء محاضرات بالمدرسة من أمثال الأستاذة زهير ونيسي، وزيرة الثقافة، ورضا مالك، الكاتب الصحفي بجريدة المجاهد أثناء الثورة بالجزائر آنذاك.[xxii] Le Monde مراسل صحيفة "لوموند"Paul Balta و"بول بالتا،"

كما تميزت هذه الفترة بالمحاولات الجاهدة للتعريب الكلي للدراسة ، وكذا ارسال البعثات الطلابية إلى الخارج.

1-3- فترة الثمانينات:

تم فك الارتباط بين التخصصين الاعلام و السياسية بداية من الدخول الجامعي 1983/1982، أصبح التكوين في الجزائر يتم بمعهد علوم الاعلام و الاتصال ، و من خلال التسمية الجديدة نلاحظ تطور منظور القائمين على التكوين الاعلامي...[xxii] و تعتبر هذه الفترة من أبرز مراحل التكوين الاعلامي في الجزائر منذ استقلالها ، حيث تميزت بالتعريب الكامل للتدريس ،و الاعتماد على الكوادر الجزائرية ،و خاصة بعد عودة البعثات الطلابية من الخارج ، كما تميزت بديمقراطية التعليم و مجانيته، و لكن ظلت صفة المناضلة و الالتزام بالاشتراكية ترافق التكوين الاعلامي.

1-4- فترة التسعينات

انتقلت علوم الاعلام و الاتصال من تخصص نخبوي إلى تخصص جماهيري مع مجيء فترة التسعينات التي جلبت معها جملة من التغييرات التي مست العديد من المجالات ، منها التعليم العالي.

و بالتحديد سنة 1999، أين الغي نظام المعاهد و حل مكانه نظام الكليات و الأقسام. و كانت البداية مع جامعة عنابة في الشرق الجزائري التي حاولت في البداية أن يتميز التكوين في الاتصال بالاهتمام بالعلاقات العامة و الاتصال في التنظيمات، ثم فتح قسم الاعلام و الاتصال في جامعة وهران بالغرب الجزائري، فجامعة مستغانم، ثم جامعة قسنطينة بالشرق الجزائري، و في فترة وجيزة تعددت أقسام التدريس للإعلام و الاتصال في الجامعات الجزائرية...

1-5- الفترة الحالية:

أما الفترة الحالية فما يميزها عن سابقتها هو إدخال النظام الجديد ل.م.د.، و استحداث مدرسة جديدة للصحافة ، تحت مسمى المدرسة العليا للصحافة، و هي متخصصة في تكوين شهادة الماستر ابتداءا من السنة الدراسة 2009-2010، تضم طلبة من جميع التخصصات حتى العلمية منها (كالطب و الصيدلة و العلوم التطبيقية) بهدف تكوين متخصصين في المجال.

غير أن المشرفين عن هذه المدرسة التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي من بقايا الفرنكوفونية، الذين يحاولون استرجاع مكانتهم التي فقدوها بتعريب العلوم الاجتماعية و الانسانية، منذ الثمانينات، و بذلك يطبقون برامج تكوني أكاديمي أكثر منه مهني.[xxii]

و عن النظام الجديد. فقد تبنته الجامعات الجزائرية في ظل اصلاحات التعليم العالي ، نظاما جديدا يسمى (ل.م.د) و هي اختصارات للأطوار الدراسية الليسانس، (فترة ثلاث سنوات) الماستر(سنتين) و الدكتوراه (ثلاث سنوات دراسية)، نظام مستوحى من النظام التعليمي الأوروبي ، و قد مس هذا النظام جميع الأقسام التعليمية -بما فيها الاعلام و الاتصال - ما عدا العلوم الطبية و الصيدلة و الشبه طبي ، و بعض المدارس العليا.

شرع في تطبيق هذا النظام في علوم الاعلام و الاتصال منذ السنة الدراسية 2007/2006 في مختلف الجامعات الجزائرية،و ما يميز هذا النظام هو عدم توحيد المقاييس لنفس التخصص بين مختلف

الجامعات(فالتخصص الدراسي عبارة عن مشروع يقدمه استاذ محاضر بالجامعة إلى الوزارة، إن تمت الموافقة عليه يتم فتح مقاعد دراسية، و يكون هو المسؤول عن المسار)

فترة الليسانس : و هي عبارة عن ثلاث سنوات،السنة الأولى جذع مشترك علوم انسانية(و من بين المقاييس المدرسة في هذه السنة: مدخل إلى علوم الاعلام و الاتصال، علم الاعلام الاجتماعي، بيبليوغرافيا، تاريخ،و غيرها من مواد العلوم الانسانية الأخرى) أما السنة الثانية : شعبة الاعلام و الاتصال (و من بين مواد التكوين: فنيات التحرير الصحفي، قانون الاعلام، تقنيات القراءة و الكتابة كأهم مواد التخصص، و مواد عامة أخرى كتاريخ الفكر السياسي،لغة أجنبية و غيرهامن المواد العامة)

و في السنة الأخيرة يتم اختيار التخصص من قبل الطلبة، و من بين التخصصات الموجودة بجامعة مستغانم: اتصال اقتصادي و مالي، صحافة مكتوبة،سمعي-بصري،)

أما التنظيم البيداغوجي الجديد للدراسة يكون حسب نظام السداسيات، ووفق.ا لمنطق المقاييس و المكتسبات،القبلية و البعدية،و ليس على أساس المعدل السنوي...كما تم تخصيص حيز أهم للأعمال الموجهة في البرنامج.[xxii]

و يمكن تحديد تموقع التكوين الاعلامي في هذا النظام في النقاط التالية :[xxii]

- عدم اعتبار علوم الاعلام و الاتصال حقلا معرفيا مستقلا بذاته.
- تغييب السنة أولى من خلال دمجها ضمن العلوم الاجتماعية و/ أو الانسانية و هذا على حساب مواد و مساقات مهمة في الاعلام و الاتصال.
- تقليص فترة الدراسة إلى ثلاث سنوات و هو ما يجعلنا نتساءل عن إمكانية أن يلم الطالب باختصاصه في هذه المجال، و في هذه المدة القصيرة مع الاخذ باعتبار السنة اولى جذع مشترك.
- نظام ل.م.د يتماشى مع الأعداد المحدودة من الطلبة ، و ليس مع أعداد الطلبة التي تتزايد كل دخول جامعي.

و هكذا انتقل التكوين الاعلامي في الجزائر من النوعي إلى الكمي و من النخبوي إلي الجماهيري ، فقد " تجاوز عدد الأقسام الخمسة عشرة قسما، و ناهز عدد الطلاب الـ20000 طالب منهم 8000 بقسم الاعلام و الاتصال بكلية العلوم السياسية و الاعلام بجامعة الجزائر[xxii]

هذا التوسع أدى إلى بداية نهاية بريق التكوين في مجال الصحافة و الاعلام و الاتصال، و الأسباب كثيرة في مقدمتها[xxii]:

- تشتيت القدرات في مجال التأطير: ففتح اقسام جديدة أدى إلى التحاق بعض أساتذة هيئة التدريس لهذه الاقسام و هو ما ادى إلى تشتيت الطاقات و هدر الامكانيات التي كانت بحوزة القسم الاصل بجامعة الجزائر، ففتح اقسام جديدة للإعلام و الاتصال بشكل متسرع و غير مدروس الامر الذي أوقعها في مشكلات متعددة على راسها الافتقار للكفاءات المؤطرة و الوسائل المساعدة للتدريس و التكوين.
- افتقار العديد من الأقسام إلى وسائل اعلام محلية للتدريب و لتوظيف الخرجين .
- تواجد الأقسام في كليات غير متجانسة ، فبعض الاقسام في كليات الآداب و أخرى في كليات العلوم الانسانية و الاجتماعية ، أو العلوم الاقتصادية و الحقوق و هذا ما جعل أقسام الاعلام تعاني التهميش مقارنة بالأقسام الاخرى المتواجدة منذ عشرات السنين

و من بين أهم مكتسبات النظام الجديد [xxii]:

- ديمقرطة التعليم: تكافؤ الفرص أمام جميع الطلبة.
- الجزأرة: من خلال الاعتماد على الكفاءات الجزائرية في مجال التعليم العالي
- التعريب: بنسبة 100% في مجال العلوم الانسانية و الاجتماعية.

2- الدراسات العليا في الاعلام والاتصال:

لم تظهر الدراسات العليا في علوم الاعلام و الاتصال بالجزائر إلا في فترة الثمانينات، بعد عودة الطلبة المهاجرين للدراسة في الخارج، إلا أنها لم تستمر بسبب الأزمة السياسية الخانقة التي عرفتها الجزائر فترة التسعينات، و حاليا يوجد الكثير من المشاريع الخاصة بالدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه) في الكثير من الجامعات، غير أنه لا يوجد احصاءات دقيقة عن الموضوع، فمازالت علوم الاعلام و الاتصال تدمج ضمن العلوم الانسانية على عكس العلوم الأخرى كعلم الاجتماع و علم النفس التي تذكر –في تقارير وزارة التعليم العالي و البحث العلمي كعلوم قائمة بذاتها-

كما أنه يوجد الكثير من السياقات التاريخية،النفسية و الاجتماعية-الثقافية التي تميز المجتمع الجزائري و تعترض الباحث الاعلامي في مقدمتها:[xxiii]

- **عدم توفربيانات شاملة عن المجتمع الجزائري:** بمختلف خصائصه، الأمر الذي لا يسمح باختيار العينة العلمية، فتظهر اشكالية المعاينة، و يمكن القول أن الأبحاث الاعلامية في الجزائر(و الجزء الأكبر منها من انتاج طلبة الدراسات العاليا) تعتمد على العينة القصدية، و عليه تظهر استحالة تعميم النتائج منهجيا، و يضاف غلى ذلك ان معظم افراد العينات المدروسة من فئة الطلبة ، فالطالب يدرس الطالب و الباحث لا يكاد يغادر محيطه الأكاديمي إلا باستثناءات محدود.

- **الحالة النفسية و الاجتماعية للمجتمع:** يصعب على الباحث الجزائري تحويل المدن و القرى إلى مختبرات بحثية حقيقة، و ذلك نظرا إلى مجموعة من العوامل هي:

- الارتباط بالمعتقد: و الذي يتجازو العبادات و المناسبات الدينية إلى جوانب غير شعورية تمثل جزءها هاما من كيان الفرد و المجتمع، فالمتلقى –الجزائري- يرجع أسباب الظواهر دائما إلى أشياء غيبية يطبق عليها مصطلح "مكتوب" و تكثر "الله غالب ، هكذا قدر لي ربي" في المجتمع، و على هذا الأساس كيف يمكن للباحث استجواب المتلقي عن أسباب قيامه بسلوكيات معينة و ربطها بوسائل الاعلام المختلفة.

- تغليب العاطفة على العقل: يحتكم الفرد الجزائري إلى العاطفة بدل العقل،في أغلب مواقف و سلوكياته بما في ذلك تعامله مع وسائل الاعلام.

- حرمة المؤسسة العائلية: فالظروف التي مر بها المجتمع الجزائري و عدم الاستقرار،ولدت عصبية نحو العائلة،لها اسرارها الخاصة، و بحثيا قد تشكل الأسرة أهم متغير للدراسة في ارتباطها بوسائل الاعلام،و التي لم تعتد على شيئ اسمه "باحث"، لذلك توجد صعوبات كبيرة في كسب ثقة هذه المؤسسة ، و العلاقة بينها تبدو جد صعبة ان لم تكن مستحيلة .

و يوجد العديد من الأسباب الاخرى التي قد تعترض الباحث الاعلامي كغياب المجال العام (غياب الحياة الاجتماعية في المحيط العام)، الشخثية الانفعالية، التناقض بين الأقوال و السلوكيات،النزعة الجماعية و غيرها ...

و على هذا الاساس يجب على الباحث ان يدخل هذه الاعتبارات ليس في اجراءات بحثه فحسب، و إنما في تحليل نتائجه،فالنتائج محكومة بالسياقات المحيطة.

3- ضرورة إعادة النظر:

إن نجاح التدريس الاعلامي في الجزائر مستقبلا يتوقف على مدى الوعي بخصوصية التكوين في هذا الحقل و بتقسيم شامل لمخرجات التكوين في العشرية الاخيرة و تصحيح الاخطاء التي ميزت التجربة[xxii] وتحديد التحديات التي تواجه التعليم العالي و بخاصة في قطاع الاعلام و العمل على تجاوزها ، و في مقدمتها [xxii]:

- **التحدي العددي**: يرتبط بالاعداد الهائلة للطلبة الذين يلتحقون بشعبة علوم الاعلام و الاتصال كل سنة، الأمر الذي يؤثر على نوعية التعليم.

- **التحدي النوعي**: غياب نوعية التعليم الناجم عن الأعداد الكبيرة للطلبة، في ظل قلة هياكل الاستقبال و التأطير ، و لسد احتياجات التكوين تم الأستعانة بأساتذة خارج التخصص كعلم النفس و الاجتماع و علوم المكتبات ، بحجة أن علوم الاعلام و الاتصال عابرة للتخصصات-خاصة بعد هجرة العديد من الأساتذة فترة

العشرية السوداء- ، كما تم الاستعانة بمراسلي الصحف و المجلات في تدريس بعض المقاييس الاعلامية كتاريخ وسائل الاعلام ، الأمر الذي انعكس على نوعية التكوين.

و بالرغم من أن المجتمع الجزائري لا يزال يوصف بالمحلي ، و ليس له ذلك الحضور البارز على المستويين الاقليمي و الدولي، كغيره من الدول النامية ، و تسوده الثقافة الشعبية، التي تعتمد على البقاء للأقوى لذلك يكثر العنف اللغوي و الجسدي،و بالرغم من اهمال علوم الاعلام و الاتصال من قبل السلطات الوصية- على حساب بقية التخصصات الاخرى و خاصة التطبيقية منها- إلا انه يتوجب على الباحث الاعلامي التكيف و خصوصية مجتمعه، و العمل على إيجاد الطرق الجيدة لانجاح بحثه.

الهوامش و الإحالات:

تحليل المحتوى في بحوث الاتصال والاعلام

أ.د أنتصار رسمي موسى

جامعة بغداد/كلية الفنون الجميلة

تعد دراسات تحليل المحتوى content analysis مدخل مهم لبحوث الاتصال ويسمح تحليل المحتوى بتحليل البيانات لاستنتاج نوايا المصدر واحيانا اخرى لاستنتاج التاثير الذي قد يؤدي اليه . ويعرف تحليل

المحتوى :- بانة مجموعة الاجراءات والخطوات المنهجية التي تسعى الى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية بينها وبين المعاني باستخدام أساليب البحث الكمي الموضوعي والمنظم والممنهج للسمات الظاهرة للمحتوى.

يعود استخدام الاجراءات المنهجية لتحليل المحتوى الى بدايات القرن العشرين واستخدمه علماء السياسة والاجتماع في ثلاثينيات القرن العشرين واقترن التطبيق بفكرة تقسيم الرموز اللفظية لمحتوى الصحف ووصف المحتوى من خلال العدد والتكرار او على اساس المساحات التي تحتلها فكرة معينة على الصفحات على اساس تكرار الرموز اللفظية وقد تطورت تطبيقات تحليل المحتوى واصبحت خطوات منهجية تميزه عن المناهج الاخرى وقد عده البعض انه منهج من مناهج البحث العلمي.

ان الخطوات المنهجية هي التي اعطت لتحليل المضمون الصفة الكمية في مقابل التحليل النوعي ويمكن ان نميز اتجاهين في تحليل المحتوى هما :-

1 - الاتجاه الوصفي في تحليل المحتوى :-

ويركز اصحاب هذا الاتجاه على هدف وصف المحتوى فقط ويتم التعامل مع وحدات المحتوى الظاهر فقط دون الوصول الى المعاني الكامنة للوحدات وعلاقاتها ومن الرواد الذين استخدموا هذا الاتجاه هارولد لاسويل الذي اسخدم تحليل المحتوى في الكشف عن الرموز الدعائية خلال فترة مابين الحربين العالميتين وكذلك كابلان وجانيس وغيرهم من اللذيم عاصروا فترة النشأة وما بعدها.

ومن الثقاة الذين عرفوا تحليل المحتوى بيرلسون فقد عرفه بانه: اسلوب البحث الذي يهدف الى الوصف الكمي والموضوعي والمنهجي للمحتوى الظاهر للاتصال

2 - الاتجاه الاستدلالي في تحليل المحتوى :-

وينحى هذا الاتجاه الى الكشف عن المعاني الكامنة وقراءة مابين السطور والاستدلال عن الابعاد المختلفة لعملية الاتصال وقد تبنى هذا الاتجاه منذ نهاية الستينات هولستي وكارني وستون وغيرهم جيث يرون ان تحليل المحتوى يساعد في الاجابة عن الاسئلة ولكنه تفاعل متدفق حيث انه في العملية الاتصالية لا يمكن عزل الرسالة عن شخصية المتلقي وحالتة كما انه لا يمكن عزلها عن خصائص المحرر او المصادر واتجاهاته وافكاره وارتباط ذلك كلة بالاهداف والسياسات وتأثيرات القوى او النظم في المجتمع لذلك يركز

باحثون وخبراء على توظيف الاجراءات المنهجية في الكشف عن ردود الافعال والانتقال الى دراسة الاثر وهو ماكان يرفضه الخبراء في المراحل المبكرة من خلال التحليل الشرطي الذي يركز على العلاقات البنائية بين اجزاء المحتوى حيث يعتبر ترتيب الاقوال والاحداث اساس اهتمام الباحث للخروج بدلالات او تنبؤات خاصة بالنتائج وفي هذا يختلف عن التحليل الجدولي في ان الوحدات في التحليل الشرطي يجب ترتيبها اولا في اطار علاقة بنائية مثل الترتيب الزمني او اتجاهات التفاعل ويتم بعد ذلك التحليل للخروج بنتائج صادقة عن حركة الاحداث والاشخاص واتجاهاتها.

تتبنى المدرسة النقدية في الاعلام والاتصال في اوربا والولايات المتحدة الاهتمام بالافكار باعتبارها صياغة عقلية في صياغتها للمحتوى وخصائصه الفكرية والثقافية وعلاقاتها بالمجتمع وتتفاعل مع الافكار كبناء وطريقة لترميز الحقائق والموضوعات لهذا فانها تتعامل مع الرموز اللغوية من هذا المنطلق وليس كونها مجرد كلمات بالتالي فان هذه الكلمات في وسائل الاعلام هي عبارة عن رموز وصياغة للافكار ويفسرها المتلقي وفقا للاطار المرجعي وبالتالي يظل المتلقي في دائرة الرموز المنهجية واحيانا يسمى ما وراء الترميز ومن خلال المدرسة النقدية ونظرياتها فقد نشطت عملية الاستدلال من خلال تحليل المحتوى والنصوص والكشف عن الافكار والقيم السائدة في المجتمعات والنظم السياسية المختلفة وهذا الاسلوب يدعم التحليل النوعي لا الكمي ولكنها تستخدم اليات صياغة الرموز التي يمكن الكشف عنها من خلال تحليل المحتوى والنصوص الادبية وتعتمد على التحليل لتأكيد الافكار التي تربط بين عناصر الرسالة في اطار المرجعيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع .

لقد تعددت الوظائف والاستخدامات في تحليل المحتوى واصبح التعامل مع محتوى الاعلام ليس تعاملا ظاهريا بل ناتجا عن علاقات مترابطة ومعقدة بين عناصر عديدة ويمكن الكشف عنها من خلال الاستدلال والكشف عن المعاني الكامنة حيث يمكن الاستنباط والاستدلال لمعرفة طبيعة النظم والسياسات في الدول والمجتمعات المختلفة من خلال الكشف عن المعاني الخفية للرسائل الاتصالية وترميزها ويحتاج هذا المنهج العديد من الشروط والمتطلبات والموضوعية والصفة الكمية والاسلوب الاستدلالي في تحليل المضمون يسعى للكشف عن المعاني الكامنة مابين السطور للخروج باستدلالات حول العلاقات المتعددة للمحتوى الاعلامي وبالتالي يساعد في معرفة اتجاهات الاخر ويدعم رسم السياسات للمجتمعات المختلفة على قاعدة (رجع الصدى)

لذلك ومن خلال السياقات السابقة نرى ان تحليل المحتوى يتوفر على جانبين او مستويين مترابطين للوصول الى النتائج السليمة هما : الجانب الوصفي اولا في تحليل المحتوى والبحث في المحتوى الظاهر (الرسالة الاتصالية) تحقيقا وطلبا للموضوعية ثم تاتي مرحلة البحث الاستدلالي واكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى من خلال التفسيرات المرتبطة ببناء العلاقات والنظم السلوكية والاتصالية ونظرياتها كما تقرر ذلك النماذج الاتصالية وتقر بوجود علاقة ارتباطية وتاثيرات متبادلة وفق السياقات الاجتماعية والمرجعية للمجتمعات المختلفة كما تعد الصفة الكمية احدى المحددات المهمة لتحليل المحتوى للتمييز بينها وبين التحليل الكيفي الذي يقوم على قراءة وتسجيل الانطباعات الشخصية للباحث ولكن هناك رواد المدرسة النقدية اللذين يرفضون التعامل مع الارقام والتحديد الكمي عند قراءة النصوص والمحتوى الاعلامي والاتصالي للرسائل بحجة انها دراسات تفتقر للاطار النظري الواعي للمشكلات الاجتماعية وعلاقاتها واثارها ومرجعياتها وان الدراسات الكمية هي تخدم السوق اكثر مما تساعد على كشف المشكلات والتنبؤ باسبابها وتقديم الحلول لها .

مما تقدم نرى ضرورة ان تعتمد دراسات تحليل المحتوى على الجانبين لتحديد المشكلات وتقديم الحلول كما ذهبنا الى ذلك سابقا وهو الجانب الوصفي للظاهرة والوقوف على اتجاهاتها واسبابها باعتبارها خطوة مهمة وتمهيدية للتحليل الكمي كما ان التحليل الوصفي يساهم في اثراء عملية التفسير والاستدلال للوصول الى نتائج البحث السليمة وتفسيراتها .

لذلك نرى اهمية التحليل الكيفي (المصاحب) للتسجيل والتحليل الكمي لتكرار الملاحظة او الاحداث في المحتوى الاتصالي حيث يعتمد التحليل الكيفي على الاستقراء والرصد لتفسير وتحليل هياكل معينة واعادة بناء وهيكلة جديدة من العلاقات على ضوء الدراسة والتحليل للوصول الى مفاهيم جديدة اكثر تطورا وملائمة لروح العصر والعلاقات الاجتماعية والثقافية والدولية وتوجيه حركة الاعلام والاتصال وفقا لذلك كما ويعتمد التحليل الاستدلالي على قراءة تكرارات النشر في وسائل الاعلام والاتصال وهذا يكشف توجه النظرية الثقافية والاجتماعية والفكرية وتوجه الوسيلة الاعلامية في المجتمع وهناك استخدامات في تحليل المحتوى في مجالات عديدة نستطيع من خلالها تحديد الخصائص والسمات للمجتمعات والشعوب او مراحل معينة من حياه الشعوب وتكشف المحددات الثقافية والاجتماعية لها كمعرفة مثلا خصائص مجتمع ما وغيرها اي بمعنى اخر معرفة خصائص المتلقين والانماط الثقافية فيها.

ويمكن تحديد اهم الاستخدامات في تحليل المحتوى وهي :-

1. دراسة محتوى الاتصال والاعلام يعد احد مداخل تحليل النظم في المجتمعات سواء كانت النظم سياسية او اجتماعية او اقتصادية.
2. تعرف السياسات المستترة والتي لا تتضح بالممارسات الاعلامية مثل ضبط المعلومات والممارسات الدعائية ... وغيرها.
3. تحليل الادوار التي تقوم بها القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والكشف عن اتجاهات الهيمنة.
4. الكشف عن خصائص القائم بالاتصال او المصدر في وسائل الاتصال والاعلام حيث ان المحتوى يعكس اتجاهات وافكار المصدر والعوامل المؤثرة في بناء هذه الاتجاهات والمعتقدات .
5. ان تحليل المحتوى يعكس خصائص المتلقين وخصائص المجتمع والانماط الثقافية والاجتماعية السائدة فيه .
6. ان تحليل محتوى الاعلام والاتصال يساهم في تشكيل القيم والميول والاتجاهات لجمهور المتلقي من خلال التحليل .

الخطوات المنهجية لتحليل المحتوى

يعتمد تحليل المحتوى على عدد من الخطوات المنهجية بعضها ينتمي الى خطوات المنهج العلمي الاساسية والبعض الاخر تميزه عن غيره من المناهج , وتبدأ الخطوة المنهجية الاولى بتحديد المشكلة شانه شأن المناهج العلمية الاخرى ثم صياغة الفروض العلمية او طرح التساؤلات وتحديد نظام العينات ثم القيام بعملية التحليل وهناك خطوات مهمة تتلخص بالاتي :-

- تحديد وحدات التصنيف ووحدات التحليل ووحدات العد والقياس اي يتم صياغة مشروع الترميز .
- استخدام الاساليب الاحصائية او الرياضية للعد والقياس وتحديد القيم والاوزان الخاصة بالوحدات.
- تصميم استمارة التحليل وجدولة الفئات والوحدات وعقد المقارنات التحليلية .

فاما بالنسبة لترميز بيانات التحليل فهي مجموعة الخطوات التي يتم من خلالها تحويل الرموز اللغوية في المحتوى المنشور الى رموز كمية قابلة للعد والقياس وهذه الخطوة المنهجية هي التي تميز منهج تحليل المحتوى عن غيره من مناهج البحث العلمي .

وتشمل عملية ترميز البيانات مراحل هي :-

أولا - تصنيف المحتوى الى فئات (حسب اهداف الدراسة) بحيث يمكن عدها وقياسها .

وفي هذه المرحلة يتم تقسيم المحتوى في عينة الدراسة الى اجزاء ذات خصائص وسمات بناءا على معايير التصنيف يتم صياغتها وهذه الاجزاء يطلق عليها فئات categories وتعتمد معايير التصنيف classification التي يتم تقسيم المحتوى الى فئات تعتمد على طبيعة المشكلة البحثية وفرضيات الدراسة او اتجاه التساؤلات .

ويمكن تقسيم الفئات من حيث اتجاهاتها الى :-

1. مجموعة الفئات التي تصنف المعاني والافكار التي تظهر في المحتوى وهي الفئات التي تهتم بالاجابة عن السؤال (ماذا قيل) ومن فئات هذه المجموعة هي :-

1.1. فئة (الموضوع) :- وتستهدف الاجابة عن ما يدور في محتوى العرض او وسائل الاعلام وتقسم الموضوعات حسب انواعها . وهنا تعتبر الفئات هي نفسها وحدات التحليل التي يتم عليها العد والقياس اما من خلال التكرار او تقدير القيمة.

1.2. فئة (الاتجاه) :- وهي من اكثر الفئات شيوعا وتعكس صفة الاتجاه الي المحددات المختلفة مثل مؤيد , معارض , ايجابي , سلبي.

1.3. فئة (المعايير) : ويتم على اساسها التصنيف وفقا لدرجات الولاء او سمات المجتمع او تكرار الالفاظ والعبارات.

1.4. فئة (القيم السائدة):- من الفئات الشائع استخدامها هي فئة القيم السائدة لدى المجتمعات والافراد.

1.5. فئة (السمات)أو الخصائص لوصف المجتمعات والافراد.

2.الفئات التي تصف كيفية او اسلوب تقديم او عرض المحتوى وتهتم باجابة السؤال (كيف قيل).

من التقسيمات للفئات الشائع استخدامها هي الفئات التي يتم من خلالها وصف اسلوب العرض او النشر. ومنها فئة شكل النشر وعلى اساسها يتم التقسيم الى فنون الكتابة الاعلامية او فنون العرض ومن فئات الشكل او الاسلوب فئة الانفعالية التي تشير الى العبارات الدالة على التوكيد او التفضيل او الرفض.

ثانيا"- تحديد وحدات التحليل

وهي الوحدات التي يتم عليها العد او القياس وهذه الوحدات تتبلور في نموذج بناء رموز المحتوى ويبدأ بالفكرة ثم يتم اختيار الوحدات اللغوية للتعبير عن الفكرة وصياغتها , وهناك وحدات تسمى وحدات السياق وهي وحدات لغوية داخل المحتوى فاذا كانت الكلمة وحدة تسجيل فان الجملة تصبح وحدة السياق وكذلك تعتبر الفقرة وحدات السياق للجملة في تحليل المحتوى.

ثالثا"- تصميم استمارة التحليل

يقوم الباحث بتصميم الهيكل العام لاستمارة التحليل وفقا للاتي :-

- البيانات الاولية.
- فئات التحليل.
- وحدات التحليل:- وهي نفسها وحدات العد في حالة استخدام التكرار كوسيلة للرصد والتسجيل.
- وحدات القياس :- في حالة عدم الاعتماد على التكرار كوسيلة للعد والقياس مثل قياس المساحة او الزمن.
- ملاحظات يسجلها الباحث حول البيانات الكيفية التي لا تسمح تقسيم الاستمارة بتسجيلها تسجيلا كميا.

المراجع العلمية :

1. ربحي عليان , مناهج واساليب البحث العلمي , عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع , 2000م.
2. محمد عبد الحميد , تحليل المحتوى في بحوث الاتصال , دار الشروق جدة , 1994.

3. محمد عبد الحميد : حدود الاتفاق بين نتائج تحليل محتوى النصوص والصور الصحفية , كلية الاعلام – جامعة القاهرة العدد 4 , 1991 .

4. Hall , s . , culture media , language London hutchiso ,1982.

تقرير حول فرع الرابطة بفلسطين

مقدم للملتقي الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال

"نحو رؤية نقدية للتجربة البحثيّة في علوم الاتصال في العالم العربي"

بيروت في 5-6 ديسمبر/كانون الأول 2014م

إعداد /

د. ماجد تربان

أستاذ صحافة وتكنولوجيا اتصال مشارك

منسق فرع فلسطين

حضرة الزميلة العزيزة الأستاذة الدكتورة/ مي العبد الله رئيسة الرابطة

الزملاء الأعزاء منسقو المكاتب العربية الشقيقة

الحضور الكريم...

تحية طيبة وبعد....

ابدأ تقريري هذا بعرض موجز عن حالة تدريس الإعلام في فلسـطين، والمشـكلات التي تعانيها الجامعات الفلسـطينية التي تدرس الإعلام، وكذلك أعرض لبيئة البحث العلمي الإعلامي في فلسـطين، ثم أعرج إلى الأبحاث العلمية المنجزة والإشكاليات التي تواجه البحث الإعلامي، وأخيرا أعرض للأمور التي قمت بها كمنسق من أجل الترويج لفكرة الرابطة وتنسيب بعض الزملاء الأكاديميين الفلسطينين لها، وكذلك التشبيك مع المؤسسات الخاصة المهتمة في مجال الرابطة وذلك كما يلي:

أولا: حالة تدريس الإعلام في فلسطين:

بداية يوجد في فلسـطين وتحديدا في محافظات غزة كليتين لتدريس الإعلام احدهما في جامعة الأقصـى، والأخرى في جامعة فلسـطين، كما ويوجد سـبعة أقسـام تمنح درجة البكالوريوس في الإعلام بتخصصاته المختلفة، إضافة إلى وجود أربعة أقسام في جامعات الضفة الغربية إلى جانب ثلاثة أقسام تمنح تخصص اللغة العربية مع الإعلام، وكذلك العديد من المعاهد والكليات المتوسطة التي تمنح درجة الدبلوم في حقول إعلامية قريبة من الإعلام منها على سبيل المثال الكلية العصرية في رام الله، كلية دار الحكمة في بيت لحم، وكلية مجتمع الأقصى بغزة، وتتنوع هذه الجامعات والكليات التي تدرس الإعلام في صفتها بين حكومية وأهلية وخاصة.

كما لا توجد برامج أكاديمية للدراسات العليا لتخصص الصحافة والإعلام في الجامعات الفلسطينية باستثناء برنامج واحد يمنح درجة الماجستير في تخصص الصحافة في الجامعة الإسلامية بغزة، وفي الضفة الغربية لا توجد أي برامج مماثلة الأمر الذي يترتب عليه صعوبة استفادة الطلبة المقيمين بالضفة الغربية من هذا البرنامج بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تمنع التنقل بين الضفة والقطاع.

وبخصوص العاملين في هذه الكليات من أعضاء هيئة التدريس نجد أنه يعمل بها قرابة (50) عضوا من الأسـاتذة المختصـون في الإعلام من حملة الدرجات العلمية المختلفة(أسـتاذ- أسـتاذ مشـارك- أسـتاذ

مساعد- مدرس مساعد- معيد) حيث يعمل بها 3 أستاذ دكتور، في مجال الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وحوالي 8 أستاذ مشارك، و15 أستاذ مساعد، و20 مدرس مساعد، و8 معيدين.

إضافة إلى وجود العديد من المؤسسات الأهلية التي تقدم خدمة التدريب الإعلامي للطلبة (مجانا وبمقابل مادي) في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية، والتنمية والإعلام الجديد، وتطوير القدرات في الكتابة الصحفية والصحافة الاستقصائية.

ووفقا للدراسة التي أجرتها منظمة اليونسكو حول تقييم تطور الإعلام في فلسطين فإنه يؤخذ على هذه المؤسسات التي تدرس الإعلام ما يلي:-

1. تهتم تلك المؤسسات بالجانب النظري والفلسفي بدرجة مناسبة وتقصر في الجانب العملي والتطبيقي بوجه عام.
2. تفتقر إلى جودة التدريس في تخصص الإعلام والصحافة بشكل عام لأنها لا تراعي حاجات سوق العمل ولا تجاري التطور الذي تشهده وسائل الإعلام.
3. هناك نقص كبير في الأجهزة والمعدات التقنية والاستوديوهات والمواد والبرامج التعليمية لممارسة التمرينات العملية في مجال الإعلام.
4. هناك نقص في إعداد الكوادر البشرية وتدريبها في المؤسسات الإعلامية حيث لا يوجد تعاون حقيقي بين المؤسسات وكليات وأقسام الإعلام.

ثانيا: بيئة البحث العلمي الإعلامي:

أ. على صعيد الكتب والمجلات العلمية:

توفر مكتبات الجامعات الفلسطينية مجموعة من الكتب في حقل الإعلام ولكنها كتب قديمة وبحاجة إلى غربلة ومراجعة دائمة لتتماشى مع التطور الخاص في الحقل الإعلامي، ويتفق أكاديميون في الجامعات الفلسطينية على عدم ملائمة الكتب والمقررات الدراسية لمستويات التطور الحاصل في العمل الإعلامي، خاصة أن معظم الجامعات الفلسطينية تستخدم الكتب ذاتها في تدريس الإعلام، إلى جانب عدم إتاحة الجديد منها في ظل ضعف عملية التأليف فلسطينيا للكتب ذات المحتوى الإعلامي، وفقا لتقرير اليونسكو لعام 2014م.

يضـــاف إلى ذلك القيود والمعيقات التي ترافق عملية اســـتقدام الكتب واســـتيرادها من الخارج بفعل الضرائب الكبيرة المفروضـة عليها من الحكومة الإسرائيلية، ومن السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما يجعلها غالية الثمن وليست في متناول الطلاب (فمثلا الكتاب المباع في الأردن بـ(5 دولار) يباع في الضفة بـ(10 دولار)، وفي غزة يصل إلى (20 دولار).

كما تتوفر الكتب الإعلامية باللغة العربية بالدرجة الأولى وهي اللغة المعتمدة في تدريس الإعلام في الجامعات الفلسطينية، في حين يقل الاعتماد على المصـادر المكتوبة باللغة الانجليزية **وفقا لتقرير اليونسكو** حيث يفتقر عد كبير من الطلاب، وأســـاتذة الإعلام إلى مهارات اللغة الانجليزية، ويندر الاعتماد على كتب لغات أجنبية أخرى في الجامعات الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالمجلات العلمية يوجد بكل جامعة فلسطينية مجلة علمية محكمة ومتخصصة في العلوم الإنسانية بشكل عام، والعلوم الطبيعية أيضا وتشترط معظم الجامعات الفلسطينية دفع رسوم اشتراك لنشر الأبحاث المحكمة فيها تتراوح بين (50-100) باستثناء جامعة النجاح الوطنية، وتفتقر فلسطين كليا إلى وجود مجلة علمية بحثية محكمة ومتخصصة في مجال الإعلام والاتصال.

ب. على صعيد الأبحاث العلمية المنجزة.

حاول المنسق حصر الأعداد المتوافرة للأبحاث العلمية، والكتب الخاصة بالإعلام في فلسطين، ولكن الأمر صـــعب جدا لعدم وجود مجلس أعلى للإعلام في فلســطين، وكذلك لعدم وجود مكتبة مركزية، أو جهة مختصـــة تعمل على حصــر هذه الأبحاث وأرشـفتها، كما يعود الأمر لعدم وجود مجلس أعلى للجامعات في فلسطين، أو مركز أبحاث متخصـصـة في مجال الإعلام يعمل على تجميع هذه الأعمال في نطاق واحد لتعم الفائدة على الباحثين والمهتمين.

واســتطيع الجزم بأن هناك العديد من الأبحاث العلمية المنفذة في حقل دراســات الإعلام والاتصــال وتزيد عن (100) بحث علمي في مجالات الصــــحافة المطبوعة والالكترونية، والعلاقات العامة، والإعلان والتسويق، والدعاية والحرب النفسية، إضـافة إلى العديد من دراسـات الماجستير المتعلقة بموضـوعات مرتبطة بالإعلام والصحافة من حقول تربوية أخرى.

ت. الإشكاليات التي توجه البحث العلمي

يعاني الباحثين الفلسطينيين من العديد من الإشكاليات منها:

- الحصار الإسرائيلي على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم السماح بالتنقل بين المدن وخصوصا بين الضفة وغزة الأمر الذي ينعكس على الدراسات المسحية والميدانية حيث يصعب توزيع الاستمارات واستردادها في كلا الاتجاهين.
- عدم توفر كتب حديثة في مجال الإعلام للحصار المفروض على دخول الكتب سواء في مناطق الضفة الغربية أو قطاع غزة وعليه يلجأ الباحثون إلى شبكة الانترنت وشراء كتب والاشتراك بمجلات علمية الكترونية بأسعار مرتفعة.
- انقطاع التيار الكهربائي لمدد تصل (16) ساعة يوميا وخصوصا في قطاع غزة حيث يعاني من أزمة انقطاع التيار الكهربائي منذ سبع سنوات الأمر الذي يحد من الإنتاج العلمي ويؤثر فيه.
- عدم وجود مؤسسات تعليمية كافية تمنح درجة الماجستير في الإعلام وكذلك لا توجد أي مؤسسة تمنح درجة الدكتوراه في الإعلام في فلسطين كلها.
- غياب التنسيق والتعاون بين معظم الباحثين وأساتذة الإعلام في الجامعات الفلسطينية من حيث الاستفادة العلمية المتبادلة وعمل أبحاث مشتركة وإن وجد فهو تعاون شخصي.

في فجوة التنظير الاعلامي العربي
الواقع، الرهانات و ضرورة التجديد

من إعداد: حفصة كوبيبي*
جامعة عبد الحميد بن باديس
،مستغانم

- **التعريف بالدراسة:**

تتناول هذه الورقة ظاهرة "الانسداد المعرفي" و " فجوة العقل العلمي" – و خاصة في الوطن العربي– التي ميزت الاعلام و الاتصال كعلم نظري ، و ذلك من خلال تجسيد ملامح هذه الأزمة ،و البحث في أسبابها و كذا تقديم بعض الحلول و الاقتراحات للخروج من هذه الاشكالية بغية تأسيس مرحلة جديدة و متميزة في التنظير العلمي " الاعلامي و الاتصالي" العربي.

و تشتمل الدراسة على أربعة محاور رئيسة، هي على النحو الآتي:

1- أزمة الاعلام و الاتصال أزمة عالمية /غربية : و يتناول هذا العنصر مظاهر الازمة العالمية للإعلام و الاتصال كحقل معرفي قائم بذاته و أسباب هذه الأزمة .

2- الإعلام و الاتصال في الوطن العربي : و يبحث هذا العنوان في تجليات هذه الأزمة العالمية على الدراسات الاعلامية و الاتصالية في المنطقة العربية ، و الأسباب المساعدة في زيادة هذه الاشكالية و تفاقمها .

3- وضعية الإعلام و الإتصال في الجزائر كأنموذج من الوطن العربي : و تتناول لمحة عامة و شاملة عن تاريخ هذه العلوم في الجزائر، و عن نظرية الحتمية القيمية في الاعلام كإحدى أهم نماذج التنظير العربي –الجزائري في هذا الحقل .

4- تقديم اقتراحات و توصيات من أجل التجديد و الوصول إلى مدرسة عربية متميزة في الاعلام و الاتصال.

فأهمية اشكاليات التنظير في الاعلام و الاتصال و بروزها في الساحة العلمية و الأبستمولوجيا و وضعية هذا العلم المتدهورة في العالم العربي تفرض علينا البحث فيه ، و التمحيص و التدقيق ، فارتأى الباحث أن يعالج هذا الموضوع ، و نحن نتفق مع الدكتور عبد الفتاح خضر عندما قال: "أن الدفاع عن البحث العلمي ليس حكرا على باحث أو عالم دون آخر و أنما هو واجب كل شخص ينتمي إلى المجال العلمي مهما كان تخصصه، صحيح أن أساتذة المناهج و المؤلفين في البحث العلمي و أصوله و مناهجه هم أولى الاشخاص بالاطلاع بمهمة الدفاع عن المجال العلمي و حمايته ببحث مشكلاته و تقصي أسبابها و آثارها الضارة ، بيد ان ذلك لا يعفي رجال البحث العلمي في التخصصات الاخرى من واجب المساهمة في هذه السبيل بجهد محدود و لو في صورة الاسهام في ندوة متخصصة حول هذا الموضوع"[xxiii].

و **تهدف هذه الدراسة إلى:**

- التعرف على أهم الاشكاليات التي تعترض طريق علوم الاعلام و الاتصال لدى الآخر ، و البحث في أسبابها.
- الكشف عن وضعية هذه العلوم في المنطقة العربية عموما و الجزائر بشكل خاص.
- معرفة المعوقات التي تواجه عمليات التنظير الاعلامي في الوطن العربي.
- تبيان كيفية الخروج من هذه الاشكاليات.

و تكمن **أهمية هذه الدراسة** في تجسيد الواقع الفعلي لعلوم الإعلام و الاتصال و معرفة أهم المرتكزات النظرية و المعرفية و المنهجية التي تستند إليها، و كذا التعرف على الإشكاليات التي تواجه الباحثين أثناء إجراء دراساتهم و محاولة إعطاء حلول لهذه الوضعية ، كما تأخذ هذه الدراسة أهميتها من أهمية النظرية في اي حقل علمي ، فهي الأساس الذي تقوم عليه العلوم ، فموضوع نظريات الاتصال من المواضيع الواسعة و الكثيرة التعقيد في مجال الدراسات الاعلامية، و أن تناولها بالدراسة لا بد أن يؤسس لتطبيقات إعلامية عملية

و حتى منهجية تساعد الباحثين في جعل هذه النظريات تخدم المنظومة العلمية بشكل عام، و كذا فهم مختلف السياقات الاجتماعية و السياسية و النفسية و التربوية و غيرها من الخلفيات المشعبة للظاهرة الاتصالية و الاعلامية، و هذا كله بغية تحقيق عمل إعلامي سامي و فعال.

مقدمة :

ما يميز علوم الاعلام و الاتصال منذ نشأتها إلى يومنا هذا هو تعدد الرؤى النظرية و تباين أسبابها و تداعياتها لدى الدارسين و الباحثين و الممارسين الاعلاميين و الجمهور المتلقين ،في هذا الميدان المتشعب وتتجلى هذه الفجوة في ثلاثة مجالات و هذا ما يمكن الاصطلاح عليه بـ "**فجوة العقل الاعلامي** "، ، رئيسية:[xxii]

.أولاً- تعددية الرؤى الفلسفية والنظرية في هذا الحقل المعرفي المهم

.ثانيًا- تنوع الممارسات المهنية في وسائل الإعلام المقروء والمرئي و المسموع

ثالثًا- طبيعة الجمهور المتلقي, والتي تزخر بكثير من التباينات الاقتصادية والثقافية والديموغرافية، علاوة على تعدد مستويات الوعي السياسي والاجتماعي.

و ما يهمنا في هذه الورقة هو العنصر الأول ، فما يميز الساحة الاعلامية الغربية هو تعدد الرؤى النظرية و التيارات المنهجية التي تناولت الظاهرة الاعلامية و الاتصالية بالدراسة و التحليل و التفسير في طريق البحث عن نظرية شاملة تفسر هذا النوع من الظواهر الشديدة التعقيد و التداخل بين مختلف الظواهر الاخرى التقنية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و غيرها من الأسباب الكثيرة شكلت نتيجة واحدة هي " ازمة الاعلام و الاتصال" كحقل معرفي مستقل بذاته .

و إن كانت هذه وضعية الساحة الغربية المنقسمة بين الأوروبية و الأمريكية فإن الساحة العربية ليست بأفضل حال منها ، فهي الأخرى تشكوا فقرا موضوعيا و عجزا منهجيا، في الوقت الذي تتأكد فيه حتمية الأدوار التي أصبحت تلعبها وسائل الاعلام و الاتصال في المجتمعات المعاصرة، و تتأكد فيه حتمية التجديد و التأصيل المعرفي ، غير أنه "لا يمكن الحديث هذا التأصيل " دون التعرض لبعض القضايا ذات الصلة بجوهر هذا العلم و وقائعه، و هذه القضايا تمثل في حقيقتها الملامح المميزة لعلم الاتصال نفسه، كما أنها تشكل العوامل الكابحة لعجلة الاجتهاد و في حركة التأصيل لهذا العلم " [xxii]

و تتركز **إشكالية** الدراسة في الأسئلة التالية :

- ✓ ما هي الأسباب التي شكلت الأزمة الغربية في الاعلام و الاتصال؟
- ✓ ما هي وضعية هذا الحقل المعرفي في الوطن العربي و في الجزائر ؟
- ✓ كيف يمكن التميز في الدراسات الإعلامية و الاتصالية في المنطقة العربية؟

1- أزمة الإعلام و الاتصال : أزمة عالمية /غربية

1-1- في مظاهر الأزمة:

و تتجلى مظاهر أزمات علوم الاعلام و الاتصال في :

1- **اشكالية التسمية /المصطلح:** علوم الاعلام و الاتصال sciences de l'information et de la communication هي عبارة فرنسية للتدليل على مجموعة البحوث و الدراسات في الاعلام و الاتصال ، التي تدرج مواد تدريسها و البحث فيها اختصاصات شتى في حقل ما يسمى بعلوم الاعلام و الاتصال (كسيسيولوجيا، و أنثروبولوجيا، قانون و اقتصاد، الخ...)، اما حسب التعبير الأنجلوسكسوني فنجد تعبير " الدراسات الاعلامية أو media studies .

كما تميل الكثير من المؤسسات الأكاديمية خاصة الانجلوساكسونية إلى التمييز بين الدراسات الاتصالية و الدراسات الاعلامية ، اما في الفضاء الفرنكفوني فعلى الرغم من تأثر الفرنسيين بالعقلانية الديكارتية و الوضعية الكونتية ،و الذي كان من المفترض أن يدفع بهم إلى انتاج تنظيم اكاديمي يفصل بين الدراسات الاتصالية و الدراسات الاعلامية كما حصل ذلك في تمييزهم بين العلوم الدقيقة و العلوم الاجتماعية و الانسانية ، فقد تم مزج الحقلين تحت مسمى علوم الاعلام و الاتصال ، مع ما صاحب ذلك من جدل أكاديمي مازال قائما إلى اليوم فقد أشار "جون ميريا JEAN Meyriat" "" عندما تم انشاء لجنة علوم الاعلام و الاتصال في شهر فبراير 1975 إلى انه " تم تبني كلمة "اعلام" الاكثر تحديدا تضفي نوعا من الدقة على فكرة الاتصال التي تظل مبهمة و يسمح هذا التزاوج بخدمة مجموعات كبيرة من المتخصصين ، ذوي الاهتمامات المختلفة ،دون اتخاذ موقف نهائي حول ابستمولوجيا هذا الحقل[xxii].

2 – إشكالية البناء النظري في البحوث و الدراسات الاعلامية و الاتصالية :

فإذا كان مفهوم الاتصال يطرح إشكاليات كثيرة على الباحث فإن نظرية الاتصال ليست أقل اشكالية منه ، فقد انتجت الكثير من التعارضات بين الباحثين في الحقل الاتصالي[xxii]

و النظرية من حيث التعريف ، هي محاولة ذهنية لتفسير الظواهر الطبيعية و الاجتماعية و تقديم الشروحات و التفسيرات لها ، و تنظيم الملاحظات و عرضها بطريقة مناسبة... و النظرية تحتاج في حكمها على الأشياء إلى برهان و لها قضية مرتبطة بسلسلة من النتائج التي نتحقق من صحتها من خلال التطبيق، و التطبيق يفرز استجابات اجتماعية منسجمة أو متضاربة. [xxii]

و قد شكل الحضور الكبير لمختلف التخصصات في حقلي الاعلام و الاتصال اشكالية شرعية هذه العلوم "القائمة بذاتها" و هو ما ادى إلى " البحث عن نماذج تضفي عليه الطابع العلمي ، حيث تبنى رؤى علوم الطبيعة ، و قام بتكييفها مع خصوصيته الأكاديمية "[xxii]

و بالرغم من التحول التدريجي الذي تشهده اليوم و المتمثل في اعتماد مجال الوساطة كمعلم بحثي دينامي مكيف لتأسيس المعرفة بدرجة أولى فان الدراسات الاعلامية غالبا ما تعود إلى الانسجام مع المنظور اللاسوالي المغال للدور الفعال الذي تلعبه الوسائل الوسيطة الناقلة للمضامين لتجعل منه منطلقا للكشف عن طبيعة العلاقة بين الباث و المستقبل، و يتجلى ذلك من خلال المرتبة التي تحتلها التقنيات الحديثة باعتبار كونها مصدرا يلهم الاساليب الجديدة في انتاج المضامين الثقافية [xxii]

و يرجع هذا الغياب إلى استناد البحث العلمي على الأبعاد المعيارية فقط، و اتجاهه إلى القياس وفقا لمعطيات الواقع الآني الذي يجري فيه القياس، الأمر الذي سبب هشاشة في البناء النظري لعلم الاتصال .(كما سنرى لاحقا)

ولما كان الاتصال ينتمي إلى مجموعة العلوم الإنسانية، فان نظرياته كما هو معرف ليست بالحدة " أو الصرامة الموجودة في نظريات العلوم البحتة أو الطبيعية شأنه شأن العلوم الإنسانية عموما، وعلى الرغم من كثرة الأبحاث الخاصة بعملية الاتصال، فان هذه الأبحاث –فشلت بصورة أو بأخرى –في بناء النظريات إلي تنظم الجهود البحثية وتحدد الطريق إلى الجهود البحثية المستقبلية، بل هناك اتفاقا بين الباحثين على أن المشكلة الرئيسة في مجال الاتصال الجماهيري تتمثل في نقص النظريات الجيدة" [xxii]

يؤكد "جريك" أن الاتجاهات الجديدة في مجال نظرية الاعلام و الاتصال توحي بتناقض ظاهر ، و يشرح ذلك بقوله :" انه على الرغم من ان علم الاعلام و الاتصال تطور و بلغ مرحلة تقرب من النضج، و ان الباحثين فيه أسهموا في بناء ملامح نظريات جديدة في السنوات المتأخرة، فان ثمة تزايدا ملحوظا في الغموض الذي يكتنف دراسات هؤلاء الباحثين يتمثل في التناقض في الآراء و الجدل الظاهر فيما يتعلق بالبناء المعرفي المناسب للنظرية الاعلامية و الاتصالية.[xxii]

ان هذا الحقل الاكاديمي لا يزال "قلقا"- بتعبير المتخصصين فيه" و يحتاج الأن اكثر من أي وقت مض إلى" إعادة التفكير". و هذا ما حدا بالباحث جريك إلى طرح تساؤلات لا تزال معلقة و تبحث عن إجابة لها من قبل المتخصصين مثل [xxii]:

- ما الدي ينبغي ان تكون عليه النظرية الاعلامية و الاتصالية؟
- لماذا كانت الحاجة إلى بناء نظرية في الاعلام و الاتصال؟
- ما الحدود النظرية لمثل هذه النظرية؟
- ما الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها بحوث الاعلام و الاتصال؟
- كيف نربط مثل هذه البحوث بتطور النظرية في الاعلام و الاتصال؟"

أن كل هذه التساؤلات على حد تعبير جريك ، لا بد أن يأخذها المتخصصون في حقل الاعلام و الاتصال بعين الاعتبار.

و ذكر الباحثون خمسة من الاسئلة التي تشكل اليوم محور النقاش بينهم ، و يحاولون الاجابة عنها ، و هي[xxii]:

1- هل يمكن التحدث عن "نظرية عامة للإعلام و الاتصال"؟
2- هل التفريق ما بين الاعلام و الاتصال ما زال قائما؟
3- هل اصبح "مجتمع الاعلام" أو " مجتمع الاتصال" أفق حياتنا اليومية ؟
4- هل تنتمي الظواهر الاعلامية و الاتصالية إلى مجموعة من الحقول أو يجب معالجتها في مجال وسيط؟
5- هل يولد تقدم المعلوماتية و العلوم المعرفية تغيرات افقية في مجال الاعلام و الاتصال؟

لقد وصلت الدراسات و البحوث الغربية في مجال العلوم الاجتماعية و الانسانية و منها علوم الاعلام و الاتصال إلى أزمات " ظهرت من خلال تشعب نظريات الغرب و تفسيراته المتعددة للظواهر الاجتماعية و النفسية و تذبذب هذه الرؤية و قصورها في تقديم تفسيرات دائمة و كلية "[xxii]

كما ان " انفتاح أبحاث علوم الاعلام و الاتصال على نفسها ، دون تحديد زاوية لرؤية واضحة المرجعية و الأهداف و الوسائل ، جعلها تعيش أزمة فعلية نتيجة التطور المذهل في الوسيلة و استخداماتها . في غياب التنظير المسبق من جهة ، و لتصادم التصورات الغربية و الحقيقة الكبرى من جهة أخرى ،إذ حولت الفرد و المجتمع إلى مشروع منظم و موجه، و تحول واقع و ممارسة

الاعلاميين إلى مؤطر و موجه و منظر، و تحول واقع و أثر الممارسة الاعلامية و الاتصالية إلى مجال الدراسة و بحث الظاهرة الاعلامية ، و غاب فيها التحديد الصحيح لمجال العلم و المعرفة "[xxii]

1-2-في أسباب الأزمة:

يتميز الحقل الاعلامي و الاتصال بمجموعة من المميزات التي هي ذاتها سببا في الإشكاليات و الأزمات التي اعترضت و ما زالت تعرض هذ الحقل العلمي و في مقدمتها:

1- حداثة نشأة علم الاتصال مقارنة بالعلوم الاجتماعية: فلم يرى هذا العلم النور إلا في مطلع القرن الماضي و بالتحديد في الربع الاول من القرن العشرين ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، و تاريخيا نجد أن الممارسة الاعلامية سبقت تأسيس علم الاعلام و الاتصال و بدأ ميدان الاعلام يجد سبيله إلى المحيط الاكاديمي في أواخر القرن التاسع عشر بأمريكا، و يعتبر "روبرت لي" أول من اقترح تكوينا جامعيا يخص الاعلاميين و كان ذلك سنة 1869 ، عندما كان هذا الاخير رئيس جامعة واشنطن، و أخذ العلم مكانته في إطار العلوم الاجتماعية إثر الحرب العالمية الاولى ، ثم تأسس بشكل أساسي بعد الحرب العالمية الثانية، فالآن فإن عدد الجامعات التي تقدم تخصص الاعلام JOURNALISME ; Mass Media بأمريكا بالمئات [xxii]

2- التبدل المستمر في أساليب و أشكال الفعل الاتصالي: و ذلك لاستناده على وسائل سريعة التغير و التطور ، بحيث لا تكاد أن تستكمل الوسيلة دورة الزمان حتى تستبدلها و تحل محلها وسيلة أكثر قدرة ، نتيجة للتطورات السريعة و المتلاحقة لتكنولوجيات الاعلام و الاتصال ، فهذه التطورات تمثل اشكالا لدى الباحثين و الدارسين و المتمثل في رهان المواكبة و اللحاق بها ، و " من أجل تفعيل حركة للتنظير قادرة على تفسير الفعل في ظل هذا التغير الدائم ، و من ثم فإن الفكر الاتصالي يظل يلهث وراء حركة الاختراع التي أصبحت في حالتها الاخيرة تولد من الوسيلة وسيلة جديدة"" و قد شكل هذا الواقع للفكر الاتصالي معضلة حقيقة ، صعبت فيها و استحالت مواكبة الفكر للفعل ، و هذه المعضلة عينها هي التي تجعل أمر التأصيل أكثر صعوبة "[xxii]

و قد جمع ."بيرجر Berger أسباب أزمة علوم الاعلام و الاتصال في ثلاث محاور"[xxii] هي:

- **المحور التاريخي:** إن جذور هذا العلم ترجع غلى الادبيات النظرية للعلوم الاخرى ذات العلاقة بعلم الاعلام و الاتصال، الذي كان بمثابة " جسر اكاديمي " إلى العلوم الاخرى بدليل أن كل الباحثين الذين اسهموا في إعداد الكتاب المشهور" علم الاتصال الانساني" الذي حرره "ولبر شرام" و عددهم أحد عشر باحثا- لم يكن منهم من هو متخصص في الاعلام و الاتصال أو في بحوث الاتصال، و إنما باحثين في علوم اخرى كالعلوم السياسية ،وعلم النفس، و علم الاجتماع.

و قد شهدت بحوث الاعلام و الاتصال في النصف الثاني من القرن العشرين تطورات ملحوظة نظرا لعدة عوامل في مقدمتها :

- التطورات الحاصلة في وسائل الاعلام و انتشارها السريع في جميع ارجاء العالم .
- التطورات الحاصلة في مهنة الصحافة و حاجة المجتمع لوسائل الاعلام نظرا للوظائف التي أصبحت تقوم بها: الاخبار، التعليم، الترفيه، التنشئة الاجتماعية.
- هذا بالإضافة إلى التطورات الحاصلة في العلوم الانسانية و الاجتماعية بصفة عامة نظرا لارتباط حقل الاعلام و الاتصال بمختلف العلوم المجاورة و في مقدمتها الاجتماع و السياسة و النفس.
- زيادة الجامعات و المدارس و المعاهد التي تدرس الاعلام و الاتصال.

فكل هذه العوامل المتداخلة فيما بينها أدت إلى تطوير بحوث و دراسات الاعلام و الاتصال، و الملاحظ أن هذا الحقل تطور وفق شروط و ظروف اقتضتها الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و المعرفية التي كانت تحيط بالباحث ، و لهذا نلاحظ تركز هذه البحوث و الدراسات على مواضيع دون غيرها ، كما هو مبين في كرونولوجيا التطور كالاتي :

- البدايات الاولى: تميزت ابحاث الاتصال في بداياتها بالتركيز على الدراسات الوصفية التاريخية للطباعة و النشر و الصحف و الدوريات مع التركيز على بعض تراجم المحررين و الناشرين و خاصة في الفترة 1930 -1800.
- أما الفترة الثانية : فقد سادت تقريبا في الفترة ما بين 1930-1950 ، فقد تميزت بتنوع المواضيع و التأثير الواضح لعلم النفس و علم الاجتماع و العلوم السياسية في أبحاث الاعلام و الاتصال الجماهيري (الدراسات التاريخية التحليلية للمؤسسات الاعلامية ، البحوث حول تأثير وسائل الاتصال الجماهيري، الدراسات التاريخية التحليلية للمؤسسات الاعلامية، و تأثيرات القوى الاجتماعية فيها، بحوث التأثير و الدعاية و محتوى الرسالة الاعلامية ، بحوث تأثير وسائل الاتصال الجماهيري في الاختيارات السياسية و السلوك الانتخابي ، البحوث الاعلامية و تفاعل المستقبل معها .

و ارتبطت مشكلات البحث العلمي في الاعلام و الاتصال خلال النصف الاول من القرن العشرين بدراسة مستويات التأثيرات التي أحدثتها مؤسسات البث الكبرى في حركة التغير الاجتماعي ذلك ان وسائل الاعلام تملك من النفوذ ما يسمح بصناعة الآراء و تحديد التوجهات, و قد تراجع هذا التوجه في البحوث نسبيا _ مع بداية الستينات_ لينحصر التفكير في دراسة الجمهور من حيث انه تركيبة مركبة و معقدة يستوجب فحصها الالمام بمضامين وسائل الاعلام، و بالعوامل الوسيطة الأخرى التي تسهم في تغيير السلوك ، نتيجة التأثير الواضح بعلم النفس و علم الاجتماع ، و لئن أثرى هذا

المنحى رصيد العلوم الاعلامية و الاتصالية فإنه ساعد كثيرا على تطوير أساليب العمل و الانتاج في الميادين الصحافية بالخصوص و مكن من تقليص الحوافز بين المجال المهني و المجال الأكاديمي، إذ ظلت الدراسات الامبريقية ترشد مؤسسات البث و تنير السبيل امام السياسات الاعلامية و الاتصالية و تزيل صورة الجدل العقيم بين " النظري" و " التطبيقي" و بين " الصحافة الموهبة " و المعرفة الدقيقة .

- المرحلة الثالثة : بالإضافة إلى ذلك ، أسهمت دراسات الجمهور و دراسات مضامين وسائل الاعلام في تغذية حركة التنمية الشاملة لكونها مادة اساسية لمراكز التوثيق و البحث بقطاعات الانتاج و البث، و قد بدأت هذه الفترة مع موجات الحركات التحررية في نهاية الخمسينات و بداية الستينات و شهدنا اهتماما جديدا في الدراسات الاعلامية ، ركز على دور وسائل الاعلام في التنمية الوطنية .
- المرحلة الرابعة و اهتمت الدراسات بتأثير الاعلام في الاطفال و دراسات القائم بالاتصال و كذلك دراسات و ابحاث عن المقروئية و استهلاك وسائل الاعلام المختلفة من قبل الجمهور .
- و حاليا تتجه البحوث نحو دراسات الجمهور و تمثلاتها و علاقتها بالإعلام الجديد.
- هذا بالنسبة للبحوث و الدراسات اما التكوين فإن "نظرة سريعة لطبيعة البرامج الدراسية التي كانت تدرس في مجال الاعلام و الاتصال خلال الثلاثين سنة الماضية ، تبين بوضوح أسباب القصور في عدم تطور نظريات الاعلام و الاتصال، لتكون مثل غيرها من النظريات في العلوم الاخرى، لقد كانت الأقسام العلمية المتخصصة لطلاب المرحلة الجامعية ، بل تجاوز الأمر ذلك إلى تدريس غير المتخصصين في الاتصال مثل هذه المهارات، و لا شك أن التركيز على مثل هذا النوع فقط جملة المجالات الاكاديمية المتعلقة بالاتصال ساعد في تكوين صورة نمطية سلبية لدى الأقسام العلمية الأخرى عن الأقسام الاتصالية، مؤداها أن المتخصصين في هذا الفن هم مدرسو مهارات اتصالية و ليسوا باحثين[xxii]

- **المحور المنهجي :** : يقول بيرجر إن الملاحظ لبحوث الاتصال يدرك أن من كتب هذه البحوث هم مهرة في استخدام الطرق الحديثة لجمع البيانات و المعلومات و تحليلها ، و ان الباحثين في مجال الاعلام و الاتصال تلقوا تعليمهم في جامعات مشهورة و معروفة بقوة أقسامها العلمية في هذه المجال، و في الفترة نفسها شهد حقل الاعلام و الاتصال تطبيقات متعددة لهذه الطرق الاحصائية الجديدة التي تتعامل مع المعلومات المتعلقة ببحوث الدارسين فيه.... على الرغم من استخدام الباحثين في مجال الاعلام و الاتصال للطرق الاحصائية في تحليل البيانات و معالجتها فإن هذه الطرق لم تسهم في تأسيس إطار نظري يرقى إلى مستوى تمكن هؤلاء الباحثين و اهتمامهم بتلك الأساليب الاحصائية الحديثة

- **الخوف من المسؤولية:** و يعني بيرجر بالخوف من المسؤولية ....ان بناء النظرية و تأسيسها يعد مغامرة علمية ، فالباحث عند اقتراحه لنظريته يضعها على محك و النقد و التقويم، و اختبار فروضها و تطبيقاتها، و تدقيق نتائجها، و هناك احتمال كبير بأن نتائج اختبارات الغير لفروض النظرية التي توصلت إليها قد تكون سلبية ، إي عدم قابلية تصديق ما توصلت اليه، هذه الاحتمالية – و بخاصة إذا نشرت النظرية في الكتب أو الدوريات العلمية، تمثل تهديدا لشخصية من اقترحها و انتقاصا من ذاته العلمية ، و هذا ما يجعل معظم الباحثين يتخوفون من تبعات اقتراح نظريات جديدة في دراسات الاعلام و الاتصال. و هو السبب نفسه في ان كثيرا من هؤلاء يسلكون الطريق السهلة ، و هي اختبار فرضيات الآخرين دون محاولة اقتراح نظريات جديدة ليبتعدوا عن النقد الأكاديمي لذواتهم العلمية، و لذلك يقول بيرجر إن اختبار الفروض البحثية لنظريات قائمة أقل مخاطرة ،من المنظور الاكاديمي، من تحمل تبعات اقتراح نظريات جديدة و هو سبب رئيسي في إحجام كثير من الباحثين في مجال الاعلام و الاتصال عن محاولة توجيه جهودهم العلمية و دراستهم الاكاديمية نحو البناء و التأسيس لنظريات جديدة في الاعلام و الاتصال.[xxii]

2- علوم الاعلام و الاتصال / الدراسات الاعلامية في الوطن العربي:

إن الاتصال كواحد من العلوم الوضعية ليس له إرث فكري اسلامي ، كما هو الحال في العديد من العلوم الأخرى كالرياضيات و الفلك و الطب، فمعظم تلك العلوم لها قواعدها العلمية الاسلامية ،إذ أسهم المسلمون الاوائل في بناء فكرها او لعبوا دورا في تطوير مناهجها و أدواتها. فالاتصال هو أحدث العلوم الاجتماعية السلوكية نشأة و اكثرها غربة عن الفكر الاسلامي ، مقارنة مثلا بعلم الاجتماع الذي أسهم فيه ابن خلدون بشكل كبير و ملفت أو علم النفس الذي أرسى قواعده ابن تيمية .

العالم العربي لم يقم إلا بإعادة الانتاج ، انتاج نماذج الأخر –الغرب– و قراءة أوضاعه و خصائصها بعيون هذا الآخر ابتداء من المسميات وصولا إلى الشبكات المفهومية و الرؤى التي يصدر عنها ، سواء في الحقل الاتصالي الاعلامي أو غيره من الحقول، و قد أثرت هذه الوضعية كثيرا سواء من ناحية التنظير و البحث العلمي في هذا الحقل ،و ذلك لمجموعة من الاسباب .

2-1- بين التأمل و التجريب

لقد تناول العديد من الباحثين و الاكاديميين العرب مسائل و مشكلات حقل اختصاصهم بالتفكير و الممارسة ، و ذلك ضمن إطار مرجعي يقوم أساسا على مقاربتين :[xxii]

ا- **المقاربة الاولى:** التي يمكن وصفها بالمقاربة التأملية أو المجردة دون ان تكون نظرية تماما و ذلك نتيجة لعدم اعتمادها مرجعية نظرية ملائمة تساعد على قراءة واقعنا الخصوص في المجتمع و

وثيقة الصلة بموضوع البحث ، و نظرا كذلك لعدم تجذرها في المكان و الزمان ، إذن هذه المقاربة تشتغل وفق رؤية تقوم على منطق مجدد متجاهلة عن قصد او دونه أهمية السياقات الاجتماعية _الثقافية ، و كأنه بإمكان هذه المقاربة أن تدرس وقائع الاعلام و الاتصال و ظواهر خارج سياقاتها الخصوصية .

أ- **المقاربة الثانية :** تحمل صفة " التجريبية " او الامبريقية و التي تقيم مسائل الاعلام و الاتصال انطلاقا من معطيات كمية ، يتم تجميعها دون اتباع خط منهجي صارم، و هي تفتقد إلى اية كثافة دلالية ، مغيبة بذلك الأبعاد الاخرى غير المادية للوقائع الميدياتيكية ، الأبعاد المرتبطة بإنتاج المعنى متمظهرة في أشكال (علاقات و رموز و قيم و صور و تمثلات و كليشيهات مقبولة ... الخ)

و هاتين المقاربتين أصبحتا بمثابة الطابع المرئي للبحوث و الدراسات العربية في حقل الاعلام و الاتصال.

2-2- مميزات الدراسات و البحوث الاعلامية و الاتصالية في الوطن العربي:

أذا تتميز الدراسات و البحوث العربية في الاعلام و الاتصال المبنية على هاتين المقاربتين بما يلي:

1- **غياب الأصالة و الابداع :** و يقصد بالأصالة في البحث العلمي تميز الأفكار الواردة في البحث بالجدة و الاهمية العلمية ، و تميز الباحث بالاستقلال الفكري و معايشته الواقع، و تظهر الأصالة في اختيار فكرة البحث أو مشكلته، و في اسلوب معالجتها، و في الامثلة و التطبيقات التي يوردها الباحث ، و في النتائج التي توصل أليها و المقترحات التي يقدمها للمساهمة في علاج مشكلة ما، و يقصد بالإبداع تلك القدرات الذهنية العالية التي يتمكن الشخص بواسطتها من مد المجتمع الذي يعيش فيه بأفكار أصيلة متميزة ، و هو بهذا مرادف للابتكار[xxii] و يفتقر إلى الاصالة ذلك البحث " الذي يعج بالأفكار ، حيث يكون الباحث معجبا بالفكر الاجنبي ، لمجرد انه اجنبي مهما كان مضمونه او محتواه، و مهما تضمن من تصورات أو تطبيقات لا تمت إلى الواقع العربي بصلة و هنا نجد بعض هؤلاء الباحثين يسلم بما ورد في المراجع الاجنبية من افكار دون محاولة لمناقشتها ، في الوقت الذي تكون فيه تلك الافكار محل نظر ، و تحتاج إلى تفنيد و نقاش ، بل قد يضرب الأمثلة و يورد التطبيقات من هذا الفكر الاجنبي دون اية محاولة من جانبه لمواءمة هذا الفكر لبيئته أو لإعادة صياغته بما يتلاءم مع الواقع الذي يعيشه و يمارس بحثه العلمي فيه"[xxiii] فانتشر النقل أو التقليد الآلي او شبه الآلي لنماذج و نظريات و مناهج في مجالات " البحث النظري" و التي أنتجتها مجتمعات غربية في عدة مراحل متتالية من تاريخها ، بهدف الاجابة عن اشكاليات محددة و ذات خصوصية

طرحتها تلك المجتمعات الغربية عنا و في مراحل متعددة من تطورها . و هنا ينطبق على الباحث القول المأثور :" **العود في أرضه نوع من الحطب**" حيث ينبهر بالغير و يهمل ما يمتلك و لو كان هذا الاخير اكثر غنى و قيمة. و نحن لا ننكر ما في الفكر الاجنبي من فائدة و تطور و لكننا نعيب ذلك النقل غير الواعي سواء نقلا حرفيا او غير حرفي.

2- **اعتماد نظريات أو مناهج في مجالات " البحوث الامبريقية " ، و الاكتفاء بوصف مضامينها** : و ذلك " بانتهاج منحى يجنب ادراجها ضمن اطار معقد يأخذ بعين الاعتبار المنطق الداخلي لاشتغال كل منها ، و هذا يعني طرح السؤال الجوهري المتمثل في معرفة ظروف و نشأة و تتابع هذه النظريات أو المناهج " [xxii]

3- **اضفاء القيم الغربية عليها و اعطائها تصورات يتفق و طبيعة النظرة الغربية للإنسان و وظيفته و علاقته بخالقه:** فقد توصل الغرب لاكتشافات كبيرة جعل الناس يفتنون و يظنون أن كل انتاجه علمي و متكامل و بناء ، و هو ما جعلهم يضفون صبغة العلمية على آراء و تصورات الفلاسفة و المفكرين الغربيين بدون تمحيص كبير و عميق لهذه الآراء[xxii]

إذن فهذه البحوث تفتقد إلى تقاليد المسائلة النظرية القائمة على التجذير و النقد ، فهي بحوث أكاديمية _ عربية_ "تفكر في مشكلات الاتصال ووقائعه دون انشغال واضح و دائم في وضعها ضمن أطر المكان و الزمان و النظرية ، و هذا يعني عدم ادراج هذه المشكلات و الوقائع في سياقات جغرافية و بشرية و ثقافية و زمنية مختلفة تراعي خصوصيات المجتمعات المحلية و الجماعات الاجتماعية و الجهات الثقافية و المجتمعات الكلية و الامم"[xxii]

4- **تشتت اتجاهات الباحثين العرب:** في مقال كتبه محمد حمدان في المجلة التونسية لعلوم الاعلام و الاتصال[xxii] أوضح أن اهتمامات العرب الباحثين في ميدان الاعلام و الاتصال كانت متباينة و مشتتة فهي موزعة بين الأبحاث النظرية و الابحاث التطبيقية ، و بين المناهج التوثيقية و المناهج الميدانية ، و بين مختلف وسائل الاعلام ، بدون بروز أولويات استراتيجية واضحة في البحث ، و أقر أنه لا يمكن الحديث عن مدرسة عربية متميزة في الاعلام و الاتصال في هذه الوضعية .

2-3- أسباب هذه الوضعية:

لماذا يغيب الفعل المعرفي التراكمي في هذا الحقل رغم مرور وقت ليس بالقصير على وجود مؤسسات أكاديمية و بحثية ؟ و لماذا تغيب إدارة المعرفة عن هذا الحقل و تسود عقلية "القراءات" الانشائية التي تتوسل

بااللغة العربية لممارسة كل انواع التسطيح؟ هل نقول ان اهتمامات الباحث العربي عموما مازالت تتمركز حول " تحصيل الاقوات من الحنطة و غيرها .[xxii]

1- **غياب العقل الاعلامي العربي** :أن هذه العوائق كثيرة لا شك ، و هي تتوزع بين الثقافي و الاجتماعي و المؤسساتي و لكن العائق الأكبر في نظرنا يتمثل في الباحث نفسه. و يظهر ذلك في :

2- **حجة أن العلم لا وطن له** :" فالعلم في مستواه العقلي لا يحمل جنسية أو عقيدة معينة، فالمعرفة واحدة و العلم واحد مهما كان مصدره ، وفي هذه العملية هناك تراكم في المعارف الإعلامية بدءًا بظهور الصحافة في القرن 16 بأوروبا مرورا بتطور علم الإعلام في العشرينيات من القرن العشرين بأمريكا إلى سيادة تكنولوجيا الاتصال حديثا. ومن جهة أخرى، فإن البحث عما يميز الإعلام في المنطقة العربية أمر مشروع ومطلوب. والحاصل أن الثنائية التي تحدث عنها بعض الكتاب والباحثين من أن النخبة في المنطقة العربية إما أن تكون تقليدية دون المعاصرة أو حداثية دون الانتماء ماثلة إلى حد ما في الدارسين الإعلاميين عندنا.[xxii]

3- **غياب روح المبادرة و الابتكار لدى الباحث العربي** :"الذي لا يتجاوز أفقه ساعات " تدريسية" يقتضيها في ترديد مقولات تجاوزها الزمن و تقترب من الدوغمائية أكثر من اقترابها من العلم، أو "القيام" "بدراسات تحتل فيها الجداول الاحصائية المنزوعة من سياقاتها الحيز الاكبر، و تغيب عنها الصرامة العلمية ، صرامة العقل البرهاني و تحضر فيها انشائية العقل السردي ، و إذا سألت احدهم أو احداهن عن سبب هذا الحضور الطاغي للتسطيح و استبعاد العقل ، أجابك أو اجابتك بانها مقتضيات الترقية [xxii]

4- **عدم كفاية التقدير المالي أو الأدبي للباحث** : قد يكون هذا من اهم اسباب هبوط مستوى البحث العلمي في بعض البلاد العربية ، حيث يتعرض رجل العلم لضغوط مالية كبيرة نتيجة عدم كفاية التقدير المالي، او العائد المالي لإنتاجه العلمي ، و العمل العلمي يحتاج فضلا عن المعرفة و العلم إلى راحة البال و صفاء الذهن من المشكلات .[xxii]

5- **الفجوة بين التكوين والبحث العلمي الأكاديمي في حقل الإعلام:** من المعروف أن التكوين الأكاديمي و البحث العلمي مجالين من الصعب التوفيق بينهما فلا بد ان يطغى احدها على الآخر ، و من الملاحظ أن معاهد الاعلام و الاتصال في الوطن العربي عموما كان همها منذ نشأتها الاولى هو تلبية حاجات السوق الصحفية ، و "إن نظرة سريعة على المقررات الدراسية و مضامينها في كليات و معاهد و أقسام الاتصال و الاعلام في العالم العربي توحي بترهل أغلبها و عدم مساوقتها للواقع"[xxiii]

و قد اتجه قسم من بلدان العالم العربي إلى الاخذ بالتقليد الأنجلو سكسوني في مسميات و مقررات و محتويات برامجه الدراسية الاعلامية و الاتصالية لأسباب كثيرة ربما يرتبط أهمها بالإرث الاستعماري و الوظيفة الايديولوجية للفضاء الاكاديمي عموما و قسم ثاني تبنى " النموذج" الفرانكفوني في التسمية و المحتوى المعرفي لأسباب لا تختلف كثيرا من الاسباب السابقة ، و قسم ثالث زاوج بين المنظومتين ، بل ربما انحصر الأمر غالبا في مسميات البرامج الأكاديمية التي تعكس هذا الجمع و لا تتجاوزه إلى غيره. و قد يرجع سبب التقليد الغربي إلى طبيعة المنهج المدرس و ما تلقاه الباحثين أثناء فترة الدراسة من مساقات و مواد تهيمن عليها السمات الفكرية الغربية.

6- **ضعف المستوى العلمي التعليمي:** إما لعدم الاستناد على أسس علمية في التخطيط لسياسات التعليم ، و إما لوجود معوقات تحول دون وضع السياسات التعليمية السليمة موضع التطبيق الصحيح (مشكلة الاعداد الكبيرة للدارسين في بعض الجامعات العربية تحول دون تنفيذ برامج هذه السياسات ، و ان وضعت على اسس دقيقة).[xxii]

أن ازدهار الصناعات الاعلامية في هذا العالم العربي و الحاجة إلى كوادر إعلامية تمتلك كفايات مهنية بعد حصول الدول العربية على استقلالها ، دفع بالقائمين على أموره إلى التساوق مع هذا الوضع و انشاء الكثير من الكليات و المعاهد و الاقسام المتخصصة في الدراسات الاتصالية و الاعلامية ، و قد وفرت هذه المظلات الأكاديمية على اختلاف مسمياتها و مرجعياتها ، مقررات دراسية تتوزع مضامينها بين الصحافة و الاذاعة و التلفزيون و العلاقات العامة ، و كل ما يتصل بالإعلام الجديد و قد كان رهانها منذ البداية تزويد الملتحقين بها بكفايتين متكاملتين أدبية – مهنية من خلال التحكم في قواعد الكتابة الاعلامية و تقنية – مهنية من خلال اتقان استخدام التكنولوجيا في العمل الاعلامي ، و قد تفاوت نجاح هذه المؤسسات فمنها من بنى نفسه رأسمال رمزي و صورة ذهنية جعلتاه مقصدا للكثير من الطامحين إلى ممارسة العمل الاعلامي بكل تفرعاته ومنها من تكاسلت رؤيته و انقطع عن حركية الواقع فأصبح دوره لا يتعدى الدفع بالآلاف سنويا إلى سوق البطالة .

7- **ضعف التكوين الثقافي و العلمي للطالب:** و من الملاحظ بعض المجتمعات أن بعض خرجي الجامعات يفتقدون إلى الثقافة ، و يمكننا القول لأن بعض خرجي الجامعات في العالم العربي اليوم تقتصر ثقافته على بعض المعرفة النظرية او العملية في مجال التخصص فقط ، و قد يكتفي بالأصول العامة للتخصص، دون التعمق في جزئياته[xxiii]

8- **قلة المراجع باللغة العربية و نقص حركة الترجمة:** و من المعلوم أن المراجع العربية في المواد الاعلامية قليلة جدا، نظرا لمتطلبات البرامج الدراسية ، "و قد قامت في العشرية الاخيرة جماعة من

العرب مثل ابراهيم أمام و عبد اللطيف حمزة و جيهان أحمد رشتي و غيرهم بوضع كتب عن ظاهرة الاتصال و وسائلها و هي كتب ثمينة تزود الطالب بمعلومات جمة حول الموضوع و تعرفنا بنشاط هذا العلم في الغرب و في الولايات المتحدة ، و كثيرا ما تعتمد هذه الكتب في عروضها و شروحها على الاستنتاجات و الاكتشافات التي توصل اليها أخيرا علم النفس الاجتماعي و الدراسات التي وضعت عن الرأي العام و هذا المنهج جعل هذه الكتب تركز اهتماما أكثر على الدعاية و أساليبها و أهدافها و تنظر إلى وسائل الاتصال كركائز للدعاية و تهتم من جهة أخرى على الراي العام و على ماهيته و على طرق التأثير خاصة بوسائل الاتصال، فأصبحت هذه الوسائل في نظر هؤلاء العلماء مادة ثانوية في دراستهم في حين أن الدراسات الاعلامية في الغرب بدأت منذ قبيل الحرب العالمية الثانية تستقل عن علم النفس الاجتماعية و تكون علما قائما بنفسه له اهتماماته الخاصة و ميدانية الخاص متجاوزة في ذلك مرحلة الاتصال الشخصي و مكثفة جهودها حول الاتصال الجماهيري و وسائله.[xxii] زيادة على ذلك غياب المؤسسات التي تتبنى المبادرات.

9- **رهانات جديدة تعترض البحوث الاعلامية و الاتصالية في الوطن العربي:** و هناك أيضا قضايا مرتبطة بالرهانات النظرية و المنهجية المتصلة بدراسة الظواهر الجديدة كتجديد المفاهيم و إعادة النظر في المقاربات النظرية السائدة و ابتكار منهجيات جديدة. و من بين التحديات المطروحة أمام الاتصاليين الراغبين في ارتياد درب التأصيل : تحديات العولمة و افرازاتها التي أنذر بها المفكر الكندي " مارشال ماكلوهان" حين نظر إلى قرب توحيد العالم في قرية تغيب فيها معالم الخصوصية الثقافية ، و تتلاشى خطوط التباين السياسي و تتداخل المجتمعات رغم تباعدها الجغرافي المكاني نفسه .

و إن كان هذا هو واقع الاعلام و الاتصال في العالم العربي ، كيف هو حاله في الجزائر؟

3- وضعية علوم الاعلام و الاتصال في الجزائر :

3-1- التطور التاريخي لهذه العلوم في التعليم العالي الجزائري:

تعتبر الجزائر من الدول العربية الرائدة في مجال تدريس الاعلام في المرحلة الجامعية ، و تشير الاحصائيات إلى " وجود أكثر من 15 قسم لعلوم الاعلام و الاتصال بمختلف الجامعات الجزائرية إلى جانب مدرسة وطنية عليا للصحافة و علوم الاعلام التي تم فتحها 2010/2009، هذا بالإضافة إلى بعض المدارس التي بدأت التدريس في هذا القطاع"[xxiii] و لكن ما هي اهم محطات هذا القطاع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؟

بعد استرجاع السيادة الوطنية و مقوماتها اهتمت الدولة الجزائرية المستقلة بقطاع الاعلام ، و الذي يظهر من خلال التشريعات و النصوص المختلفة ، و إعادة هيكلة مختلف المؤسسات الاعلامية –باعتبارها احد القطاعات الاستراتيجية– بالطريقة التي توافق و اتجاهات السياسة العامة للبلاد آنذاك. حيث اقترنت فلسفة التدريس الاعلامي بمخطط بناء الدولة الاشتراكية ، و برزت ضرورة إيجاد مؤسسة تتكفل بالتكوين و التدريب الاعلامي و تحقق ذلك سنة 1964، فبعد عامين من استقلالها شهدت الجزائر ميلاد المدرسة الوطنية للصحافة ، و اهتمت هذه المدرسة بتكوين اعلاميين مهنيين دون الاهتمام بالتنظير ، و قد ظلت هذه المدرسة لمدة ثلاثة عقود المكان الاوحد لتدريس علوم الصحافة و الإعلام، حيث انطلق التدريس في بأعداد محدودة من الطلبة و ذلك لعدة أسباب في مقدمتها نقص التأطير و قلة الامكانيات، و بدأ التكوين باللغة الفرنسية (أساتذة فرنسيين ،بلجيكيين و أفارقة) و ذلك بحكم الظروف التاريخية، فالهدف الاساسي من هذه المدرسة هو تخريج كوادر اعلامية تملا الفراغ الاعلامي الموجود آنذاك من جهة و من جهة اخرى تكوين مناضلين مدافعين عن الاشتراكية في مدة ثلاث سنوات دراسية للحصول على الليسانس .

و قد بدأ الاهتمام بالبحث و التكوين الأكاديمي العالي في منتصف السبعينات ، و شهدت تلك الفترة بداية البعثات الطلابية إلى الخارج للحصول على الشهادات العليا في الاعلام و الاتصال.

و تميز التكوين بالنوعي و النخبوي: إذ تميزت المدرية بالأعداد القليلة و تميزت الدفعات الاولى بتكوين عال و جيد في الاعلام و التي تقلدت لاحقا مسؤوليات و قيادات في مختلف المؤسسات الاعلامية ، و هي الحالة التي لا نجدها الان نظرا لحالة التشبع التي تميز هذه الفترة .

و في عام 1974 تم دمج المدرسة الوطنية للصحافة مع معهد الدراسات السياسية لينشأ معهد العلوم السياسية و الاعلامية تحت وزارة التعليم العالي و تميزت هذه المرحلة بأن اصبحت مدة الدراسة الجامعية لنيل الليسانس أربع سنوات سنتين جذع مشترك و سنتين تخصص . و ذلك بهدف السيطرة عليها بشكل افضل، كما تميزت هذه الفترة بالتعريب و ارسال البعثات الطلابية إلى الخارج.

و قد تم فك الارتباط بين التخصصين الاعلام و السياسية حيث "بداية من الدخول الجامعي 1983/1982، اصبح التكوين في الجزائر يتم بمعهد علوم الاعلام و الاتصال ، و من خلال التسمية الجديدة نلاحظ تطور منظور القائمين على التكوين الاعلامي... "[xxii] و تعتبر هذه الفترة من أبرز مراحل التكوين الاعلامي في الجزائر منذ استقلالها ، حيث تميزت بالتعريب الكامل للتدريس ،و الاعتماد على الكوادر الجزائرية ،و خاصة بعد عودة البعثات الطلابية من الخارج ، كما تميزت

بديمقراطية التعليم و مجانيته، و لكن ظلت صفة المناضلة و الالتزام بالاشتراكية ترافق التكوين الاعلامي.

ثم انتقلت علوم الاعلام و الاتصال من تخصص نخبوي إلى تخصص جماهيري مع مجيء فترة التسعينات التي جلبت معها جملة من التغييرات التي مست العديد من المجالات و منها التعليم العالي.

و بالتحديد سنة 1999، أين الغي نظام المعاهد و حل مكانه نظام الكليات و الأقسام، " و كانت البداية مع جامعة عنابة في الشرق الجزائري التي حاولت في البداية أن يتميز التكوين في الاتصال بالاهتمام بالعلاقات العامة و الاتصال في التنظيمات، ثم فتح قسم الاعلام و الاتصال في جامعة وهران بالغرب الجزائري، فجامعة مستغانم، ثم جامعة قسنطينة بالشرق الجزائري، و في فترة وجيزة تعددت أقسام التدريس للإعلام و الاتصال في الجامعات الجزائرية... هذا التوسع أدى إلى بداية نهاية بريق التكوين في مجال الصحافة و الاعلام و الاتصال، و الأسباب كثيرة في مقدمتها[xxii]:

- تشتيت القدرات في مجال التأطير: ففتح اقسام جديدة أدى إلى التحاق بعض أساتذة هيئة التدريس لهذه الاقسام و هو ما ادى إلى تشتيت الطاقات و هدر الامكانيات التي كانت بحوزة القسم الاصل بجامعة الجزائر، ففتح اقسام جديدة للإعلام و الاتصال بشكل متسرع و غير مدروس الامر الذي أوقعها في مشكلات متعددة على راسها الافتقار للكفاءات المؤطرة و الوسائل المساعدة للتدريس و التكوين.
- افتقار العديد من الاقسام إلى وسائل اعلام محلية للتدريب و لتوظيف الخرجين .
- تواجد الأقسام فب كليات غير متجانسة ، فبعض الاقسام في كليات الآداب و اخرى في كليات العلوم الانسانية و الاجتماعية ، او العلوم الاقتصادية و الحقوق و هذا ما جعل اقسام الاعلام الفتية تعاني التهميش مقارنة بالأقسام الاخرى المتواجدة منذ عشرات السنين
- أما الجوانب الايجابية التي ميزت التكوين في هذه المرحلة فتكمن في توحيد البرامج على مستوى جميع الاقسام في القطر الجزائري.

و من ثم تأتي مرحلة جديدة مع النظام الجديد ل.م.د.: في اطار اصلاحات التعليم العالي تبنت الجامعات الجزائرية نظاما جديدا (ل.م.د) و هي اختصارات للأطوار الدراسية الليسانس، (فترة ثلاث سنوات) الماستر(سنتين) و الدكتوراه (ثلاث سنوات دراسية)، و هو نظام مستوحى من النظام التعليمي الأوروبي ، و قد مس هذا النظام جميع الاقسام العلمية ما عدا العلوم الطبية و الصيدلة و الشبه طبي ، و بعض المدارس العليا.

و قد شرع في تطبيق هذا النظام في علوم الاعلام و الاتصال منذ السنة الدراسية 2007/2006 في مختلف الجامعات الجزائرية ،و في مختلف التخصصات في مقدمتها الاعلام و الاتصال ،و يمكن تحديد تموقع التكوين الاعلامي في هذا النظام في النقاط التالية :[xxii]

- عدم اعتبار علوم الاعلام و الاتصال حقلا معرفيا مستقلا بذاته.
- تغييب السنة أولى من خلال دمجها ضمن العلوم الاجتماعية و/ أو الانسانية و هذا على حساب مواد و مساقات مهمة في الاعلام و الاتصال.
- تقليص فترة الدراسة إلى ثلاث سنوات و هو ما يجعلنا نتساءل عن إمكانية ان يلم الطالب باختصاصه في هذه المجال، و في هذه المدة القصيرة مع الاخذ باعتبار السنة اولى جذع مشترك.
- نظام ل.م.د يتماشى مع الاعداد المحدودة من الطلبة ، و ليس مع أعداد الطلبة التي تتزايد كل دخول جامعي. فانتقل التكوين من النوعي إلى الكمي و من النخبوي إلي الجماهيري ، فقد " تجاوز عدد الأقسام الخمسة عشرة قسما، و ناهز عدد الطلاب الـ 20000 طالب منهم 8000 بقسم الاعلام و الاتصال بكلية العلوم السياسية و الاعلام بجامعة الجزائر "[xxiii] و هذا في ظل نقص التأطير   و المختصين أمام الاعداد المتزايدة من المنتسبين لهذا الميدان المعرفي.

" ان نجاح التدريس الاعلامي في الجزائر مستقبلا يتوقف على مدى الوعي بخصوصية التكوين في هذا الحقل و بتقسيم شامل لمخرجات التكوين في العشرية الاخيرة و تصحيح الاخطاء التي ميزت التجربة و إعادة بعث هذه الميدان"[xxiii]

3-2- نظرية عزي عبد الرحمن كإحدى اهم نماذج التأصيل الفكري العربي:

قد ظهرت حديثا نظرية جديدة في الاعلام و الاتصال تحت مسمي : نظرية الحتمية القيمية في الإعلام – لصاحبها الجزائري عزي عبد الرحمن ، و يجدر التذكير بأصالتها كنظرية عربية جزائرية في الاعلام ، فبالرغم من كل هذا الانسداد المعرفي بزغت هذه النظرية التأصيلية ، و كانت هذه التجربة المعرفة الأولى من نوعها في الوطن العربي التي "تجعلنا نتجاوز الموقفين الطرفين، الأول الذي يتعلق بالإسقاط غير الواعي للنظريات الغربية و الثاني الرفض غير المبرر ، فكانت هذه النظرية مخرجا موضوعيا تملأ الفجوة المعرفية التي تعاني منها الدراسات العربية   و الإسلامية ، خاصة في مجال علوم الإعلام ، ومن بين المشتركات الإنسانية الاتفاق على القيم كأرضية للإنتاج العلمي و المعرفي"[xxii]

4 – ضرورة التجديد للوصول إلى مدرسة عربية متميزة في الاعلام و الاتصال

إن حاجة هذا القطاع إلى الدرس المعمق و التفكير الحصيف و النظر البعيد تتأكد يوما بعد يوم[xxii] وكذا " تقديم رؤية تأصيلية مميزة في الوطن العربي و لتجاوز مرحلة اجترار و تقليد الابحاث الغربية و نكون فاعلين في تقديم الاضافات العلمية التي تتماشى و واقعنا و تستجيب لحاجياتنا[xxii] و من أجل ارساء علوم الاعلام و الاتصال على قواعد فكرية شديدة الصلابة و متكيفة مع خصوصية مجتمعاتنا ، تمكنها من الصمود و البقاء و حتى التطور ،و ذلك من خلال :

1- **ضرورة الأصالة :** يجب على البحث العلمي أن يتضمن افكارا جديدة تعد إضافة جديدة إلى الفرع العلمي الذي ينتمي إليه موضوع البحث، و ليس الجديد ان تكون الافكار مبتكرة تظهر لأول مرة ، أو في صورة اختراع معين ، إذ الابداع و الابتكار على هذا النحو ، مطلبا صعبا لتحقق في مختلف البحوث ، و بخاصة فيما يجري منها في مجال العلوم الانسانية و النظرية ، و لذلك فأن ما يحققه البحث العلمي من إضافات ، و ان لم تصل إلى حد الابتكار او الاختراع ، قد تكون كافية للقول بأصالة البحث سواء تمثل ذلك في تكميل ناقص أو في ايضاح مبهم، او ترتيب مختلط ...[xxii]

2- **ضرورة إعادة القراءة و التأمل و المسائلة :**فيجب على معاهد الاعلام و المجتمعات العربية و مراكز البحوث للتعاون فيما بينها لإعداد ملخصات مسحية شاملة للبحوث المنجزة في مجالي الاعلام و الاتصال و تقييمها و إبراز مواطن الضعف فيها لتجاوز هذه الوضعية ، فمثل "هذه الظواهر الضارة كما تحتاج إلى مثل هذه الدراسات التحليلية الانتقادية تحتاج بشدة إلى المزيد من الدراسات العلمية المتأنية المعتمدة على الدراسات المسحية و الاحصائية ، حتى يمكن اقتراح اوجه العلاج الملائمة على اسس علمية دقيقة"[xxii] ، و هذه هي مهمة مراكز البحوث المتخصصة .

3- **في ضرورة التأريخ للإعلام و الاتصال في الوطن العربي :**و إن تاريخ الاعلام و الاتصال في العالم العربي لم يكتب بعد رغم نصف قرن تقريبا من وجود هذه العلوم إراديا و مؤسساتيا ، و يتجلى ذلك خاصة عبر تجربة مصر الممهدة ، و بدون كتابة تاريخ هذه العلوم في مرحلة قادمة ... تاريخ مؤسس يستند أولا أساسا إلى ثقافات مجتمعاتنا ، ثقافات مفتوحة على مرجعيات أخرى غير عربية ، و على سياقات و تيارات فكرية ، فقد تندثر هذه العلوم ،إن عاجلا أو آجلا في هذه المنطقة الشاسعة من العالم لا كواقع علمي ، و إنما كمجرد ظاهرة إدارية مؤسساتية [xxii]

4- **في ضرورة التجديد النظري و المنهجي**:يجب أن نتعامل مع بحوث الإعلام و الاتصال الغربية كتراكمات معرفية ظهرت للمبررات موضوعية واقعية، فيجب التعامل معها كما هي و في إطارها المنهجي، و لا يجوز إخراجها من ذلك الإطار ، مع التأكيد على انه لا يمكن إبدال نظرية بنظرية، بل من الواجب تغيير نظرية بحقيقة علمية، أما النظريات فهي عبارة عن تراكمات معرفية إنسانية يجب الاستفادة منها والتفاعل معها و تقيمها ونقدها و كل ذلك من خلال الحراك والجدل العلمي المفيد دون عقد وفوبيا وهمي، كما يجب.البحث عن المنطلقات و المبادئ التي تقوم عليها النظرية ،و البحث عن العوامل المشتركة التي تليق بالأمة العربية [xxii]. و خاصة مع التطورات المتلاحقة لتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و في مقدمتها ثورة الانترنت و الوسائط الاعلامية الجديدة ،و عليه يجب "تجديد الجهاز النظري و المنهجي الذي وظفه الباحثون لدراسة الظواهر الاعلامية و الاتصالية ، فالانشغال بالممارسات ذات الصلة بالوسائط الجديدة تفتح لأفاقا جديدة إلى الباحثين خاصة في مستوى إعادة التفكير في المفهوم ... و من هذا المنظور فان التفكير في الانترنت يتيح بلورة أطر نظرية جديدة ، إذ لا يتعلق الامر بمجرد بلورة مناهج جديدة بل تتجاوز ذلك إلى بلورة مفاهيم و أطر نظرية جديدة و إعادة التفكير في المقاربات السابقة و السائدة.[xxii]

5- **ضرورة التفكير المتزامن و التحديث الآني** : حيث يجب على الباحثين و الدارسين في هذا المجال المتعدد التخصصات أن يكونوا أكثر اهتماما بالتحولات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الفكرية و السياسية التي تشهدها مجتمعاتنا العربية و ربط هذه التغيرات بكيفية التعامل مع تكنولوجيات الاعلام و الاتصال الكثيرة التحديث و السريعة الانتشار و التأثير.

6-**ضرورة حشد الطاقات و التعاون و التثمين و النقد البناء**: يجب ايضا حشد طاقات فكرية و مادية هائلة على امتداد سنوات طويلة ضمن خطة محكمة ، فالبحث العلمي بشكل عام يحتاج إلى فضاء جماعي يعمل على تثمين البحوث من خلال التواصل و التبادل و النقاش و النقد وحتى النشر الجماعي كالكتب الجماعية حول مختلف الاشكاليات ، و المجلات العلمية المتخصصة ، و الجمعيات و المؤتمرات العلمية و كذا المشاريع العلمية الكبرى التي تتيح فرصة الحصول على معطيات تجريبية توظف في مختلف البحوث. و بداية يجب " تثمين الجهد الذي قام به الدكتور عبد الرحمان عزي و تبني هذه النظرية من قبل المؤسسات الرسمية والأكاديمية من خلال توجيه الطلبة لدراستها وتحليلها في بحوثهم.

7- ضرورة اتباع خطة ممنهجة لدراسة الظاهرة الاعلامية و الاتصالية في المجتمعات العربية :

يجب أن تؤسس طريق منهجية علمية متفق عليها في علوم الإعلام و الاتصال،ويجب تطوير البحوث و الدراسات من اجل تحقيق مدرسة متميزة في هذا الحقل، و من أجل بناء المعرفة العلمية في مجال الاعلام و الاتصال ،نقترح هذا المخطط المستوحى من دور المعرفة لـ " كالون " Callon في كتابه "دورة انتاج المعرف العلمية "

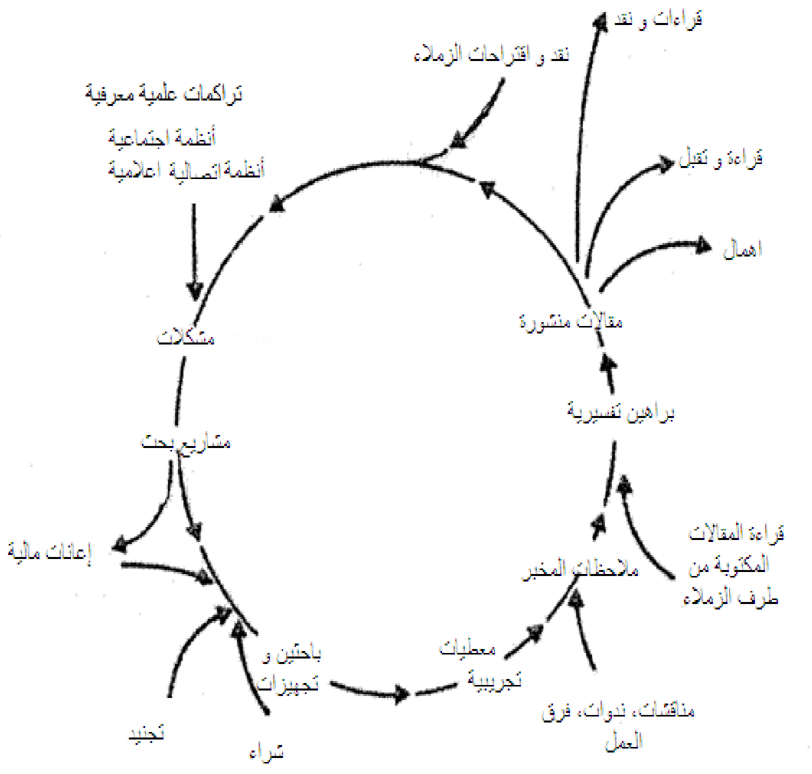

مخطط(01): دورة انتاج المعرفة العلمية في مجال الاعلام و الاتصال

خاتمة:

تلعب البحوث العلمية و تطبيقاتها التكنولوجية دورا مهما في تطور رفاهية المجتمع في اي دولة، فالعلم هو مجموعة من المفاهيم و المبادئ النظرية ذات العلاقة النفعية للإنسان ،و يمكن اعتبار إجراء البحوث العلمية مقياسا لتقدم هذه الدول ونموها الاجتماعي و الاقتصادي ، فالدول التي تعرف و تحسن كيف تطبق مخرجات البحث العلمي نجدها دائما تحتل مكانة الصدارة في مختلف المجالات، و تعتبر العلوم الانسانية و الاجتماعية من بين العلوم التي عرفت الكثير من النقاشات الحادة و الأصوات المختلفة التي حاولت تفسير الظواهر

الانسانية   و الاجتماعية و تقديم نظرية شاملة تفسر مختلف مراحل هذه الظواهر و تفاعلاتها و مخرجاتها، و الاعلام   و الاتصال كحقل معرفي هو الأكثر تميزا باختلاف زوايا الرؤى و بالتالي اختلاف النظريات العلمية المفسرة للظاهرة الاتصالية و الاعلامية، نظرا لحداثة هذا الحقل المعرفي من جهة و لارتباط ظواهره بمختلف الظواهر الاخرى من جهة اخرى و كذا ارتباط التنظير في هذا الحقل بالتطورات التي عرفتها وسائل الاعلام و الاتصال المتسارعة و المتلاحقة ، فعجز التنظير عن اللحاق بها و مواكبة تطوراتها ، و بالرغم من كل هذا فقد ظهرت العديد من النظريات منذ ظهور الصحافة المكتوبة و انتشارها في القرن 16، و قد تنوعت هذه النظريات و اختلفت حسب اتجاهات الباحثين من الاتجاه الأمبريقي الأمريكي أو النقدي الأوربي، و الاتجاهات المعاصرة التي تأخذ الجمهور منطلقا أساسيا لها .و لكن ما يميز الساحة العربية لعلوم الاعلام و الاتصال –حسب التعبير الفرنكفوني – هو ثنائية النقل أو الرفض، فإما الرفض القاطع و غير المبرر لكل ما هو غربي ، وإما مجرد تطبيق فروض النظريات الغربية بدون أدنى اهتمام بالسياقات المختلفة التي ولدت هذه الفروض و السياقات العربية، نتيجة لعدة أسباب ، كالانبهار من جهة و الركود على أساس ان العلم لا يعترف بالحدود الجغرافية !! و لم تكن هناك قراءات متواصلة و متجددة للإرث العلمي الخاص ، كما هو الشأن بالنسبة للفلسفة اليونانية و الفلسفة الأوربية الحديثة، الأمر الذي خلف بحوثا و دراسات بعيدة عن الواقع الحقيقي للمجتمعات العربية، من جهة و من جهة اخرى انتشرت مؤخرا السرقات العلمية ، حيث غاب الوازع الاخلاقي "للباحث العلمي" ، كما غابت أصول التفكير المنهجي في هذه البحوث و الدراسات.

و لكن في الآونة الأخيرة تفطن العديد من الباحثين و الدارسين العرب أنه يجب إعادة النظر في هذا المنحى الذي سلكته هذه العلوم و أنه من حق المنطقة العربية أن تزخر هي الاخرى بنظرياتها الخاصة في الاعلام و الاتصال و لا سيما مع تطور وسائل الاعلام و زيادة أهميتها و إشكالاتها المختلفة و المتعددة في هذه البيئات العربية ، و أنه يجب تأسيس مرحلة تاريخية جديدة بمنهجية صارمة و رؤية تأصيلية تجذيرية ، و وضع بصمة متميزة في هذا الحقل العلمي. و بالتالي فإن تجاوز هذه الوضعية يتطلب بداية التخلص من عقلية "الحنطة "– كما وصفها ابن خلدون – واستغلال المرجعيات الفلسفية العربية –الاسلامية ، على غرار الفلسفات الأخرى ، أو ربما كان من الافضل اقصاء كل هذه التعارضات و التعثر الذي يميز حقل الاتصال و البدء من الصفر كما اقترحا ماتيلار في كتابهما " تاريخ نظريات الاتصال" و على اية حال " يجب أن نؤمن بأن " باحثينا لهم من الكفاءة   و الشجاعة حتى يعيدوا النظر في الابحاث الاعلامية و الاتصالية الغربية المسلم بها ، لنثبت نسبية ما جاءت به من نتائج و قدرتنا على تقديم الاضافة "[xxii] و مما لا شك فيه ان ارتباط

الاعلام و الاتصال بالتكنولوجيات دائمة التطور يؤثر على العلوم التي تتناولها بالتنظير و الدرس ، مما يجعل تتجدد في كل مرحلة و يظل باب الاجتهاد مفتوحا باستمرار.

التجربة الجزائرية في علوم الإعلام و الاتصال

منذ الإستقلال إلى يومنا هذا-

من إعداد:

ب- حفصة كوبيبي

باحثة في الدكتوراه، تخصص ميديا و مجتمع

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،الجزائر.

- **مقدمة:**

دخلت علوم الاعلام و الاتصال –حسب التعبير الفرنكوفوني- إلى البلدان العربية في الستينات من القرن الماضي في بعض البلدان كمصر و الجزائر، كما تأسست معاهد خاصة بالاعلام في السبعينات في الكثير من الدول العربية كالمملكة المغربية ، تونس، و دول الخليج العربي، و التي تطورت في الثمانينات و التسعينات.

حاليا لا يوجد بلد عربي لا يدرس فيه الاعلام و الاتصال في التعليم العالي.

و تظهر الكثير من التقارير أن برامج التعليم العالي للاعلام و الاتصال في الوطن العربي إما متأثرة بالنموذج الأنجلوسكسوني أو بالنموذج الفرنسي كبلدان المغرب العربي، و في مقدمتها الجزائر.

و تعتبر الجزائر من الدول العربية الرائدة في مجال تدريس الاعلام في المرحلة الجامعية، ما يناهز الربع قرن (1964-2014) ، و تشير الاحصائيات إلى " وجود أكثر من 30 قسم لعلوم الاعلام و الاتصال بمختلف الجامعات الجزائرية بالإضافة إلى مدرسة وطنية عليا للصحافة و علوم الاعلام التي فتحت مع بداية العام الجامعي 2010/2009، و بعض المدارس التي بدأت التدريس في هذا القطاع، و لكن ما هي أهم محطات هذا القطاع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؟ و ما هي وضعية البحوث الإعلامية ؟ و ما هي أهم الصعوبات التي يتعرض لها الباحث ؟

2- تاريخ التعليم العالي لعلوم الإعلام و الاتصال في الجزائر:

يمكن أن نقسم مراحل التعليم العالي لعلوم الإعلام و الاتصال بالجزائر إلى الفترات التالية :

3-1- فترة الستينات:

بعد استرجاع السيادة الوطنية و مقوماتها اهتمت الدولة الجزائرية المستقلة بقطاع الإعلام ، و الذي يظهر من خلال التشريعات و النصوص المختلفة ، و إعادة هيكلة مختلف المؤسسات الإعلامية - باعتبارها احد القطاعات الاستراتيجية- بالطريقة التي توافق و اتجاهات السياسة العامة للبلاد آنذاك. حيث اقترنت فلسفة التدريس الإعلامي بمخطط بناء الدولة الاشتراكية ، و برزت ضرورة إيجاد مؤسسة تتكفل بالتكوين و التدريب الاعلامي و تحقق ذلك سنة 1964، فبعد عامين من استقلالها شهدت الجزائر ميلاد المدرسة الوطنية للصحافة ، التي تم إنشاؤها بعد الاستقلال بمساعدة منظمة "اليونسكو" تحت إشراف وزارة الإعلام و اهتمت هذه المدرسة –حصرا- بتكوين إعلاميين مهنيين دون الاهتمام بالتنظير أو البحث العلمي.

و قد ظلت هذه المدرسة لمدة ثلاثة عقود المكان الأوحد لتدريس علوم الصحافة و الإعلام، حيث إنطلق التدريس بأعداد محدودة من الطلبة و ذلك لعدة أسباب في مقدمتها نقص التأطير و قلة الإمكانيات، و بدأ التكوين باللغة الفرنسية (أساتذة فرنسيين ،بلجيكيين و أفارقة) و ذلك بحكم الظروف التاريخية، كما ظهر قسما آخر معرب التكوين، يؤطره عرب من المشرق و خاصة كوادر مصرية.

الهدف الأساسي من هذه المدرسة هو تخريج إطارت إعلامية تملا الفراغ الإعلامي الموجود آنذاك من جهة و من جهة أخرى تكوين مناضلين مدافعين عن الإشتراكية في مدة ثلاث سنوات دراسية للحصول على الليسانس . و بدأت أولى الدفعات تتوالى منذ سنة 1967(بعد ثلاث سنوات من التدشين).

أما عن البرنامج الدراسي ، فقد كانت أغلب مواده ذات طابع مهني تتوافق و أهداف المعهد، كفنيات التحرير، الإخراج الصحفي، القصاصات الصحفية، بالإضافة إلى بعض المواد الأخرى ذات الطابع الثقافي العام،كعلم الإجتماع العام، علم النفس الإجتماعي،القانون، و الأنظمة الدستورية.

و قد أضيفت مادة النحو العربي و القواعد الإملائية لطلبة القسم العربي، و ذلك نظرا للضعف اللغوي الذي ميزهم في تللك الحقبة.

3-2- فترة السبعينات:

بدأ الإهتمام بالتكوين الأكاديمي العالي في منتصف السبعينات ، و شهدت تلك الفترة بداية البعثات الطلابية إلى الخارج للحصول على الشهادات العليا في الإعلام و الاتصال. و من بين أهم مميزات التعليم العالي فترة السبعينات: التكوين النوعي و النخبوي، إذ تميزت الجامعة الجزائرية أنذاك بالأعداد القليلة للطلبة، و

تميزت الدفعات الأولى بتكوين عال و جيد في الإعلام و التي تقلدت لاحقا مسؤوليات و قيادات في مختلف المؤسسات الإعلامية ، و هي الحالة التي لا نجدها الآن نظرا لحالة التشبع التي تميز هذه الفترة .

و في عام 1974 تم دمج المدرسة الوطنية للصحافة مع معهد الدراسات السياسية لينشأ معهد العلوم السياسية و الإعلامية و تصبح تابعة لوزارة التعليم العالي و تميزت هذه المرحلة بزيادة سنة واحدة في مدة التكوين، حيث أصبحت مدة الدراسة الجامعية لنيل الليسانس(البكالوريوس) أربع سنوات سنتين جذع مشترك و سنتين تخصص .

حيث تم إدماج مواد الثقافة العامة في الجدع المشترك، وأدمجت بقية المواد الأخرى كتقنيات التحرير و التنشيط في السنتين المتبقيتين.

و ما يميز البرنامج الدراسي هذه الفترة هو[xxii]:

حضور مادة التاريخ بشكل بارز من خلال الكتب الستة عن تاريخ الصحافة في الجزائر للأستاذ زبير سيف الإسلام يرحمه الله وكتابات الدكتور زهير إحدادن، - شيخ تاريخ الصحافة الجزائرية- عن تاريخ الصحافة الأهلية في الجزائر.

ويتميز تاريخ الصحافة في الجزائر بالزخم والتنوع الثقافي والسياسي والإرتقاء في الكتابة والطرح بشكل لا ينافسه في ذلك إلا ربما تاريخ الصحافة المصرية. وللأسف فإن هذا التراث المهني والمعرفي الإعلامي لم يجد له مكانة في التدريس الإعلامي في الجامعة الجزائرية إلا باستثناءات محدودة[xxii]

وتضمن التكوين أيضا شيئا من الإجتماع من خلال كتاب "التفكير العلمي عند ابن خلدون" لأحد أساتذة المدرسة الأستاذ ابن عمار الصغير.

وكانت تصل بعض الوثائق القليلة من المشرق مثل كتاب "المسؤولية الإعلامية في الإسلام" للأستاذ محمد سيد محمد يرحمه الله والذي كان أحد أساتذة المدرسة وبعض المواد باللغة الفرنسية عن الباحث الفرنسي فرانسيس بال Francis Balle .

و على العموم كان التدريس الإعلامي في الجزائر بداية السبعينيات يتسم بالنزعة الحرفية (أي التركيز على مواد التحرير الإخباري وفن الإلقاء والتقديم، الخ.) ،كما طغت الأيديولوجية على التكوين الإعلامي آنذاك إذ كانت مفاهيم "الإشتراكية" والرأسمالية" قاسما مشتركا في الجو السائد في المدرسة، ويمكن القول بالتالي أن التكوين كان يتسم بحضور الأيديولوجية والقليل من العلم والفكر. فعزي عبد الرحمن لما تحدث عن التكوين الإعلامي[xxii] أشار إلى تشبع طلبة الجذع المشترك بالفكر الغربي وطرح الآباء الأوائل لعلوم الإعلام والاتصال لم يكن يشخص وضعية اجتماعية يعيشها فاعلا اجتماعيا معزولا عن تأثيرات السياق وممارسات

الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، بل قدم تشخيصا واضحا لبنية التكوين في الجامعة الجزائرية آنذاك، وتأثير ذلك على نمط التفكير ونتائجها على الفكر ضمن عنصر الزمن.

و كانت تحضر بعض الشخصيات الإعلامية والثقافية والسياسية لإلقاء محاضرات بالمدرسة من أمثال الأستاذة زهير ونيسي، وزيرة الثقافة، ورضا مالك، الكاتب الصحفي بجريدة المجاهد أثناء الثورة بالجزائر آنذاك.[xxii] Le Monde مراسل صحيفة "لوموند"Paul Balta و"بول بالتا،"

كما تميزت هذه الفترة بالمحاولات الجاهدة للتعريب الكلي للدراسة ، وكذا إرسال البعثات الطلابية إلى الخارج.

3-3- فترة الثمانينات:

تم فك الإرتباط بين التخصصين " الإعلام و السياسيةّ" بداية من الدخول الجامعي 1983/1982، و أصبح التكوين في الجزائر يتم بمعهد علوم الإعلام و الاتصال ، و من خلال التسمية الجديدة نلاحظ تطور منظور القائمين على التكوين الإعلامي...[xxiii] و تعتبر هذه الفترة من أبرز مراحل التكوين الإعلامي في الجزائر منذ إستقلالها ، حيث تميزت بالتعريب الكامل للتدريس ،و الإعتماد على الكوادر الجزائرية ،و خاصة بعد عودة البعثات الطلابية من الخارج ، كما تميزت بديمقراطية التعليم و مجانيته، و لكن ظلت صفة المناضلة و الإلتزام بالاشتراكية ترافق التكوين الاعلامي.

3-4- فترة التسعينات

انتقلت علوم الإعلام و الاتصال من تخصص نخبوي إلى تخصص جماهيري مع مجيء فترة التسعينات التي جلبت معها جملة من التغييرات التي مست العديد من المجالات ، منها التعليم العالي.

و بالتحديد سنة 1999، أين الغي نظام المعاهد و حل مكانه نظام الكليات و الأقسام. و كانت البداية مع جامعة عنابة في الشرق الجزائري التي حاولت في البداية أن يتميز التكوين في الاتصال بالإهتمام بالعلاقات العامة و الاتصال في التنظيمات، ثم فتح قسم الإعلام و الاتصال في جامعة وهران بالغرب الجزائري، فجامعة مستغانم، ثم جامعة قسنطينة بالشرق الجزائري، و في فترة وجيزة تعددت أقسام التدريس للإعلام و الاتصال في الجامعات الجزائرية...

3-5- الفترة الحالية:

أما الفترة الحالية فما يميزها عن سابقتها هو إدخال النظام الجديد ل.م.د.، و إستحداث مدرسة جديدة للصحافة ، تحت مسمى المدرسة العليا للصحافة، و هي متخصصة في تكوين شهادة الماستر إبتداءا من السنة الدراسة 2009-2010، تضم طلبة من جميع التخصصات حتى العلمية منها (كالطب و الصيدلة و العلوم التطبيقية) بهدف تكوين متخصصين في المجال.

غير أن المشرفين عن هذه المدرسة التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي من بقايا الفرنكوفونية، الذين يحاولون استرجاع مكانتهم التي فقدوها بتعريب العلوم الاجتماعية و الإنسانية، منذ الثمانينات، و بذلك يطبقون برامج تكوني أكاديمي أكثر منه مهني.[xxii]

و عن النظام الجديد.فقد تبنته الجامعات الجزائرية في ظل إصلاحات التعليم العالي ، نظاما جديدا يسمى (ل.م.د) و هي اختصارات للأطوار الدراسية الليسانس، (فترة ثلاث سنوات) الماستر(سنتين) و الدكتوراه (ثلاث سنوات دراسية)، نظام مستوحى من النظام التعليمي الأوروبي ، و قد مس هذا النظام جميع الأقسام التعليمية -بما فيها الإعلام و الاتصال - ما عدا العلوم الطبية و الصيدلة و الشبه طبي ، و بعض المدارس العليا.

شرع في تطبيق هذا النظام في علوم الإعلام و الاتصال منذ السنة الدراسية 2007/2006 في مختلف الجامعات الجزائرية،و ما يميز هذا النظام هو عدم توحيد المقاييس لنفس التخصص بين مختلف الجامعات (فالتخصص الدراسي عبارة عن مشروع يقدمه أستاذ محاضر بالجامعة إلى الوزارة، إن تمت الموافقة عليه يتم فتح مقاعد دراسية، و يكون هو المسؤول عن المسار)

فترة الليسانس : و هي عبارة عن ثلاث سنوات،السنة الأولى جذع مشترك علوم انسانية (و من بين المقاييس المدرسة في هذه السنة: مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال، علم الإعلام الاجتماعي، بيبليوغرافيا، تاريخ،و غيرها من مواد العلوم الإنسانية الأخرى) أما السنة الثانية : شعبة الإعلام و الاتصال (و من بين مواد التكوين: فنيات التحرير الصحفي، قانون الاعلام، تقنيات القراءة و الكتابة كأهم مواد التخصص، و مواد عامة أخرى كتاريخ الفكر السياسي،لغة أجنبية و غيرهامن المواد العامة)

و في السنة الأخيرة يتم اختيار التخصص من قبل الطلبة، و من بين التخصصات الموجودة بجامعة مستغانم: إتصال اقتصادي و مالي، صحافة مكتوبة،سمعي-بصري،)

أما التنظيم البيداغوجي الجديد للدراسة يكون حسب نظام السداسيات، ووفقا لمنطق المقاييس و المكتسبات،القبلية و البعدية،و ليس على أساس المعدل السنوي...كما تم تخصيص حيز أهم للأعمال الموجهة في البرنامج.[xxii]

و يمكن تحديد تموقع التكوين الاعلامي في هذا النظام في النقاط التالية :[xxii]

- عدم إعتبار علوم الإعلام و الاتصال حقلا معرفيا مستقلا بذاته.
- تغييب السنة أولى من خلال دمجها ضمن العلوم الاجتماعية و/ أو الانسانية و هذا على حساب مواد و مساقات مهمة في الاعلام و الاتصال.
- تقليص فترة الدراسة إلى ثلاث سنوات و هو ما يجعلنا نتساءل عن إمكانية أن يلم الطالب بإختصاصه في هذه المجال، و في هذه المدة القصيرة مع الاخذ باعتبار السنة أولى جذع مشترك.

- نظام ل.م.د يتماشى مع الأعداد المحدودة من الطلبة ، و ليس مع أعداد الطلبة التي تتزايد كل دخول جامعي.

و هكذا إنتقل التكوين الإعلامي في الجزائر من النوعي إلى الكمي و من النخبوي إلي الجماهيري .

هذا التوسع أدى إلى بداية نهاية بريق التكوين في مجال الصحافة و الاعلام و الاتصال، و الأسباب كثيرة في مقدمتها[xxiii]:

- تشتيت القدرات في مجال التأطير: ففتح أقسام جديدة أدى إلى التحاق بعض أساتذة هيئة التدريس لهذه الأقسام الأمر الذي أدى إلى تشتيت الطاقات و هدر الإمكانيات التي كانت بحوزة القسم الاصل بجامعة الجزائر، ففتح اقسام جديدة للإعلام و الاتصال بشكل متسرع و غير مدروس الامر الذي أوقعها في مشكلات متعددة على رأسها الإفتقار للكفاءات المؤطرة و الوسائل المساعدة للتدريس و التكوين.
- إفتقار العديد من الأقسام إلى وسائل اعلام محلية للتدريب و لتوظيف الخرجين .
- تواجد الأقسام في كليات غير متجانسة ، فبعض الأقسام في كليات الآداب و أخرى في كليات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، أو العلوم الإقتصادية و الحقوق و هذا ما جعل أقسام الإعلام تعاني التهميش مقارنة بالأقسام الأخرى المتواجدة منذ عشرات السنين.

و من بين أهم مكتسبات النظام الجديد [xxii]:

- ديمقرطة التعليم: تكافؤ الفرص أمام جميع الطلبة.
- الجزأرة: من خلال الإعتماد على الكفاءات الجزائرية في مجال التعليم العالي.
- التعريب: بنسبة 100% في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

4- الدراسات العليا في الاعلام والاتصال:

لم تظهر الدراسات العليا في علوم الإعلام و الاتصال بالجزائر إلا في فترة الثمانينات، بعد عودة الطلبة المهاجرين للدراسة في الخارج، إلا أنها لم تستمر بسبب الأزمة السياسية الخانقة التي عرفتها الجزائر فترة التسعينات، و حاليا يوجد الكثير من المشاريع الخاصة بالدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه) في الكثير من الجامعات، غير أنه لا يوجد إحصاءات دقيقة عن الموضوع، فمازالت علوم الإعلام و الاتصال تدمج ضمن العلوم الإنسانية على عكس العلوم الأخرى كعلم الاجتماع و علم النفس التي تذكر –في تقارير وزارة التعليم العالي و البحث العلمي كعلوم قائمة بذاتها-

كما أنه يوجد الكثير من السياقات التاريخية،النفسية و الاجتماعية-الثقافية التي تميز المجتمع الجزائري و تعترض الباحث الإعلامي في مقدمتها:[xxii]

- **عدم توفربيانات شاملة عن المجتمع الجزائري:** بمختلف خصائصه، الأمر الذي لا يسمح باختيار العينة العلمية، فتظهر إشكالية المعاينة، و يمكن القول أن الأبحاث الاعلامية في الجزائر (و الجزء الأكبر منها من إنتاج طلبة الدراسات العاليا) تعتمد على العينة القصدية، و عليه تظهر استحالة تعميم النتائج منهجيا، و يضاف غلى ذلك أن معظم أفراد العينات المدروسة من فئة الطلبة ، فالطالب يدرس الطالب و الباحث لا يكاد يغادر محيطه الأكاديمي إلا باستثناءات محدود.

- **الحالة النفسية و الاجتماعية للمجتمع:** يصعب على الباحث الجزائري تحويل المدن و القرى إلى مختبرات بحثية حقيقة، و ذلك نظرا إلى مجموعة من العوامل هي:

- الإرتباط بالمعتقد: و الذي يتجازو العبادات و المناسبات الدينية إلى جوانب غير شعورية تمثل جزءها هاما من كيان الفرد و المجتمع، فالمتلقى –الجزائري- يرجع أسباب الظواهر دائما إلى أشياء غيبية يطبق عليها مصطلح "مكتوب" و تكثر "الله غالب ، هكذا قدر لي ربي" في المجتمع، و على هذا الأساس كيف يمكن للباحث استجواب المتلقي عن أسباب قيامه بسلوكيات معينة و ربطها بوسائل الاعلام المختلفة.

- تغليب العاطفة على العقل: يحتكم الفرد الجزائري إلى العاطفة بدل العقل،في أغلب مواقف و سلوكياته بما في ذلك تعامله مع وسائل الاعلام.

- حرمة المؤسسة العائلية: فالظروف التي مر بها المجتمع الجزائري و عدم الإستقرار، ولدت عصبية نحو العائلة،لها أسرارها الخاصة، و بحثيا قد تشكل الأسرة أهم متغير للدراسة في ارتباطها بوسائل الاعلام،و التي لم تعتد على شيئ اسمه "باحث"، لذلك توجد صعوبات كبيرة في كسب ثقة هذه المؤسسة ، و العلاقة بينها تبدو جد صعبة إن لم تكن مستحيلة .

و يوجد العديد من الأسباب الأخرى التي قد تعترض الباحث الإعلامي كغياب المجال العام (غياب الحياة الاجتماعية في المحيط العام)، الشخصية الإنفعالية، التناقض بين الأقوال و السلوكيات، النزعة الجماعية و غيرها ...

و على هذا الأساس يجب على الباحث أن يدخل هذه الإعتبارات ليس في إجراءات بحثه فحسب، و إنما في تحليل نتائجه، فالنتائج محكومة بالسياقات المحيطة.

5- ضرورة إعادة النظر:

إن نجاح التدريس الإعلامي في الجزائر مستقبلا يتوقف على مدى الوعي بخصوصية التكوين في هذا الحقل و بتقسيم شامل لمخرجات التكوين في العشرية الاخيرة و تصحيح الأخطاء التي ميزت التجربة[xxii] وتحديد التحديات التي تواجه التعليم العالي و بخاصة في قطاع الإعلام و العمل على تجاوزها ، و في مقدمتها[xxii]:

- **التحدي العددي**: يرتبط بالاعداد الهائلة للطلبة الذين يلتحقون بشعبة علوم الإعلام و الاتصال كل سنة، الأمر الذي يؤثر على نوعية التعليم.

- **التحدي النوعي**: غياب نوعية التعليم الناجم عن الأعداد الكبيرة للطلبة، في ظل قلة هياكل الاستقبال و التأطير ، و لسد احتياجات التكوين تم الإستعانة بأساتذة خارج التخصص كعلم النفس و الاجتماع و علوم المكتبات ، بحجة أن علوم الاعلام و الاتصال عابرة للتخصصات-خاصة بعد هجرة العديد من الأساتذة فترة العشرية السوداء- ، كما تم الاستعانة بمراسلي الصحف و المجلات في تدريس بعض المقاييس الاعلامية كتاريخ وسائل الاعلام ، الأمر الذي إنعكس على نوعية التكوين.

و بالرغم من أن المجتمع الجزائري- كما وصفه عزي عبد الرحمن- لا يزال يوصف بالمحلي ، و ليس له ذلك الحضور البارز على المستويين الإقليمي و الدولي، كغيره من الدول النامية ، و تسوده الثقافة الشعبية، التي تعتمد على البقاء للأقوى لذلك يكثر العنف اللغوي و الجسدي،و بالرغم من إهمال علوم الاعلام و الاتصال من قبل السلطات الوصية- على حساب بقية التخصصات الأخرى و خاصة التطبيقية منها- إلا أنه يتوجب على الباحث الإعلامي التكيف و خصوصية مجتمعه، و العمل على إيجاد الطرق الجيدة لانجاح بحثه.

الهوامش و الإحالات:

[xxii] : عبد الرحمن عزي:التنظير الاعلامي القيمي الفرص و التحديات، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الثاني حول نظرية الحتمية القيمية في الاعلام، بعنوان:نظريات الاعلام المعاصرة،3-4 ديسمبر 2013، جانعة عمار ثليجي-الأغواط،الجزاءر.

[xxii] : عبد الرحمن عزي: التنظير الاعلامي القيمي الفرص و التحديات،مرجع سابق.

[xxii] : للاطلاع اكثر: عزي عبد الرحمن: التكوين الإعلامي والمتصورات المرجعية، دراسة حالة ميدانية، المجلة الجزائرية للاتصال، ع. 10، 1995، ص ص 7-30.

[xxii] :عبد الرحمن عزي: التنظير الاعلامي القيمي الفرص و التحديات، مرجع سابق.

: محمد شطاح : التدريس الاعلامي في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ، المجلة العربية للإعلام و الاتصال ،ع. 08، ماي 2012، الجمعية السعودية 7 للإعلام و الاتصال، الرياض، السعودية. ، ص.135

[xxii] http://alik.over-blog.org/article-52773046.html

[xxii]: MESRS: l ’enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie,50 années au service du développement 1962-2012 ;p.21.

[xxii] : محمد شطاح: التدريس الاعلامي في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر،مرجع سابق، ص. 142

[xxii] : المرجع نفسه، ص.137

[xxii] : MESRS: l ’enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie,op.cit,p.p.30-31.

[xxii] : للاطلاع أكثر: عبد الرحمن عزي: منهجية الحتمية القيمية في الاعلام، الدارالمتوسطية، تونس، ط.01، 2013، ص.ص.67-75.

[xxii] محمد شطاح . التدريس الاعلامي في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، مرجع سابق، ص. 155.

[xxii] http://alik.over-blog.org/article-52773046.html

الملاحق:

الملحق رقم (01) وتيرة زيادة عدد الجامعات الجزائرية (1962-2012)

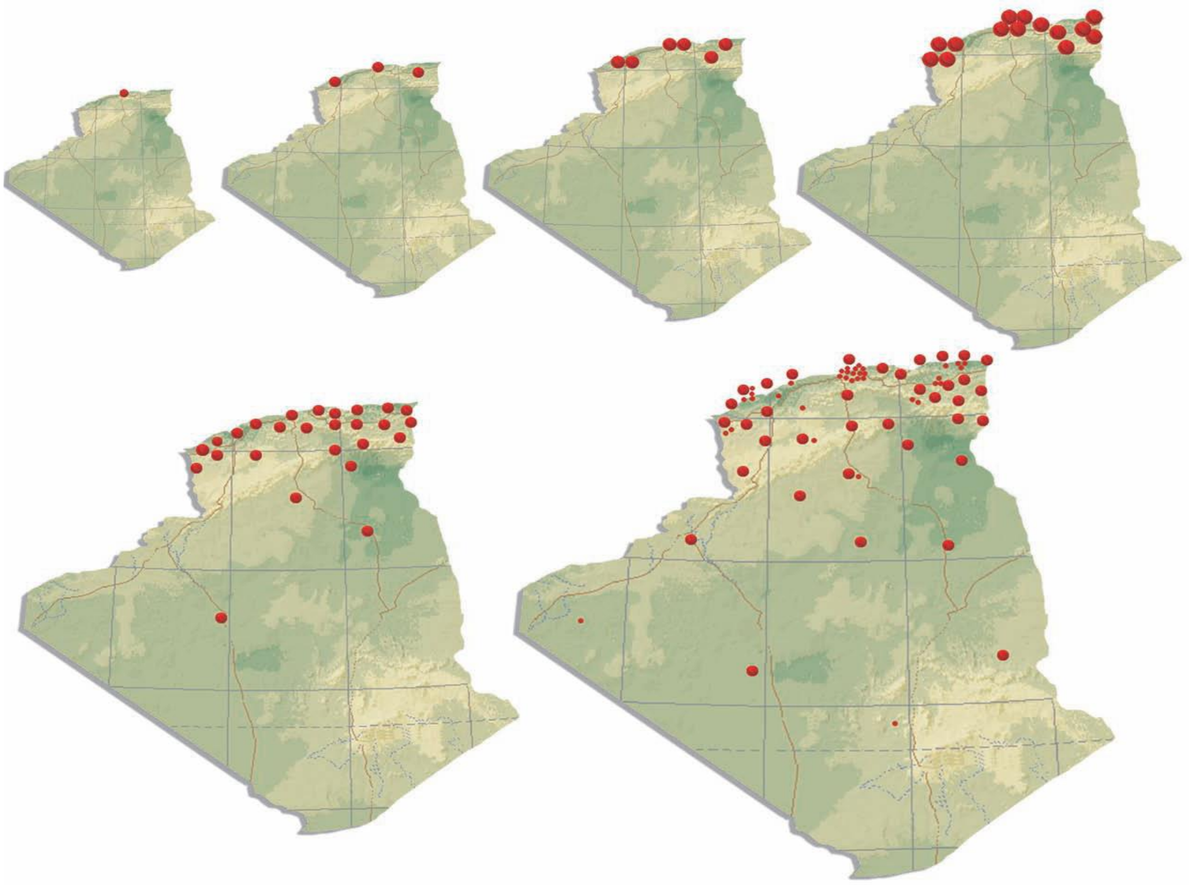

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الملحق رقم(02): زيادة عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج حسب الاختصاصات الكبرى

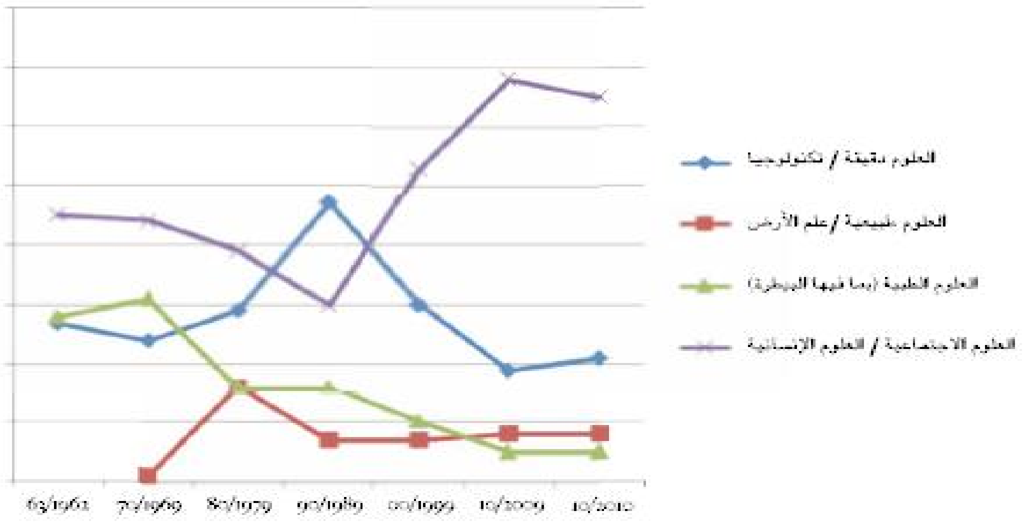

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

*الملاحظ هنا هيمنة العلوم الانسانية و الاجتماعية، و بالرغم من ذلك لا تحظى بالأهمية اللازمة.و خاصة من ناحية الإحصائيات التي تقدمها وزارة التعليم العالي .

المقترحات

ثالثا: الأعمال التي قام بها المنسق:

أ. على صعيد الزيارات الميدانية للجامعات:

- قام المنسق بزيارة قسم الإعلام والاتصال بجامعة الأزهر بغزة، والتقى أعضاء هيئة التدريس فيه ودعاهم من أجل الانضمام للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية.
- قام المنسق بزيارة قسم كلية الإعلام والاتصال بجامعة فلسطين بغزة، والتقى أعضاء هيئة التدريس فيها ودعاهم من أجل الانضمام للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية.
- قام المنسق بزيارة قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية بغزة، والتقى أعضاء هيئة التدريس فيه ودعاهم من أجل الانضمام للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية.
- قام المنسق بزيارة قسم الإعلام بجامعة غزة بغزة، والتقى أعضاء هيئة التدريس فيه ودعاهم من أجل الانضمام للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية.
- قام المنسق بدعوة زملائه من كلية الإعلام بجامعة الأقصى بغزة من أجل الانضمام للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية.
- قام المنسق بالاتصال بأقسام الإعلام والاتصال بجامعات الضفة الغربية ودعاهم من أجل الانضمام للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية.

ب. على صعيد التشبيك مع المؤسسات الأهلية:

- الاتصال بوزارة الإعلام للحصول على ترخيص لفرع الرابطة في فلسطين بعد استكمال الأوراق.

- قام المنسق بزيارة مؤسسة فلسطينيات لتطوير الإعلاميات بغزة، والتقى مدير عام المؤسسة ودعاها من أجل الانضمام للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية وعقد اتفاق مشاركة وتعاون مثمر لاحقا.
- قام المنسق بزيارة مؤسسة شبكة أمين الإخبارية بغزة، والتقى مدير المؤسسة ودعاه من أجل الانضمام للرابطة والشراكة والتعاون مع الرابطة لاحقا.
- قام المنسق بزيارة مؤسسة مركز شئون المرأة بغزة والتقى مدير المؤسسة ودعاها من أجل الانضمام للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية وعقد اتفاق مشاركة وتعاون مثمر لاحقا.
- قام المنسق بزيارة مؤسسة مركز تطوير الإعلام بغزة وألتقى منسقة المركز ودعاها من أجل الانضمام للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية وعقد اتفاق شراكة وتعاون مثمر لاحقا.

ت. اللجان التي يرغب المنتسبون في الانضمام إليها:

أبدى الزملاء الذين قاموا بتعبئة طلبات الانتساب للرابطة رغبتهم في المشاركة في لجان:

- التخطيط الاجتماعي والبحث العلمي.
- لجنة المؤتمرات والنشاطات.
- لجنة الإعلام والنشر

ث. المحاور البحثية التي يرغب المنتسبون في المشاركة او التنسيق لها:

أبدى الزملاء الذين قاموا بتعبئة طلبات الانتساب للرابطة رغبتهم في المشاركة أو التنسيق للمحاور التالية:

- محور المناهج البحثية في الاتصال.
- محور الأطر النظرية لبحوث الاتصال.
- محور طرائق التدريس.
- محور واقع المؤسسات: الصحافة
- محور واقع المؤسسات: المرئي والمسموع

ج. حصر أعداد الحاصلين على درجات علمية في الإعلام:

قام المنسق بحصر الزملاء في الضفة الغربية وقطاع غزة والحاصلين على درجات علمية (ماجستير، ودكتوراه) في تخصص الإعلام والاتصال وتواصل مع معظمهم من أجل الانتساب للرابطة والمشاركة في فعالياتها المستقبلية (مرفق كشف بالأسماء)

أخيرا: تبقي بعض الأمور التي تحتاج إلى نقاش وإجابات وتتعلق بما يلي:

- الرسوم الخاصة بمكتب فلسطين هل ترسل إلى المكتب الرئيس أم تبقي في ميزانية المكتب للاستفادة منها في المصروفات خاصة في ظل صعوبة التحويل للنقد الأجنبي.
- المكتب الخاص بالرابطة في فرع فلسطين مثلا كيف سيتم تغطية تجهيزه.
- التشبيك مع المؤسسات الدولية، والمكاتب الفرعية في الدول العربية.

وفي الختام أشكر لكم حسن استماعكم

آملا من الله عز وجل لملتقانا ولكم التقدم والنجاح والازدهار

د. ماجد تربان

منسق فرع فلسطين- غزة

<u>أسماء الأكاديميين من حملة درجة الماجستير والدكتوراه في الضفة وغزة الراغبين في الانتساب للرابطة</u>

م	الاسم	ماجستير	دكتوراة	الجامعة
1.	ماجد سالم تربان		-	جامعة الأقصى

جامعة الأقصى	–		أحمد العبد أبو السعيد	2.
جامعة الأقصى	–		زهير عابد	3.
جامعة الأقصى	–		أحمد إبراهيم حماد	4.
جامعة الأقصى	–		نبيل حسن الطهراوي	5.
جامعة الأقصى	–		بهجت أبو زعنونة	6.
جامعة الأقصى		–	علي محمد برغوث	7.
جامعة الأقصى		–	غسان إبراهيم حرب	8.
جامعة الأقصى		–	حسن محمد لقان	9.
جامعة الأقصى		–	خالد احمد الحلبي	10.
جامعة الأقصى		–	محمد على أبو زايد	11.
جامعة الأقصى		–	فدوى الجعبري	12.
جامعة الأقصى		–	رويدة أبو منديل	13.
جامعة الأقصى		–	حسن دوحان	14.
الجامعة الإسلامية	–		جواد الدلو	15.
الجامعة الإسلامية	–		طلعت عيسى	16.
الجامعة الإسلامية	–		أيمن أبو نقيرة	17.

18.	أحمد الترك		–	الجامعة الإسلامية
19.	أمين وافي		–	الجامعة الإسلامية
20.	غدير العمري			الجامعة الإسلامية
21.	ميادة مهنا			الجامعة الإسلامية
22.	موسى طالب		–	جامعة الأزهر
23.	تحسين الأسطل		–	جامعة الأزهر
24.	أكرم فتحي البياري	–		جامعة الأزهر
25.	إياد البرنية	–		جامعة الأزهر
26.	ابراهيم زقوت	–		جامعة الأزهر
27.	تحسين الأسطل		–	جامعة الأزهر
28.	رائد أبوربيع		–	جامعة الأزهر
29.	حسام أبوجحجوح	–		جامعة الأزهر
30.	محمود العجرمي		–	جامعة فلسطين
31.	حسين أبو شنب		–	جامعة غزة
32.	خالد العقاد			جامعة غزة
33.	حنان العكلوك	–		جامعة فلسطين

.34	عز الدين الشلح	–		جامعة فلسطين
.35	إياد حمدان	–		جامعة فلسطين
.36	أيمن حسن أبوعريضة	–		جامعة فلسطين
.37	إبراهيم المصري	–		جامعة فلسطين
.38	وائل شراب	–		جامعة فلسطين
.39	حسين عبدالله سعد	–		جامعة فلسطين
.40	صلاح القدومي		–	الجامعة التقنية
.41	نعيم المصري		–	الكلية التقنية
.42	د. فريد أبو ضهير		–	جامعة النجاح
.43	أمل دويكات	–		جامعة النجاح
.44	حسام أبو دية			جامعة النجاح
.45	عاطف سلامة		–	جامعة النجاح
.46	عبد الجواد عبد الجواد		–	جامعة النجاح
.47	سمر الشنار		–	جامعة النجاح
.48	أيمن المصري	–		جامعة النجاح
.49	إبراهيم العكة	–		جامعة النجاح

.50	ياسمين شحروري	–		جامعة النجاح
.51	أسامة عبد الله	–		جامعة النجاح
.52	ناهد أبو طعيمة	–		جامعة بيرزيت
.53	صدقي موسي	–		جامعة بيرزيت
.54	محمود خلوف		–	الجامعة الأمريكية
.55	سعيد أبو معلا	–		الجامعة الأمريكية
.56	علاء عياش		–	جامعة الخليل
.57	شيرين عوض	–		مركز أبحاث
.58	جمعة أبو العينين			مركز أبحاث
.59	هداية شمعون	–		مركز أبحاث
.60	ليلى المدلل	–		مركز أبحاث
.61	محمد جودة			مركز أبحاث
.62	تامر المسحال	–		شبكة الجزيرة

جامعة الجزائر3

كلية علوم الإعلام و الاتصال

ورقة في أهم الاقتراحات المقدمة في إطار الملتقى الأول لأشغال الرابطة العربية لعلوم الإعلام و الاتصال

بيروت– لبنان

إعداد الدكتور كريم بلقاسي

1. عدم حصر موضوعات الرابطة في الانشغالات المنهجية الإبستمولوجية: أي المستوى الفكري والأبستمولوجيا انطلاقا من تباين الرؤية للعناصر التالية :غائية البحث، موضوعية البحث، أدوات قياس البحث، ودور القيم في التحليل العلمي. كعلمية الإعلام والاتصال، و تحديد المفاهيم الخاصة بالإعلام و الاتصال و غيرها من القضايا التي تضع قطيعة إبستمولوجيا بين المفاهيم الكلاسيكية التي بادت مع التطور الحاصل على مستوى الفكر و التقنية.

2. التركيز على الجانب الميداني أي دراسات الجمهور المتلقي و دراسات التأثر بدرجة ثانية أي فاعلية هذا الجمهور في العملية الاتصالية من المواضيع التي أثارت جدلا بين الباحثين في مجال الاتصال الجماهيري، فكيف تم الانتقال من مفهوم الجمهور السلبي إلى مفهوم الجمهور المتلقي كفاعل في العملية الاتصالية؟

3. تنويع المواضع مع الأخذ بعين الاعتبار الآنية، و التطور الحاصل على جميع الأصعدة كبحوث العلاقات العامة، الاتصال التنظيمي المؤسساتي (الإدارة و التسيير، الفكر التنظيمي، ....)، الاتصال السياسي و الاجتماعي، دراسات الإقناع، الإشهار و التسويق الإلكتروني، الإعلام البديل و علاقة بالإعلام الكلاسيكي التقليدي.
4. إعداد الباحث العلمي: فالبلدان الغربية تركز في كل مجالاتها التنموية من صناعة، تجارة، تسويق، تكنولوجيا، حتى العلاقات العامة و الإشهار على نتائج البحث العلمي، و لزام اليوم على الدول العربية الأخذ بفكرة ضرورة تمجيد البحث العلمي للتطور و الرقي و البحث العلمي يحتاج إلى الباحث الجيد المتميز و من أهم صفات هذا الأخير ما يلي:

تتمثل أهم صفات الباحث الناجح فيما يلي:

1.توفر الرغبة الشخصية في موضوع البحث لأن الرغبة الشخصية في الخوض في موضوع ما هي دائما عامل مساعد ومحرك للنجاح.

2.قدرة الباحث على الصبر والتحمل عند البحث عن مصادر المعلومات المطلوبة و المناسبة.

3.تواضع الباحث العلمي وعدم ترفعه على الباحثين الآخرين الذين سبقوه في مجال بحثه وموضوعه الذي يتناوله.

4.التركيز وقوة الملاحظة عند جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وتجنب الاجتهادات الخاطئة في شرح مدلولات المعلومات التي يستخدمها و معانيها.

5. قدرة الباحث على انجاز البحث أي أن يكون قادرا على البحث والتحليل والعرض بشكل ناجح و مطلوب.

6. أن يكون البحث منظما في مختلف مراحل البحث.

7. تجرد الباحث علميا أي أن يكون موضوعيا في كتابته و بحثه.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد وزير الثقافة والاعلام اللبنانية المـــــحترم

الاستاذ الدكتور رئيس الجامعة اللبنانية المـــــحترم

الاستاذة الدكتورة مي العبد الله رئيسة الرابطة العربية لعلوم الاتصال والاعلام المـــــحترمة

السادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

منذ تكليفنا بمهمة التنسيق عن الرابطة العربية لعلوم الاتصال والاعلام ممثلا عن العراق، بدأنا بوضع مؤشرات واسس لقواعد الاتصال بالباحثين من حملة الشهادات الماجستير والدكتوراه في تخصص الاعلام والاتصال والتخصصات المساندة في مختلف المجالات. وتم الاتصال باكثر الباحثين والمتخصصين في هذا المجال لغرض الانتساب الى الرابطة والمشاركة في نشاطاتها العلمية ومؤتمراتها وقد لمسنا تفاعل ايجابي كبير من الغالبية واستطعنا جمع عدد من الباحثين من الذين رحبوا بالرابطة البحثية لعلوم الاتصال والاعلام ومن المفرح ان الدعوات من قبل الرابطة وصلت الى جميعهم مما عزز ثقتهم بالرابطة.

وقد تم شرح اهداف الرابطة وعملها وآفاق تطلعاتها في مجال البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال وهنا لابد من الوقوف على بعض الملاحظات المهمة والمعوقات التي واجهت عملنا كمنسق وتتخلص بما ياتي:-

1. **الظروف المحيطة بالبلد بحيث لايخفى عليكم الوضع الامني الصعب الذي يمر به بلدنا العراق وخاصة في هذه الفترة مما كان سببا رئيسيا في عرقلة مجئ الاساتذة.**

2. لاحظنا ان هناك عدم فهم لطبيعة عمل الرابطة لذلك تطلب منا بذل جهود كبيرة لتوضيح اهداف الرابطة البحثية والجهة المنظمة لها.

3. واجهتنا ظروف تتعلق بعدم السماح للاساتذه للمشاركة او السفر لحضور الملتقى العلمي الذي تنظمه الرابطة وخاصة عندما يكون هنالك عدد من الاساتذه ينتمون الى نفس الكلية.

4. هنالك تردد من قبل الاساتذة المشاركين بسبب الوضع المالي حيث ان نفقات السفر تشكل عبئا على الاساتذة من حيث تكاليف السفر والاقامة.

مما تقدم ولاجل تسهيل عمل المنسق من جانب والاشهار والتعريف بالرابطة من جانب اخر نقترح مايلي:-

1. توجيه رسالة تعريفية موجزة ووافية يتم من خلالها التعريف بالرابطة والاهداف العلمية للجهة البحثية المنظمة واقترح توجيه هذه الرسالة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية لتعميمها على الجامعات والكليات العراقية لغرض تقديم التسهيلات المختلفة للاساتذه المشاركين في مؤتمرات الرابطة العلمية فيما يخص العراق تحديدا نظرا للظروف التي نمر بها ولكي تكون بصفة رسمية.

2. ان تتحمل الرابطة او الجهة المستضيفة لمؤتمر الرابطة جزء من التكاليف كأن تكون نفقات السفر او اجور الاقامة خلال مدة انعقاد المؤتمر.

3. نقترح ان تكون مواعيد الملتقيات للرابطة مستقبلا في فترة العطل الربيعية والصيفية لكي تكون بعيدة عن ايام الدوام والالتزامات الدراسية.

4. نقترح تشكيل فرق بحثية تساوقا" مع أهداف الرابطة العلمية في خلق التعاون العلمي العربي المشترك بين أساتذة الاعلام والاتصال خاصة في ظل التطورات التكنلوجية الحديثة.عليه اقترح المواضيع الاتية لاهميتها في العصر الحديث عصر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات:

أ- حق الاتصال في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة

ب- المعلوماتية وتقنيات الاتصال الجديثة

وفي الختام لا يسعنا الا ان نتمنى للرابطة النجاح والتقدم في عملها بما يخدم العملية البحثية والعلمية سائلين المولى عز وجل التوفيق وللرابطة الازدهار والتقدم العلمي.

والله من وراء القصد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. أنتصار رسمي موسى
المنسق عن العراق

وينطلق البحث من السؤال الرئيسي لهذه الاشكالية :

ما هو دور المواقع الاجتماعية في تشكل الاتجاهات الانتخابيةلدى جمهور الشباب الناخبين (نموذج طلاب جامعة الكويت؟

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من عدة اعتبارات:

- تعدّمواقع التواصل الاجتماعي وسيلة للتواصل بين الحكام وصناع القرار والجمهور،اذ يؤدي غياب الحوار، إلى اختلال العلاقة بينهما.
- اصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تمثل مجالاً عاماً يتيح حيزاً أعلى من التفاعلية، مما يجعلها وسيلة ملائمة لدراسة التعبيرات السياسية والإجتماعية.
- تكمن في ندرة الأبحاث والدراسات الكويتية التي تناولت الدور الذي لعبته مواقع التواصل الإجتماعي، في تشكل اتجاهات الانتخابيةلدى جمهور الشباب الناخبين.
- كونها تعكس آراء شريحة إجتماعية ممثلة باهم شريحة في المجتمع وهم الشباب عماد الامة العربية ، الذين يأتون في مقدمة الشرائح والإتجاهات والتيارات، التي تتصدى للقضايا

الوطنية، لا سيما قضية الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي .

أسئلة الدراسة:

تسعى الباحثة الاجابة عن السؤال الاساسي التالي:

ما هو دور المواقع الاجتماعية في تشكل الاتجاهات الانتخابيةلدى جمهورالشباب الناخبين؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية ميدانية وهى:

- ما المقصود بمواقع التواصل الاجتماعي؟
- ما هو تأثير مقدار التفاعل مع مواقع التواصل الاجتماعي على تشكل الاتجاهات الانتخابية لدى جمهورالشباب الناخبين في الجامعة؟
- ما علاقة الناخب بمواقع التواصل الاجتماعي؟
- ما أهم مواقع التواصل الاجتماعي الانتخابية التي يعتمد عليهاالناخب الجامعى في حملاتهم الانتخابية الجامعية؟
- ما مدى اعتماد الشباب الناخبينفي الجامعة على مواقع التواصل الاجتماعي لتشكل اتجاهاتهم الانتخابية؟
- ما هي أكثر مواقع التواصل الاجتماعي التي يعتمد عليها المرشح لتشكل اتجاهاتهم الانتخابيةفي الجامعة ؟

- ماهي دوافع تعرض جمهور الشباب الناخبين في الجامعة بمواقع التواصل الاجتماعي ؟
- ما مدى كفاية المدة الزمنية المسموح بها للناخبين لعرض برامجهم الانتخابية في مواقع التواصل الاجتماعية؟
- ما الصعوبات التي تواجه الناخبين في تعاملهم مع مواقع التواصل الاجتماعي؟
- ما هي مزايا وعيوب مواقع التواصل الاجتماعي لتشكل الاتجاهات الانتخابية ؟
- ما هي متطلبات الناخبين من مواقع التواصل الاجتماعي لخدمة أغراضهم الانتخابية؟
- ما أنماط وعادات تعرض جمهور الشباب الناخبين في الجامعة لمواقع التواصل الاجتماعي؟
- ما اهم المعلومات التي يكتسبها جمهور الشباب الناخبين من خلال استخداماتهم لمواقع التواصل الاجتماعي؟
- ما مدى مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في دفع جمهور الشباب الناخبين في تشكل اتجاهاتهم الانتخابية؟

أهداف الدراسة :

<u>تسعى الباحثة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف الاتية :</u>

- دور المواقع الاجتماعية في تشكل الاتجاهات الانتخابيةلدى جمهور الشباب الناخبين في الجامعة .
- أهم مواقع التواصل الاجتماعي الانتخابية التي يعتمد عليها الناخب في حملاتهم الانتخابية الجامعية .
- مدى اعتماد الشباب الناخبين على مواقع التواصل الاجتماعي لتشكل اتجاهاتهم الانتخابية .
- هي أكثر مواقع التواصل الاجتماعي التي يعتمد عليها المرشح لتشكل اتجاهاتهم الانتخابية الجامعية .
- مدى اعتماد الشباب الناخبين في الجامعة على مواقع التواصل الاجتماعي .
- دوافع تعرض جمهور الشباب الناخبين في الجامعة بمواقع التواصل الاجتماعي .

- مدى كفاية المدة الزمنية المسموح بها للشباب الناخبين في الجامعة لعرض برامجهم الانتخابية في مواقع التواصل الاجتماعية.
- الصعوبات التي تواجه الشباب الناخبين في تعاملهم مع مواقع التواصل الاجتماعي.
- متطلبات الشباب الناخبين من مواقع التواصل الاجتماعي لخدمة أغراضهم الانتخابية الجامعية.
- اتجاه جمهور الشباب الناخبين في الجامعة نحو مواقع التواصل الاجتماعي.
- أنماط وعادات تعرض جمهورالشباب الناخبين لمواقع التواصل الاجتماعي.
- القوالب الفنية الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي.
- عناصر التشويق المستخدمة في مواقع التواصل الاجتماعي في تشكل اتجاهات .
- البرنامج الانتخابي التي عالجتها مواقع التواصل الاجتماعي "عينة الدراسة "في تشكل الاتجاهات الانتخابية لدى جمهورالشباب الناخبين في الجامعة .
- أهم المعلومات السياسية المقدمة في البرامج الانتخابية "عينة الدراسة "في تشكل الاتجاهات الانتخابية لدى جمهورالشباب الناخبين في الجامعة .
- اتجاه مضمون البرامج الانتخابية "عينة الدراسة" في تشكل الاتجاهات الانتخابية لدى جمهور الشباب الناخبين في الجامعة.
- الأساليب الإقناعية المستخدمة في البرامج الانتخابية "عينة الدراسة" في تشكل الاتجاهات الانتخابية لدى جمهورالشباب الناخبين في الجامعة .

حدود الدراسة:

إن الحدود المكانية والزمانية لهذه للدراسة تنحصر مكانياً في إطار الحدود الافتراضية لموقعي التواصل الاجتماعي, وزمانياً في الفترة المختارة: اثناء الانتخابات الجامعية نوفمبر 2014 / 2015 جامعةالكويت.

أداة الدراسة :

- سوف يتم اعداد استمارتين واحدة لتحليل الشكل وأخرى لتحليل المضمون مواقع التواصل الاجتماعي بعد موافقة السادة الخبراء والمحكمين..من اعداد الباحثة .
- استمارة استبيان لقياس اثر مواقع التواصل الاجتماعي في تشكل الاتجاهات الانتخابية لدى جمهور الشباب الناخبين بجامعة الكويت .

عينة الدراسة :

- مواقع التواصل الاجتماعي.

– سيتم اختيار عينة عشوائية من جمهورالشباب الناخبين في جامعة الكويت قوامها (400) مفردة

الصعوبات التى واجهت الباحثة :

تعرضت الباحثة لصعوبات و مشاكل كثيرة اثناء التطبيق الميداني و الاعداد النظرى للدراسة كانت في مجمل اهم تلك المشاكل و الصعوبات في :

- ❖ قلة توفر المراجع و المصادر اللازمه للدراسة في الجامعات و المكتبات داخل دوله الكويت عن التواصل الاجتماعى و الانتخابات الجامعية داخل الكويت محل الدراسة.

- صعوبة التواصل الاجتماعى بين الباحثة و بين مجتمع الدراسة حيث واجهت الباحثة مشكلات كبيرة أثناء توزيع الأستمارات في جامعة الكويت و علي القائم بالاتصال هناك، و هو ما استغرق شهور قبل ان يتم انجاز ذلك .
- عدم دراسة الباحثه للمقاييس الاحصائية من قبل الجامعه ،مع العلم أن التحليل الاحصائي يدرس بطريقه بدائية بسيطه ،ويطبق فى الواقع بشكل تكنولوجي باستخدام برنامج spss ، وكان من الضروري ان يتم تدريس المقاييس الاحصائية حتى يتثنى لنا كباحثين معرفه التحليل الاحصائي بعد التطبيق الميدانى .
- مخالفة دراستي الاساسية بكالوريوس تربية (اقتصاد منزلى - تصميم داخلى و ازياء) و دراسة الماجستير و الدكتوراه في الاعلام .
- محاوله دمج دراستى لعلوم الاعلام و الاتصال مع ميدان العمل التربوى و اختيار ما يناسب مجال دراستى للاستفادة منها في حياتى العملية و المهنية بأختيار مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للأعلام البديل ، و اختيار الأنتخابات الطلابية كعينة مصغرة من المجتمع الكويتى متمثلاً و مستنداً كمثال من الأنتخابات البرلمانية كجزء من السياسة و اختيار نموذج طلاب الجامعة كعينة من الحياة التربوية
- صعوبه تحديد لقاءات مع مسئولى الجامعه واساتذه الجامعة.
- صعوبة توزيع وتجميع الاستمارات مع فئات مختلفة ومتنوعه من القوائم الطلابية (علمية , هندسية ,مستقله ، الاسلامية ، ائتلافية ، وسط ديمقراطي) اثناء الانتخابات الجامعية والتحدث معهم قبل النتيجه وبعدها .
- لايوجد تسهيلات للباحثين داخل الحرم الجامعى اثناء الانتخابات الجامعية وعدم التواصل معهم .
- لم يتم تدريس مناهج البحث العلمي بطريقة تفيد الطالب الباحث في مجال بحثه العلمي في الماستر واقترح ان يتم تشكيل لجنة

تطوير منهجية البحث العلمي وتطوير في تدريس نظريات الاعلام الحديثة الخاصة في علوم الاعلام والاتصال حتى يتسنى للطلبة اتمام بحثهم العلمي بشكل مطور وانجاز مهمتهم البحثية على اكمل وجه .

واخيرا تؤكد الباحثة على اهمية ودور وسـائل الإعلام المرئية والصوتية داخل وخارج الجامعة لنقل الحدث الانتخابي بصورته الحقيقية ونشـر الوعي بين الطلبة والمجتمع الخارجي حول أهمية الانتخابات الطلابية ودورها في الحركة التطويرية للبلاد. وأنه بفضـل الإعلام الجامعي المتميز وجهود اللجنة الاعلاميئة التي تعمل وفق خبرات متميزة ممزوجة بأفكار شبابية نيرة قد وصـلت إلى زيادة الوعي بين الطلبة والطالبات حول أهمية المشـاركة في الانتخابات في أجواء بعيدة عن العنف والمشاحنات ونشر روح التنافس الطلابي الهادف.

استمارة مشاركة في أشغال الملتقى الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال

"نحو رؤية نقدية للتجربة البحثيّة في علوم الاتصال في العالم العربي"

الاسم واللقب: طبيب شريفة.

الوظيفة: أستاذة متعاقدة.

الرتبة: باحثة دكتوراه.

التخصص: علوم الإعلام والاتصال / علاقات عامة.

الجامعة: قسنطينة3.

العنوان الشخصي: عنابة/ الجزائر.

الهاتف: 06.65.94.42.06.

البريد الالكتروني: cherifa2323@gmail.com

عنوان المداخلة: استراتيجيات تطوير البحث العلمي في العالم العربي -الجزائر نموذجا-

مقدمة:

- إن الحكومات بدأت تتفطن منذ مدة طويلة إلى أن إشعاع دولة ما يأتي عن طريق نشر ثقافتها الناتجة عن طاقاتها العلمية المنتجة للمعارف، ضف إلى ذلك أن الاعتراف الدولي بمستوى الإنتاج العلمي لأي دولة يعتبر من المعطيات التي لا يستهان بها، هذا ما جعل أغلبية الدول الصناعية تخصص نسبة تتراوح ما بين10% - 20%من نفقات البحث العلمي والتطوير للبحث الأساسي المنفذ على مستوى الجامعات وبعض الهيئات المتخصصة أين يجرى تكوين الباحثين وإنتاج المعارف الأساسية.

- لذلك أدركت الجزائر منذ مدة طويلة أن بناء دولة حديثة يتطلب إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي، هذا الأخير حتى يكون ناجحا ينبغي أن يبنى على عدة عناصر أهمها تبني أنظمة تعليمية تشجع على البحث والإبداع واستثمار نسبة معتبرة من ميزانية الدولة في البحث العلمي وجلب أحسن الكفاءات لتأطير البحث العلمي الوطني وتعيين عدد من الباحثين والخبراء لتقييم البرنامج وتشجيع أبناء الوطن ماديا ومعنويا للقيام بأبحاث علمية تحقق أهداف البرنامج المسطر ونتائج البحث العلمي المحققة والتي يتم تسجيلها كاكتشافات تستغلها الجامعات و الدول في تسويقها كمنتجات تعود عليها بأرباح طائلة غالبا ما تكون أضعاف القيمة المالية المستثمرة، وعليه فإن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يمثلان بالنسبة لأي بلد استثمار بالغ الأهمية كونهما يغطيان كل ميادين النشاط الأساسي بدءا بالبحث الأساسي مرورا بالبحث التطبيقي للوصول إلى أفكار مبتكرة تثمن بدورها وتتحول إلى مؤسسات إنتاجية.

- ولتسليط الضوء على هذا الموضوع سيتم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

أ- نظرة تقييمية لواقع البحث العلمي في الجزائر.

ب- استراتيجيات تطوير البحث العلمي في الجزائر.

ج- رهانات البحث العلمي في الجزائر.

أ- نظرة تقييمية لواقع البحث العلمي في الجزائر:

- إذا كانت العديد من الآراء والاتجاهات تربط التنمية أساسا بالاعتبارات الاقتصادية، فإن الإنسان يظل من الناحية الافتراضية هو محور كل تنمية حقيقية، فهو وسيلتها الرئيسية كما هو هدفها في آخر المطاف، بحيث ينبغي أن تنصب على تأهيله وتمكينه من مختلف المقومات العلمية والعملية والاجتماعية والاقتصادية ويعتبر البحث العلمي أحد المداخل الرئيسية التي تدعم بلورة تنمية إنسانية حقيقية.

- وتعتبر العديد من الأقطار العربية من ضمن أكثر الأقطار حاجة إلى تطوير البحث العلمي والمراهنة عليه في تنميتها، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاختلالات التي تعتري هذا القطاع الحيوي، فالاعتمادات المالية المرصودة له داخل عدد من هذه الدول لم تصل بعد 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة وتبتعد كثيرا عن المعدل العالمي المحددة في 2.3 بالمائة، تؤثر بشكل سلبي على البنيات التحية المرتبطة بهذا الشأن، حيث تظل في مجملها تقليدية وغير كافية.

- فلقد اتضح جليا أن الثورة العلمية و التكنولوجية التي يعيشها العالم اليوم هي أساس التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتطورة و أن المستقبل للدول التي تستعمل البحث العلمي المنهجي و المنظم و كذا البحث التطبيقي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها، على غرار هذه الدول تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي و التطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي وذلك لاستدراك التأخر المسجل و مواجهة مختلف التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة.

- وتجدر الإشارة إلى أن أسباب هذا التأخر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار الذي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة و المنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم، الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي تمر بمراحل متذبذبة و أثر ذلك سلبا على الظروف المادية و المعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ استقلال البلاد، كما أن

هناك غياب تصور واضح و شامل عن أهمية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من أحل بناء وإرساء القواعد الأساسية اللازمة لمجتمع عصري، أضف إلى ذلك تبدد و تشتت شمل الكفاءات

البشرية مما تسبب في تفكيك عملية التراكم المعرفي الذي لا مكان بدونه لأي تطور أو تقدم زيادة إلى تدهور الظروف المادية لأنشطة البحث.[xxii]

- وتعترف السيدة بن جاب الله الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي، بوجود انقطاع في علاقة العرض والطلب في ما يتعلق بموضوع البحث العلمي في الجزائر، ومرد ذلك حسبها إلى قصور العملية الاتصالية التي يفترض أن تربط المنتج بالمستهلك، لكنها لا تعتبر العائق الاتصالي وحده المسؤول عن ذلك الانقطاع، وإنما تنظر إليه على أنه الشجرة التي تخفي الغابة، كما اعتبرت أن ميزانية 1% التي تخصصها الدولة من الدخل الوطني الخام للبحث العلمي ما هي إلا وسيلة، وأن الوصول إلى نتائج إيجابية على هذا المستوى يحتاج إلى وضع سياسة واضحة ومنهجية مضبوطة وإلا انتهت العملية إلى الفشل، واعتبرت أيضا أن المشكلة في الجزائر تكمن أساسا في وجود بحوث وغياب من يستهلكها، ذلك أن المؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة ما زالت تعتبر البحث العلمي ثانويا في نشاطها، إذ من المفروض أن يكون البحث العلمي في قلب الرهان بالنسبة للمؤسسات، وأن تبذل الجهود من أجل أن يكون لكل مؤسسة فرعها الخاص لتطوير البحوث، وأن تخصص ضمن ميزانياتها ميزانية مستقلة للبحث لجعل منتجاتها في مستوى المنافسة.

– وأضافت "**الآن من يقوم بهذه العملية هو الدولة، فهي تمول مختلف مجالات البحث، ومع ذلك لا تجد من يستهلكها**". من جهة أخرى أكدت بأن هذه العلاقة "المرضية" بين منتج البحث ومستهلكه تعود إلى ترسبات الاقتصاد الموجه الذي لم يكن يعطي للمؤسسة روح المبادرة، إضافة إلى المرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائر والتي جعلتها تبحث عن استرجاع الأمن كأولوية إستراتيجية قبل كل الأولويات[xxii].

– وإن المتأمل لواقع البحث العلمي العربي ومؤسساته في الدول العربية، يتبين له مدى الفجوة الواسعة بينه وبين المستوى البحثي والأكاديمي العالميين، فالدول العربية تفتقر إلى سياسة علمية محددة المعالم، والأهداف والوسائل، ويشير ياقوت في كتابه أزمة البحث العلمي إلى أن مشكلة البحث العلمي في البلدان العربية يتمحور حول 5 جوانب حسب رأيه وهي[xxii] :

- **ليس لدينا سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي.. !**
- **ليس لدينا ما يسمّى بصناعة المعلومات.. !**
- **ليس لدينا مراكز للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية.. !**
- **ليس لدينا صناديق متخصّصة بتمويل الأبحاث والتطوير.. !**
- **ليس لدينا حرية أكاديمية كافية، كتلك التي يتمتع به البحث العلمي عند الغرب .. !**

– إضافة إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، والفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي الحكومية، إلى جانب هذا تأخر عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إلى الدول العربية، و بقاء كثير من مراكز البحوث العربية تحت قيادات قديمة مترهلة، غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، لا سيما في العلوم التكنولوجية والطبيعية وإهمال التدريب المستمر للباحثين، بل قد وصل حال كثير من مؤسسات البحث العلمي إلى تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة أو إمكاناتها، ومن ثم يتم تهجير – أو هجرة – هذه العقول إلى الدول الغربية، لتجد هذه العقول البيئة العلمية المناسبة لها، والمعززة لمواهبها، والداعمة لأفكارها الابتكارية .

– بالإضافة إلى ما سبق وإذا ما أردنا أن نطرق العوائق التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي عامة وفي الجزائر بصفة خاصة وفي المجالات الإنسانية والاجتماعية نراها تعاني من:

- ✓ **قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه:** فإذا كان معدل الباحثين المؤهلين في الدول المتقدمة 3000 باحث لكل مليون نسمة من السكان فإن ذلك حلم بعيد المنال بسبب النمطية والبيروقراطية وضعف التمويل وانعدام إستراتيجية واضحة للبحوث، ففي الجزائر مثلا صرحت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي أن القانون يضع أمام الوزارة مهمة تعبئة 100 ألف باحث، إلا أنها

لم تتوصل إلى تعبئة سوى 14 ألف باحث من مجموع 16 ألف المطلوب تعبئتها كمرحلة أولى، وأوضحت أن بحوزة وزارتها 700 مشروع بحث نفذ منها 300 مشروع سنة2005 [xxii].

- ✓ **قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي:** وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع، فبالمقارنة فإن ما يرصد للأبحاث عندنا 1 % من الدخل القومي، مقابل ما تخصصه إسرائيل الذي يعادل3.1 في المائة (أو 540 دولارا للفرد)، بينما ترصد كل من اليابان وألمانيا وأمريكا حوالي 3 في المائة (أو 1000دولار للفرد الواحد). [xxii]
- ✓ **عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين:** مثل المختبرات الحديثة والموارد البشرية والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسند طموحاتهم كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.
- ✓ **عدم تسويق النشاط البحثي:** وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة والتجارة وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين.
- ✓ **غياب الوعي لدى أفراد المجتمع :** بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه.
- ✓ **التقليل من قيمة البحث العلمي:** لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية، وهذه الإشكالية تنعكس على نقاط أخرى كثيرة في إجراءات البحث العلمي.

- ✓ **تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات:** خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت.
- ✓ **وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات:** وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وافتراض أن لديه أجندة خفية، فبوابي المعلومات Gate Keeper قد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحيات أو المستشفيات.......الخ.
- ✓ **يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية:** كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الإفادة من التقنية الإلكترونية أو لعدم توفرها أصلا.
- ✓ **عدم ملامسة البحوث "للقضايا الجدية" إيثارا للسلامة:** الأمر الذي يتطلب سن قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات الأمنية.
- ✓ **معظم البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات تتم بهدف الترقية العلمية:** دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة، كما أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية. [xxii]

<u>ب- استراتيجيات تطوير البحث العلمي في الجزائر:</u>

<u>1- المجهودات المبذولة لتطوير البحث العلمي في الجزائر[xxii]:</u>

- نتيجة للتحديات المذكورة أعلاه تسعى الجزائر جاهدة للتغلب عليها من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

أ- إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة.

ب- تكوين الأساتذة و المؤطرين.

ت- الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

ث- إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام أل: **آل آم دي، LMD.**

- كل هذا بهدف إصلاح و تطوير التعليم العالي، غير أننا نلاحظ أن هذه المجهودات بالرغم من أهميتها إلا أنها لا تعكس الحاجة الملحة و الحقيقية لتطويره و التي تقوم على أساليب و وسائل و مناهج و أهداف جديدة، و لذلك فإنا نعتقد أن الأسلوب الكلاسيكي للتعليم أصبح غير مجدي حيث تحولت قاعات الدراسة إلى قاعات ستاتيكية و غير ديناميكية من الناحية العلمية **(عدم الانتباه، كثرة الحديث، النوم، الفوضى، الغيابات الكثيرة و غير المعاقب عليها من الناحية العملية...)** الأمر الذي حد من فعالية التكوين، و على العموم فإنه يمكننا إجمال هذه المجهودات في الجوانب التالية:

1- الجانب الإداري و التسييري:

- فيما يخص بعصرنة و تحديث التسيير، قامت الجامعات الجزائرية بتطوير و تحسين خدماتها من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة التكنولوجيات الرقمية في التسيير و الإدارة منها الإعلام الآلي و برامج تسيير الملفات سواء للطلبة أو المستخدمين، إضافة إلى إقامة مواقع إلكترونية على شبكات الانترنت للتعريف بإمكاناتها المادية و البشرية، إضافة إلى كل هذا تضع كل جامعة شبكة إلكترونية داخلية (انترانت) للتعريف بها داخل المؤسسة الجامعية من خلال عملية البث المباشر على شاشات التلفزيون، كل هذا بهدف تسهيل الخدمات و اختزال الجهد و الوقت.

2- الجانب التعليمي، التكوين و البحث:

- سعت كل جامعة إلى إقامة شبكة معلوماتية داخلية و إلى الربط بشبكة الانترنت على مدار 24 ساعة و ذلك لتمكين الأساتذة و الطلبة من تصفح المواقع التي تهمهم كما تمنحهم فرصة الاتصال بالجامعات و المراكز البحثية على المستوى العالمي، من جهة أخرى تقوم الجامعة بتوفير الإمكانات المادية الضرورية و اللازمة للتكوين بهدف جعل التكوين تميز بالطابع التطبيقي أكثر من كونه تكوين نظريا فقط، و يبرز هذا الأسلوب في بعض التخصصات دون الأخرى على رأسها الإعلام الآلي و العلوم الدقيقة و التكنولوجية.

- كما تسعى الجزائر إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية و البحثية و هي شبكة خاصة بالجامعات و

المراكز البحثية الموجودة على كافة التراب الوطني الهدف منها هو تطوير خدمات الاتصال و تبادل المعلومات بين هذه لمؤسسات و المراكز البحثية، و تقوم هذه الشبكة بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، كما تسهل و تدعم عملية التكون عن بعد، كما يهدف هذا المشروع إلى إقامة الجامعة الافتراضية بصفة دائمة بهدف تشجيع التكوين عن بعد و من دون مغادرة المكان الأمر الذي يساعد على تبادل الخبرات و زيادة الكفاءات المعرفية للطالب و المؤطر على السواء من خلال تبادل الأفكار و الآراء العليم و مناقشة التطورات الحادثة.

3- الجانب المادي و المالي:

- و يتمثل في توفير الوسائل المادية لتحقيق درجة عالية من الأداء و هذا عن طريق اقتناء أجهزة كمبيوتر جد متطورة مع لوازمها، إضافة إلى البرمجيات اللازمة لتشغيلها كما وضعت تحت تصرف الأسرة الجامعية قاعات للطباعة جد متطورة إضافة إلى المبالغ المالية المخصصة لاقتناء اللوازم الضرورية للتكوين و تكوين القائمين على شؤون هذه الإمكانات تشغيلا و صيانة، دون أن ننسى الهياكل القاعدية التي أصبحت تتميز بطابع عمراني خاص، بمعنى أن الجزائر تسعى جاهدة من أجل توفير الإمكانات الضرورية للتجهيز و التسيير و التكوين و يبرز هذا في المبالغ الهامة التي تخصصها في ميزانيتها السنوية و التكميلية حيث خصصت مثلا ما قيمته 12.4 مليار من ميزانية البحث العلمي المخصصة لدعم برنامج الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و2004 للقيام بعملية التجهيز بالتكنولوجيات الحديثة خاصة المعدات الالكترونية، كما أن المشروع الخماسي المعد لسنة 2010 اعتمد على ميزانية قدرها 100 مليار دينار جزائري حظي الجانب التجهيزي منها بجزء معتبر.

- نخلص من كل ما تقدم أن الجزائر واعية بضرورة تطوير و تحسين التعليم العالي و جعله يتماشى مع التطورات العالمية الحادثة و التي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي و كمي في سبيل تحقيق هذا الهدف، و هي في سعيها لتحقيق ذلك يجب أن لا تغفل مجموعة من الاعتبارات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ **استمرار مسؤولية الدولة على التعليم و تدخلها المباشر في تمويله و مراقبة أبحاثه و توجيهه بما يخدم حاجياتها الاجتماعية، مع فسح المجال للديمقراطية في تسيير مؤسساته من جامعات و مراكز بحث.**
- ✓ **محاولة تحسينه و جعله تكوينا نوعيا مع شموليته لكافة الفئات الاجتماعية خاصة محدودي الدخل و النساء.**
- ✓ **العمل على مرونته بحيث يكون تعليما مستمرا مدى الحياة كما تحاول العمل على توسيع التخصصات و عجم اختزال المعارف العلمية و القدرات الفردية في التكوين الجد متخصص و إنما فتح المجال للتعاون و التبادل المعرفي بين التخصصات المختلفة.**

2- البحث العلمي وإصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر (نظام LMD)

- مر التعليم العالي في الجزائر بمجموعة من التطورات تخللتها جملة من الإصلاحات تماشيا ومتطلبات التنمية ومتغيرات العصر من أجل الوصول إلى جامعة نموذجية تتماشى وخصوصيات المجتمع الجزائري، وقد تمثلت المرحلة الأولى فيما بعد الاستقلال إلى غاية 1970 حيث عاشت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة جوا من التململ والتبعية للنظام الاستعماري سواء في أشكالها التربوية أو في مضامينها، وأصبحت تعيش حالة اغتراب عن المجتمع الجزائري[xxii]، أما المرحلة الثانية في السبعينيات شهدت الجامعة الإصلاح عرف بإصلاح 1971 الذي جاء ليقطع الصلة بكل ما هو موروث من أساليب التكوين والبرامج وتعديلها لما يستجيب لواقع البلاد واحتياجات التنمية من القوى البشرية فقد جاء للربط بين الجامعة وسوق العمل ولتكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات بأقل التكاليف[xxiii]، أما في مرحلة الثمانينات فقد شهدت الجامعة الجزائرية تطورا كميا هائلا في عدد الطلبة 100.000طالب سنة 87-88 وهي بداية الأزمة وظهور مشكلة التحجيم الذي يشكل اليوم تحديا للجامعة الجزائرية، إضافة إلى ظهور ظاهرة بطالة الخريجين وقد اتسمت العلاقة بين

الجامعة والمحيط بالفتور، مما دعا الوزارة إلى اعتماد مشروع الخارطة الجامعية من أجل التخطيط للتعليم العالي لآفاق سنة 2000 معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني[xxii].

– كما شهدت مرحلة التسعينيات انفجارا معرفيا هائلا في مقابل اضطرابات سياسية في الجزائر انعكست على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع تغيير في توجهات السوق، مما دفع بالمنظومة الجامعية لإعادة النظر في سياسات التكوين وإدخال تعديلات على البرامج وبذل مجهودات في سبيل إعداد الأساتذة الجامعيين وظهور العديد من الدراسات لتقييم نظام التكوين الجامعي[xxii] .

– في هذه المراحل وعلى الرغم مما عرفه التعليم العالي في الجزائر من تطورات وإصلاحات استهدفت تقويم الاعوجاج وتحقيق التكامل بين البرامج والتوجهات التكوينية والتنموية إلا أن هذه الإصلاحات شخصت في كثير من الأحيان بالفاشلة من طرف كثير من الدارسين المجتهدين في هذا المجال، لأنها لم تستجب لاحتياجات المجتمع الجزائري لبعدها عن واقع الجامعة الجزائرية ومشكلاتها، إضافة لعدم تكيفها والتقصير في تطبيقها، خاصة ما تعلق بنوعيه التكوين لأنها كرست طوال هذه السنين مبدأ الكم على حساب الكيف، زد إلى ذلك ارتفاع عدد الخريجين والبطالين الأمر الذي نجم عنه أيضا نقص في التأطير سواء من حيث الكمية، النوعية وضعف في طاقات الاستيعاب والتمويل وغيرها من المؤشرات لظواهر أعمق تشكل في جوهرها عددا من المشكلات المهمة التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم.

– وفي إطار الإرادة الساعية لتحسين المردود الجامعي والنهوض بهذا القطاع جاء الإصلاح الجديد **LMD** والذي تضمن هيكلة جديدة للتعليم العالي ومحتويات البرامج وطرق التقويم والتوجيه والانتقال وتسيير مختلف المهيآت البيداغوجية ويمكن تحديد ملامحه في:

- ضمان تكوين نوعي وفعال مع الاستجابة للطلب علي التعليم العالي.
- تحقيق تلاؤم وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التفكير في ميكانيزمات مرنة للاتصال.
- تطوير التخصصات لتتكيف مع تطور وتنوع الحرف والمهن.

- تعزيز القيم الثقافية لرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور.
- الانفتاح علي التطور العالمي علميا وتكنولوجيا.
- خلق تبادل في إطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحوت.
- ترسيخ أسس تسيير ترتكز علي التشاور والمشاركة وتعتمد هيكلة هذا النظام على 3 مراحل تكوينية تتوج بشهادة جامعية كما يلي:

- مرحلة أولى: شهادة الباكالوريا +3 سنوات تتوج بشهادة ليسانس.

- مرحلة ثانية: شهادة الباكالوريا+5 سنوات تتوج بشهادة الماستير.

- مرحلة ثالثة: شهادة الباكالوريا+8 سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه ملف إصلاح التعليم العالي2004.

- وتأسيسا على ما سبق، فإن مسألة الإصلاح تعد اليوم من الموضوعات الهامة والحيوية في مختلف القطاعات استجابة لما يعرفه العالم من تغيرات ومستجدات على مختلف الأصعدة، والتعليم العالي كغيره من القطاعات الحساسة للنمو الاقتصادي، فهو أكثر من مجرد فضاء للتعليم بل هو المفتاح الرسمي للرفاهية والتنمية من خلال الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية، ولهذا فالجامعة الجزائرية مطالبة وفي كل مرحلة بمواجهة ضغوطات وتحديات العولمة والانفجار المعرفي من خلال مراجعة أهدافها، برامجها و فلسفتها بما يتوافق والتحولات الدولية والمحلية والخصوصيات المجتمعية، لأن الإصلاح عملية متكاملة ونتاج لتغيرات وحراك اجتماعي دولي ومحلي نابع من واقع هذه التنظيمات، وما تعرفه من مشكلات، فهل يستجيب الإصلاح الجديد لمشكلات الجامعة الجزائرية؟

<u>3- تسطير البرنامج الوطني لتطوير البحث العلمي</u>[xxii]

- لتسطير هذا البرنامج شكلت لجنة مكونة من أحد عشر عالما جزائريا، خمسة منهم مقيمون في الخارج وستة مقيمون في الجزائر، منحت هذه اللجنة مهلة سنة كاملة تصوغ خلالها برنامجا مفصلا لتطوير البحث

العلمي في الجزائر، و تضع رؤية لهذا القطاع تمتد لخمس و عشرين سنة! وبعدما أكملت اللجنة وضع البرنامج الوطني قامت بتكوين لجنة خبراء دولية مكونة من سبعة علماء و أمهلوا ثلاثة أشهر لتقييم البرنامج الوطني المقترح لتطوير البحث العلمي في الجزائر، بعد انتهاء المدة عقد اجتماع في الجزائر العاصمة تحت رعاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، ضم اللجنة التي صاغت البرنامج والأخرى التي قامت بتقييمه، كان الهدف من هذا اللقاء هو أن تقوم لجنة التقييم بتقديم ملاحظاتها و تساؤلاتها حول البرنامج المقترح و إعطاء الفرصة للجنة الصياغة للإجابة عن أي تساؤلات، و أخذ الاقتراحات المقدمة من قبل لجنة التقييم بعين الاعتبار، بعد شهر من اجتماع الجزائر أصبحت هناك صيغة نهائية للبرنامج الوطني لتطوير البحث العلمي في الجزائر بعدما تمت الموافقة على الصياغة و التقييم بالإضافة إلى وزارة التعليم العالي، بعدها بشهر تم نشر البرنامج في الإعلام الجزائري و أقيمت محاضرات في كل جامعات الوطن للتعريف بالبرنامج، و هكذا بعد سنة و نصف من العمل الجاد تم الانتهاء من مرحلة التخطيط و التعريف بالبرنامج و بدأت مرحلة الإنجاز، وأهم ما جاء في البرنامج هو زيادة ميزانية البحث العلمي و بناء سبعة مراكز أبحاث وطنية كل منها متخصص في مجال علمي معين و بهذا صار هناك قسمان من البحث العلمي في الجزائر: البحث العلمي في الجامعات و الآخر في مراكز البحث الوطنية، ولإعطاء هذه المراكز بعدا وطنيا فقد تقرر توزيعها على سبع ولايات من القطر الوطني بحيث تغطي الشرق والشمال والغرب والوسط والجنوب الجزائري، وجعل تخصص كل مركز أبحاث يراعي طبيعة المنطقة الموجود

فيها وطبيعة الأبحاث العلمية التي تزاولها الجامعات الموجودة بالمنطقة.

- وتجدر الإشارة إلى أنه قبل البدء في بناء هذه المراكز تم تعيين مدراء المراكز، حيث تم مراعاة معيارين

للاختيار هما: أن يكون المدير ذا مكانة عالمية في مجال بحثه وثانيا أن يقدم كل مرشح للمنصب رؤية قصيرة المدى5 سنوات وأخرى بعيدة المدى 16 سنة كمدير للمركز، مراكز البحث العلمي الوطنية أسست ووزعت كالتالي:

-المركز الوطني لأبحاث الهندسة والإعلام الآلي(بولاية وهران)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الفيزيائية والكيميائية(بولاية الجزائر)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الحية و الطبية (بولاية قسنطينة)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم البترولية (بولاية ورقلة)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الأدبية و التاريخ(بولاية غرداية)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الزراعية (بولاية تندوف)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الاجتماعية (بولاية تمنراست)

4- هيكلة أنشطة البحث العلمي في الجزائر[xxii]

- خلال الفترة التي سبقت 1998، أهدرت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر للضعف و عدم الاستقرار، إذ لم تخصص لها سوى0,28 من الناتج الوطني الخام، والأمر الذي نتج عنه العديد من السلبيات منها[xxii].

- قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية.
- قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير.

- وعلى هذا الأساس، اعتمدت الجهات الوصية تشريعا جديدا، يتعلق بالقانون والبرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الممتد من الفترة 1998 إلى 2002 حيث يهدف أساسا إلى[xxii]:

- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير.
- العمل على تثمين نتائج البحث.
- دعم وتمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

– ولقد جاءت المادة الثالثة من هذا القانون لتؤكد أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، والتكنولوجية للبلاد، وذلك عن طريق وضع خمسة وعشرون (25) برنامجا للبحث والتطوير حيز التطبيق مصنفة كما يلي:[xxii]

– **برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات:** وتخص الزراعة، التغذية، الموارد المائية، البيئة، التنقيب واستغلال وتثمين الموارد الأولية، وتقويم الصناعات، العلوم الأساسية، البناء والتعمير، التهيئة العمرانية، الصحة والنقل، التربية والتكوين، اللغة، الثقافة والاتصال، الاقتصاد، التاريخ والقانون والعدالة، المجتمع والسكان.

– **برامج وطنية للبحث المتخصص:** وتتعلق بالميادين التالية: الطاقة، التقنيات النووية، الطاقة المتجددة و تكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيات الصناعية والفضائية وتطبيقاتها، الاتصالات اللاسلكية، المحروقات، التكنولوجيات الحيوية.

5– إعداد برامج لترقية وتطوير البحث العلمي في الجزائر:

– لوضع قاعدة متينة لبرنامج ترقية البحث العلمي في الجزائر تم برمجة العديد من العمليات نوجزها في:

الجانب التنظيمي من خلال:

- ✓ إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي(تم إنشاؤه في سنة 1992).
- ✓ إنشاء مخابر البحث العلمي انطلاقا من مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ تشجيع الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و الدخول في المرحلة العملية والانطلاق الفعلي في أداء مهامها.

الجانب المالي من خلال:

- ✓ تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المتخصصة.

- ✓ وضع آليات لتشجيع العاملين في قطاع البحث العلمي.
- ✓ اتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي لصالح المؤسسات الاقتصادية التي تستثمر في أنشطة البحث.
- ✓ إصدار تشريعات حول الملكية الصناعية ضمن البحث العمومي .

<u>الجانب البشري من خلال:</u>

- ✓ المساعدة المالية والمعنوية للباحثين والأساتذة من أجل نشر نتائج بحوثهم.
- ✓ تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين.
- ✓ العمل على إصدار القانون الأساسي الخاص بالباحث.

<u>ج- رهانات البحث العلمي في الجزائر:</u>

- يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من الرهانات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة حيث وصل إلى أكثر من 1500000 طالب في سنة 2010، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة و ذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة.

ب- قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب: 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد.

ت- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار الفردي و إن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية و ليست سياسة تعليمية.

ث- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

ج- هجرة الكفاءات و عدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير و تكوين و تنمية البلاد.

ح- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات و ليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي و عدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

خ- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

الخاتمة:

- مما لا شك فيه أن البحث العلمي يحتل أهمية كبيرة لأي أمة من الأمم خاصة إذا تعلق الأمر بتكوين الإطارات لتوظيف المعرفة الضرورية التي يحتاجها المجتمع وإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي لتشكيل خطط التنمية الشاملة كونها الأداة الأساسية لها، وضمن هذا المسعى يتحدد طموح الجامعة الجزائرية والتي رغم أنها سجلت إنجازات لا يستهان بها من خلال مراحل تاريخية أين حققت حققت مواقف إصلاحية حينا وتنظيمية حينا آخر، إلا أنها عرفت خلال توسعها وانتشارها نقائص عديدة ومشاكل متنوعة، إضافة إلى أن الجامعة الجزائرية الحديثة في ظل العولمة تجد نفسها في تحدي واضح لإثبات دورها العلمي والبيداغوجي لتتجاوز مهامها التقليدية، باعتبارها ملزمة بالانفتاح أكثر على قضايا المجتمع وقضايا العالم للتمكن أكثر من معرفة منجزاته وتمكين المجتمع من الاستفادة من ابتكارات العالم في مختلف المجالات العلمية، لذلك وجب أن لا تكون الجامعة كمستهلك للمعرفة بل كمنتج لها، مع الأخذ بعين الاعتبار إصلاح البرامج التعليمية وتنظيم المشاريع البحثية لتصبح أكثر استجابة لحاجات الصناعة والتنمية الشاملة، فحسب رأي جمال فروجي : «فإن مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، تتوقف على نوعية الموارد البشرية المكونة لها»

قائمة المراجع:

الكتب:

1-بوفلجة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة سنة 1992.

2-رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر سنة 1990.

الرسائل الجامعية:

- مدني محمد توفيق، اختيار الفرع في جامعة الجزائر وتمثلان الطلبة تجاه دراستهم، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة 1988.

الملتقيات والندوات العلمية:

1- بن نكاع عبد الحكيم، هيكلة البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر، ورقة مقدمة خلال ورشة العمل القومية حول دور البحث والتطوير في التنمية الصناعية، دمشق5-7 نوفمبر 2001.

2- محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية، ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، 2004.

3- منال رشاد عبد الفتاح، أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي بجامعه قناة السويس: دراسة حالة، المؤتمر السنوي الرابع عشر، كلية التربية جامعه المنصورة.

المجلات:

- إبراهيم توهامي، أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الرابع، جامعة قسنطينة، أفريل، سنة 2003.

مواقع الكترونية:

1- تصريح للوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي للقناة الثالثة الإذاعية، منتدى الجلفة انفو متاح على الموقع: www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=674272

2- روي غولدشتميت، مركز البحوث والمعلومات، الكنيست، إسرائيل 2011/2/6 متاح على الموقع:
http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/me02763.pd

3- محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007 متاح على الموقع:
yakut.blogspot.com/2007/07/blog-post_4121.html

4- مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام - البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي- الواقع والمشكلات، ومتطلبات النجاح، ومقترحات التطوير متاح على الموقع:
www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=19

5- نعيم بن محمد، التعليم العالي في الجزائر: التحديات، الرهانات و أساليب التطوير، متاح على الموقع:
www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=category&id=130

6- لقاء مع الوزيرة المنتدبة الملكفة بالبحث العلمي، جريدة الشروق ، متاح على
الموقع: new_topic=6&http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News

7- يوسف محلو، البحث العلمي في الجزائر: رؤية في رؤيا، متاح على الموقع:
www.assala-dz.net/ar/wp-content/uploads/2013/06/universite

استمارة مشاركة في أشغال الملتقى الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال

"نحو رؤية نقدية للتجربة البحثيّة في علوم الاتصال في العالم العربي"

الاسم واللقب: طبيب شريفة.

الوظيفة: أستاذة متعاقدة.

الرتبة: باحثة دكتوراه.

التخصص: علوم الإعلام والاتصال / علاقات عامة.

الجامعة: قسنطينة3.

العنوان الشخصي: عنابة/ الجزائر.

الهاتف: 06.65.94.42.06.

البريد الالكتروني: cherifa2323@gmail.com

عنوان المداخلة: استراتيجيات تطوير البحث العلمي في العالم العربي -الجزائر نموذجا-

مقدمة:

- إن الحكومات بدأت تتفطن منذ مدة طويلة إلى أن إشعاع دولة ما يأتي عن طريق نشر ثقافتها الناتجة عن طاقاتها العلمية المنتجة للمعارف، ضف إلى ذلك أن الاعتراف الدولي بمستوى الإنتاج العلمي لأي دولة يعتبر من المعطيات التي لا يستهان بها، هذا ما جعل أغلبية الدول الصناعية تخصص نسبة تتراوح ما بين10% - 20%من نفقات البحث العلمي والتطوير للبحث الأساسي المنفذ على مستوى الجامعات وبعض الهيئات المتخصصة أين يجرى تكوين الباحثين وإنتاج المعارف الأساسية.

- لذلك أدركت الجزائر منذ مدة طويلة أن بناء دولة حديثة يتطلب إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي، هذا الأخير حتى يكون ناجحا ينبغي أن يبنى على عدة عناصر أهمها تبني أنظمة تعليمية تشجع على البحث والإبداع واستثمار نسبة معتبرة من ميزانية الدولة في البحث العلمي وجلب أحسن الكفاءات لتأطير البحث العلمي الوطني وتعيين عدد من الباحثين والخبراء لتقييم البرنامج وتشجيع أبناء الوطن ماديا ومعنويا للقيام بأبحاث علمية تحقق أهداف البرنامج المسطر ونتائج البحث العلمي المحققة والتي يتم تسجيلها كاكتشافات تستغلها الجامعات و الدول في تسويقها كمنتجات تعود عليها بأرباح طائلة غالبا ما تكون أضعاف القيمة المالية المستثمرة، وعليه فإن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يمثلان بالنسبة لأي بلد استثمار بالغ

الأهمية كونهما يغطيان كل ميادين النشاط الأساسي بدءا بالبحث الأساسي مرورا بالبحث التطبيقي للوصول إلى أفكار مبتكرة تثمن بدورها وتتحول إلى مؤسسات إنتاجية.

– ولتسليط الضوء على هذا الموضوع سيتم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

أ– نظرة تقييمية لواقع البحث العلمي في الجزائر.

ب– استراتيجيات تطوير البحث العلمي في الجزائر.

ج– رهانات البحث العلمي في الجزائر.

أ– نظرة تقييمية لواقع البحث العلمي في الجزائر:

– إذا كانت العديد من الآراء والاتجاهات تربط التنمية أساسا بالاعتبارات الاقتصادية، فإن الإنسان يظل من الناحية الافتراضية هو محور كل تنمية حقيقية، فهو وسيلتها الرئيسية كما هو هدفها في آخر المطاف، بحيث ينبغي أن تنصب على تأهيله وتمكينه من مختلف المقومات العلمية والعملية والاجتماعية والاقتصادية ويعتبر البحث العلمي أحد المداخل الرئيسية التي تدعم بلورة تنمية إنسانية حقيقية.

– وتعتبر العديد من الأقطار العربية من ضمن أكثر الأقطار حاجة إلى تطوير البحث العلمي والمراهنة عليه في تنميتها، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاختلالات التي تعتري هذا القطاع الحيوي، فالاعتمادات المالية المرصودة له داخل عدد من هذه الدول لم تصل بعد 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة وتبتعد كثيرا عن المعدل العالمي المحددة في 2.3 بالمائة، تؤثر بشكل سلبي على البنيات التحية المرتبطة بهذا الشأن، حيث تظل في مجملها تقليدية وغير كافية.

– فلقد اتضح جليا أن الثورة العلمية و التكنولوجية التي يعيشها العالم اليوم هي أساس التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتطورة و أن المستقبل للدول التي تستعمل البحث العلمي المنهجي و المنظم و كذا البحث التطبيقي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها، على غرار هذه الدول تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في

ميدان البحث العلمي و التطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي وذلك لاستدراك التأخر المسجل و مواجهة مختلف التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة.

– وتجدر الإشارة إلى أن أسباب هذا التأخر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار الذي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة و المنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم، الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي تمر بمراحل متذبذبة و أثر ذلك سلبا على الظروف المادية و المعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ استقلال البلاد، كما أن هناك غياب تصور واضح و شامل عن أهمية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من أحل بناء وإرساء القواعد الأساسية اللازمة لمجتمع عصري، أضف إلى ذلك تبدد و تشتت شمل الكفاءات

البشرية مما تسبب في تفكيك عملية التراكم المعرفي الذي لا مكان بدونه لأي تطور أو تقدم زيادة إلى تدهور الظروف المادية لأنشطة البحث.[xxii]

- وتعترف السيدة بن جاب الله الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي، بوجود انقطاع في علاقة العرض والطلب في ما يتعلق بموضوع البحث العلمي في الجزائر، ومرد ذلك حسبها إلى قصور العملية الاتصالية التي يفترض أن تربط المنتج بالمستهلك، لكنها لا تعتبر العائق الاتصالي وحده المسؤول عن ذلك الانقطاع، وإنما تنظر إليه على أنه الشجرة التي تخفي الغابة، كما اعتبرت أن ميزانية 1% التي تخصصها الدولة من الدخل الوطني الخام للبحث العلمي ما هي إلا وسيلة، وأن الوصول إلى نتائج إيجابية على هذا المستوى يحتاج إلى وضع سياسة واضحة ومنهجية مضبوطة وإلا انتهت العملية إلى الفشل، واعتبرت أيضا أن المشكلة في الجزائر تكمن أساسا في وجود بحوث وغياب من يستهلكها، ذلك أن المؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة ما زالت تعتبر البحث العلمي ثانويا في نشاطها، إذ من المفروض أن يكون البحث العلمي في قلب الرهان بالنسبة للمؤسسات، وأن تبذل الجهود من أجل أن يكون لكل مؤسسة فرعها الخاص لتطوير البحوث، وأن تخصص ضمن ميزانياتها ميزانية مستقلة للبحث لجعل منتجاتها في مستوى المنافسة.

– وأضافت "**الآن من يقوم بهذه العملية هو الدولة، فهي تمول مختلف مجالات البحث، ومع ذلك لا تجد من يستهلكها**". من جهة أخرى أكدت بأن هذه العلاقة "المرضية" بين منتج البحث ومستهلكه تعود إلى

ترسبات الاقتصاد الموجه الذي لم يكن يعطي للمؤسسة روح المبادرة، إضافة إلى المرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائر والتي جعلتها تبحث عن استرجاع الأمن كأولوية إستراتيجية قبل كل الأولويات[xxii].

– وإن المتأمل لواقع البحث العلمي العربي ومؤسساته في الدول العربية، يتبين له مدى الفجوة الواسعة بينه وبين المستوى البحثي والأكاديمي العالميين، فالدول العربية تفتقر إلى سياسية علمية محددة المعالم، والأهداف والوسائل، ويشير ياقوت في كتابه أزمة البحث العلمي إلى أن مشكلة البحث العلمي في البلدان العربية يتمحور حول 5 جوانب حسب رأيه وهي[xxii] :

- **ليس لدينا سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي.. !**
- **ليس لدينا ما يسمّى بصناعة المعلومات.. !**
- **ليس لدينا مراكز للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية.. !**
- **ليس لدينا صناديق متخصّصة بتمويل الأبحاث والتطوير.. !**
- **ليس لدينا حرية أكاديمية كافية، كتلك التي يتمتع به البحث العلمي عند الغرب .. !**

– إضافة إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، والفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي الحكومية، إلى جانب هذا تأخر عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إلى الدول العربية، و بقاء كثير من مراكز البحوث العربية تحت قيادات قديمة مترهلة، غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، لا سيما في العلوم التكنولوجية والطبيعية وإهمال التدريب المستمر للباحثين، بل قد وصل حال كثير من مؤسسات البحث العلمي إلى تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة أو إمكاناتها، ومن ثم يتم تهجير – أو هجرة – هذه العقول إلى الدول الغربية، لتجد هذه العقول البيئة العلمية المناسبة لها، والمعززة لمواهبها، والداعمة لأفكارها الابتكارية .

– بالإضافة إلى ما سبق وإذا ما أردنا أن نطرق العوائق التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي عامة وفي الجزائر بصفة خاصة وفي المجالات الإنسانية والاجتماعية نراها تعاني من:

- ✓ **قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه:** فإذا كان معدل الباحثين المؤهلين في الدول المتقدمة 3000 باحث لكل مليون نسمة من السكان فإن ذلك حلم بعيد المنال بسبب النمطية والبيروقراطية وضعف التمويل وانعدام إستراتيجية واضحة للبحوث، ففي الجزائر مثلا صرحت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي أن القانون يضع أمام الوزارة مهمة تعبئة 100 ألف باحث، إلا أنها لم تتوصل إلى تعبئة سوى 14 ألف باحث من مجموع 16 ألف المطلوب تعبئتها كمرحلة أولى، وأوضحت أن بحوزة وزارتها 700 مشروع بحث نفذ منها 300 مشروع سنة2005 [xxii].
- ✓ **قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي:** وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع، فبالمقارنة فإن ما يرصد للأبحاث عندنا 1 % من الدخل القومي، مقابل ما تخصصه إسرائيل الذي يعادل3.1 في المائة (أو 540 دولارا للفرد)، بينما ترصد كل من اليابان وألمانيا وأمريكا حوالي 3 في المائة (أو 1000دولار للفرد الواحد). [xxii]
- ✓ **عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين:** مثل المختبرات الحديثة والموارد البشرية والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسند طموحاتهم كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.
- ✓ **عدم تسويق النشاط البحثي:** وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة والتجارة وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين.
- ✓ **غياب الوعي لدى أفراد المجتمع :** بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه.

- ✓ **التقليل من قيمة البحث العلمي:** لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية، وهذه الإشكالية تنعكس على نقاط أخرى كثيرة في إجراءات البحث العلمي.
- ✓ **تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات:** خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت.
- ✓ **وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات:** وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وافتراض أن لديه أجندة خفية، فبوابي المعلومات Gate Keeper قد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحيات أو المستشفيات.......الخ.
- ✓ **يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية:** كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الإفادة من التقنية الإلكترونية أو لعدم توفرها أصلا.
- ✓ **عدم ملامسة البحوث "للقضايا الجدية" إيثارا للسلامة:** الأمر الذي يتطلب سن قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات الأمنية.
- ✓ **معظم البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات تتم بهدف الترقية العلمية:** دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة، كما أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية. [xxii]

<u>ب- استراتيجيات تطوير البحث العلمي في الجزائر:</u>

1- المجهودات المبذولة لتطوير البحث العلمي في الجزائر[xxii]:

- نتيجة للتحديات المذكورة أعلاه تسعى الجزائر جاهدة للتغلب عليها من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

أ- إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة.

ب- تكوين الأساتذة و المؤطرين.

ت- الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

ث- إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام أل: **آل آم دي، LMD.**

- كل هذا بهدف إصلاح و تطوير التعليم العالي، غير أننا نلاحظ أن هذه المجهودات بالرغم من أهميتها إلا أنها لا تعكس الحاجة الملحة و الحقيقية لتطويره و التي تقوم على أساليب و وسائل و مناهج و أهداف جديدة، و لذلك فإنا نعتقد أن الأسلوب الكلاسيكي للتعليم أصبح غير مجدي حيث تحولت قاعات الدراسة إلى قاعات ستاتيكية و غير ديناميكية من الناحية العلمية **(عدم الانتباه، كثرة الحديث، النوم، الفوضى، الغيابات الكثيرة و غير المعاقب عليها من الناحية العملية...)** الأمر الذي حد من فعالية التكوين، و على العموم فإنه يمكننا إجمال هذه المجهودات في الجوانب التالية:

1- الجانب الإداري و التسييري:

- فيما يخص بعصرنة و تحديث التسيير، قامت الجامعات الجزائرية بتطوير و تحسين خدماتها من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة التكنولوجيات الرقمية في التسيير و الإدارة منها الإعلام الآلي و برامج تسيير الملفات سواء للطلبة أو المستخدمين، إضافة إلى إقامة مواقع إلكترونية على شبكات الانترنت للتعريف بإمكاناتها المادية و البشرية، إضافة إلى كل هذا تضع كل جامعة شبكة إلكترونية داخلية (انترانت) للتعريف بها داخل المؤسسة الجامعية من خلال عملية البث المباشر على شاشات التلفزيون، كل هذا بهدف تسهيل الخدمات و اختزال الجهد و الوقت.

2- الجانب التعليمي ، التكوين و البحث:

- سعت كل جامعة إلى إقامة شبكة معلوماتية داخلية و إلى الربط بشبكة الانترنت على مدار 24 ساعة و ذلك لتمكين الأساتذة و الطلبة من تصفح المواقع التي تهمهم كما تمنحهم فرصة الاتصال بالجامعات و المراكز البحثية على المستوى العالمي، من جهة أخرى تقوم الجامعة بتوفير الإمكانات المادية الضرورية و اللازمة للتكوين بهدف جعل التكوين تميز بالطابع التطبيقي أكثر من كونه تكوين نظريا فقط، و يبرز هذا الأسلوب في بعض التخصصات دون الأخرى على رأسها الإعلام الآلي و العلوم الدقيقة و التكنولوجية.

- كما تسعى الجزائر إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية و البحثية و هي شبكة خاصة بالجامعات و المراكز البحثية الموجودة على كافة التراب الوطني الهدف منها هو تطوير خدمات الاتصال و تبادل المعلومات بين هذه لمؤسسات و المراكز البحثية، و تقوم هذه الشبكة بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، كما تسهل و تدعم عملية التكون عن بعد، كما يهدف هذا المشروع إلى إقامة الجامعة الافتراضية بصفة دائمة بهدف تشجيع التكوين عن بعد و من دون مغادرة المكان الأمر الذي يساعد على تبادل الخبرات و زيادة الكفاءات المعرفية للطالب و المؤطر على السواء من خلال تبادل الأفكار و الآراء العليم و مناقشة التطورات الحادثة.

<u>3- الجانب المادي و المالي:</u>

- و يتمثل في توفير الوسائل المادية لتحقيق درجة عالية من الأداء و هذا عن طريق اقتناء أجهزة كمبيوتر جد متطورة مع لوازمها، إضافة إلى البرمجيات اللازمة لتشغيلها كما وضعت تحت تصرف الأسرة الجامعية قاعات للطباعة جد متطورة إضافة إلى المبالغ المالية المخصصة لاقتناء اللوازم الضرورية للتكوين و تكوين القائمين على شؤون هذه الإمكانات تشغيلا و صيانة، دون أن ننسى الهياكل القاعدية التي أصبحت تتميز بطابع عمراني خاص، بمعنى أن الجزائر تسعى جاهدة من أجل توفير الإمكانات الضرورية للتجهيز و التسيير و التكوين و يبرز هذا في المبالغ الهامة التي تخصصها في ميزانيتها السنوية و التكميلية حيث خصصت مثلا ما قيمته 12.4 مليار من ميزانية البحث العلمي المخصصة لدعم برنامج الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و2004 للقيام بعملية التجهيز بالتكنولوجيات الحديثة خاصة المعدات الالكترونية، كما أن المشروع الخماسي المعد لسنة 2010 اعتمد على ميزانية قدرها 100 مليار دينار جزائري حظي الجانب التجهيزي منها بجزء معتبر.

- نخلص من كل ما تقدم أن الجزائر واعية بضرورة تطوير و تحسين التعليم العالي و جعله يتماشى مع التطورات العالمية الحادثة و التي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي و كمي في سبيل تحقيق هذا الهدف، و هي في سعيها لتحقيق ذلك يجب أن لا تغفل مجموعة من الاعتبارات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ **استمرار مسؤولية الدولة على التعليم و تدخلها المباشر في تمويله و مراقبة أبحاثه و توجيهه بما يخدم حاجياتها الاجتماعية، مع فسح المجال للديمقراطية في تسيير مؤسساته من جامعات و مراكز بحث.**
- ✓ **محاولة تحسينه و جعله تكوينا نوعيا مع شموليته لكافة الفئات الاجتماعية خاصة محدودي الدخل و النساء.**
- ✓ **العمل على مرونته بحيث يكون تعليما مستمرا مدى الحياة كما تحاول العمل على توسيع التخصصات و عجم اختزال المعارف العلمية و القدرات الفردية في التكوين الجد متخصص و إنما فتح المجال للتعاون و التبادل المعرفي بين التخصصات المختلفة.**

2- البحث العلمي وإصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر (نظام LMD)

- مر التعليم العالي في الجزائر بمجموعة من التطورات تخللتها جملة من الإصلاحات تماشيا ومتطلبات التنمية ومتغيرات العصر من أجل الوصول إلى جامعة نموذجية تتماشى وخصوصيات المجتمع الجزائري، وقد تمثلت المرحلة الأولى فيما بعد الاستقلال إلى غاية 1970 حيث عاشت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة جوا من التململ والتبعية للنظام الاستعماري سواء في أشكالها التربوية أو في مضامينها، وأصبحت تعيش حالة اغتراب عن المجتمع الجزائري[xxii]، أما المرحلة الثانية في السبعينيات شهدت الجامعة الإصلاح عرف بإصلاح 1971 الذي جاء ليقطع الصلة بكل ما هو موروث من أساليب التكوين والبرامج وتعديلها لما يستجيب لواقع البلاد واحتياجات التنمية من القوى البشرية فقد جاء للربط بين الجامعة وسوق العمل ولتكوين

أكبر عدد ممكن من الإطارات بأقل التكاليف[xxiii]، أما في مرحلة الثمانينات فقد شهدت الجامعة الجزائرية تطورا كميا هائلا في عدد الطلبة 100.000طالب سنة 87-88 وهي بداية الأزمة وظهور مشكلة التحجيم الذي يشكل اليوم تحديا للجامعة الجزائرية، إضافة إلى ظهور ظاهرة بطالة الخريجين وقد اتسمت العلاقة بين الجامعة والمحيط بالفتور ، مما دعا الوزارة إلى اعتماد مشروع الخارطة الجامعية من أجل التخطيط للتعليم العالي لآفاق سنة 2000 معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني[xxii].

– كما شهدت مرحلة التسعينيات انفجارا معرفيا هائلا في مقابل اضطرابات سياسية في الجزائر انعكست على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع تغيير في توجهات السوق، مما دفع بالمنظومة الجامعية لإعادة النظر في سياسات التكوين وإدخال تعديلات على البرامج وبذل مجهودات في سبيل إعداد الأساتذة الجامعيين وظهور العديد من الدراسات لتقييم نظام التكوين الجامعي[xxii] .

– في هذه المراحل وعلى الرغم مما عرفه التعليم العالي في الجزائر من تطورات وإصلاحات استهدفت تقويم الاعوجاج وتحقيق التكامل بين البرامج والتوجهات التكوينية والتنموية إلا أن هذه الإصلاحات شخصت في كثير من الأحيان بالفاشلة من طرف كثير من الدارسين المجتهدين في هذا المجال، لأنها لم تستجب لاحتياجات المجتمع الجزائري لبعدها عن واقع الجامعة الجزائرية ومشكلاتها، إضافة لعدم تكيفها والتقصير في تطبيقها، خاصة ما تعلق بنوعيه التكوين لأنها كرست طوال هذه السنين مبدأ الكم على حساب الكيف، زد إلى ذلك ارتفاع عدد الخريجين والبطالين الأمر الذي نجم عنه أيضا نقص في التأطير سواء من حيث الكمية، النوعية وضعف في طاقات الاستيعاب والتمويل وغيرها من المؤشرات لظواهر أعمق تشكل في جوهرها عددا من المشكلات المهمة التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم.

– وفي إطار الإرادة الساعية لتحسين المردود الجامعي والنهوض بهذا القطاع جاء الإصلاح الجديد **LMD** والذي تضمن هيكلة جديدة للتعليم العالي ومحتويات البرامج وطرق التقويم والتوجيه والانتقال وتسيير مختلف المهيآت البيداغوجية ويمكن تحديد ملامحه في:

- ضمان تكوين نوعي وفعال مع الاستجابة للطلب علي التعليم العالي.

- تحقيق تلاؤم وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التفكير في ميكانيزمات مرنة للاتصال.
- تطوير التخصصات لتتكيف مع تطور وتنوع الحرف والمهن.
- تعزيز القيم الثقافية لرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور.
- الانفتاح علي التطور العالمي علميا وتكنولوجيا.
- خلق تبادل في إطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحوت.
- ترسيخ أسس تسيير ترتكز علي التشاور والمشاركة وتعتمد هيكلة هذا النظام على 3 مراحل تكوينية تتوج بشهادة جامعية كما يلي:

– مرحلة أولى: شهادة الباكالوريا +3 سنوات تتوج بشهادة ليسانس.

– مرحلة ثانية: شهادة الباكالوريا+5 سنوات تتوج بشهادة الماستير.

– مرحلة ثالثة: شهادة الباكالوريا+8 سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه ملف إصلاح التعليم العالي2004.

– وتأسيسا على ما سبق، فإن مسألة الإصلاح تعد اليوم من الموضوعات الهامة والحيوية في مختلف القطاعات استجابة لما يعرفه العالم من تغيرات ومستجدات على مختلف الأصعدة، والتعليم العالي كغيره من القطاعات الحساسة للنمو الاقتصادي، فهو أكثر من مجرد فضاء للتعليم بل هو المفتاح الرسمي للرفاهية والتنمية من خلال الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية، ولهذا فالجامعة الجزائرية مطالبة وفي كل مرحلة بمواجهة ضغوطات وتحديات العولمة والانفجار المعرفي من خلال مراجعة أهدافها، برامجها و فلسفتها بما يتوافق والتحولات الدولية والمحلية والخصوصيات المجتمعية، لأن الإصلاح عملية متكاملة ونتاج لتغيرات وحراك اجتماعي دولي ومحلي نابع من واقع هذه التنظيمات، وما تعرفه من مشكلات، فهل يستجيب الإصلاح الجديد لمشكلات الجامعة الجزائرية؟

3- تسطير البرنامج الوطني لتطوير البحث العلمي[xxii]

- لتسطير هذا البرنامج شكلت لجنة مكونة من أحد عشر عالما جزائريا، خمسة منهم مقيمون في الخارج وستة مقيمون في الجزائر، منحت هذه اللجنة مهلة سنة كاملة تصوغ خلالها برنامجا مفصلا لتطوير البحث العلمي في الجزائر، و تضع رؤية لهذا القطاع تمتد لخمس و عشرين سنة! وبعدما أكملت اللجنة وضع البرنامج الوطني قامت بتكوين لجنة خبراء دولية مكونة من سبعة علماء و أمهلوا ثلاثة أشهر لتقييم البرنامج الوطني المقترح لتطوير البحث العلمي في الجزائر، بعد انتهاء المدة عقد اجتماع في الجزائر العاصمة تحت رعاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، ضم اللجنة التي صاغت البرنامج والأخرى التي قامت بتقييمه، كان الهدف من هذا اللقاء هو أن تقوم لجنة التقييم بتقديم ملاحظاتها و تساؤلاتها حول البرنامج المقترح و إعطاء الفرصة للجنة الصياغة للإجابة عن أي تساؤلات، و أخذ الاقتراحات المقدمة من قبل لجنة التقييم بعين الاعتبار، بعد شهر من اجتماع الجزائر أصبحت هناك صيغة نهائية للبرنامج الوطني لتطوير البحث العلمي في الجزائر بعدما تمت الموافقة على الصياغة و التقييم بالإضافة إلى وزارة التعليم العالي، بعدها بشهر تم نشر البرنامج في الإعلام الجزائري و أقيمت محاضرات في كل جامعات الوطن للتعريف بالبرنامج، و هكذا بعد سنة و نصف من العمل الجاد تم الانتهاء من مرحلة التخطيط و التعريف بالبرنامج و بدأت مرحلة الإنجاز، وأهم ما جاء في البرنامج هو زيادة ميزانية البحث العلمي و بناء سبعة مراكز أبحاث وطنية كل منها متخصص في مجال علمي معين و بهذا صار هناك قسمان من البحث العلمي في الجزائر: البحث العلمي في الجامعات و الآخر في مراكز البحث الوطنية، ولإعطاء هذه المراكز بعدا وطنيا فقد تقرر توزيعها على سبع ولايات من القطر الوطني بحيث تغطي الشرق والشمال والغرب والوسط والجنوب الجزائري، وجعل تخصص كل مركز أبحاث يراعي طبيعة المنطقة الموجود

فيها وطبيعة الأبحاث العلمية التي تزاولها الجامعات الموجودة بالمنطقة.

- وتجدر الإشارة إلى أنه قبل البدء في بناء هذه المراكز تم تعيين مدراء المراكز، حيث تم مراعاة معيارين

للاختيار هما: أن يكون المدير ذا مكانة عالمية في مجال بحثه وثانيا أن يقدم كل مرشح للمنصب رؤية قصيرة المدى5 سنوات وأخرى بعيدة المدى 16 سنة كمدير للمركز، مراكز البحث العلمي الوطنية أسست ووزعت كالتالي:

-المركز الوطني لأبحاث الهندسة والإعلام الآلي(بولاية وهران)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الفيزيائية والكيميائية(بولاية الجزائر)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الحية و الطبية (بولاية قسنطينة)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم البترولية (بولاية ورقلة)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الأدبية و التاريخ(بولاية غرداية)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الزراعية (بولاية تندوف)

-المركز الوطني لأبحاث العلوم الاجتماعية (بولاية تمنراست)

4- هيكلة أنشطة البحث العلمي في الجزائر[xxii]

- خلال الفترة التي سبقت 1998، أهدرت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر للضعف و عدم الاستقرار، إذ لم تخصص لها سوى0,28 من الناتج الوطني الخام، والأمر الذي نتج عنه العديد من السلبيات منها[xxii].

- قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية.
- قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير.

- وعلى هذا الأساس، اعتمدت الجهات الوصية تشريعا جديدا، يتعلق بالقانون والبرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الممتد من الفترة 1998 إلى 2002 حيث يهدف أساسا إلى[xxii]:

- ➢ تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- ➢ تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير.
- ➢ العمل على تثمين نتائج البحث.
- ➢ دعم وتمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

– ولقد جاءت المادة الثالثة من هذا القانون لتؤكد أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، والتكنولوجية للبلاد، وذلك عن طريق وضع خمسة وعشرون (25) برنامجا للبحث والتطوير حيز التطبيق مصنفة كما يلي:[xxii]

– **برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات:** وتخص الزراعة، التغذية، الموارد المائية، البيئة، التنقيب واستغلال وتثمين الموارد الأولية، وتقويم الصناعات، العلوم الأساسية، البناء والتعمير، التهيئة العمرانية، الصحة والنقل، التربية والتكوين، اللغة، الثقافة والاتصال، الاقتصاد، التاريخ والقانون والعدالة، المجتمع والسكان.

– **برامج وطنية للبحث المتخصص:** وتتعلق بالميادين التالية: الطاقة، التقنيات النووية، الطاقة المتجددة و تكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيات الصناعية والفضائية وتطبيقاتها، الاتصالات اللاسلكية، المحروقات، التكنولوجيات الحيوية.

<u>5– إعداد برامج لترقية وتطوير البحث العلمي في الجزائر:</u>

– لوضع قاعدة متينة لبرنامج ترقية البحث العلمي في الجزائر تم برمجة العديد من العمليات نوجزها في:

<u>الجانب التنظيمي من خلال:</u>

- ✓ إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي(تم إنشاؤه في سنة 1992).
- ✓ إنشاء مخابر البحث العلمي انطلاقا من مؤسسات التعليم العالي.

- ✓ تشجيع الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و الدخول في المرحلة العملية والانطلاق الفعلي في أداء مهامها.

<u>الجانب المالي من خلال:</u>

- ✓ تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المتخصصة.
- ✓ وضع آليات لتشجيع العاملين في قطاع البحث العلمي.
- ✓ اتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي لصالح المؤسسات الاقتصادية التي تستثمر في أنشطة البحث.
- ✓ إصدار تشريعات حول الملكية الصناعية ضمن البحث العمومي .

<u>الجانب البشري من خلال:</u>

- ✓ المساعدة المالية والمعنوية للباحثين والأساتذة من أجل نشر نتائج بحوثهم.
- ✓ تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين.
- ✓ العمل على إصدار القانون الأساسي الخاص بالباحث.

<u>ج- رهانات البحث العلمي في الجزائر:</u>

- يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من الرهانات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة حيث وصل إلى أكثر من 1500000 طالب في سنة 2010، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة و ذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة.

ب- قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب: 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد.

ت- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار الفردي و إن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية و ليست سياسة تعليمية.

ث- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

ج- هجرة الكفاءات و عدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير و تكوين و تنمية البلاد.

ح- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات و ليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي و عدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

خ- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

<u>الخاتمة:</u>

- مما لا شك فيه أن البحث العلمي يحتل أهمية كبيرة لأي أمة من الأمم خاصة إذا تعلق الأمر بتكوين الإطارات لتوظيف المعرفة الضرورية التي يحتاجها المجتمع وإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي لتشكيل خطط التنمية الشاملة كونها الأداة الأساسية لها، وضمن هذا المسعى يتحدد طموح الجامعة الجزائرية والتي رغم أنها سجلت إنجازات لا يستهان بها من خلال مراحل تاريخية أين حققت حققت مواقف إصلاحية حينا وتنظيمية حينا آخر، إلا أنها عرفت خلال توسعها وانتشارها نقائص عديدة ومشاكل متنوعة، إضافة إلى أن الجامعة الجزائرية الحديثة في ظل العولمة تجد نفسها في تحدي واضح لإثبات دورها العلمي والبيداغوجي لتتجاوز مهامها التقليدية، باعتبارها ملزمة بالانفتاح أكثر على قضايا المجتمع وقضايا العالم للتمكن أكثر من معرفة منجزاته وتمكين المجتمع من الاستفادة من ابتكارات العالم في مختلف المجالات العلمية، لذلك وجب أن لا تكون الجامعة كمستهلك للمعرفة بل كمنتج لها، مع الأخذ بعين الاعتبار إصلاح البرامج التعليمية وتنظيم المشاريع البحثية لتصبح أكثر استجابة لحاجات الصناعة والتنمية الشاملة، فحسب رأي جمال فروجي

: «فإن مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، تتوقف على نوعية الموارد البشرية المكونة لها»

قائمة المراجع:

الكتب:

1-بوفلجة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة سنة 1992.

2-رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر سنة 1990.

الرسائل الجامعية:

- مدني محمد توفيق، اختيار الفرع في جامعة الجزائر وتمثلان الطلبة تجاه دراستهم، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة 1988.

الملتقيات والندوات العلمية:

1- بن نكاع عبد الحكيم، هيكلة البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر، ورقة مقدمة خلال ورشة العمل القومية حول دور البحث والتطوير في التنمية الصناعية، دمشق5-7 نوفمبر 2001.

2- محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية، ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، 2004.

3- منال رشاد عبد الفتاح، أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي بجامعه قناة السويس: دراسة حالة، المؤتمر السنوي الرابع عشر، كلية التربية جامعه المنصورة.

المجلات:

- إبراهيم توهامي، أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الرابع، جامعة قسنطينة، أفريل، سنة 2003.

مواقع الكترونية:

1- تصريح للوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي للقناة الثالثة الإذاعية، منتدى الجلفة انفو متاح على الموقع: www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=674272

2- روي غولدشتميت، مركز البحوث والمعلومات، الكنيست، إسرائيل 2011/2/6 متاح على الموقع:
http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/me02763.pd

3- محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007 متاح على الموقع:
yakut.blogspot.com/2007/07/blog-post_4121.html

4- مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام - البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي- الواقع والمشكلات، ومتطلبات النجاح، ومقترحات التطوير متاح على الموقع:

www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=19

5- نعيم بن محمد، التعليم العالي في الجزائر: التحديات، الرهانات و أساليب التطوير، متاح على الموقع:
www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=category&id=130

6- لقاء مع الوزيرة المنتدبة الملكفة بالبحث العلمي، جريدة الشروق ، متاح على

الموقع: new_topic=6&http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News

7- يوسف محلو، البحث العلمي في الجزائر: رؤية في رؤيا، متاح على الموقع:

www.assala-dz.net/ar/wp-content/uploads/2013/06/universite

صورة بانورامية عن مناهج كليات الإعلام في العراق

أ.د هاشم حسن التميمي

أ.م.د بشرى جميل الراوي

لم يتح الوقت لنا في اعداد هذه الورقة على استقصاء ميداني للمقررات الدراسية في كليات الإعلام واقسام الإعلام في الجامعات العراقية منذ التأسيس، لان تكتنف العملية صعوبات جمة في الجامعات العراقية بسبب عدم وجود قواعد توثيقية تسمح بالإحاطة بالمقررات الدراسية ومدى التحديث الذي لازمها لسنوات سابقة.

لذا ان الهدف من هذه الدراسة تقديم صورة "بانورامية" تفترض الاجابة على الفرق بين المناهج الامس وما يجب ان تكون عليه اليوم في كليات الاعلام، اذ ان التدفق نحو التعليم الجامعي اكبر من طاقة الموارد المتاحة على استقبال الطلاب الجدد من المقبلين على الكليات.

ويؤدي هذا التفاوت منطقياً الى توفير تعليم جامعي بشروط متدنية، وايضاً ان تدني نوعية التعليم في المراحل ماقبل الجامعية "مخرجات وزارة التربية" يؤثر على نوعية التعليم الجامعي بسبب تدني مستوى اداء الطلبة الملتحقين به عموماً في الكليات العامة والاهلية أو تلك التي تتدنى شروط الالتحاق بها، بصورة خاصة، ثم إن طرق التعليم الشائعة في التعليم ما قبل الجامعي وكيفية إدارة مؤسساته وصناعة مناهجه سوف تنعكس على التعليم العالي، عن طريق الرأسمال الثقافي المتدني المحمول الى الجامعة والذي يعيق استخدام الطرق التفاعلية في التعليم والتعليم الذاتي وجعل الطالب محور التعلم، وهي أمور ذات علاقة وثيقة بالإنتاج العلمي والإبداعي لطلبة التعليم العالي.

وتعدّ الاسباب الكامنة وراء هذا القصور الميزانية المخصصة لتطوير التعليم الجامعي وعدد الطلاب المتزايد، وايضاً هناك عامل ثالث يتمثل في الاضطرابات الداخلية والحروب التي حصلت في العراق، ولم يكتفِ الواقع العراقي المأساوي الذي يعيشه الأستاذ والطالب في التدهور الأمني المتصاعد بعمليات الاغتيال والاعتقال، ولكن فرصة التهديد أمامه أكبر، لأنه ثروة البلد.

وعلى الرغم من ان العراق انطلق من نقطة متقدمة زمنياً في انشاء قسم الإعلام وبعد ذلك كلية الإعلام وكان مصدراً للخبراء التربويين في القرن الماضي، واذا افترضنا استمرار الأوضاع على حالها بدون بذل جهود لاسيما من قبل الكليات، فيؤشر هذا على وجود رؤى لدى الاساتذة والجهات صاحبة القرار في التعليم العالي والبحث العلمي، تقوم على محاولة التخلص من الوضع القائم.

لكن العقليات النمطية تحاول الحفاظ على الحصون الاخيرة المتبقية للحفاظ على المناهج التقليدية، ولذلك يتم الرفض المطلق أحياناً والتحفظ الذي يقترب من الرفض أحياناً أخرى في تغييرها.

<u>التطور التاريخي للتأسيس في الدراسات الإعلامية</u>

تأسس أول قسم للصحافة في العراق في كلية الآداب في جامعة بغداد عام 1964م تلبية لحاجة ملحة في التأهيل النظري للصحفيين المحترفين الذين التحقوا في الدفعة الأولى وهم يمتلكون المهارات التقليدية التي تحتاجها الصحف اليومية في مجالات الإخبار والتقارير والمقالات والتحقيقات الصحفية والإخراج والتصوير الصحفي, واستطاع القسم ان يقدم لطلبته من خلال مجموعة من الأساتذة المصريين والعراقيين دروسا مهمة في نظريات الاتصال وفلسفة الإخبار واليات اجراء المقابلات والتحقيقات، واستعراض لنشوء وتطور الصحافة العربية والعالمية.

وامتد تاثير هذه البداية الأحادية التي تركز على الدرس النظري لسنوات طويلة وحتى بعد ان تحول النظام الدراسي منذ عام 1974م للنظام الطلابي الخاضع لسياسة القبول العام، وتحول قسم الاعلام عام 2002م الى كلية متخصصة للدراسات الإعلامية وبثلاثة أقسام هي " الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، العلاقات العامة "، فلم تشهد مناهج الدراسات الإعلامية تطورات نوعية بالرغم من التحاق عدد من التدريسيين الذي تلقوا العلوم الإعلامية الحديثة من خلال بعثات خارج العراق في أهم الجامعات العالمية، ويبدو ان العامل الأساس الذي عرقل تطوير المناهج الدراسية الإعلامية يعود للبعد السياسي وادلجة الاعلام وإخضاعه لسياسة الحزب الواحد وهيمنة الحكومة على وسائل الاعلام، وهي ليست بحاجة لمهارات على الطريقة الغربية، مما عمق الشعور أكاديميا بعدم وجود ضرورة لتبني مهارات جديدة وتفاعلية لا يحتاجها ميدان العمل، بل تعد من المحرمات لانها تحتاج لسقف واسع من حرية التعبير تتقاطع مع السياسة الإعلامية المطلوبة في نظام شمولي.

وشهد العراق بعد عام 2003م تحولات كبرى في طبيعة النظام السياسي، وحدثت فورة إعلامية واسعة فصدرت المئات من الصحف وظهرت العشرات من القنوات الفضائية والإذاعات وهي تمثل الأحزاب او أصحاب النفوذ والمال ولها أجندات سياسية وليس مهنية، وأصبحت الصحافة مهنة من لامهنة له، فتضاعفت أعداد المسجلين في سجل نقابة الصحفيين بصفة عضو عامل ومشارك قرابة " 25 " الف وهو خمسة أضعاف عدد الصحفيين المسجلين في سجل النقابة قبل 2003 واغلبهم ليسوا من خريجي كليات واقسام الاعلام، وهذه المؤسسات هي الأخرى ليست بحاجة لمهارات نوعية.

وبالرغم من ذلك اجتهدت كلية الاعلام في جامعة بغداد حصرا لاستثمار اجواء الحرية والانفتاح لتحديث البعض من مناهجها الدراسية وامتلكت لاول مرة استوديوهات متطورة للتدريب التلفزيوني ومختبرات للحاسوب ووسائل ايضاح ذكية، واذاعة طلابية تدريبية.

مناهج كليات الإعلام الواقع والطموح

يعد تأسيس كليات الإعلام وأقسام الإعلام وسيلة أساس لتأهيل وصقل الكفاءات المتخصصة في المجالات الإعلامية المتنوعة التي تشمل الصحافة، والإذاعة والتلفزيون، وكذلك العلاقات العامة، ففي السنوات القليلة الماضية بعد احتلال العراق إرتفع عدد وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية، وايضاً نتيجة للتطور التقني السريع، وازدياد الاعتراف بالدور المتزايد للاعلام في تنمية الديمقراطية، وبات الطلب على الاعلاميين المتمرّسين ملحاً.

وبناءً على هذا فإن كليات واقسام الإعلام العراقية مطالبة بمواكبة حاجة السوق المتجددة وفقاً لما تمليه التغيرات المتلاحقة في مجال التقنية الإعلامية أو الاتصالية عموماً، فقد شهدت ميادين الإعلام المهنية نقلة نوعية في أدائها بدرجة أصبحت فيها الكليات والأقسام العلمية المتخصصة بحاجة إلى أن تختبر قدرة مناهجها على الوفاء باحتياجات سوق العمل الحالية، بل والأهم من ذلك العمل على تنقيح تلك المناهج بين فترة وأخرى، بحيث تصبح ذات مرونة عالية في مواكبتها للتغيرات المتسارعة في ظل التنافس لدى وسائل الإعلام في تبني كل ما هو جديد.

وشهدت ساحة العمل في مجال الصناعة الإعلامية في العراق في الآونة الأخيرة جدلاً واسعاً بين المؤسسات الإعلامية، ومؤسسات إعداد الكوادر الإعلامية "كليات وأقسام الإعلام في الجامعات"، للعمل في هذه المؤسسات. ولم يقتصر الجدل بين الممارسين المهنيين والأكاديميين الإعلاميين، على إعداد الطلبة وتأهليهم للعمل في المؤسسات الإعلامية بل تعدى ذلك إلى إثارة موضع دور الأبحاث العلمية التي تفرزها مؤسسات التعليم الإعلامي في تطوير العمل الإعلامي المهني.

إن خلاصة رأي الممارسين للعمل الإعلامي من الأكاديميين الإعلاميين يمكن إيجازه في شقين:
الأول: متعلق بقصور المناهج التعليمية في كليات وأقسام الإعلام في إعداد الكوادر الإعلامية المؤهلة للعمل الإعلامي في المؤسسات الإعلامية.

والشق الثاني: متعلق بأن ما يقوم به الأكاديميين من أبحاث، أو ما يشرفون عليه في رسائل الماجستير والدكتوراه، في أقسامهم وكلياتهم، لا تثري أو تلبي حاجة المؤسسات الإعلامية من الأبحاث التطبيقية لتطوير عمل هذه المؤسسات.

لذلك فان هناك مطالبة قوية من المؤسسات الإعلامية والقائمين عليها بأن تعيد المؤسسات الأكاديمية النظر في مناهجها التعليمية والأبحاث العلمية بما يتوافق مع حاجة ومتطلبات سوق العمل في المجال الإعلامي. ولقد كانت هذه المطالبة واضحة في مقالات صحفية عدة نشرت في السنوات الماضية من بعض قيادات العمل الصحفي من الممارسين والمهنيين في وسائل الإعلام.

ولعل مما يؤخذ على البعض من تلك الكليات أو الأقسام، ولاسيما الاهلية عدم وجود رؤية واضحة ومهمة محددة لما ينبغي القيام به، وبخاصة في ظل عدم وجود جهة تحكم وتضبط الجودة وتعمل على تقييم مستويات أدائها ومضمون برامجها ومناهجها كتلك التي تقوم بها جهات معتبرة في الدول المتقدمة كضمانات تقرر مدى مطابقة البرامج التعليمية المختلفة للاحتياجات المعتبرة في سوق العمل، ومن هنا فإن أي تعديل في المناهج يظل في الكثير من أحواله جهداً فردياً وعشوائياً لا يقوم على رؤية ومهمة محددتين، ولا يتحقق في إطار شمولي يخدم بعضها بعضاً، وفي هذه الحالة يصبح "التحدي الكبير الذي يواجه من يرغب في تصميم المناهج الدراسية في التخصص هو تحديد أي التخصصات ينبغي تضمينها ضمن الخطط الدراسية، وفي أي مستوى.

ويفاقم معضلة تدريس الإعلام بالشكل القادر على الإسهام في التنمية ومواكبة التغيرات التي يشهدها سوق العمل أن الجامعات في العراق ظلت تفتقد إلى التنسيق فيما بينها من حيث الأهداف، والرؤى، وأساليب الدراسة، وإمكانات التكامل بينها في مجال نوعية الدراسات الإعلامية لكل منها، مما يسهم في فقدان التكامل في الدراسات الإعلامية.

ويؤكد صحة هذا الرأي أن نظرة عامة إلى المواد التي تقدم في كلية الإعلام وأقسام الإعلام بالجامعات الاخرى إلى وقت قريب تبرهن على أن قائمة المقررات فيها تتشابه إلى حد كبير في مضامين الموضوعات التي تقدمها إلى طلابها، لان مصدرها واحد هو كلية الإعلام "الام" بعدّها اول كلية إعلام في العراق، بل وإنها في مجملها ظلت عاجزة ولسنوات عن تفعيل الجانب المهني في المرحلة الحالية، وذلك لغياب التقييم المستمر لحاجة سوق العمل ومتطلباته، وهو ما تؤكد عليه عملية تدريب الطلبة هذا العام في المؤسسات الإعلامية التي هدفت إلى التعرف على هذا الجانب واتضح عدم كفاية ما يمتلكه الطلاب والمتخرجون من مهارات للمتطلبات الحالية لسوق العمل الإعلامي ولاسيما في جوانب استخدام

اللغة الإنجليزية، ومهارات الإنتاج الإعلامي، استخدام التقنيات الإعلامية الحديثة، والتخطيط للعمل الإعلامي وإدارته.

ونجحت الكلية خلال العامين الأخيرين ومن خلال آليات تعاون مع جامعات ومنظمات دولية في مقدمتها اليونسكو والمكتب الإنمائي للأمم المتحدة من المشاركة مع خبراء دوليين باعتماد مناهج جديدة في مقدمتها الصحافة الاستقصائية، ومفردات أخرى مستمدة من مفردات اهم الجامعات الأمريكية والغربية، وستكلل جهود لجنة خاصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لوضع خارطة طريق لمنهاج دراسي متطور للدراسات الإعلامية سيطبق بعد إقراره في جميع كليات وأقسام الاعلام بالجامعات العراقية الرسمية والأهلية ويمثل خطوة نوعية بالاتجاه الصحيح، لتطوير هذه الكليات والأقسام المستحدثة التي تشهد تزايد في أعداد الطلبة الراغبين في دراسة الاعلام وممارسة المهنة الصحفية او العمل في مجالات البحث العلمي الإعلامي.

في كلية الاعلام/ جامعة بغداد وهي الجامعة الام هناك امكانيات مادية في الكلية نستطيع العمل بها، استديو اذاعي، واستديو تلفزيوني، غرفة اخبار، مختبرات عدة، مختبر للسبورة الذكية، مسرح، لكن ينقصنا الشيء الاهم اعضاء الهيئة التدريسية، كثير من اعضاء الهيئة التدريسية لا يجيدون استخدام التقنية، ولا يؤمنون باستخدام التقنية داخل قاعة الصف. اما على مستوى الجامعات الاخرى، فهي ادنى سواء بالتجهيزات او اعضاء الهيئة التدريسية.

نحن ولا شك في مهمة صعبة للغاية، سواء على المستوى الأكاديمي أو الإعلامي، لدينا اعلام يسعى الى إرهاب تكفيري وآخر عن إرهاب تخديري، أو الكتابات البعيدة كليا عن العصر، أو حتى التضليل الإعلامي السياسي المتوافر على نطاق واسع في صحف ومحطات التلفزيون.

<u>التحديات الاساس للمناهج الإعلامية</u>

<u>اولا:</u> اغلبية المناهج للدراسات الاولية والعليا ذات بعد نظري وهي تتوزع على اربع وحدات اساسية تتكون من المواد التالية:

1- المعرفية " تعاريف ومفاهيم الفنون الصحفية كافة ".

2- المهارات " التطبيقات العملية ".

3- الثقافية " التاريخ الوطني، اللغة، التشريعات الاعلامية ".

4- التربوية " الديمقراطية، حقوق الانسان، الاخلاقيات ".

ويبدو جليا ان 40% من المواد هي ذات ابعاد نظرية تتعلق بالفنون الصحفية، ولاتزيد نسبة التطبيقات العملية على 20% في احسن الأحوال، وتستحوذ المواد الثقافية والتربوية على النسبة المتبقية وهي 40 %. ان هذه النسب تكشف عدم توازن للمناهج الدراسية وقصور واضح في مجال التطبيقات العملية والتي يجب ان لاتقل عن 50 % من حيز الوقت المخصص وعلامات التقييم التي يحصل عليها الطالب للنجاح.

شكل (1) يبين الوحدات الاساس المكونة لمناهج الدراسات الاولية والعليا

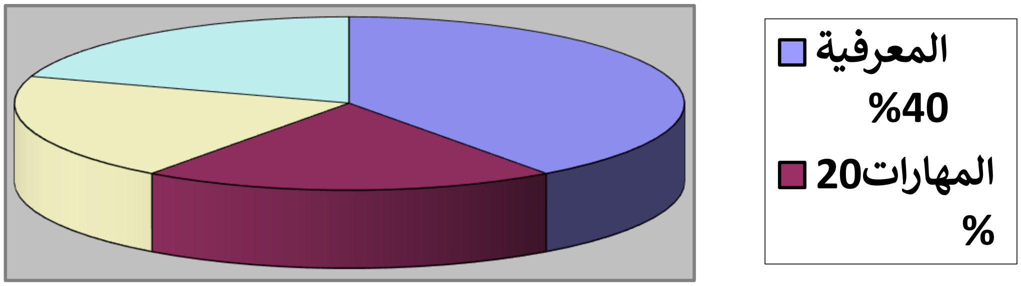

ثانيا: اغلبية اعضاء هيئة التدريس لايمتلكون خبرات عملية في مجالات العمل الاعلامي بمراحله المختلفة، مع عدم توفر كوادر وسطية للاشراف على التدريب.

ثالثا: الحاجة لمقررات تدريبية ومناهج للتدريب العملي تتوفر فيها ارشادات عملية، وتمارين تطبيقية صفية وميدانية.

رابعا: مازالت سياسة القبول في الدراسات العليا لا تعطي افضلية لأصحاب الخبرات الميدانية، ويتم القبول على أساس المفاضلة على الدرجات الامتحانية، وقنوات أخرى مفتوحة بدون شروط لذوي الشهداء وضحايا الارهاب والمفصولين والسجناء السياسيين، ويؤدي ذلك لاستمرار إشكالية منح شهادات عليا لأشخاص بدون خبرة غير قادرين على تأهيل الطلبة.

خامسا: تواجه الكليات صعوبات تغيير المناهج الدراسية دوريا لاعتماد آلية معقدة لا تسمح بالتغير لاكثر من نسبة 15% وبعد سلسلة من الموافقات.

سادسا: نمطية الدراسة والبحث، فقد اعتاد الطلبة على مقررات ثابتة تؤمن لهم اجتياز الامتحانات وليس امتلاك خبرات.

سابعا: ضعف معايير قياس جودة الأداء الجامعي.

ثامنا: تتسم اغلب البحوث من اطاريح دكتوراه ورسائل ماجستير ومشاريع تخرج بكلوريوس للدراسات الوصفية بالاتي:

اولا: التوجه لإجراء البحوث الوصفية والابتعاد عن البحوث التجريبية التي تتطلب مهارات عالية وجهود كبيرة، والنسبة لا تكاد تذكر فهي اقل من 1%.

ثانيا: التهرب من البحوث التي تتناول الدور والأثر والتأثير لصعوبتها.

ثالثاً: تبين لنا من خلال دراسة مسحية للاطاريح والرسائل المنجزة في كلية الاعلام منذ افتتاح الدراسات العليا فيها عام 1986م وحتى نهاية عام 2014م، انها قاربت وحسب ما مسجل في سجلات المكتبة (580) موزعة (380) رسالة ماجستير، وشكلت نسبة دراسات الجمهور 24% وبتكرارات (91) رسالة، وشكلت دراسة المضمون نسبة 74% وبتكرارات (280) رسالة ماجستير، و 2% وبتكرارات (9) تناولت علم الاتصال. و (200) اطروحة دكتوراه وشكلت نسبة دراسات الجمهور 23% وبتكرارات (46) اطروحة، وشكلت دراسة المضمون نسبة 71% وبتكرارات (142) اطروحة دكتوراه، و 6% وبتكرارات (12) اطروحة تناولت علم الاتصال.

ويلاحظ ان اغلب هذه الدراسات وصفية تركز على " الرسالة " وتحليل المحتوى بالدرجة الأساس لسهولة هذه البحوث مع الابتعاد عن بحوث الجماهير " المتلقي "، ونسبة أخرى تتناول القائم بالاتصال وخصائص الوسيلة. مع نسبة ضئيلة تعالج قضايا البيئة الاتصالية وذلك أستوجب البحث في أركان العلمية الاتصالية مجتمعة ((المرسل – الرسالة –المتلقي – وبيئة الاتصال –الوسيلة)) ويتطلب ذلك جهود ومستلزمات وقدرات كبيرة لانتاج البحث الإعلامي.

ومن الحقائق الواضحة أن الجمهور هو أهم متغير في عملية الاتصال فإذا لم يكن لدى القائم بالاتصال فكرة جيدة عن طبيعة الجمهور العقلية والعاطفية وخصائصه الأولى فسوف يحد ذلك من مقدرته على التأثير فيه وإقناعه مهما كانت الرسالة معدة إعدادا جيداً ومهما أحسن اختيار القائم بالاتصال والوسيلة. فهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على المضمون الذي سوف يعرض المتلقي نفسه اليه خلفيته وتجاربه السابقة وعواطفه وتعليمه وجنسه وسنه وشخصيته. ففي كثير من الحالات ما استخلصت من المعلومات والآراء التي قدمت حقائق أو استنتاجات عكس ما يريده القائم بالاتصال وفسرت الأمور من قبل المتلقي بشكل يتفق مع مشاعر السعادة أو الحزن او الخجل أو التحيز، كل هذه الأمور تجعل دراسة الجمهور مهمة لان الجمهور هو الهدف الأساس الذي يسعى القائم بالاتصال الى الوصول اليه والتأثير فيه.

<u>النتاج البحثي في الدراسات الإعلامية/ انموذجا مجلة الباحث الإعلامي</u>

أن الالتحاق بمهنة أستاذ جامعي هو التحاق بوظيفة Carrier oriented، أكثر مما هو التحاق بمهنة Jop oriented، اذ يبقى الأستاذ الجامعي في وظيفته طوال الخدمة طالما أنه لم يخالف القوانين وبغض النظر عن نشاطه العلمي وما ينشره من أبحاث، بل وبغض النظر عن ترقيته "فقد يبقى في رتبة أستاذ مساعد طوال خدمته"، وهذا عكس النموذج الأميركي الذي تشيع فيه عبارة "أنشر أو تهلك " *Publish or perish*. ويمكن القول أن النموذج الاجتماعي هو السائد في الجامعات الحكومية العربية، وبحسب هذا النموذج فإن توفير الفرص الدراسية الجامعية وتوفير فرص التعيين في الجامعة للأساتذة تحكمه اعتبارات اجتماعية وسياسية، استنادا الى اجندات معلنة أو غير معلنة[1].

ويتصل وضع البحث العلمي اتصالا وثيقا بمناهجها التعليمية، فالنتاج البحثي للمؤسسات التعليمية لا يعتمد على التخطيط والنظرة الاستشرافية في تحديد استراتيجيات البحث، اغلبية البحوث ذات طابع كمي، يمثل مطلب التفسير والاستدلال البعد الغائب فيها، إذ يلاحظ الإغراق في العرض الكمي للنتائج دون تفصيل الفكر النظري، التي يشير لها العرض الإحصائي، لان النتائج الإحصائية تحتاج إلى جهد نظري مكمل للوصف.

وتعدّ من أسهل طرق التفسير ، هي رد النتائج إلى القاعدة المعرفية لطرح التساؤلات. وتكمن هنا القيمة العلمية للإطار النظري الذي يساعد الباحث على إثراء تفسيراته للنتائج.

وتبين لنا من خلال دراسة مسحية للنتاج البحثي المنشور في مجلة الباحث الإعلامي، بعدها المجلة العلمية المحكمة الوحيدة المختصة بنشر بحوث الإعلام والاتصال منذ عام 2005م وما زالت مستمرة بشكل منتظم في الصدور عن كلية الاعلام/ جامعة بغداد، تبين لنا من خلال دراسة مسحية للبحوث المنشورة في مجلة الباحث الإعلامي منذ صدور العدد الاول عام 2005م وحتى العدد 23 عام 2014م، انها قاربت 211 بحث، توزعت حسب التصنيف الآتي:

بحوث الاتصال: 14 بحث، وبنسبة 6.6%.

بحوث الصحافة: 50 بحث، وبنسبة 23.6%.

بحوث الصحافة الاذاعية والتلفزيونية 44 بحث، وبنسبة 20.8%.

بحوث العلاقات العامة: 31 بحث، وبنسبة 14.6%.

بحوث تأصيل نظري للمفاهيم: 12 بحث، وبنسبة 5.6%.

بحوث اللغة: 15 بحث، وبنسبة 7.1%.

بحوث في نظريات الدور: 17 بحث، وبنسبة 8.4%.

بحوث في الاعلام الجديد: 23 بحث، وبنسبة 11%.

بحوث باللغة الانكليزية: 5 بحوث، وبنسبة 2.3%.

<u>التجربة البحثية الاعلامية في لبنان</u>

* **محمد محسن**

إن تجربة البحث الإعلامي في لبنان ما زالت في طور التأسيس حيث النشاط البحثي يقع على عاتق الباحث وليس على برنامج عمل المؤسسات البحثية القليلة التي لا تضع البحث الإعلامي في سلم أولوياتها ، إلا إذا توافق مع مصالحها التجارية وحيثياتها السياسية والإجتماعية .وحتى النشاط البحثي الفردي وإن أحيط بلجان علمية وفرق عمل بحثية تبقى حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني ، والاعتبارات المالية والحقول الميدانية وبيئة مجتمع البحث غير المتعاونة في كثير من الأحيان ، أبرز العوائق التي تساهم في عدم بلورة إطار بحثي متكامل بدءاً من المدخلات وصولاً الى المخرجات.

الأهم من كل ذلك هو عدم وجود رؤية بحثية وخطة استراتيجية تراعي القضايا الملحة للمعالجة في عالم وسائل الإعلام التقليدية والحديثة وما هي الأهداف المرتبطة في كل قضية من قضايا الإشكاليات البحثية في لبنان والعالم العربي .دون تلك الرؤية والخطة الاستراتيجية والقضايا والأهداف لا يمكن لنا ان ننفذ أبحاثاً ذات وظيفة مجتمعية تمكننا من توظيف النتائج البحثية الجدية لفهم العلاقة المعقدة بين وسائل الإعلام من جهة والمجتمع والأفراد من جهة أخرى ، وبالأخص دور هذه الخلاصات البحثية في المساهمة في تنمية وتطوير القطاعات الحيوية المرتبطة بحرية وسلامة ورفاهية المواطنين المعبر عنهم في عالم الدراسات الإعلامية بالجمهور .

والنتاج البحثي الإعلامي في لبنان على مستوى المؤسسات البحثية والأكاديمية لا يراعي التوازن بين الأقسام الكلاسيكية للبحث الإعلامي والتي تتلخص بالأبحاث المرتبطة بالوسيلة الإعلامية نفسها ، وبكيفية استخدام الجمهور لهذه الوسيلة، وتأثير هذه الوسيلة على الجمهور، وكيفية تطوير نفس الوسيلة الإعلامية .

تجربتنا البحثية المتواضعة مع الفرق البحثية ومع طلاب الماجستير والدكتوراه في علوم الإعلام في لبنان تقول أننا نركز أولاً على الوسيلة وما يؤثر فيها)مثلاً الملكية والسيطرة الإعلامية (وما ينتجه الإعلاميون من نصوص ومفردات وإعلان وصور التي تعالج في عالم الصحافة المكتوبة بشكل رئيسي لسهولة الوصول اليها ، ونركز ثانياً على التأثيرالإجتماعي والنفسي للرسالة الإعلامية التي تصنعها الوسيلة الإعلامية لنقيس الفترات الزمنية التي يصرفها الجمهور مع الوسيلة ولنبحث كيف تغيّر)أو تثبّت (قناعاته السياسية والثقافية والفكرية والاستهلاكية.

إننا نهتم بشكل أقل بكيفية استخدام الجمهور للوسيلة في الحياة الحقيقية ومن الذي يستخدم هذه الوسيلة ؟ وما هي طبيعة المعلومات التي يكتسبونها؟ وفي أي إطار؟ وما هي عناصر الترفيه التي تقدمها وسائل الإعلام الحديثة ؟ ولأي هدف ؟ والأهم ما هي الإشباعات التي تتحقق من خلال الإستخدام والمتابعة ؟

ونهتم بشكل قليل جداً بالأبحاث التي تتناول كيفية تطوير الوسيلة خاصة في مجالات تحسين المضمون وكيف يمكن له أن يوازن بين إعتبارين :القيمة الإعلامية الجدية، والترفيه غير المبتذل .كما أن الضعف الشديد في هذا المجال البحثي هو إهمال جانب تكنولوجيا وسائل الإعلام والإتصال التي غدت عنصراً أساسياً تتداخل فيه موضوعات كثيرة أصغرها دور التكنولوجيا الحديثة في تحسين المنتج وبث الصورة والصوت بطريقة واضحة وغير متداخلة تقنياً ، وأكبرها المتعلقة بـ "الأمبريالية التكنولوجية "التي تسيطر على هذا العالم وبالأخص على دول وشعوب العالم غير الصناعي والذي لم يقترب من مجتمع المعلومات تخطيطاً وتنفيذاً .

التحديات كبيرة أمامنا إذا أردنا ان ننتج أبحاثاً ودراسات إعلامية أصيلة لا تقلد الغرب لأن مشاكله تختلف عن مشاكلنا واهتماماته تختلف عن اهتماماتنا وأطره النظرية الإعلامية نابعة من صميم تطور فكره الفلسفي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي، وأدواته البحثية تختلف بين مدارسه وإن كانت اقل خطراً ثقافياً نظراً لأنها وسيلة وليست هدفاً .

في الختام أقترح أن يكون هناك مؤسسات بحثية إعلامية وطنية)ليس بالضرورة برعاية الدولة (في كل دولة من الدول العربية لتحديد الخطة الاستراتيجية والأولويات البحثية التي يحتاجها مجتمعها وأن تنسق فيما بينها)على مستوى العالم العربي (للاتفاق على القضايا والموضوعات البحثية التي تهم الجمهور العربي ، والابتعاد عن القضايا الخلافية التي يمكن ان تؤثر في التعاون الاستراتيجي الإعلامي بين الدول ، وأن يكون هناك تعاون و تنسيق تام مع المراكز البحثية الجامعية .

*رئيس الفرقة البحثية في علوم الاعلام والاتصال في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية .

La recherche scientifique et les Technologies de l'Information et de la Communication. E.D.E.N. : pour l'usage d'une technique et une expérience au CRASC –d'Oran (Algérie)

Dr Mustapha GUENAOU (Oran)

Introduction

Depuis les années quatre vingt (du XX° siècle), le Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle d'Oran (Algérie) est devenu, pour nous, un lieu de prédilection pour la recherche scientifique. Répondant aux conditions d'une recherche appliquée, il offre la possibilité d'intervenir dans plusieurs champs pour un sujet ou un thème qui interroge les uns et interpelle les autres. Devenu une institution de renommée internationale en matière de production intellectuelle et de mémoire savante, le CRASC, par abréviation pour un des meilleurs sigles de connotation communicationnelle, réunit, depuis sa création officielle jusqu'au départ du Docteur Nouria Benghabrit Remaoun, appelée à d'autres fonctions ([xxii]), plusieurs disciplines et des spécialistes de tout horizon.

Au sein même de l'espace public, plusieurs manifestations scientifiques et culturelles viennent enrichir les connaissances des chercheurs permanents et sa bibliothèque, en plus de sa revue qui traite des numéros thématiques et des varias, grâce aux différents débats inter enseignants et chercheurs, animés par les nationaux et les étrangers qui viennent, fréquemment, présenter les résultats de leur travaux de terrain.

Parmi les sujets qui intéressent un public averti nous évoquons la communication qui, depuis plusieurs années, est devenue le cheval de bataille d'un nombre d'enseignants chercheurs dont certains se spécialisent dans la publicité en Algérie. Plusieurs thèmes se sont développés grâce à une stratégie habituellement enrichie par l'apport des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication et leurs enjeux. La communication et l'interaction reflètent les marqueurs d'un avenir et des perspectives qui entrent dans le cadre de l'échange avec les institutions et les organisations internationales de la recherche scientifique. L'organisation des rencontres scientifiques présente la nature communicationnelle de toutes les formes d'interaction, jugées importantes pour un tel centre de recherche, situé dans la capitale de l'ouest algérien : Wahran (Oran).

Convaincus, nous voulons, à travers cette contribution, présenter les enjeux de l'usage des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication pour pouvoir parler d'interaction et d'interactivité dans le domaine de la recherche scientifique. Cette approche porte sur l'usage d'une T.E.C(la Technique d'Echange et de Communication) que tout enseignant chercheur , ou chercheur permanent, utilise dans le cadre de l'enquête de terrain et de la collecte de l'information scientifique pour pouvoir constituer une base de données, étroitement liées au sujet de recherche. Il s'agit de la présentation des objectifs de cette étude qui porte sur la technique E.D.E.N. (Echange de Documents Electroniques et Numérisés).

Objectifs

Notre article se présente comme une contribution à la mise en avant de l'importance de ce centre de recherche, parmi tant d'autres, de ses structures et de ses ambitions scientifiques qui définissent, principalement, les objectifs des projets d'établissement, en plus des PNR (Programmes Nationaux de Recherches) , lancés par le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique et pilotés par le CRASC-Oran.

Cette recherche se propose une lecture d'une expérience, de plus d'une trentaine d'année dans la recherche scientifique dont la moitié serait une période effectuée au CRASC-Oran, dans le cadre de la réalisation d'un dictionnaire, en plus des PNR. La réalisation de ces études est devenue une pièce maitresse d'un parcours et d'une expérience acquise dans le cadre de la communication et de l'échange, dont les principes valorisent notre attachement aux enjeux des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication. Cette étude a été réalisée dans le cadre de nos recherches effectuées au niveau du Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle d'Oran.

Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle d'Oran : histoire et compétence

Le CRASC d'Oran est une structure institutionnelle qui dépend du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique (Alger). Il tire son origine d'une ancienne unité de recherche, créée et dirigée par un sociologue, en l'occurrence Nadir Marouf : U.R.A.S.C.(Unité de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle). Après sept années d'activités scientifiques et de production intellectuelle, cette unité de recherche fut, devant l'ampleur de ses manifestations et sa renommée internationale, élevée en centre de recherche par décret exécutif 90- 2015 du 23 mai 1992.

De compétence territoriale importante, le Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle a ouvert plus champs de recherche, au niveau national, pour pouvoir mettre en avant l'importance des sciences sociales et humaines en Algérie et de permettre à tous les enseignants-chercheurs des universités algériennes. Le nombre important de ses experts dans le domaine de ses compétences scientifiques lui permit d'être un centre de recherche pilote pour les derniers PNR (Programmes Nationaux de Recherches) , lancés par le M.E.S.R.S. (Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique pour la période : 2012-2013.

Par la revue, Insaniat, le CRASC- Oran se veut un centre de recherche qui reçoit des contributions, en provenance de plusieurs universités nationales et étrangères. Des auteurs, nationaux et étrangers, de renommée internationale continuent à enrichir la production de la connaissance pour une reconstitution de la mémoire savante de la société algérienne. A cet effet, le niveau du développement, auquel des divisions avaient favorablement contribué à la diversification des thèmes de recherche et des sujets , en étroite relation avec les phénomènes de la société et de la culture de la population algérienne. Le CRASC d'Oran avait, depuis plus de deux décennies, élargi ses perspectives par des actions dans les domaines de la sociologie et de l'anthropologie de l'Algérie.

Au début de ce millénaire, plusieurs transformations furent introduites pour une amélioration, un développement et un enrichissement qui conduisent à faire du centre un EPST(Etablissement Public à caractère Scientifique et Technologique) : décret exécutif 03-460 du 1er décembre 2003, modifiant le précédent décret de création du CRASC d'Oran . Ce statut a été à l'origine d'une nouvelle attribution, dans le cadre juridico – organisationnel. Il est doté d'un conseil scientifique dont certains membres viennent des universitaires étrangères : les membres sont algériens et des spécialistes.

Organisé en divisions, le CRASC d'Oran se définit par la diversité des attributions qui lui sont attribuées dans un cadre juridique et administratif réglementaire. Toutes les actions, au présent et dans la perspective, entrent dans les missions suivantes :

- Le développement de la recherche fondamentale et appliquée : la priorité à l'anthropologie sociale et culturelle en Algérie.
- L'encouragement de la recherche scientifique dans les sciences sociales et humaines.
- La contribution à la valorisation des résultats de l'enquête.
- La formation et le perfectionnement, voire la qualification des enseignants-chercheurs et des chercheurs du CRASC-Oran.
- La mise en valeur du travail du personnel de soutien à la recherche au niveau du CRASC-Oran
- L'organisation et la promotion des rencontres scientifiques au niveau du CRASC-Oran et des activités en partenariat.
- L'encouragement des échanges inter – enseignants –chercheurs et chercheurs permanents et de la maitrise de l'information scientifique pour le développement de la recherche scientifique en Algérie.
- La publication des travaux et des résultats scientifiques, accompagnée d'une promotion des œuvres collectives, prises en charge par la revue Insaniat ou des ouvrages collectifs.
- L'édition de la revue Insaniat, une publication périodique et thématique du CRASC –Oran, des « Cahiers » et « Africa Review of Books » ,(celui-ci en partenariat avec CODESRIA).
- Le maintien du lien inter –chercheurs dans le cadre de la diversité des disciplines et des thèmes de recherche. (le site , documents émis par le CRASC-Oran)

L’expérience dans le centre de recherche : De la démarche scientifique à l’expérience de l’enseignant-chercheur

Par ses fonctions, l’expérience dans la recherche scientifique permet non seulement de faire valoir les capacités de pouvoir approfondir les connaissances portant sur le sujet ou le thème abordé mais de pouvoir porter un jugement sur les quelques résultats obtenus. Ces derniers se résument dans une corrélation entre la démarche et l’expérience scientifique antérieure de l’enseignant-chercheur.

L’expérience scientifique se présente comme l’expérience spirituelle dans toutes ses étapes, et plus particulièrement, dans ses fondements et ses dimensions. Elle effectue, dans le cadre de la recherche scientifique, une aventure qui se valorise par la démarche adoptée et respectée, pendant la période consacrée à l’étude et à l’analyse des faits et des actions, enregistrés.

L’attention est attirée et la démarche se poursuit et respecte les étapes de l’évolution de la recherche. Cette dernière doit être, attentivement, contrôlée pour pouvoir projeter les idées, les principes du raisonnement et des perspectives des résultats à atteindre en fin de l’étude, assimilé à la recherche scientifique. .(Pierre Miquel, l’expérience spirituelle dans la tradition chrétienne, Paris, Beauchesne Editeur,1999, p.XIV)

A l’enseignant-chercheur sont recommandées une prise de position et une attitude, appliquée et impliquée pour être plus attractive et attentive en matière de démarche scientifique. Cette attention est portée dans le cadre d’une meilleure observation. De ce fait, la recherche impose et s’impose dans le respect des conditions requise pour une mission scientifique d’un enseignant-chercheur en particulier puisque tous les résultats peuvent servir les étudiants dans les différentes conférences assurées par le chargé de cours. .(Pierre Miquel, idem)

Par ailleurs, le chercheur peut se trouver, en fin de sa démarche scientifique, devant une découverte nouvelle et / ou d’un résultat inattendu. Pour cette raison, il fait preuve d’un résultat prêt à être reçu, accepté et compris en relevant tous les indices, les indicateurs et les marqueurs d’une telle démarche scientifique pour pouvoir acquérir une expérience , en matière de recherche scientifique(idem.).

A partir du moment où les conditions sont favorables, la démarche scientifique conduit l’enseignant-chercheur à s’adapter avec la science de sa spécialité. La science se relie à la recherche scientifique et inversement pour une mise en forme, dans le respect de la chronologie, des étapes, requises pour une démarche, purement scientifique.

« Les sciences se présentent sous la forme de la « recherche scientifique ». Ce qui fait d'elles une « recherche scientifique » c'est le recours à l'expérience en tant que celle-ci est conduite scientifiquement, c'est-à-dire en tant qu'elle permet d'obtenir des résultats expérimentaux. Dans la mesure où une question peut relever d'une expérimentation et devenir une question expérimentale, alors on considère qu'elle devient une question scientifique. Les sciences ont pris le caractère d'une recherche où l'on ramène toute question à des données expérimentales. » (Alain Chauve, l'expérience scientifique, www.philopsis.fr/IMG/PDF Expérience -Alain Chauve)

La démarche scientifique conduit tout enseignant-chercheur à se faire valoir par les résultats qu'il pourrait obtenir, dans le sens de se permettre de placer des jalons à être utilisés pour une mise au point, sans sortir du cadre de la recherche scientifique. Celle-ci se confond, par ses fondements, à une expérimentation, purement scientifique.

« L'expérience scientifique – on l'appelle : l'expérimentation – confère à une science une certitude et une autorité indiscutables. Dès que l'on peut obtenir des résultats expérimentaux, on considère que l'on a atteint le sol sur lequel une vérité peut être solidement établie : on a alors des données précises et l'on n'est plus dans le domaine incertain des conjectures et des tâtonnements. Aussi longtemps qu'un résultat expérimental indiscutable n'a pas été établi, il n'y a que des idées jetées en l'air ou, au mieux, des tâtonnements empiriques et des règles d'usage sans fondement. » (Alain Chauve, Idem)

Dans le cadre de ce travail de recherche portant sur les techniques d'utilisation des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication, l'expérience scientifique impose, directement, un modèle qui se présente sous la forme d'un dispositif, étroitement lié à la science de la spécialité et aux acquis de la démarche scientifique. Sa mise en place devient pour l'enseignant - chercheur un outil et/ou un instrument de la vérification de la démarche scientifique, encore en expérimentation avant sa généralisation dans l'usage dans la recherche scientifique. Dans ce cadre , nous parlons d'une technique : E.D.E.N

E.D.E.N. : une technique pour la recherche scientifique

Par l'E.D.E.N. , il faut entendre l'acronyme qui explique la technique de l'utilisation des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication que nous pouvons utiliser dans le cadre de la sauvegarde et la protection du patrimoine culturel immatériel et autres résultats, provenant de la mémoire savante. Cet acronyme nous renvoie à la définition et à l'explication des phases que l'usager des nouvelles technologies doit respecter dans le cadre de sa mission, basée sur l'intention et la volonté de réussir dans de bonnes conditions matérielles, mentales et morales, sans sortir du cadre d'une action.

EDEN est constitué de quatre lettres qui se définissent par les lettres initiales :

E : échange

D : document(s)

E : électronique(s)

N : numérisé (s)

A- L'échange

L'échange touche les domaines et les fonctions qui permettent l'envoi et la réception d'un ou de plusieurs documents y afférant au patrimoine culturel immatériel ou autres documents de recherche (production intellectuelle et production savante). Par ses principes, cette opération rappelle les fonctions de la transmission et de la communication ([xxii]). Dans les phases rituelles de l'échange, nous abordons le principe de la reconnaissance effective de l'acceptation et la réception (Marcel Mauss, la sociologie et anthropologie : 145-279). Par l'usage des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication, l'échange se présente dans sa forme de circulation de l'information relative au thème de travail, dans le cadre de la recherche scientifique. Définie, cette circulation offre les marqueurs de l'interaction, appuyée de rites d'une interaction (Erving Goffman, les rites d'interaction :2008). La matérialisation du document envoyé et réceptionné est une confirmation des rites échangés mutuellement par les partenaires ou les parties de la transmission du document.

« L'échange permet la **circulation d'un document**, définie par les éléments fondamentaux de la communication :

- **L'expéditeur ;**
- **Le destinataire ;**
- **L'objet ;**
- **Le moyen ;**
- **L'acceptation réciproque ou la réciprocité. »** (M.Guenaou, le musée et les NTIC)

L'échange se définit comme un mouvement d'une interaction échangée ou réciproque d'un document, en circulation entre deux ou plusieurs parties, bénéficiant de la matérialisation de l'envoi et de la réception. Il entre dans l'application des règles sociales : la règle fondamentale des relations sociales (Raymond Bourdon et al :72-74). De ce fait, nous relevons ce qui suit :

> « L'échange peut s'appliquer à tout moment et à partir de n'importe quel lieu d'émission et de transmission. Le mouvement « **de l'intention est réciproque** » ou défini par sa

réciprocité entre deux ou plusieurs parties. Il est assimilé à une forme de transfert d'un lieu et d'une destination à une ou plusieurs autres destinations. » (M.Guenaou, le musée et les NTIC)

Document (s)

Dans le patrimoine culturel immatériel ou la production savante et intellectuelle, le document se présente sous ses formes connues dont les principales demeurent liées à des enregistrements vocaux (sonos), multimédia (des vidéos), sans oublier les documents tapuscrits. Par la diversité des supports, le document, dans sa forme ethnographique, présente le caractère d'un ensemble d'informations. Celles-ci sont reproduites de telle manière à fournir des éléments de « **compréhension et d'interprétation »,** jugés utiles pour la sauvegarde et la protection d'un texte ou d'un document.

Tout document ethnographique doit, impérativement, revêtir le caractère et la forme d'un objet matérialisé :

- Il s'agit de document observable et conservable : papier, fiche, film, vidéo, photos.
- Il s'agit de document électronique : emails, courriels.
- Il s'agit de document numérisé : transformation d'un document réel en un document virtuel.

A sa réception, le document est exploité dans sa forme électronique pour la sauvegarde et la protection. Dans sa forme électronique, ce même document est reproduit par la technique du tirage et de l'impression pour pouvoir reprendre sa forme initiale : l'exemple du document papier écrit par l'outil informatique. Dans cette opération, nous parlons de la reproduction du texte électronique en tapuscrit.

Une autre forme de document nous interpelle : le document de l'archive devient le document virtuel par l'usage des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication. A partir de ces nouvelles technologies, le document électronique redeviendra archive par le tirage ou l'impression (M.Guenaou, le musée et les NTIC)

Electronique (s)

Dans le vocabulaire des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication le terme électronique fait fonction de qualificatif à attribuer à un document ou un texte qui permet à être

transmis ou communiqué par le biais de l'outil informatique et le moyen de la téléphonie, regroupés dans une nouvelle terminologie. Il se définit comme suit :

- Un ensemble de documents, devenus numérisés par la technologie nouvelle (appareil de numérisation).
- Un ensemble de documents, produits ou créés par l'outil informatique.

Dans ce cadre, nous relevons le courriel (E.mails), des documents saisis (documents bureautiques), des dossiers obtenus par la numérisation. Ces documents demeurent conservés sur un ou plusieurs supports (USB, C.D. & D.V. D.). C'est la raison pour laquelle nous pouvons leur attribuer le qualificatif de documents électroniques.

Le contenu de chacun des documents pourrait être échangé par « une télé-procédure ». Le même document conservera, pendant longtemps, les données et les bases de données. Pour une simple illustration, nous rappelons quelques exemples de documents bureautiques (avec l'usage du MS Office, le Power Point, l'Excel, etc.)

A partir de ces documents et de la télé procédure, l'outil informatique pourra servir de support pour la GED (Gestion Electronique de Documents), l'échange de courriel (Emails) , l'échange de « documents multimédia » qui regroupent les sons, les images et les vidéos. A cette technologie, nous ajoutons l'usage et l'utilisation des sites (sitographie), la webographie, l'internet et l'intranet, etc.

Numérisé (s)

Le document numérisé est un document transformé de sa forme initiale à une autre pour son exploitation (lecture, étude, etc.) par le procédé appelé « numérisation ». Par sa définition, la numérisation est une technique propre aux Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication. Elle permet de transformer le document (texte , photo, film, vidéo) en document numérisé .

Dans le cadre de la numérisation, les documents peuvent devenir des archives, que chacun pourra les sauvegarder et les conserver. Aucune distinction ne pourra faire l'objet d'une remarque dans la procédure et la forme du support. Toutes les archives regroupent les différents types de documents (cf supra). Ces documents, crées et/ou produits, peuvent être échangés dans un exercice ou une activité d'ordre communicationnel.

Pour parler des archives électroniques, les documents demeurent traités dans les mêmes conditions et la même procédure que les archives –papier. Les archives électroniques, comme les autres archives, respectent et obéissent à toutes les règles recommandées dans l'opération et tous les principes dans la procédure.

A cet effet, elles répondent aux conditions de lieux et de techniques, liées aux principes et règles de tri , de classement avant leur versement pour une meilleure conservation. Simples documents ou dossiers doivent impérativement répondre aux techniques et procédure (cf supra).

Pour l'histoire, une nouvelle innovation est mise à la disposition des usagers de documents numérisés. Elle permet de transformer un document (textes et photos) en un document numérisé.

> « Les documents électroniques ou en papier sont convertis en documents numériques ou numérisés mais en format P.D.F. (Portable Document Format). Dans les deux cas, documents électroniques et documents numérisés, le texte, les graphes et les photos deviennent des objets de lecture, d'étude et d'analyse, (voire d'exploitation, de sauvegarde et de protection) . Par leurs dimensions, ces documents se présentent comme un vecteur de savoir et de connaissances (qui projettent les fonctions de la stratégie de l'exploitation de tout document à sauvegarder et à protéger.) »(M.Guenaou, le musée et les NTIC)

Conclusion

Pour conclure, la démarche scientifique implique l'enseignant-chercheur pour acquérir une expérience dans la recherche scientifique. Cette expérience s'exprime par l'acquisition d'un savoir et des connaissances, en la matière de la science de la spécialité. Elle reste en rapport avec les acquis par la pratique et les résultats obtenus. Par ses fonctions, l'expérience instruit et construit : elle instruit l'individu, en la personne de l'enseignant –chercheur ; et elle construit une technique à utiliser dans la recherche scientifique.

Les techniques de l'utilisation des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication regroupent l'I.D.A.U. et l'E.D.E.N. que nous jugeons utiles et nous utilisons comme techniques qui entrent dans le cadre des perspectives de notre recherche. Elles participent à la mise en place des dispositifs de la stratégie de l'exploitation du patrimoine culturel immatériel et de la mémoire savante, un héritage des ancêtres et le savoir- faire traditionnel sans oublier la production savante et intellectuelle.

Avec ces nouvelles technologies, la collecte, le classement, l'exploitation sont devenus des pratiques de la sauvegarde et la protection de toute forme de patrimoine. Les perspectives sont plus prometteuses qu'avant. L'usage et l'utilisation de l'I.D.A.U. et de l'E.D.E.N. répondent à la demande et aux objectifs recherchés par les enseignants- chercheurs des différentes disciplines et spécialités en relation avec le patrimoine culturel immatériel.

Les Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication contribuent fortement à la sauvegarde de la mémoire individuelle, la mémoire collective et de la production intellectuelle, obtenue à partir de l'exploitation des documents ethnographiques que nous pouvons mettre à l'abri de toute forme de disparition et d'oubli.

L'I.D.A.U. et de l'E.D.E.N. transforment tous les documents exploitables pour les sauver et les protéger. Ils rendent le patrimoine culturel immatériel et les écrits, par leurs différents supports, utilisables par les futures générations.

ANNEXE

Extrait d'un entretien accordé par Mustapha Guenaou au quotidien national El Moudjahid(Algérie) , paru le 15 avril 2012 :

Mustapha Guenaou, chercheur associé au CRASC d'Oran, se confie à El Moudjahid : "La mémoire, mon cheval de bataille"

Rencontré lors du dernier Congrès international sur les sciences sociales dans le monde arabe, organisé à Oran, Mustapha Guenaou, chercheur associé au CRASC d'Oran et ancien journaliste, auteur de nombreuses publications, a bien voulu répondre à quelques-unes de nos questions portant sur la recherche scientifique.

Lorsqu'on parle de chercheur, est-ce obligatoirement quelqu'un qui doit trouver quelque chose ou n'est-ce qu'un moyen de parvenir à une fin ? Autrement dit, est-ce une fin en soi ou davantage une fin pour soi ?

Tout d'abord, je tiens à vous remercier pour l'intérêt accordé aux chercheurs ou plutôt les enseignants-chercheurs et à la recherche scientifique. Mais il est important de vous signaler que je suis devant deux questions importantes, et qui méritent tant de considération. Mais je vais essayer de répondre à ces questions qui sont d'ailleurs complémentaires. Pour cela, je pense que vous voulez parler de la définition d'un chercheur. A cet effet, permettez-moi de vous rappeler les nouveaux statuts qui parlent d'enseignants-chercheurs. Il s'agit de ceux qui se trouvent devant leurs étudiants et les chercheurs permanents, ceux qui font partie d'une équipe de recherche au sein du centre de recherche. A titre d'exemple, je vous rappelle le Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle, pour les uns, et le CRASC Oran, pour les autres. D'ailleurs, j'appartiens à ce Centre de recherche en tant que chercheur associé. Dans ce cas, il faut le rappeler qu'un enseignant -chercheur peut être un chercheur associé à un centre de recherche. Pour être plus explicite : étant chercheur associé depuis plusieurs années, je continue à l'être puisque cette institution me permet, en premier lieu, de faire partie d'une équipe de chercheurs et, surtout, de fréquenter le milieu de la recherche scientifique et surtout le lieu où le contact humain est très important pour l'échange et la consultation scientifique. D'ailleurs, j'étais porteur d'un projet : la réalisation d'un dictionnaire des mots relatifs à la maison traditionnelle de Tlemcen, ancienne capitale du Maghreb central. Je parle de dictionnaire et non de lexique. Ce projet a été réalisé, validé et proposé à la publication par le conseil scientifique du CRASC Oran. Excusez-moi, j'étais un peu trop long dans cette première réponse afin d'éviter tout amalgame entre

chercheur occasionnel ou autodidacte et un chercheur au sens propre du terme. Celui-ci doit répondre à quelques critères dont celui lié à l'intention. Pourquoi l'intention ? Dans la logique, un chercheur qui n'a pas l'intention de faire de la recherche ne pourra jamais être un curieux scientifique. La curiosité scientifique est la principale qualité d'un chercheur voué à la recherche, convaincu et convaincant. Par l'intention de faire de la recherche, il faut entendre la volonté de faire de la recherche pour satisfaire son besoin en matière de connaissance, de savoir et de curiosité scientifique. D'ailleurs, le plaisir et l'allégresse d'un chercheur se remarquent, principalement, au moment où il aboutit à des résultats ou à une découverte attendue ou inattendue. Dans ce cadre, je parle de deux choses importantes dans la vie d'un chercheur : l'objectivité et la sérénité. Pour l'objectivité, il faut penser à cet idéal qui touche directement la circulation du sens du message. Alors que celui-ci vise principalement la remarque qui pourra être liée au changement au sein de la communauté, de la société ou du groupe socioculturel. A cet effet, à ce concept s'associent le caractère, la qualité et l'attitude objective du chercheur. Pour la qualité dont il est question, il s'agit de celle qui donne une représentation fidèle à ce qui est attendu par le chercheur, et surtout après avoir reçu, principalement, les acquis de la communication pour un certain élément que j'appelle mémoire individuelle. D'ailleurs, l'enrichissement mémoriel se fait à partir d'un échange mutuel et de la communication pour pouvoir aboutir à des résultats. Pour la sérénité, elle est assimilée, comme nous le savons tous, à une nouvelle découverte qui, par coïncidence, lors d'un échange ou d'une communication mutuelle avec d'autres chercheurs ou des individus interviewés dotés d'une intelligence ou de connaissances, peut émerveiller le chercheur. Elle serait en faveur d'une formation, autrement dite diligentée ou par une transmission d'une connaissance quelconque en vue de bénéficier d'un acquis, obtenu à partir d'un résultat ou d'une lecture scientifique. D'ailleurs, cette notion nous renvoie aux travaux de Robert King Merton. Bref ! Pour reprendre la notion de chercheur convaincu et convaincant, permettez-moi de vous dire que j'ai plusieurs exemples à vous citer. A titre indicatif, je connais des chercheurs dont certains sont des chercheurs permanents au CRASC Oran. Travaillant dans un autre secteur, ils effectuaient des enquêtes de terrain après les heures de travail ou parfois sacrifiaient leur congé annuel à la recherche. Pour ces gens, certains disent qu'«ils ont la recherche dans leur sang».

Dans l'imagerie populaire, sinon cette fameuse image d'Epinal, le chercheur est souvent comparé à une espèce de tournesol et sa fameuse boussole dont on ne sait trop, au juste, qui guide vraiment l'autre. Cette image caricaturale colle-t-elle encore à nos chercheurs souvent assimilés à des extraterrestres donc ou quelque chose est-il vraiment en train de changer dans le royaume de la recherche ?

Dans le cadre des nouveaux statuts, le chercheur n'est plus le même que celui des premières années de l'Indépendance nationale. Effectivement, nous sommes dans un monde nouveau de la recherche scientifique. Pour cela, permettez-moi de vous dire, plutôt vous rappeler ce que vous venez de dire, il y a du changement et pour reprendre votre expression, je dis : il y a du nouveau, ce «quelque chose (qui est) en train de changer dans le royaume de la recherche».

Pourquoi ce royaume ?

(…) je l’associe, principalement, au nombre important d’universités, de centres universitaires, de centres de recherche dont le Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (Oran) et Centre national de recherches préhistoriques, anthropologiques et historiques (Alger) sans oublier le Centre de recherche de l’information et de la documentation en sciences sociales (créé par le défunt Abdelkader Djeghloul à Oran), l’Unité de recherche en anthropologie sociale et culturelle (fondée par Nadir Marouf à Oran), l’ancien Centre national des études historiques (par Mohammed Touili à Alger). D’ailleurs, ce Centre (CNEH) avait formé un nombre important de correspondants qui se réunissaient, fréquemment, lors des rencontres scientifiques et réunions de coordination, organisées par la cheville ouvrière du nom de Mohammed Touili. Celui-ci accordait beaucoup d’importance à la jeunesse et à sa formation en matière de recherche et de collecte de documentation, sources d’information et de données scientifiques à exploiter. Plusieurs colloques ont été organisés par le CNEH d’Alger (Centre national des études historiques) à travers le territoire national. A titre indicatif, ce Centre avait impliqué des institutions, telles que le musée national Ahmed-Zabana d’Oran, alors dirigé par le défunt Nourdine Malki, les sociétés savantes (telles que la Société de géographie et d’archéologie d’Oran, alors présidée par Dr Abdelkader Boualga et animée par des chercheurs dont certains sont des éminents enseignants dans les universités algériennes surtout celle d’Oran, de Tlemcen, etc.), les associations locales (telles que l’Association culturelle El Mouahidia de Nedroma et sa région pour la sauvegarde du patrimoine historique et culturel). Il est à noter que cette association locale vient de publier onze ouvrages et d’organiser un colloque international dans le cadre de «Tlemcen, capitale de la culture islamique». D’autres projets sont inscrits dans le cadre de la création des centres de recherche. A cet effet, je parle du projet de Centre de recherche et des études sur la civilisation arabo-mauresque qui, initié par le Centre national de recherches préhistoriques, anthropologiques et Hhstoriques (Alger), alors dirigé par le Pr Slimane Hachi (Alger-Centre), sera implanté à Tlemcen, ancienne capitale du Maghreb central. Cette personnalité scientifique a été, en mars 2011, honorée, comme le Pr Djilali Sari Tlemcen, Ouest algérien) et le Pr Bouba Madjani (Constantine, Est algérien), lors de la tenue du sixième colloque intitulé «Nedroma, ville d’Abdelmoumène : Société, Anthropologie et Mémoire». Nous y reviendrons ultérieurement. Bref ! Je m’arrête pour passer à la question suivante.

On vous doit moult travaux notamment sur la région de Tlemcen, votre terreau de prédilection dirions-nous ; en fonction du retour d'écoute, considérez-vous que lesdits travaux servent, quoiqu'on dise, à défricher le passé pour mieux consolider le champ de la connaissance intra muros ?

Effectivement, permettez-moi de vous dire que mon champ d’action et de recherche touche directement une région de l’Ouest algérien. Il s’agit du Tlemcenois, une aire géoculturelle très réputée pour son riche passé et surtout depuis l ’arrivée massive des familles andalouses. Constitué de l’intra muros (la médina, la ville précoloniale) et de l’extra muros (le hawz, les environs des remparts de la médina de Tlemcen), le Tlemcenois présente une particularité qui devient pour moi un objet de recherche. Bien que nombreuses sont les études, effectuées

par les Européens (militaires, ethnographes, ethnologues, expéditionnaires et orientalistes), le terrain reste encore vierge puisque le changement social est connu par les spécialistes dont les sociologues et les anthropolo gues. Mais il est important de dire que le hawz est très mal connu socio-anthropologiquement et historiquement. Pourquoi ? Je réponds à ma propre question. A titre d'exemple, je m'intéresse, de près, à une localité dont la création remonte à l'arrivée à Tlemcen d'Idriss Ier, fondateur de Fez. Il s'agit d'Aïn El Houts, une localité située à cinq kilomètres du chef-lieu de la wilaya Tlemcen. Cette localité fait partie intégrante de cet espace, communément appelé hawz. Très peu étudiée, cette localité mérite tout un colloque pour pouvoir déterrer le riche passé de ce lieu, ce toponyme, cet hydronyme, qui font partie de la choronymie, une spécialité méconnue par nos étudiants, voire nos chercheurs. Mon séjour scientifique en France me permit, grâce à ma volonté et mes ambitions, d'approfondir mes connaissances afin de pouvoir participer à des manifestations scientifiques et contribuer dans des publications, au niveau national et international. Avec ma modestie scientifique, j'ai pu parler de Tlemcen, et surtout d'Aïn El Houts dans plusieurs pays du monde, par des conférences ou des publications. Pour rappel, il y a une tentative d'explication du vocable hawz ; ce toponyme lié à la choronymie a été expliqué par notre aîné, le Pr Nadir Marouf. Après mon retour d'une formation à l'étranger qui a été d'ailleurs un rêve d'enfant, je suis affronté à un problème qui me lie directement à la collecte d'informations. Depuis très longtemps, il y a plusieurs décennies, je m'intéresse beaucoup à l'intra muros et l'extra muros pour pouvoir parler et faire parler de Tlemcen, ancienne capitale du Maghreb central et ses allonymes, très connus à travers plusieurs publications, mises à notre disposition afin de les recommander à nos étudiants et chercheurs. Il m'a été donné de constater que nombreux sont les individus (dont des profanes de l'histoire et des chercheurs avertis) qui font des confusions entre le Turc et le Kouloughli. Le premier est connu sous forme de gentilé et l'autre comme ethnonyme. Pour être plus explicite : un Turc marié à une Algérienne donne un Turc, mais le Kouloughli est un descendant d'un mariage mixte dont la mère est une femme du pays et le père, un Ottoman qui aurait fait partie de l'armée ottomane (les janissaires). Je ne peux continuer puisque ce vocable peut nous amener à rappeler toute une théorie d'explications et de principes de lignée d'ascendance et de descendance que connaissent nos ethnologues. D'ailleurs, Claude Levi Strauss a fait toute une thèse et plusieurs travaux sur les structures élémentaires de la parenté. Pour revenir à Aïn El Houts, cette localité a été fondée par le frère d'Idriss Ier. A titre de rappel, ce fondateur de cette localité, connue sous plusieurs toponymes El yan-bou' (la source d'eau), El 'alawine (certains Européens la placent à Sebra, ex-Turenne) et Aïn El Houts (source de poisson et non l'œil de poisson). Nombreux sont les gens qui connaissent l'autre allonyme d'Aïn El Houts : bled Echorfa wa El M-rabtine. Cet allonyme a fait l'objet d'une communication, lors d'un colloque organisé dans le cadre de «Tlemcen, capitale de la culture islamique», en 2011. Mon intérêt lié à la recherche scientifique est fondé sur l'hommage que je rends à mes parents qui n'ont pas accepté le jour où je leur ai dit «nos ancêtres les Gaulois» (d'ailleurs, j'ai reçu beaucoup de mots blessants de la part de mes parents et de mon instituteur qui m'avait puni pour avoir fait la même réflexion que mes parents), mes aînés –chercheurs (sont peu nombreux !), mes enseignants et des grands maîtres que j'avais connus, depuis mes premières fréquentations dans les débuts des années soixante-dix (du XX° siècle) (…)

J'ai cru comprendre, lors du dernier congrès abrité par le CRASC d'Oran, que les chercheurs alors même que les nouvelles technologies de la communication ouvrent de nouvelles perspectives, n'échangent pas suffisamment entre eux. Sont-ce des barrières réelles qui les en empêchent ou une «simple» paresse mentale qui aiguise et alimente le fatal naviguer en solo ?

Plusieurs vocables m'interpellent, maintenant, à savoir les NTIC, les chercheurs, le congrès, le CRASC Oran et les barrières dont vous parlez. A ce sujet que je trouve très important à aborder, permettez-moi de vous rappeler que les nouvelles technologies de l'information et de la communication ouvrent bien de nouvelles perspectives. Je suis responsable d'un parcours, intitulé « Technologies de l'information et de la communication », et je peux vous dire que les avantages sont nombreux et surtout ils permettent d'ouvrir beaucoup de fenêtres en faveur de l'échange et de la communication. C'est le problème de nos chercheurs qui deviennent très cachotiers puisqu'ils préfèrent travailler en «autarcie». Dans ce cadre, j'ai entamé une recherche portant sur les usages des NTIC par les chercheurs ; mais les observations et les résultats dévoilent une calamité intellectuelle dans le sens où les recherches restent liées à un groupe de chercheurs. Il m' a été donné de constater que nos chercheurs préfèrent garder les informations par égoïsme ou par autre chose. Nos chercheurs n'ont pas la culture de se faire lire par d'autres universitaires ou spécialistes. L'énigme est là. J'ai abandonné ma recherche pour rester lié aux technologies qui améliorent les services de jour en jour : les programmes se multiplient et le travail se facilite. D'ailleurs, nos chercheurs n'utilisent même pas les 10% des services de l'internet. Ils se contentent uniquement du téléchargement de textes. Parfois, certains rejettent la forte utilisation des sources bibliographiques provenant des sites (internet). D'ailleurs, le vocable « webographie » est entré dans le jargon universitaire : celui-ci regroupe toutes les sources bibliographiques via Internet. Bien que les nouvelles technologies de l'information et de la communication sont à leur disposition, les chercheurs continuent à travailler, chacun de son côté. C'est la raison pour laquelle la recherche n'avance pas. Partout, les chercheurs sont en permanence connectés ; ils sont à la recherche de l'information. D'ailleurs, ce n'est pas le cas d'un grand nombre de chercheurs arabes. Peu nombreux sont les chercheurs qui ne travaillent pas en réseau. A titre indicatif, j'étais invité à Dijon, au mois d'octobre dernier, pour donner une conférence sur le vêtement traditionnel de Tlemcen et d'Aïn El Houts. A travers les débats, j'avais compris que les chercheurs invités font partie d'un réseau. C'est ce qui manque chez nous, voire les autres pays arabes. Je ne peux vous dire s'il s'agit d'une paresse ou d'autres choses puisque la disponibilité, en temps et moyens, pour la recherche scientifique est effective, et surtout avec la nouvelle politique du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique qui encourage beaucoup la recherche scientifique.Le programme des PNR répond parfaitement aux conditions de l'échange et de la complémentarité. Par ailleurs, les projets de recherche pour les centres de recherche sont importants pour la relance des activités scientifiques, en plus des laboratoires installés un peu partout en Algérie : chaque université héberge au moins un laboratoire de recherche.

L'initiative de créer les laboratoires existe et le lancement des projets de recherche ne manque pas. Il s'agit uniquement de travailler et produire pour la recherche. Un enseignant-chercheur est un enseignant qui fait de la recherche pour enseigner, informer, transmettre, former, encadrer et produire. Je parle du savoir et des connaissances. (…) Pour les barrières dont il est question, je ne peux trouver mot à dire à ce sujet puisque l'intention et la volonté pour effectuer la recherche scientifique sont primordiales pour effacer toute trace de « paresse mentale» (sic !) Je pense qu'il y a du pain sur la planche pour nos enseignants-chercheurs en sciences sociales. Plusieurs thèmes restent à débattre au niveau de nos universités, nos centres de recherche et nos laboratoires de recherche.

Dernière question : les politiques et les chercheurs vivent-ils en bonne intelligence, comme l'édicte le bon sens, ou y a-t-il encore primauté du politique sur le scientifique ?
Pour la politique, je peux pour le moment vous fournir des informations satisfaisantes puisque je la laisse pour les spécialistes qui peuvent, à leur tour, satisfaire votre curiosité journalistique. A mon humble avis, il y a deux types de chercheurs : il y a ceux qui sont versés dans la recherche scientifique pour leur curiosité scientifique et pour sauver la mémoire. D'ailleurs, on dit « un vieux est une bibliothèque qui brûle à petit feu». Pour cela, à sa mort, il emporte toute la mémoire avec lui. Il fallait la sauver pour pouvoir transcrire tout ce qu'il avait en tête. L'autre catégorie est celle qui regroupe des chercheurs qui «flirtent» avec la politique et côtoient le politique. Pour terminer : la vie de chercheur est un choix. Bref ! Merci pour ces questions pour un retour aux souvenirs et surtout à la mémoire, mon cheval de bataille.

Amar Zentar

BIBLIOGRAPHIE GENERALE

BARAKE(Bassam)
Dictionnaire de linguistique. Français-Arabe
Avec un index alphabétique des termes arabes
Tripoli(Liban),Jarouss Presse, (?), 298 p

BEAUSSIER(Marcelin)
Dictionnaire Arabe- Français
Nouvelle édition, revue, corrigée et augmentée par Mohammed Bencheneb
Alger, La maison des livres, 1958
(2 tomes)

COLLECTIF (sous la direction de Pierre BONTE et Michel IZARD)
Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie
Paris, PUF,2007,842 p

COLLECTIF
Dictionnaire de sociologie
Paris, Larousse,2003,279 p
(Raymond Boudon, Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui, Bernard-Pierre Lécuyer)

DHOTEL (Gérard)
Le dico de l'info
Paris, Librio, 2006,88p

ADDI (Houari)
Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine
Paris, La découverte, 1999,

BEAUD (Michel)
L'art de la thèse
Comment préparer et rédiger une thèse de doctorat, de magister ou un mémoire de fin de licence
Alger, Casbah éditions,1999, 172 p

BEAUD (Stéphane, Florence Weber)
Guide de l'enquête de terrain
(Nouvelle édition)
Paris, La Découverte, 2003,357 p

BOURDIEU (Pierre)

1-Langage et pouvoir symbolique
Paris, Editions Fayard, 2001,423 p
2-La domination masculine
Paris, Le Seuil, 2002,177 p
3- sociologie de l'Algérie
Alger, Dahlab, 1996,127 p
(7e édition, QSJ)

BRETON (Philippe) et PROULX (Serge)
L'explosion de la communication
Alger, Casbah éditions, 2000,320 p

CAZENEUVE (Jean)
Sociologie du rite
Paris PUF1971,334p

GUITTET (André)
L'entretien. Techniques et pratiques
Paris, Arnaud Colin,2008, 219 p (7ième édition)

GOFFMAN(Erving)
Les rites d'interaction
Paris,Editions Minuit ,1974,240 p

HALBWACHS(Maurice)
La mémoire collective.
Paris,PUF,1968,204p

LEVY –STRAUSS (Claude)
1-Anthropologie structurale
Paris, Plon, 1974,478 p
2-Anthropologie structurale deux
Paris, Plon, 2006,446 p

MAUSS (Marcel)
1-Manuel d'ethnographie
Paris Payot et Rivages, 2002,363 p
2-Œuvres.1.les fonctions sociales du sacré
Paris, Les Editions de Minuit, 2005,636p
3- Essai sur le don, suivi de rapports de la psychanalyse et de la sociologie
Alger, ENAG éditions, 1989,231 p
(Présentation de Houria Benbarkat)
4- Essais de sociologie
Paris, éditions de Minuit, 1971,252 p
5-Sociologie et anthropologie
Introduction de Claude Levy Strauss.
Paris, PUF, 1968, 482 p

MIQUEL (Pierre)
L'expérience spirituelle dans la tradition chrétienne, Paris, Beauchesne Editeur,1999

MORIN (Edgar)

Sociologie

Edition revue et augmentée par l'auteur

Paris, Fayard, 1994,456 p

TAROT(Camille)

Sociologie et anthropologie de Marcel Mauss

Paris, La Découverte, 2003, 123 p

(Collection Repères)

VAN GENNEP(Arnold)

Les rites de passage.

Paris,E.Nourry,1909.réédité en 1981

Documentation sur le CRASC

- Prospectus
- Fiches

Revue consultée

- Insaniat (CRASC-Oran)

La presse (consultation des collections des quotidiens)

- Le Quotidien d'Oran (Oran, en langue française)
- Ouest Tribune (Oran, en langue française)
- El Watan (Alger, en langue française)
- El Djomhouria (Oran, en langue nationale)

Conférences

Guenaou(Mustapha)

1-« Les Techniques de l'Utilisation des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication et la sauvegarde du patrimoine immatériel : l'exemple de l'I.D.A.U. et de l'E.D.E.N. » (Séminaire national organisé par le laboratoire et leur comparaison, Université Abou Bekr Belkaïd Tlemcen 19 mai 2014)

2-« Le musée et les Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication: E.D.E.N., principes et enjeux »**(** colloque national intitulé

المتحف في زمن الرقمنة : واقع و افاق مستقبلية

Organisé par le musée National du Patrimoine musulman, Tlemcen 15 mai 2014)

3-« ***La communication publique à l'ère des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication : une charte proposée*****»**

(colloque international : « Communication publique et développement territorial **»,** *Bejaia les 19-20 novembre 2013,* en vue de sa publication dans un ouvrage collectif en France.)

4-*« Pour le développement à l'ère des Nouvelles Technologie de l'Information et de la Communication : le processus IDAU, son fondement et ses enjeux »*

(Conférence internationale à Ashgabad –Turkmanistan, du 14-16 juin 2013.Cette conférence a été présentée le 13 juin 2013 à Ashgabad (Turkmanistan) , lors de la journée de la Science(Colloque international et exposition internationale). Le texte a été remanié partiellement. Un extrait de la traduction en russe revient au Dr Karim El Guessab- université Zaporizhzhya, Ukraine- Qu'il trouve, ici ,nos remerciements et notre reconnaissance.)

Sitographie

CRASC-Oran

Webographie

www.philopsis.fr/IMG/PDF Expérience -Alain Chauve

www. chraiet.voila.net/document/jakobschem

تطور دراسات وبحوث الإعلام والاتصال

في أقسام الإعلام بالجامعات الجزائرية

د.يامين بودهان

قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة سطيف، الجزائر

مقدمة

شهدت الجامعات الجزائرية منذ ما يزيد عشرية كاملة تزايد أقسام تدريس الإعلام والاتصال بشكل كبير ، فبعد أن كان الإعلام يدرس بمعهد الصحافة وعلوم الاتصال بجامعة الجزائر فقط أصبح الآن يدرس في أكثر من خمسة عشر قسما على مستوى الوطن، الأمر الذي ساهم في إعداد ألاف المتحصلين على شهادة ليسانس في تخصصات الاتصال ، كما ساهمت في تكوين مئات الأساتذة والباحثين من حملة الماجستير والدكتوراه ، الأمر الذي أثرى المكتبات الجامعية في الجزائر بمئات الدراسات في شتى ظواهر الاتصال ، لكن ما يؤسف له أن النسبة الغالبة من هذه الدراسات بقيت حبيسة أدراج المكتبات ولم تنشر في الكتب والمجلات حتى يستفيد منها دارسو الإعلام داخل وخارج الوطن.

المداخلة الحالية ستعرض واقع دراسات الإعلام في الجزائر وما هي المقاربات البحثية المميزة للباحثين والأساتذة الجزائريين بخصوص دراستهم لظواهر الإعلام، ليس فقط على مستوى بحوث التخرج كالماجستير والدكتوراه ، ولكن ستسعى المداخلة لإبراز واقع البحث الإعلامي في الجزائر من خلال النشر في المجلات المتخصصة والمحكمة أو الأوراق البحثية التي يسهم بها الباحثون الجزائريون في مختلف المؤتمرات والتظاهرات العلمية داخل وخارج الوطن، وسنعرض أيضا الاتجاهات والتخصصات الأكثر دراسة في مختلف أقسام الإعلام في الجزائر.

مشكلـــــة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة في تقصي واقع تطوير بحوث الإعلام والاتصال المنجزة في أقسام الإعلام في الجامعات الجزائرية ، سواء كانت هذه البحوث على شكل رسائل وأطروحات دكتوراه وماجستير قدمت لنيل الدرجات العلمية ، أو كانت على هيئة بحوث محكمة تنشر في المجلات الأكاديمية المتخصصة ، أو تلك التي تنشر الكترونيا عبر مواقع الجامعات ومراكز البحث ، أو عبر بوابات علمية متخصصة على شاكلة البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال .

تســـــاؤلات الدراســـــة :

تجيب الدراسة عن التساؤلات التالية :

- ما التوجه العام للدراسات الإعلامية المتخصصة التي تنجز في أقسام الإعلام الجزائرية؟ وما أهم المضامين التي تقدمها؟
- هل تتبنى بعض الأقسام الإعلامية مقاربات بحثية متميزة ومختلفة عن تلك التي تتبناها أقسام أخرى؟
- ما تأثير الانتماءات المعرفية الأصلية للباحثين الجزائريين على إعداد وانجاز بحوثهم العلمية في أقسام الإعلام؟
- ما هي أهم اهتمامات المجلات الجزائرية للاتصال التي تصدر دوريا على مستوى أقسام الإعلام ؟ وما دورها في تطوير البحث الإعلامي في الجزائر؟

- اتجاهات الدراسات الإعلامية في الجزائر

رغم حداثة علوم الإعلام والاتصال في الجزائر كتخصص علمي في الجامعات الجزائرية ، إذ بدأ تدريس هذا العلم فقط مع تأسيس المدرسة الوطنية العليا للصحافة في عام 1994 بعد استقلال البلد إلا أن الدراسات الإعلامية في الجزائر منذ ذلك الحين حفلت بكثير من التناقضات والانكسارات وبقليل من الانجازات والتطور ، فلم تكن نشأة هذه الدراسات وتطورها نتيجة طبيعية لتطور وسائل الإعلام نفسها ، أو انعكاسا فعليا لتطور المجتمع الجزائري حديث العهد بالاستقلال ،الذي كان يشهد مرحلة انتقالية تستوجب عليه بناء نظام إعلامي وطني مستقل ، بمؤسسات صحفية جزائرية وبكوادر إعلامية وطنية بإمكانها إدارة وسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي .

فالدولة الجزائرية بعد رحيل الصحفيين و الإطارات الفرنسية صادفت عراقيل جمة في تسيير و إدارة المنشآت الإعلامية ،هذا ما حتم على المسئولين في الدولة المسارعة لإعطاء الأولوية القصوى لتدارك هذا النقص و تكوين الإعلاميين ، وتعويض الصحفيين الفرنسيين المرحلين بصحفيين جزائريين، كما كانت الأولوية الأخرى التي أخذ هؤلاء المسئولين على عاتقهم مهمة السعي لتحقيقها هي توعية و تحسيس المواطنين بضرورة

تكثيف الجهود و السعي لبناء الدولة الفتية التي استرجعت استقلالها من فترة قصيرة [xxii]، وقد ترتب عن توظيف عشرات الصحفيين غير المؤهلين في المؤسسات الإعلامية المؤممة – الذين استعانت بهم الدولة على الرغم من مستوياتهم التكوينية المتواضعة ، لأن الدولة لم تكن تملك خيارات لتوظيف ذوي الكفاءات الصحفية – عدم احترافية كثير من الصحفيين وتدني مستوى معالجاتهم الإعلامية للأحداث الجارية ، وسقوطهم في أفخاخ التوظيف الإيديولوجي للنظام الحاكم آنذاك واستخدامهم كأبواق للسلطة ، مع عدم قدرتهم على المعارضة والنقد الحر خوفا من قطع أرزاقهم تارة وتجنبا لبطش النظام الحاكم تارة أخرى.

ربما رهان تأميم وسائل الإعلام وتوظيفها إيديولوجيا كوسائل إعلامية ، تثقيفية وترفيهية ذات وظائف اجتماعية هدفها نشر وترسيخ خطاب السلطة الحاكمة هو ما جعل الإعلام الجزائري ينشأ بعد الاستقلال نشأة قيصرية ولا ينمو نموا طبيعيا ، لأن أجهزة الإعلام كلها نمت في كنف النظام السياسي الحاكم ، و السلطة السياسية كانت الوحيدة التي تحدد السياسات الإعلامية ، محكمة قبضتها الحديدية على كل وسائل الإعلام دون استثناء ، فكان من الطبيعي أن تكون هذه القبضة عقبة حقيقية أمام تطور ونمو كل أشكال التعبير الإعلامي بما فيها بحوث ودراسات الإعلام ، فلم تكن هناك أية ضرورة لإجراء دراسات حول دور وسائل الإعلام ووظائفها وعوامل النجاعة والفعالية في السياسات الإعلامية والتخطيط الإعلامي خارج الأدوار والأهداف التي تضبطها السلطات العمومية آنذاك ، وذلك على الرغم من وجود مؤسسات أكاديمية جامعية مهمتها النظرية ، تأطير المهنيين الإعلاميين وتطوير البحث العلمي في مجال الإعلام والاتصال، مع تأسيس المدرسة الوطنية العليا للصحافة ثم بعد ذلك تحولها لمعهد علوم الإعلام والاتصال، وعلى الرغم أيضا من البعثات الطلابية لجامعات أوروبية وأمريكية وعربية [xxii].

لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 فرصة للنشاط الإعلامي لتحقيق مكسب حرية التعبير ولعب أدوار جديدة في عملية تطوير الممارسة الصحفية ، بعد أن كانت مؤسسات الإعلام في السابق متهمة بارتباطها التام بمصالح السلطة السياسية على حساب مصلحة المواطنين ، وعلى حساب كشف الحقائق وفتح قنوات التواصل وتبادل الحوار ، لكن مع إقرار التعددية السياسية متبوعة بالتعددية الإعلامية مع المصادقة على القانون الجديد

للإعلام رقم 90 /07 المؤرخ في 03 أفريل 1990، وإقدام الحكومة على خطوة جريئة تمثلت في دعوة الصحفيين إلى التكتل في هيئات تحريرية لخلق عناوين مستقلة تطورت بذلك اداءات الممارسات الصحفية[xxii] .

وقد انعكس هذا التغيير أيضا على طبيعة الدراسات الإعلامية التي كانت قد انطلقت في السبعينيات في جامعات أجنبية من قبل جزائريين وأجانب، تحديدًا فرنسيين ، وفي بداية الثمانينيات انطلقت الدراسات الإعلامية الأكاديمية في جامعة الجزائر، وبالذات على مستوى قسم علوم الإعلام والاتصال، وريث معهد الإعلام والاتصال وقبله المدرسة الوطنية العليا للصحافة .

غير أن تلك الدراسات التي أجريت تحديدا في فرنسا سواء من قبل جزائريين أو فرنسيين وجهت لها اتهامات عديدة من قبل التيار المعرب والمحافظ (المحسوب فكريا على مدرسة المشرق العربي)بأنها تستورد نماذج ومناهج البحوث الغربية التي تتسم بعدم تلاؤمها مع السياق الثقافي والحضاري للجزائر، فضلا عن اختلاف المشكلات الإعلامية التي تواجه المجتمعات المتقدمة كالمجتمع الفرنسي عن تلك التي يواجهها المجتمع الجزائري .

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الأزمة المنهجية والمرجعية التي تلازم اتجاهات البحوث الإعلامية في الجزائر لا يعاني منها الباحثون الجزائريون فقط ، بل يعيش هذه الوضعية باحثون عرب آخرون، سواء في المغرب أو المشرق العربيين ، فباحثو المغرب العربي تتجاذبهم ثقافتين مختلفتين (فرانكفونية وعربية) تتصارعان أحيانا وتتصالحان حينا، الأمر نفسه بالنسبة لباحثي المشرق العربي ، الذين يتأرجحون بين الثقافة الانجلوسكسونية والثقافة العربية ، فتجد دراساتهم وبحوثهم الإعلامية انعكاسا لثقافاتهم ولغاتهم ، فتصطبغ بحوثهم إيديولوجيا بصبغة انتماءاتهم وولاء اتهم الثقافية واللغوية .

فالخلفية الإيديولوجية لباحثي وأساتذة الإعلام على حد تعبير الدكتورة عواطف عبد الرحمن تلعب دورا هاما ليس فقط فيما يتعلق بوظيفة التدريس ولكن أيضا فيما يتعلق بمفهوم هؤلاء الأساتذة عن موقع البحث العلمي في حق الإعلام[xxii] ، فتجد انتاجاتهم الإعلامية تحمل خلفية واثر إيديولوجي ربما أكثر مما تحمل من

رؤى نقدية للواقع ، وفي الغالب تكون تلك الانتماءات الإيديولوجية تدعم الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة ، وربما يعزى عزوف كثير من الباحثين عن إجراء الدراسات النقدية في مجال الإعلام لضمان المستقبل الوظيفي ، فالدرجات والترقيات تمنح غالبا لمن يثبت الولاء ، والمناصب الرئاسية أيضا في الجامعات ومراكز البحث تمنح في الغالب لصالح الفئات المعتدلة علميا ، أي الموالية لاتجاهات ومصالح السلطة السياسية والاقتصادية ، مما يجعل البعد عن البحوث النقدية قرارا حكيما في نظر العديد من الباحثين الإعلاميين في الدول العربية[xxii] .

رغم تزايد عدد أقسام تدريس علوم الإعلام والاتصال في الجزائر[xxii] ، وفتح تخصصات في ما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه)على المستوى الوطني لتكوين باحثين وأساتذة في علوم الاتصال إلا أن هناك ضآلة و محدودية في المردود العلمي نظريا وتطبيقيا ، والإنتاج المعرفي الجزائري في مجال البحوث والدراسات الإعلامية والاتصالية يكاد يكون ضعيفا فيما عدا رسائل الماجستير والدكتوراه التي تقدم للحصول على الدرجات العلمية ،رغم الوعي المتزايد بأهمية وسائل الإعلام والاتصال في تطوير وتحديث المجتمعات ، ورغم أيضا الإيمان بدور الدراسات والبحوث الإعلامية في تحليل واستيعاب ووصف أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المجتمع .

فمن المؤكد أن معظم الدارسين والباحثين في مجال الإعلام يؤمنون بأن المجتمع الجزائري أمام رهانات جديدة في ظل العولمة الكاسحة لا يمكن كسبها إلا بمراجعة استراتيجيات الأنظمة الحاكم وفلسفته اتجاه الإعلام، انطلاقًا من النظر إيجابيًا إلى وسائل الإعلام باعتبارها تخدم المجتمع ككل وليس السلطة لوحدها، ويتحقق هذا الشرط عبر تغيير النظر للمواطن العربي واعتباره مشاركا ومساهما، وإعطاء الأهمية للمشاركة الإعلامية و رجع الصدى ، وإشراك هذا الجمهور في الحوار و إبداء الرأي و النقد.

ويتحقق هذا الشرط أيضا من خلال إيلاء الأهمية للدراسات والبحوث المرتبطة بالظواهر الإعلامية ، فتشجيع إجراء دراسات عميقة ودقيقة حول ظواهر الإعلام والمجتمع ، بدعم الباحثين وتمويل دراساتهم وتمكينهم من نشرها في المجلات المحكمة والكتب ، والاهتمام بإرساء بنية بحثية مستقلة تحظى بالاعتراف والاستقلالية

العلمية يساهم بالتأكيد في تطوير المجتمع وجعله يساير الرهانات الجديدة المفروضة عليه ، سيما مع تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعقد الحياة الاجتماعية .

بروز أشكال جديدة للتكنولوجيات الاتصالية كالوسائط المتعددة ووسائل الاتصال التفاعلية أجبرت بحوث الاتصال على تغيير إيقاعها بل تغيير مسارها ، فالاتجاه إلى اللامركزية والى عولمة الاتصال وبروز الحقوق الاتصالية لمختلف الشرائح الاجتماعية ، وظهور أنماط اتصالية جديدة كالتزامنية ، الافتراضية ، التفاعلية ...الخ ، أسفر كل ذلك عن ظهور اتجاهات متبادلة التأثير والتأثر بين الإعلام وسائر الظواهر المجتمعية والتفاعل بين علم الاتصال ومنظومتي العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وإذا كانت الدراسات الكمية قد انتشرت منذ زمن طويل وما تزال حتى اليوم تسيطر على أغلب بحوث الإعلام والاتصال فإن السنوات الأخيرة قد شهدت بروز الدراسات الكيفية التي اكتسبت زخما علميا ملحوظا في دراسة الظواهر الإعلامية ذات الطابع التفاعلي ، وأصبح في الإمكان إجراؤها في أطر تحليلية أكثر عمقا وموضوعية .

لقد شهدت العشريتين السابقتين قفزة نوعية وكمية معتبرة في الدراسات الإعلامية وفي تغيير إستراتيجية الأبحاث نحو التوجه العام من دراسات ترتكز على معالجة تأثيرات وسائل الإعلام ، إلى سلوك اتجاه آخر هو دراسات المتلقين ، والمتمثل في التركيز على الجمهور كطرف جوهري أصيل في مسببات وأهداف العملية الاتصالية والإعلامية ، فالجمهور هو من يحدد مدى فعالية أو عدم فعالية العملية الاتصالية.

ربما يكون لتغير بنية النظام السياسي والاجتماعي في الجزائر بعد التحول نحو النظام الديمقراطي وخصخصة الاقتصاد ، وكذا فتح الفضاء الإعلامي أثره العميق في تغيير اهتمامات الباحثين الجزائريين في ظواهر الإعلام والاتصال ، فبعد أن كانت مجمل البحوث والدراسات أثناء عهد النظام الاشتراكي تنصب في معالجة الإعلام من منظور فوكوي ، وسادت آنذاك في الجامعات الجزائرية موجات فكر اشتراكي وتبنى الباحثون الرؤى النقدية التي ترى أن سيطرة الإعلام الغربي تعد نوعا من الاستعمار الثقافي الذي يفرض القيم الغربية على مجتمعات الجنوب ، وقد حفلت أقسام الإعلام بالجزائر قبل 1989 بكثير من رسائل التخرج والبحوث التي أثارت إشكاليات أساسية حول كون الإعلام يلعب دورا مزدوجا ، فهو يمكن أن يكون أداة للضبط

الاجتماعي وأداة للتحرر ، وأن الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام في الدول الاشتراكية هي أن يساهم في العملية التنموية ، وأن يكون أداة إيديولوجية لإقناع الجماهير بضرورة تبني القناعات الاشتراكية ودفعهم لتكثيف جهودهم لبناء الدولة الفتية التي استرجعت استقلالها من فترة قصيرة.

لذا انصبت مجمل اهتمامات الباحثين الجزائريين على مواضيع بعينها : كالإعلام والتنمية ، الإعلام والثورة ، الإعلام الاجتماعي ...الخ – كما يوضح ذلك الجدول المدرج أسفله – وقد تميزت تلك المرحلة أساسا بايلاء الأهمية للوظيفة التنموية والاجتماعية والتحديثية لوسائل الإعلام ، وتمركز دراسات الاتصال حول نماذج التأثير الخطي كمداخل نظرية لدراسة العملية الاتصالية .

ويبدو أيضا أن أغلب الدراسات التي أنجزت خلال تلك الفترة واكبت التوجهات العامة في الدراسات الإعلامية في بداياتها الأولى في المجتمعات الغربية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، حيث اتجهت نحو فعالية وسائل الإعلام في إحداث الأثر المرغوب فيه من قبل القائم بالاتصال في جماهير المتلقين التي تظهر ككتل سلبية من البشر، لا ردود فعل لها، تقوم بالسلوك الذي يرغب فيه القادة الأقوياء الذين يمتلكون السلطة المادية والمالية والأيديولوجية على وسائل الإعلام.

عنوان البحث	الدرجة	سنة المناقشة
التطور الفني لمجلة المجاهد الأسبوعية	ماجستير	1982
الجهوية الوطنية - المركزية – في جريد ة النصر	ماجستير	1983
"دراسة تحليلية الثور ة والعمل1971 /1980"	ماجستير	1986
صحافة الأطفال في الجزائر - دراسة في تحليل المضمون62 /1982	ماجستير	1986
مبادئ الإعلام والدعاية لدى جبهة التحرير الوطني وتطبيقاتها في صحيفة المجاهد 54 /1956	ماجستير	1986
مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة54 /1956	ماجستير	1986
الاجتماعي في المسرح الوطني الجزائري	ماجستير	1990

المضمون الاجتماعي في خطب الرئيس هواري بومدين	دكتوراه دولة	1992
دور الاتصال في التنمية الاقتصادية بالريف الجزائري	ماجستير	1978

المصدر :سجل الأطروحات لدى مصلحة دراسات ما بعد التدرج لقسم علوم الإعلام والاتصال.

شكل انتقال الجزائر للنظام الديموقراطي بعد دستور 1989 – مع إقرار التعددية السياسية والإعلامية – مرحلة مهمة نحو حركة المراجعة الشاملة لاتجاهات بحوث الإعلام ، فقد غدت البحوث ذات التوجه التنموي الاشتراكي كلاسيكية لا تتماشى مع التغييرات الجديدة ، سواء على المستوى الداخلي الذي شهد حرية غير مسبوقة في مجال الإبداع الفكري والإعلامي لم تكن متاحة مسبقا ، أو على المستوى الدولي ، مع بروز نظام دولي جديد ميزته عولمة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات التي ثورت فضاءات الاتصال وخلقت أنماط اتصال جيدة وقلبت كثير من مفاهيم الاتصال رأسا على عقب ، لذا وجد الباحثون الجزائريون أنفسهم أمام رهانات جديدة كان يجب أن يكيفوا اتجاهاتهم البحثية وفقها ، الأمر الذي عليهم أن يتبنوا مقاربات بحثية جديدة توائم الظروف الجديدة التي تعيشها الجزائر داخليا وخارجيا.

لقد أنتج قسم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر وبعده اقسم أخرى بمختلف جامعات الوطن على غرار عنابة ، قسنطينة ، وهران ...مئات رسائل الماجستير وأطروحات الماجستير ناهيك عن مئات من مذكرات الليسانس ، منذ بداية عهد التعددية السياسية والإعلامية إلى غاية الساعة ، فخلال عشريتين من الزمن نوقشت أكثر من 500 رسالة في مرحلة ما بعد التدرج ، وقد أشارت الإحصائيات التي أشار إليها الدكتور قسايسية في دراسته إلى أن منذ إنشاء المدرسة العليا للصحافة في عام 1994 إلى غاية 2006 – تاريخ إجراء الدراسة- نوقشت أكثر من 144 رسالة جامعية – في مرحلة ما بعد التدرج، منها 122 رسالة ماجستير و 22أطروحة دكتوراه دولة،تناولت مختلف المواضيع المتعلقة بمختلف جوانب العملية الاتصالية والإعلامية . ويعادل هذا الكم أكثر من342 في المائة من الدراسات الإعلامية ذات الطابع الجزائري التي أنجزت خلال العقود الثلاث السابقة في الجامعة الجزائرية وجامعات عربية وأوروبية وأمريكية ،وقد أشار الدكتور قسايسية إلى أن الإحصائيات المتوفرة التي أمكن الحصول عليها تفيد بأن الأكاديميين الإعلاميين الجزائريين ،

أنجزوا 17 رسالة باللغة العربية و 25 أطروحة باللغتين الفرنسية والانجليزية في الفترة السابقة لسنة 1995 ، أي 42 دراسة إعلامية أكاديمية[xxii] .

يتضح من خلال جرد نسبة كبيرة لعناوين البحوث المنجزة في أقسام الإعلام أن محاور اهتماماتها انصبت في دراسة العملية الاتصالية ضمن دراسة المستويات المختلفة للاتصال في اطار تفاعلي يشمل التساؤلات الأربعة التالية :

- من يتواصل مع من ؟ وتشمل المصدر والمتلقي .
- لماذا يتم الاتصال ؟ ويتضمن الوظيفة والهدف من الاتصال.
- كيف يتم الاتصال ؟ وتشمل القناة واللغة والرمز.
- ما هي النتائج المترتبة على الاتصال؟

كما لم تتجاهل أغلبية تلك الدراسات الأبعاد الوظيفية والاجتماعية في إطار السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تميز المجتمع الجزائري ، وقد تمكنت هذه الدراسات بالفعل من تجاوز الرؤى ذات التوجهات المطلقة والطابع التعميمي المميزة لبحوث مرحلة النظام الأحادي ، التي كانت تعتبر الإعلام أداة للسيطرة الطبقية ووسيلة إيديولوجية لتعبئة الجماهير .

وتوجهت على عكس دراسات العهد الأحادي للتحليل النقدي الامبريقي والكيفي للظواهر الاتصالية ، منطلقة من ملاحظة الواقع المعاش ومحاولة تفسير مختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في هذا الواقع ، واستعارت المعارف النظرية والآليات المنهجية للسيوسيولوجيا والسيكولوجيا الاجتماعية كأدوات مهمة للمساعدة في تحليل الظواهر الاتصالية.

يظهر الجدول أسفله أهم الاتجاهات أو المقاربات التي تميز دراسات الإعلام مصنفة حسب محاور خمسة ، وهذه المحاور موزعة على أساس نموذج الاتصال الشهير للاسويل ، حيث تنصب أغلب الدراسات ضمن أحد العناصر الاتصالية الخمسة المذكورة.

رقم المحور	موضوع محور الدراسة	النسبة
1	المصادر أو نظام إعداد الرسائل، أي القائم بالاتصال.	5.56
2	بوسائل الإعلام، ويعني وسائل الإعلام الجماهيرية من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون وانترنيت ومسرح وسينما.	20. 14
3	السياق العام الذي تجري فيه العملية الاتصالية، والسياسات الإعلامية ومختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتشريعية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالاتصال الجماهيري.	25. 69
4	دراسات الرسائل الإعلامية والإعلانية، ويقصد به مضامين ومحتويات وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري.	27. 78
5	الجمهور أو التلقي، ويعني المواضيع التي تتناول الجمهور كطرف أصيل.	20. 83

المرجع : على قسايسية ، (2007). **المنطلقات النظرية والمنهجية لدراسات التلقي**، دراسة نقدية تحليلية لأبحاث الجمهور في الجزائر(2006 -1995) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر ، ص 148 .

ما يلاحظ أيضا عن الدراسات المنجزة في أقسام الإعلام أن الدراسات التي تجرى على مستوى قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر تميل أكثر للجانب الإعلامي الصحفي أكثر من اهتمامها بدراسة الاتصال المؤسساتي والاتصال الشخصي التفاعلي ، على عكس قسم الإعلام بجامعة عنابة الذي يتهم الباحثون والأساتذة الذين يدرسون بهذا القسم بالبحث في مواضيع الاتصال في المؤسسة والعلاقات العامة ويتجاهلون بدرجة كبيرة المقاربات الصحفية والإعلامية وما يتعلق بجانب السمعي بصري وإعداد البرامج الصحفية ...الخ ، فيما يتجه باحثو قسم الإعلام بجامعة قسنطينة إلى الاهتمام أكثر بجانب الإعلام الاجتماعي والتغيير الاجتماعي ، وما يتعلق بالقيم و العادات والتقاليد ... الخ

وقد ترجع هذه الوضعية إلى التنوع المعرفي الذي تميزت به الخلفيات العلمية للباحثين والأساتذة ، فأغلب أساتذة قسم الإعلام بجامعة قسنطينة ينتمون أصلا لتخصص علم الاجتماع ، لذا تميل بحوثهم للجانب الاجتماعي أكثر ، بينما أغلب أساتذة جامعة عنابة ينتمون للتسيير والاقتصاد وإدارة الأعمال لذا تتبنى بحوثهم الاتصالية مقاربات مؤسساتية ، فيما يميل أساتذة قسم الإعلام بجامعة الجزائر للجانب الصحفي والإعلامي بسبب انتمائهم الأصلي لقسم الإعلام ، وقربهم من مؤسسات الإعلام الوطنية كالتلفزيون ، الإذاعة ، وكالة

الأنباء، والصحف، ذلك مكنهم من الاتصال المباشر بهذه المؤسسات وإجراء الدراسات الميدانية على مستوى أقسامها.

الدوريات العلمية الإعلامية التي تصدر بأقسام الإعلام

بعد استعراضنا لمراحل تطوير دراسات الإعلام في الجزائر وتحليلنا للاتجاهات والمقاربات البحثية التي تميزت بها البحوث المنجزة ننتقل فيما يأتي لعرض أهم المجلات العلمية المتخصصة في مجال الإعلام والاتصال التي تصدر على مستوى الأقسام الجامعية.

فقد أفرزت البيئة الإعلامية السائدة في الجزائر منذ ما يزيد عن عشريتين كاملتين عن عدد ضئيل جدا من الدوريات والمجلات المحكمة ، تعد فقط على أصابع اليد الواحدة ،رغم ما للدوريات المحكمة من أهمية في تطوير البحث العلمي بما تتيحه من فضاءات لنشر أعمال الباحثين واجتهاداتهم إلا أن الجامعات الجزائرية وليس فقط أقسام الإعلام لم تهتم بما يكفي بهذا النوع من النشر العلمي ، ولعل قسم الإعلام بجامعة الجزائر حين كان معهدا و قبل أن يصبح قسما في التقسيم الجديد للكليات كان قد افرز عن تجربة رائدة هي المجلة الجزائرية للاتصال .

1- المجلة الجزائرية للاتصال:

تأسست المجلة عام 1990 ، وأصدر منها 20 عددا إلى غاية 2008 ، وهي مجلة محكمة نصف سنوية المختصة في علوم الإعلام والاتصال ، بعد اندماج قسمي العلوم السياسية والإعلام في كلية واحدة اختفت مجلة الاتصال لتعوض بالمجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ، تعنى المجلة بالبحث في مسائل حقل الاتصال مع الميل إلى الاهتمام بحقل الاتصال الشخصي ،و مواضيع أخرى كإشكالية الآثار السلبية لوسائل الإعلام على الأفراد والمجتمعات ودورها في إحداث الجرائم ، العنف والانحرافات ، كما تستعرض المجلة الإشكاليات

المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وإبراز الجوانب السوسيوثقافية في الاتصال الشخصي والاتصال البين شخصي. وكذا المواضيع المرتبطة بدراسات سبر الآراء والرأي العام ، إضافة إلى عرض مقالات باللغتين الفرنسية والانجليزية، إلى جانب ملخصات لأطروحات جامعية وأوراق بحثية متنوعة .

غير أن ما يعاب على المجلة الجزائرية للاتصال أنها غير منتظمة الصدور ، وتشهد انقطاعات متواصلة، مما اثر سلبا على مقروئيتها ولم تستطع تحافظ على علاقة تواصل وثقة مع جماهيرها ، سواء من الباحثين أو القراء.

2-الوسيط في الدراسات الإعلامية:

مجلة دورية يعدها نخبة من أساتذة الإعلام والاتصال في الجزائر، تحت إشراف الدكتور الطاهر بن خرف الله ، تنشر وتطبع بدار هومة للنشر ، تعنى المجلة بالبحث في مسائل الإعلام المختلفة ، كحريات الإعلام ، تقنيات قياس الجمهور والرأي العام ، الاتصال السياسي، تكنولوجيات الإعلام والاتصال...كما خصصت المجلة بابا لترجمة المقالات من اللغتين الفرنسية والانجليزية ، وبابا آخر لعرض قراءات في الكتب يقدمها الأساتذة عن باحثين كتب يؤلفها باحثون أجانب أو عرب .

لكن المجلة لم تتمكن من الصمود طويلا واختفت عام 2008 ، لتأتي مجلة أخرى نعتقد أنها جاءت مكملة لرسالة الوسيط ، هي مجلة فكر ومجتمع ، على اعتبار أن كلتي المجلتين يشرف على إصدارها نفس الأساتذة .

3-مجلة فكر ومجتمع:

صدر العدد الأول من مجلة فكر ومجتمع عام 2008، وهى مجلة فصلية محكمة تصدر عن مؤسسة طاكسيج .كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، ويشرف على إعدادها نخبة من أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر . وتهتم المجلة بنشر مقالات ودراسات متنوعة باللغتين العربية والفرنسية لباحثين من الجزائر

ومن خارج الجزائر كفرنسا ، حول قضايا إعلامية عديدة كالتكنولوجيات الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة ، الهوية ، تحليل الخطابات التلفزيونية المصورة ، كما تتضمن المجلة أيضا أركانا أخرى : كركن آراء ، ركن مناقشات وترجمات لمقالات من الفرنسية إلى العربية، ركن قراءات في كتب .

خاتمـــــة

من خلال الطرح السابق نستنتج أن دراسات وبحوث الإعلام في الجزائر تتطور بخطى متعثرة رغم ما تشهده الجامعات من تكاثر لأقسام الإعلام ، وفتح متواصل لأقسام جديدة ، ورغم أيضا تخريج عشرات الدفعات من الطلبة حاملي الشهادات العليا من ماجستير ودكتوراه ناهيك عن المئات من حاملي شهادة الليسانس إلا أن البحوث الجادة التي تنجز خارج إطار البحث لنيل الدرجات العلمية يكتنفها الكثير من النقص والعجز ، فنكاد لا نجد بحوثا تعد على أصابع اليد الواحدة، رغم الإمكانات التي تتاح للباحثين من خلال برامج الدعم المقدمة من خلال وحدات ومخابر البحث العلمي التي تمولها وزارة التعليم العالي ، إلا أن حصيلة البحث ضعيفة جدا و يندر أن نرى كتبا أو بحوثا رصينة تنشرها وحدات البحث بعد استكمالها لحصص التمويل التي نقدمها الوزارة والتي تكون عادة لمدة ثلاثة أعوام كاملة .

كما نجد أن أغلبية الأبحاث التي تقدم أثناء التظاهرات العالمية كالملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية لا تكون غالبا دقيقة ورصينة ، بل كثيرا ما تكون فلكلورية واستعراضية ويعتريها لبس وعموميات في صياغة الإشكاليات ونقائص نظرية ومنهجية وهفوات تحليلية.

إلا أن ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بوجود عدد من الأعمال الجادة لبعض الباحثين الجادين ، الذين يقدمون دراسات ذات قيمة أكاديمية وتوثيقية في ميدان الإعلام والاتصال الجماهيري في الجزائر، و نعتقد أن هذه البحوث تشكل بالفعل إنطلاقة جديرة بالترحيب والتشجيع في طريق البحث العلمي الإعلامي ومراجع لا يستغنى عنها في أي نشاط بحثي مهما كانت درجته ، وقد تسمح بتحسين ترتيب الجزائر ضمن البلدان الأخرى في مجال الاهتمام بالدراسات الإعلامية.

استمارة مشاركة في أشغال الملتقى الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال

"نحو رؤية نقدية للتجربة البحثيّة في علوم الاتصال في العالم العربي"

الاسم واللقب: طبيب شريفة.

الوظيفة: أستاذة متعاقدة.

الرتبة: باحثة دكتوراه.

التخصص: علوم الإعلام والاتصال / علاقات عامة.

الجامعة: قسنطينة3.

العنوان الشخصي: عنابة/ الجزائر.

الهاتف: 06.65.94.42.06.

البريد الالكتروني: cherifa2323@gmail.com

عنوان المداخلة: استراتيجيات تطوير البحث العلمي في العالم العربي -الجزائر نموذجا-

مقدمة:

- إن الحكومات بدأت تتفطن منذ مدة طويلة إلى أن إشعاع دولة ما يأتي عن طريق نشر ثقافتها الناتجة عن طاقاتها العلمية المنتجة للمعارف، ضف إلى ذلك أن الاعتراف الدولي بمستوى الإنتاج العلمي لأي دولة يعتبر من المعطيات التي لا يستهان بها، هذا ما جعل أغلبية الدول الصناعية تخصص نسبة تتراوح ما

بين10% – 20%من نفقات البحث العلمي والتطوير للبحث الأساسي المنفذ على مستوى الجامعات وبعض الهيئات المتخصصة أين يجرى تكوين الباحثين وإنتاج المعارف الأساسية.

– لذلك أدركت الجزائر منذ مدة طويلة أن بناء دولة حديثة يتطلب إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي، هذا الأخير حتى يكون ناجحا ينبغي أن يبنى على عدة عناصر أهمها تبني أنظمة تعليمية تشجع على البحث والإبداع واستثمار نسبة معتبرة من ميزانية الدولة في البحث العلمي وجلب أحسن الكفاءات لتأطير البحث العلمي الوطني وتعيين عدد من الباحثين والخبراء لتقييم البرنامج وتشجيع أبناء الوطن ماديا ومعنويا للقيام بأبحاث علمية تحقق أهداف البرنامج المسطر ونتائج البحث العلمي المحققة والتي يتم تسجيلها كاكتشافات تستغلها الجامعات و الدول في تسويقها كمنتجات تعود عليها بأرباح طائلة غالبا ما تكون أضعاف القيمة المالية المستثمرة، وعليه فإن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يمثلان بالنسبة لأي بلد استثمار بالغ الأهمية كونهما يغطيان كل ميادين النشاط الأساسي بدءا بالبحث الأساسي مرورا بالبحث التطبيقي للوصول إلى أفكار مبتكرة تثمن بدورها وتتحول إلى مؤسسات إنتاجية.

– ولتسليط الضوء على هذا الموضوع سيتم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

أ– نظرة تقييمية لواقع البحث العلمي في الجزائر.

ب– استراتيجيات تطوير البحث العلمي في الجزائر.

ج– رهانات البحث العلمي في الجزائر.

أ– نظرة تقييمية لواقع البحث العلمي في الجزائر:

– إذا كانت العديد من الآراء والاتجاهات تربط التنمية أساسا بالاعتبارات الاقتصادية، فإن الإنسان يظل من الناحية الافتراضية هو محور كل تنمية حقيقية، فهو وسيلتها الرئيسية كما هو هدفها في آخر المطاف، بحيث ينبغي أن تنصب على تأهيله وتمكينه من مختلف المقومات العلمية والعملية والاجتماعية والاقتصادية ويعتبر البحث العلمي أحد المداخل الرئيسية التي تدعم بلورة تنمية إنسانية حقيقية.

– وتعتبر العديد من الأقطار العربية من ضمن أكثر الأقطار حاجة إلى تطوير البحث العلمي والمراهنة عليه في تنميتها، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاختلالات التي تعتري هذا القطاع الحيوي، فالاعتمادات المالية المرصودة له داخل عدد من هذه الدول لم تصل بعد 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة وتبتعد كثيرا عن المعدل العالمي المحددة في 2.3 بالمائة، تؤثر بشكل سلبي على البنيات التحية المرتبطة بهذا الشأن، حيث تظل في مجملها تقليدية وغير كافية.

– فلقد اتضح جليا أن الثورة العلمية و التكنولوجية التي يعيشها العالم اليوم هي أساس التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتطورة و أن المستقبل للدول التي تستعمل البحث العلمي المنهجي و المنظم و كذا البحث التطبيقي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها، على غرار هذه الدول تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي و التطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي وذلك لاستدراك التأخر المسجل و مواجهة مختلف التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة.

– وتجدر الإشارة إلى أن أسباب هذا التأخر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار الذي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة و المنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم، الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي تمر بمراحل متذبذبة و أثر ذلك سلبا على الظروف المادية و المعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ استقلال البلاد، كما أن هناك غياب تصور واضح و شامل عن أهمية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من أحل بناء وإرساء القواعد الأساسية اللازمة لمجتمع عصري، أضف إلى ذلك تبدد و تشتت شمل الكفاءات

البشرية مما تسبب في تفكيك عملية التراكم المعرفي الذي لا مكان بدونه لأي تطور أو تقدم زيادة إلى تدهور الظروف المادية لأنشطة البحث.[xxii]

- وتعترف السيدة بن جاب الله الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي، بوجود انقطاع في علاقة العرض والطلب في ما يتعلق بموضوع البحث العلمي في الجزائر، ومرد ذلك حسبها إلى قصور العملية الاتصالية التي يفترض أن تربط المنتج بالمستهلك، لكنها لا تعتبر العائق الاتصالي وحده المسؤول عن ذلك الانقطاع، وإنما تنظر إليه على أنه الشجرة التي تخفي الغابة، كما اعتبرت أن ميزانية 1% التي تخصصها الدولة من

الدخل الوطني الخام للبحث العلمي ما هي إلا وسيلة، وأن الوصول إلى نتائج إيجابية على هذا المستوى يحتاج إلى وضع سياسة واضحة ومنهجية مضبوطة وإلا انتهت العملية إلى الفشل، واعتبرت أيضا أن المشكلة في الجزائر تكمن أساسا في وجود بحوث وغياب من يستهلكها، ذلك أن المؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة ما زالت تعتبر البحث العلمي ثانويا في نشاطها، إذ من المفروض أن يكون البحث العلمي في قلب الرهان بالنسبة للمؤسسات، وأن تبذل الجهود من أجل أن يكون لكل مؤسسة فرعها الخاص لتطوير البحوث، وأن تخصص ضمن ميزانياتها ميزانية مستقلة للبحث لجعل منتجاتها في مستوى المنافسة.

– وأضافت "**الآن من يقوم بهذه العملية هو الدولة، فهي تمول مختلف مجالات البحث، ومع ذلك لا تجد من يستهلكها**". من جهة أخرى أكدت بأن هذه العلاقة "المرضية" بين منتج البحث ومستهلكه تعود إلى ترسبات الاقتصاد الموجه الذي لم يكن يعطي للمؤسسة روح المبادرة، إضافة إلى المرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائر والتي جعلتها تبحث عن استرجاع الأمن كأولوية إستراتيجية قبل كل الأولويات[xxii].

– وإن المتأمل لواقع البحث العلمي العربي ومؤسساته في الدول العربية، يتبين له مدى الفجوة الواسعة بينه وبين المستوى البحثي والأكاديمي العالميين، فالدول العربية تفتقر إلى سياسية علمية محددة المعالم، والأهداف والوسائل، ويشير ياقوت في كتابه أزمة البحث العلمي إلى أن مشكلة البحث العلمي في البلدان العربية يتمحور حول 5 جوانب حسب رأيه وهي[xxii] :

- **ليس لدينا سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي.. !**
- **ليس لدينا ما يسمّى بصناعة المعلومات.. !**
- **ليس لدينا مراكز للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية.. !**
- **ليس لدينا صناديق متخصّصة بتمويل الأبحاث والتطوير.. !**
- **ليس لدينا حرية أكاديمية كافية، كتلك التي يتمتع به البحث العلمي عند الغرب .. !**

– إضافة إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، والفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي الحكومية، إلى جانب هذا تأخر عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إلى الدول العربية، و بقاء كثير من مراكز البحوث العربية تحت قيادات قديمة مترهلة، غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، لا سيما في العلوم التكنولوجية والطبيعية وإهمال التدريب المستمر للباحثين، بل قد وصل حال كثير من مؤسسات البحث العلمي إلى تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة أو إمكاناتها، ومن ثم يتم تهجير – أو هجرة – هذه العقول إلى الدول الغربية، لتجد هذه العقول البيئة العلمية المناسبة لها، والمعززة لمواهبها، والداعمة لأفكارها الابتكارية .

– بالإضافة إلى ما سبق وإذا ما أردنا أن نطرق العوائق التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي عامة وفي الجزائر بصفة خاصة وفي المجالات الإنسانية والاجتماعية نراها تعاني من:

- ✓ **قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه:** فإذا كان معدل الباحثين المؤهلين في الدول المتقدمة 3000 باحث لكل مليون نسمة من السكان فإن ذلك حلم بعيد المنال بسبب النمطية والبيروقراطية وضعف التمويل وانعدام إستراتيجية واضحة للبحوث، ففي الجزائر مثلا صرحت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي أن القانون يضع أمام الوزارة مهمة تعبئة 100 ألف باحث، إلا أنها لم تتوصل إلى تعبئة سوى 14 ألف باحث من مجموع 16 ألف المطلوب تعبئتها كمرحلة أولى، وأوضحت أن بحوزة وزارتها 700 مشروع بحث نفذ منها 300 مشروع سنة2005 [xxii].
- ✓ **قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي:** وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع، فبالمقارنة فإن ما يرصد للأبحاث عندنا 1 % من الدخل القومي، مقابل ما تخصصه إسرائيل الذي يعادل3.1 في المائة (أو 540 دولارا للفرد)، بينما ترصد كل من اليابان وألمانيا وأمريكا حوالي 3 في المائة (أو 1000دولار للفرد الواحد). [xxii]

- ✓ **عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين:** مثل المختبرات الحديثة والموارد البشرية والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسند طموحاتهم كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.
- ✓ **عدم تسويق النشاط البحثي:** وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة والتجارة وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين.
- ✓ **غياب الوعي لدى أفراد المجتمع :** بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه.
- ✓ **التقليل من قيمة البحث العلمي:** لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية، وهذه الإشكالية تنعكس على نقاط أخرى كثيرة في إجراءات البحث العلمي.
- ✓ **تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات:** خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت.
- ✓ **وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات:** وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وافتراض أن لديه أجندة خفية، فبوابي المعلومات Gate Keeper قد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحيات أو المستشفيات.......الخ.

- ✓ **يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية:** كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الإفادة من التقنية الإلكترونية أو لعدم توفرها أصلا.
- ✓ **عدم ملامسة البحوث "للقضايا الجدية" إيثارا للسلامة:** الأمر الذي يتطلب سن قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات الأمنية.
- ✓ **معظم البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات تتم بهدف الترقية العلمية:** دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة، كما أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية. [xxii]

ب- استراتيجيات تطوير البحث العلمي في الجزائر:

1- المجهودات المبذولة لتطوير البحث العلمي في الجزائر[xxiii]:

- نتيجة للتحديات المذكورة أعلاه تسعى الجزائر جاهدة للتغلب عليها من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

أ- إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة.

ب- تكوين الأساتذة و المؤطرين.

ت- الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

ث- إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام أل: **آل آم دي، LMD.**

- كل هذا بهدف إصلاح و تطوير التعليم العالي، غير أننا نلاحظ أن هذه المجهودات بالرغم من أهميتها إلا أنها لا تعكس الحاجة الملحة و الحقيقية لتطويره و التي تقوم على أساليب و وسائل و مناهج و أهداف جديدة، و لذلك فإنا نعتقد أن الأسلوب الكلاسيكي للتعليم أصبح غير مجدي حيث تحولت قاعات الدراسة إلى قاعات ستاتيكية و غير ديناميكية من الناحية العلمية **(عدم الانتباه، كثرة الحديث، النوم، الفوضى، الغيابات الكثيرة و غير المعاقب عليها من الناحية العملية...)** الأمر الذي حد من فعالية التكوين، و على العموم فإنه يمكننا إجمال هذه المجهودات في الجوانب التالية:

1- الجانب الإداري و التسييري:

- فيما يخص بعصرنة و تحديث التسيير، قامت الجامعات الجزائرية بتطوير و تحسين خدماتها من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة التكنولوجيات الرقمية في التسيير و الإدارة منها الإعلام الآلي و برامج تسيير الملفات سواء للطلبة أو المستخدمين، إضافة إلى إقامة مواقع إلكترونية على شبكات الانترنت للتعريف بإمكاناتها المادية و البشرية، إضافة إلى كل هذا تضع كل جامعة شبكة إلكترونية داخلية (انترانت) للتعريف بها داخل المؤسسة الجامعية من خلال عملية البث المباشر على شاشات التلفزيون، كل هذا بهدف تسهيل الخدمات و اختزال الجهد و الوقت.

2- الجانب التعليمي ، التكوين و البحث:

- سعت كل جامعة إلى إقامة شبكة معلوماتية داخلية و إلى الربط بشبكة الانترنت على مدار 24 ساعة و ذلك لتمكين الأساتذة و الطلبة من تصفح المواقع التي تهمهم كما تمنحهم فرصة الاتصال بالجامعات و المراكز البحثية على المستوى العالمي، من جهة أخرى تقوم الجامعة بتوفير الإمكانات المادية الضرورية و اللازمة للتكوين بهدف جعل التكوين تميز بالطابع التطبيقي أكثر من كونه تكوين نظريا فقط، و يبرز هذا الأسلوب في بعض التخصصات دون الأخرى على رأسها الإعلام الآلي و العلوم الدقيقة و التكنولوجية.
- كما تسعى الجزائر إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية و البحثية و هي شبكة خاصة بالجامعات و المراكز البحثية الموجودة على كافة التراب الوطني الهدف منها هو تطوير خدمات الاتصال و تبادل المعلومات بين هذه لمؤسسات و المراكز البحثية، و تقوم هذه الشبكة بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، كما تسهل و تدعم عملية التكون عن بعد، كما يهدف هذا المشروع إلى إقامة الجامعة الافتراضية بصفة دائمة بهدف تشجيع التكوين عن بعد و من دون مغادرة المكان الأمر الذي يساعد على تبادل الخبرات و زيادة الكفاءات المعرفية للطالب و المؤطر على السواء من خلال تبادل الأفكار و الآراء العليم و مناقشة التطورات الحادثة.

3- الجانب المادي و المالي:

- و يتمثل في توفير الوسائل المادية لتحقيق درجة عالية من الأداء و هذا عن طريق اقتناء أجهزة كمبيوتر جد متطورة مع لوازمها، إضافة إلى البرمجيات اللازمة لتشغيلها كما وضعت تحت تصرف الأسرة الجامعية قاعات للطباعة جد متطورة إضافة إلى المبالغ المالية المخصصة لاقتناء اللوازم الضرورية للتكوين و تكوين القائمين على شؤون هذه الإمكانات تشغيلا و صيانة، دون أن ننسى الهياكل القاعدية التي أصبحت تتميز بطابع عمراني خاص، بمعنى أن الجزائر تسعى جاهدة من أجل توفير الإمكانات الضرورية للتجهيز و التسيير و التكوين و يبرز هذا في المبالغ الهامة التي تخصصها في ميزانيتها السنوية و التكميلية حيث خصصت مثلا ما قيمته 12.4 مليار من ميزانية البحث العلمي المخصصة لدعم برنامج الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و2004 للقيام بعملية التجهيز بالتكنولوجيات الحديثة خاصة المعدات الالكترونية، كما أن المشروع الخماسي المعد لسنة 2010 اعتمد على ميزانية قدرها 100 مليار دينار جزائري حظي الجانب التجهيزي منها بجزء معتبر.

- نخلص من كل ما تقدم أن الجزائر واعية بضرورة تطوير و تحسين التعليم العالي و جعله يتماشى مع التطورات العالمية الحادثة و التي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي و كمي في سبيل تحقيق هذا الهدف، و هي في سعيها لتحقيق ذلك يجب أن لا تغفل مجموعة من الاعتبارات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ **استمرار مسؤولية الدولة على التعليم و تدخلها المباشر في تمويله و مراقبة أبحاثه و توجيهه بما يخدم حاجياتها الاجتماعية، مع فسح المجال للديمقراطية في تسيير مؤسساته من جامعات و مراكز بحث.**
- ✓ **محاولة تحسينه و جعله تكوينا نوعيا مع شموليته لكافة الفئات الاجتماعية خاصة محدودي الدخل و النساء.**

- ✓ **العمل على مرونته بحيث يكون تعليما مستمرا مدى الحياة كما تحاول العمل على توسيع التخصصات و عجم اختزال المعارف العلمية و القدرات الفردية في التكوين الجد متخصص و إنما فتح المجال للتعاون و التبادل المعرفي بين التخصصات المختلفة.**

2- البحث العلمي وإصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر (نظام LMD)

- مر التعليم العالي في الجزائر بمجموعة من التطورات تخللتها جملة من الإصلاحات تماشيا ومتطلبات التنمية ومتغيرات العصر من أجل الوصول إلى جامعة نموذجية تتماشى وخصوصيات المجتمع الجزائري، وقد تمثلت المرحلة الأولى فيما بعد الاستقلال إلى غاية 1970 حيث عاشت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة جوا من التململ والتبعية للنظام الاستعماري سواء في أشكالها التربوية أو في مضامينها، وأصبحت تعيش حالة اغتراب عن المجتمع الجزائري[xxii]، أما المرحلة الثانية في السبعينيات شهدت الجامعة الإصلاح عرف بإصلاح 1971 الذي جاء ليقطع الصلة بكل ما هو موروث من أساليب التكوين والبرامج وتعديلها لما يستجيب لواقع البلاد واحتياجات التنمية من القوى البشرية فقد جاء للربط بين الجامعة وسوق العمل ولتكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات بأقل التكاليف[xxii]، أما في مرحلة الثمانينات فقد شهدت الجامعة الجزائرية تطورا كميا هائلا في عدد الطلبة 100.000طالب سنة 87-88 وهي بداية الأزمة وظهور مشكلة التحجيم الذي يشكل اليوم تحديا للجامعة الجزائرية، إضافة إلى ظهور ظاهرة بطالة الخريجين وقد اتسمت العلاقة بين الجامعة والمحيط بالفتور، مما دعا الوزارة إلى اعتماد مشروع الخارطة الجامعية من أجل التخطيط للتعليم العالي لآفاق سنة 2000 معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني[xxii].

- كما شهدت مرحلة التسعينيات انفجارا معرفيا هائلا في مقابل اضطرابات سياسية في الجزائر انعكست على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع تغيير في توجهات السوق، مما دفع بالمنظومة الجامعية لإعادة النظر في سياسات التكوين وإدخال تعديلات على البرامج وبذل مجهودات في سبيل إعداد الأساتذة الجامعيين وظهور العديد من الدراسات لتقييم نظام التكوين الجامعي[xxii] .

- في هذه المراحل وعلى الرغم مما عرفه التعليم العالي في الجزائر من تطورات وإصلاحات استهدفت تقويم الاعوجاج وتحقيق التكامل بين البرامج والتوجهات التكوينية والتنموية إلا أن هذه الإصلاحات شخصت في كثير من الأحيان بالفاشلة من طرف كثير من الدارسين المجتهدين في هذا المجال، لأنها لم تستجب لاحتياجات المجتمع الجزائري لبعدها عن واقع الجامعة الجزائرية ومشكلاتها، إضافة لعدم تكيفها والتقصير في تطبيقها، خاصة ما تعلق بنوعيه التكوين لأنها كرست طوال هذه السنين مبدأ الكم على حساب الكيف، زد إلى ذلك ارتفاع عدد الخريجين والبطالين الأمر الذي نجم عنه أيضا نقص في التأطير سواء من حيث الكمية، النوعية وضعف في طاقات الاستيعاب والتمويل وغيرها من المؤشرات لظواهر أعمق تشكل في جوهرها عددا من المشكلات المهمة التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم.

- وفي إطار الإرادة الساعية لتحسين المردود الجامعي والنهوض بهذا القطاع جاء الإصلاح الجديد **LMD** والذي تضمن هيكلة جديدة للتعليم العالي ومحتويات البرامج وطرق التقويم والتوجيه والانتقال وتسيير مختلف المهيآت البيداغوجية ويمكن تحديد ملامحه في:

- ضمان تكوين نوعي وفعال مع الاستجابة للطلب علي التعليم العالي.
- تحقيق تلاؤم وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التفكير في ميكانيزمات مرنة للاتصال.
- تطوير التخصصات لتتكيف مع تطور وتنوع الحرف والمهن.
- تعزيز القيم الثقافية لرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور.
- الانفتاح علي التطور العالمي علميا وتكنولوجيا.
- خلق تبادل في إطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحوث.
- ترسيخ أسس تسيير ترتكز علي التشاور والمشاركة وتعتمد هيكلة هذا النظام على 3 مراحل تكوينية تتوج بشهادة جامعية كما يلي:

- مرحلة أولى: شهادة الباكالوريا +3 سنوات تتوج بشهادة ليسانس.

- مرحلة ثانية: شهادة الباكالوريا+5 سنوات تتوج بشهادة الماستير.

- مرحلة ثالثة: شهادة الباكالوريا+8 سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه ملف إصلاح التعليم العالي2004.

- وتأسيسا على ما سبق، فإن مسألة الإصلاح تعد اليوم من الموضوعات الهامة والحيوية في مختلف القطاعات استجابة لما يعرفه العالم من تغيرات ومستجدات على مختلف الأصعدة، والتعليم العالي كغيره من القطاعات الحساسة للنمو الاقتصادي، فهو أكثر من مجرد فضاء للتعليم بل هو المفتاح الرسمي للرفاهية والتنمية من خلال الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية، ولهذا فالجامعة الجزائرية مطالبة وفي كل مرحلة بمواجهة ضغوطات وتحديات العولمة والانفجار المعرفي من خلال مراجعة أهدافها، برامجها و فلسفتها بما يتوافق والتحولات الدولية والمحلية والخصوصيات المجتمعية، لأن الإصلاح عملية متكاملة ونتاج لتغيرات وحراك اجتماعي دولي ومحلي نابع من واقع هذه التنظيمات، وما تعرفه من مشكلات، فهل يستجيب الإصلاح الجديد لمشكلات الجامعة الجزائرية؟

3- تسطير البرنامج الوطني لتطوير البحث العلمي[xxii]

- لتسطير هذا البرنامج شكلت لجنة مكونة من أحد عشر عالما جزائريا، خمسة منهم مقيمون في الخارج وستة مقيمون في الجزائر، منحت هذه اللجنة مهلة سنة كاملة تصوغ خلالها برنامجا مفصلا لتطوير البحث العلمي في الجزائر، و تضع رؤية لهذا القطاع تمتد لخمس و عشرين سنة! وبعدما أكملت اللجنة وضع البرنامج الوطني قامت بتكوين لجنة خبراء دولية مكونة من سبعة علماء و أمهلوا ثلاثة أشهر لتقييم البرنامج الوطني المقترح لتطوير البحث العلمي في الجزائر، بعد انتهاء المدة عقد اجتماع في الجزائر العاصمة تحت رعاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، ضم اللجنة التي صاغت البرنامج والأخرى التي قامت بتقييمه، كان الهدف من هذا اللقاء هو أن تقوم لجنة التقييم بتقديم ملاحظاتها و تساؤلاتها حول البرنامج المقترح و إعطاء الفرصة للجنة الصياغة للإجابة عن أي تساؤلات، و أخذ الاقتراحات المقدمة من قبل لجنة التقييم بعين الاعتبار، بعد شهر من اجتماع الجزائر أصبحت هناك صيغة نهائية للبرنامج الوطني لتطوير البحث

العلمي في الجزائر بعدما تمت الموافقة على الصياغة و التقييم بالإضافة إلى وزارة التعليم العالي، بعدها بشهر تم نشر البرنامج في الإعلام الجزائري و أقيمت محاضرات في كل جامعات الوطن للتعريف بالبرنامج، و هكذا بعد سنة و نصف من العمل الجاد تم الانتهاء من مرحلة التخطيط و التعريف بالبرنامج و بدأت مرحلة الإنجاز، وأهم ما جاء في البرنامج هو زيادة ميزانية البحث العلمي و بناء سبعة مراكز أبحاث وطنية كل منها متخصص في مجال علمي معين و بهذا صار هناك قسمان من البحث العلمي في الجزائر: البحث العلمي في الجامعات و الآخر في مراكز البحث الوطنية، ولإعطاء هذه المراكز بعدا وطنيا فقد تقرر توزيعها على سبع ولايات من القطر الوطني بحيث تغطي الشرق والشمال والغرب والوسط والجنوب الجزائري، وجعل تخصص كل مركز أبحاث يراعي طبيعة المنطقة الموجود

فيها وطبيعة الأبحاث العلمية التي تزاولها الجامعات الموجودة بالمنطقة.

– وتجدر الإشارة إلى أنه قبل البدء في بناء هذه المراكز تم تعيين مدراء المراكز، حيث تم مراعاة معيارين

للاختيار هما: أن يكون المدير ذا مكانة عالمية في مجال بحثه وثانيا أن يقدم كل مرشح للمنصب رؤية قصيرة المدى5 سنوات وأخرى بعيدة المدى 16 سنة كمدير للمركز، مراكز البحث العلمي الوطنية أسست ووزعت كالتالي:

–المركز الوطني لأبحاث الهندسة والإعلام الآلي(بولاية وهران)

–المركز الوطني لأبحاث العلوم الفيزيائية والكيميائية(بولاية الجزائر)

–المركز الوطني لأبحاث العلوم الحية و الطبية (بولاية قسنطينة)

–المركز الوطني لأبحاث العلوم البترولية (بولاية ورقلة)

–المركز الوطني لأبحاث العلوم الأدبية و التاريخ(بولاية غرداية)

–المركز الوطني لأبحاث العلوم الزراعية (بولاية تندوف)

–المركز الوطني لأبحاث العلوم الاجتماعية (بولاية تمنراست)

4- هيكلة أنشطة البحث العلمي في الجزائر[xxii]

- خلال الفترة التي سبقت 1998، أهدرت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر للضعف و عدم الاستقرار، إذ لم تخصص لها سوى0,28 من الناتج الوطني الخام، والأمر الذي نتج عنه العديد من السلبيات منها[xxii].

- قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية.
- قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير.

- وعلى هذا الأساس، اعتمدت الجهات الوصية تشريعا جديدا، يتعلق بالقانون والبرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الممتد من الفترة 1998 إلى 2002 حيث يهدف أساسا إلى[xxii]:

- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير.
- العمل على تثمين نتائج البحث.
- دعم وتمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

- ولقد جاءت المادة الثالثة من هذا القانون لتؤكد أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، والتكنولوجية للبلاد، وذلك عن طريق وضع خمسة وعشرون (25) برنامجا للبحث والتطوير حيز التطبيق مصنفة كما يلي[xxii]:

- **برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات:** وتخص الزراعة، التغذية، الموارد المائية، البيئة، التنقيب واستغلال وتثمين الموارد الأولية، وتقويم الصناعات، العلوم الأساسية، البناء والتعمير، التهيئة العمرانية، الصحة والنقل، التربية والتكوين، اللغة، الثقافة والاتصال، الاقتصاد، التاريخ والقانون والعدالة، المجتمع والسكان.

– **برامج وطنية للبحث المتخصص**: وتتعلق بالميادين التالية: الطاقة، التقنيات النووية، الطاقة المتجددة و تكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيات الصناعية والفضائية وتطبيقاتها، الاتصالات اللاسلكية، المحروقات، التكنولوجيات الحيوية.

<u>5– إعداد برامج لترقية وتطوير البحث العلمي في الجزائر:</u>

– لوضع قاعدة متينة لبرنامج ترقية البحث العلمي في الجزائر تم برمجة العديد من العمليات نوجزها في:

<u>الجانب التنظيمي من خلال:</u>

- ✓ إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي(تم إنشاؤه في سنة 1992).
- ✓ إنشاء مخابر البحث العلمي انطلاقا من مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ تشجيع الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و الدخول في المرحلة العملية والانطلاق الفعلي في أداء مهامها.

<u>الجانب المالي من خلال:</u>

- ✓ تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المتخصصة.
- ✓ وضع آليات لتشجيع العاملين في قطاع البحث العلمي.
- ✓ اتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي لصالح المؤسسات الاقتصادية التي تستثمر في أنشطة البحث.
- ✓ إصدار تشريعات حول الملكية الصناعية ضمن البحث العمومي .

<u>الجانب البشري من خلال:</u>

- ✓ المساعدة المالية والمعنوية للباحثين والأساتذة من أجل نشر نتائج بحوثهم.

✓ تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين.

✓ العمل على إصدار القانون الأساسي الخاص بالباحث.

ج- رهانات البحث العلمي في الجزائر:

- يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من الرهانات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة حيث وصل إلى أكثر من 1500000 طالب في سنة 2010، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة و ذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة.

ب- قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب: 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد.

ت- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار الفردي و إن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية و ليست سياسة تعليمية.

ث- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

ج- هجرة الكفاءات و عدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير و تكوين و تنمية البلاد.

ح- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات و ليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي و عدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

خ- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

الخاتمة:

– مما لا شك فيه أن البحث العلمي يحتل أهمية كبيرة لأي أمة من الأمم خاصة إذا تعلق الأمر بتكوين الإطارات لتوظيف المعرفة الضرورية التي يحتاجها المجتمع وإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي لتشكيل خطط التنمية الشاملة كونها الأداة الأساسية لها، وضمن هذا المسعى يتحدد طموح الجامعة الجزائرية والتي رغم أنها سجلت إنجازات لا يستهان بها من خلال مراحل تاريخية أين حققت حققت مواقف إصلاحية حينا وتنظيمية حينا آخر، إلا أنها عرفت خلال توسعها وانتشارها نقائص عديدة ومشاكل متنوعة، إضافة إلى أن الجامعة الجزائرية الحديثة في ظل العولمة تجد نفسها في تحدي واضح لإثبات دورها العلمي والبيداغوجي لتتجاوز مهامها التقليدية، باعتبارها ملزمة بالانفتاح أكثر على قضايا المجتمع وقضايا العالم للتمكن أكثر من معرفة منجزاته وتمكين المجتمع من الاستفادة من ابتكارات العالم في مختلف المجالات العلمية، لذلك وجب أن لا تكون الجامعة كمستهلك للمعرفة بل كمنتج لها، مع الأخذ بعين الاعتبار إصلاح البرامج التعليمية وتنظيم المشاريع البحثية لتصبح أكثر استجابة لحاجات الصناعة والتنمية الشاملة، فحسب رأي جمال فروجي : «فإن مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، تتوقف على نوعية الموارد البشرية المكونة لها»

قائمة المراجع:

الكتب:

1-بوفلجة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة سنة 1992.

2-رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر سنة 1990.

الرسائل الجامعية:

– مدني محمد توفيق، اختيار الفرع في جامعة الجزائر وتمثلان الطلبة تجاه دراستهم، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة 1988.

الملتقيات والندوات العلمية:

1- بن نكاع عبد الحكيم، هيكلة البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر، ورقة مقدمة خلال ورشة العمل القومية حول دور البحث والتطوير في التنمية الصناعية، دمشق5-7 نوفمبر 2001.

2- محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية، ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، 2004.

3- منال رشاد عبد الفتاح، أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي بجامعه قناة السويس: دراسة حالة، المؤتمر السنوي الرابع عشر، كلية التربية جامعه المنصورة.

المجلات:

- إبراهيم توهامي، أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الرابع، جامعة قسنطينة، أفريل، سنة 2003.

مواقع الكترونية:

1- تصريح للوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي للقناة الثالثة الإذاعية، منتدى الجلفة انفو متاح على الموقع: www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=674272

2- روي غولدشتميت، مركز البحوث والمعلومات، الكنيست، إسرائيل 2011/2/6 متاح على الموقع:
http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/me02763.pd

3- محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007 متاح على الموقع:
yakut.blogspot.com/2007/07/blog-post_4121.html

4- مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام - البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي- الواقع والمشكلات، ومتطلبات النجاح، ومقترحات التطوير متاح على الموقع:
www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=19

5- نعيم بن محمد، التعليم العالي في الجزائر: التحديات، الرهانات و أساليب التطوير، متاح على الموقع:

www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=category&id=130

6- لقاء مع الوزيرة المنتدبة الملكفة بالبحث العلمي، جريدة الشروق ، متاح على

الموقع: new_topic=6&http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News

7- يوسف محلو، البحث العلمي في الجزائر: رؤية في رؤيا، متاح على الموقع:

www.assala-dz.net/ar/wp-content/uploads/2013/06/universite

برزت مؤخرا ظواهر اتصالية أدت الى تأسيس اشكاليات ومفاهيم جديدة وبات اليوم الاعلام سلطة لا حدود لتأثيرها كونها قادرة على تشكيل وعي الافراد والجماعات وأصبحت وسائل الاتصال قوى اساسية فاعلة في مجتمعنا.

ان تكوينا اعلاميا، ذا طابع مهني، ضروري لضمان تكوين كفاءات قادرة على المساهمة في تطوير الأداء الاعلامي ولكن ذلك يستوجب ضمان شروط انتاج المعارف النظرية والعملية لتكوين ذاته. كما ان تكوين الكفاءات الاعلامية لا يكتفي باستهلاك المعارف التي ينتجها الآخر والاتجاه الى التقليد الانكلوسكسوني أو الفرنكوفوني من مسميات ومحتويات البرامج الدراسية الاعلامية والاتصالية، او التوفيق الجامع بينهما وانما استخدامها وتطويرها وتقديم انتاجات جديدة وذلك لضمان استقلالية الثقافة والبحوث العربية وابعادها عن الدراسات المقتبسة من الغرب النمطية التكرارية.

لذلك يحتل موضوع التكوين في مجال الاعلام والاتصال والمهن الاتصالية أهمية خاصة في هذه الورقة البحثية ولا بد من القاء الضوء على المشكلات والمعوقات الأساسية التي تعترض طلاب كليات الاعلام اللبنانية. يقترن هذا الموضوع بقصور القوانين الاعلامية في العالم العربي وقدمها وعدم مواكبتها للتطورات التقنية والتكنولجية ووسائل الاتصال الرقمية الحديثة والتواصل الاجتماعي وما تطرحه من تحديات في مجال الاخلاقيات الاعلامية والحريات الاعلامية وحرية التعبير عن الرأي.

سنتناول اشكالية تكوين اعلامي الغد والحاجة الملحة والمتطلبات العملية التي تدفعنا الى اعادة النظر في واقع الاعلام والاتصال ومفهوم علوم الاعلام والاتصال خاصة ان التكوين المهني ينبغي ان يتطور بما يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة واحتياجاتها المستقبلية ويستفيد من التقنيات والمتغيرات الجديدة وتحديثها.

ما هي ابرز الاشكاليات والصعوبات التي يواجهها طلاب الاعلام وما تأثيرها على تكوينهم المهني؟

- عدم فعالية وتحديث مضمون المواد بما يتوافق والتطورات في التقنيات والاتجاهات الاعلامية
- عدم التنسيق بين مضمون المواد وتضاربها وتشابهها بين مادة واخرى
- عناوين مواد مغرية لمضمون ضعيف ولا يمت لها بصلة أحياناً
- دمج مضمون عدة مواد ضمن مادة واحدة اذ لا يغطي هذا المضمون كافة الأساسيات المطلوبة للمادة ولا تتعمق في الأفكار الأخرى المشتتة.
- تفاوت مضمون المادة نفسها بين استاذ وآخر وطرق التدريس وتقييم الاساتذة للطلاب وفقاً لمعايير غير معروفة أو منطقية أحياناً
- عدم توفر بعض المواد الضرورية للاختصاص مثل الاتصال الداخلي للمؤسسات والموارد البشرية

- نقص في مواد النظريات الاعلامية التقليدية والمعاصرة وعدم التركيز على مواد النظريات الاعلامية (theories of communication, theories of mass media, (communication studies... وادراجها ضمن السنوات الاولى للدراسة كونها تأسيسية وأساسية للعديد من باق مواد الاختصاص.

- عدم توجيه الطلاب لربط مضمون المواد والاستفادة منها خاصة وان هذا الأمر ضروري من تداخل المجالات والاختصاصات بين علوم الاعلام والاتصال والعلوم الأخرى Interdisciplinary & multidisciplinary
- عدم توفر المعدات من كاميرات واجهزة تصوير واضاءة وانترنت...
- غياب التنسيق بين الاطار الأدبي والمهني التقني خاصة في ظل الحراك المتسارع والظواهر الاعلامية الجديدة وغيابها في المقررات وعدم تسخير التكنولوجيا لخدمة الافكار وتأهيل الطلاب للممارسة المهنية.

- معظم المواد نظرية أكثر منها عملية
- الاعتماد على الحفظ وتخزين كم هائل من المعلومات في الاختبارات والامتحانات الكتابية في حين انه من الاجدى القيام بمشاريع وأبحاث تطبيقية
- عدم تشجيع المبادرات الفردية للقيام بنشاطات خاصة بطلاب العلاقات العامة
- التعامل مع الطلاب كحالات رقمية دون تفاعل واستخدام اساليب المشاركة والتفاعل مع الطلاب
- عدم الاطلاع على مشاريع الطلاب الأخرى لامكانية الاستفاد من مضمونها او الانتقادات الموجهة لها واجراء مناقشات حولها.
- عدم ايجاد فرص عمل خاصة لطلاب العلاقات العامة حتى ان معظم خريجي هذا الاختصاص عاملين في مجالات أخرى
- عدم انخراط الطلاب مع الخارج من خلال تطبيق المكتسبات النظرية والتدريبات العملية.
- عدم تأمين تدريبات والتعاقد مع مؤسسات لاستقبال الطلاب وتدريبهم عملياً على المكتسبات النظرية

الحلول:

- لا بد من اللجوء الى العمل الاستراتيجي المبني على دراسة الواقع الراهن وتحليله بناءا على مؤشرات علمية دقيقة لصياغة برامج واختبارت وامتحانات بهدف تطوير مهارات الطلاب بناءا على معايير علمية وبما يتلاءم مع الحاجات الواقعية لسوق الاعلام والاتصال للعمل على تحسين أداء المؤسسات الاعلامية.
- هناك فرص كبيرة امام مؤسسات التدريب لتوفير خريجين من مستوى عال، وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الهيئات الأكاديمية والاعلامية لتحفيز التقدم مما يساعد على تحديد احتياجات ومتطلبات القطاع
- وضع خطة تكوينية للتنسيق فيما بين المواد
- امتلاك كوادر اعلامية تؤهل الطلاب لسوق العمل وتمتلك كفاءات مهنية تقنية لاستخدام التكنولوجيا في العمل الاعلامي وأدبية للتحكم بقواعد الكتابة الاعلامية.
- اشراك الطلاب بالأبحاث وانتاج المعرفة اذ انهم الفئة الاجتماعية الأكثر استخداماً لوسائل الاتصال الحديثة خاصة وان مشاركتهم تؤدي الى انتاج قاعدة معلومات اساسية وانهم قادرين على التعبير عن حاجاتهم بهدف ايجاد حلول ووسائل لانتاج ثقافي ميداني. ان تطوير البحث العلمي الا باستفلدة ومساهمة اعضائه.
- تلزيم طلاب العلاقات العامة بالقيام وتنظيم النشاطات في مختلف كليات الجامعة اللبنانية وتغطيتها وتصويرها ونقلها من خلال طلاب الصحافة والاعلان اللازم عنها.
- الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي عبر تحديث الموقع وتشجيع التفاعل والتبادل الثقافي بين مختلف كوادر الطلاب والأساتذة ضمن الكليات نفسها.

Belkassikarim@yahoo.com

علوم الإعلام و الاتصال بين المعوقات المنهجية و الإبستيمولوجية

عنوان المداخلة: علوم الإعلام و الاتصال والاضطراب المنهجي

إعداد: د/ كريم بلقاسي و د/ نبيلة بوخبزة

"دافع اختيار هذا الموضوع يعود إلى النقاشات التي كانت بيننا حول الابستملوجيا والمنهجية وأدواتها، وطرق التفكير، من ربح الوقت، وتجاوز الكثير من الأخطاء البحثية المتوارثة في الجامعة، والتي تحولت إلى طقوس ومعبودات يصعب تحريكها وزعزعتها".

مقدمة و طرح السؤال المحوري:

يستوجب اليوم ضرورة الانفتاح على المكاسب المنهجية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية المعاصرة و بخاصة علوم الإعلام و الاتصال، و استخدام أدواتها من أجل تفعيل هذه العلوم في واقعنا، فمناهج العلوم الإنسانية و الاجتماعية الغربية تثمر في واقعنا بقدر ما نمتلك من مقدرة على استيعابها و تقريب أدواتها إلى مجالاتنا التداولية. من هنا و على مستوى المناهج و الإجراءات نحتفظ بأصلها العلمي و وظيفتها الإجرائية، لكنّنا نعيد تشغيلها بما لا يتصادم مع أصول مجالنا التداولي، و بما يحقق المقدرة التّوصيفية و التحليلية للمشكلات الاجتماعية و النّفسية و الاتصالية، و بهذا نكون قد وصلنا من الوصل خصوصيتنا الثقافية بمنتجات العلوم المستحدثة على الصّعيد المنهجي و الإجرائي.

و فضلا عن هذه الحقيقة المنهجية، فإن ثمة مكاسب تطالعنا بها هذه العلوم في أفق الثقافة، و بخاصة الغربية المعاصرة، يتقدم هذه المكاسب، استخدام مُعطيات التّقنية التكنولوجية و أدوات الاتصال و دقائق المناهج الإحصائية، ضمن العلوم الإنسانية و الاتصالية المعاصرة كيْما تُحقّق قيمة الدّقة، و إدخال لغة الكم الرياضي إلى دوائر هذه العلوم مادة و صورة أو موضوعا و منهجا. و هذه المنجزات الجديدة حري بنا إدخالها إلى مجالات البحث في علوم الاجتماع وعلوم النّفس وعلوم الإعلام والاتصال و التاريخ.. و ما يتشعّب عنها من فروع و تخصصات، و تدريب الطلبة على إتقان استخدامها، بأن تصبح جزءا من مقرّرات البرامج التّعليمية، و وسيلة جديدة يستخدمها الباحثون في أطروحاتهم و أبحاثهم، و ذلك بإقامة ورشات علمية تطبيقية؛ يشرف على تنشيطها مختصون ضمن هذا الفضاء المستجد: فضاء استخدام التقنيات الحديثة في مجال علوم الإعلام و الاتصال على سبيل المثال.

لكن ما يلاحظ اليوم الاعتماد الكلي في البحوث الاتصالية و الإعلامية على المنهج الكمي بأدواته و إغفال المناهج الكيفية و ما تستوجبه من تقنيات، **فلماذا هذا التوجه إلى المناهج الكمية؟ و ما تمظهراتها في الجانب التحليلي و القياسي لبحوث الطلبة؟ و ما هي أوجه القصور التي تتخلل اعتماد الكم دون الكيف في البحث العلمي لمجال الاتصال و الإعلام؟**

1. منهجية بحوث علوم الإعلام و الاتصال و خطواتها:

المنهجية هي مجموعة من الخطوات أو من المناهج و التقنيات التي توجه إعداد البحث و ترشد الطريقة العلمية. يبدأ وضع أي بحث متخصص باختيار موضوع البحث و صياغة عنوانه و فيما يلي الخطوات المطلوبة و مراحل كل خطوة:[xxii]

1. إعداد خطة البحث.
2. كتابة المقدمة: و يجب أن تشمل الإحساس بالمشكلة، العوامل التي دفعت الباحث لاختيارها، الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها من وراء البحث، ثم يتم تحديد المشكلة و صياغتها، متبوعة بالتساؤلات التي يسعى لإيجاد إجابات لها، و الفروض الأساسية.
3. الإشارة إلى أهمية الدراسة العلمية و العملية.
4. تحديد أهداف البحث.
5. تحديد المفاهيم العلمية المستخدمة في البحث و الواردة خاصة في عنوان البحث و إشكاليته.
6. الإشارة إلى نوع الدراسة (استكشافي، وصفي، اختبار العلاقات السببية) و العوامل التي أدت إلى اختيار هذا النوع دون غيره.
7. تحديد المنهج المستخدم.
8. الإشارة إلى أدوات البحث: أي أساليب جمع المعلومات (استبيان، مقابلة، ملاحظة، تجربة).
9. تحديد مجتمع البحث أو العينات المختارة: و فيه يتم تحديد مجتمع البحث الذي أجريت عليه الدراسة و أساليب تقدير حجمه و نوعيته.
10. الإشارة إلى البحوث و الدراسات السابقة: حيث يتم عرض التراث العلمي حول موضوع البحث و المناهج المستعملة في معالجة المشكلات السابقة و أوجه الشبه و الاختلاف بينها و بين الدراسة الحالية للباحث و البعد الذي تأخذه هذه الأخيرة.
11. تحديد مجالات البحث و أبعاده هي (بشري – جغرافي – زمني).
12. مرحلة جمع البيانات.
13. مرحلة تفريغ و جدولة البيانات.

14. مرحلة تحليل و تفسير البيانات و النتائج و مناقشتها: يجب عرض الوقائع و النتائج بمناقشتها و التعقيب عليها، و لا تصاغ التعميمات للنتائج إلا بعد التأكد من توفر كل الشروط الملائمة للتعميم، أي يمكن تطبيق هذه النتائج في ظروف ملائمة نسبيا، و المناقشة تعني إبراز ما تنطوي عليه من دلالات نظرية و قيمة علمية مستقبلية إلى جانب التوصيات و الاقتراحات.

15. كتابة المراجع العلمية

16. إرفاق الملاحق

2. المنهج الكمي في بحوث الإعلام:

إن المناهج الكمية تهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة. و قد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي (ordinales)، مثل: أكثر من، أقل من، أكبر، أصغر... أو عددية باستعمال الحساب، استعمال المؤشرات و النسب و الأدوات التي يوفرها الإحصاء.[xxii]

لكن أغلب البحوث العلمية عامة و بحوث الإعلام و الاتصال تستعمل القياس. كما تعرف المناهج الكمية أنها تلك البحوث العلمية التي تفترض في منهجها وجود حقائق إجتماعية موضوعية، منفردة و معزولة عن مشاعر و معتقدات الأفراد، و تعتمد على الأساليب الإحصائية في الغالب، في جمعها للبيانات و تحليلها.[xxii]

تنطلق المناهج الكمية من استخدام الفروض العلمية، باعتبارها إجابات مؤقتة أو حلولا، تتعلق بوصف واقع معين، من خلال بناء علاقات و قياس بعض المتغيرات، و استخدام البيانات المتوافرة لإيجاد علاقة إرتباطية أو سببية، كذلك تحاول المناهج الكمية التوصل إلى عموميات غير مرتبطة بالسياق الذي تنفذ فيه الدراسة، كما تهدف إلى تعميم نتائج البحث على حالات أخرى أو بالأحرى على مجتمع البحث.[xxii]

كما يستخدم الباحث في المنهج الكمي أدوات جمع البيانات، ليقيس متغيرات بحثه، مع العلم أن أداة جمع البيانات تعمل على تجميع بيانات بغرض إيجاد إجابة للسؤال السابق التحديد، و من أمثلة هذه الأدوات الاختبارات، الاستمارات...الخ.

و يصل الباحث من البيانات لنتائج يستطيع تعميمها على أكبر كم و عدد من أفراد العينة، و كلما زاد عدد أفراد العينة، زادت احتمالية تعميم النتائج وزادت قوة النتائج.-مثلا: دراسة علاقة العنف و التلفزيون عند الأطفال.[xxii] و نجد في المنهج الكمي استعمال العينات تكون عشوائية أو احتمالية في الغالب، لتمثل مجتمع الدراسة، بعدد مناسب و كبير نوعا ما. على صعيد آخر، نجد المنهج الكمي، يعتمد على تشكيل أو بناء علاقة نسبية بين المتغيرات من خلال جداول إرتباطية من خلال القيم، النسب، جداول إحصائية، و مقاييس إحصائية، مثلا: معامل الارتباط، مقاييس التشتت، النزعة المركزية، التباين،...الخ.

3. المنهج الكيفي في بحوث الإعلام:

هو الأسلوب العلمي الذي يفترض وجود حقائق و ظواهر اجتماعية يتم بنائها من خلال وجهات نظر الأفراد، و الجماعات المشاركة في البحث، فيكون هدفها فهم الظاهرة موضوع الدراسة. و عليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها.[xxii]

كما نجد أيضا بأن المنهج الكيفي هو ذلك الأسلوب العلمي الذي يهتم بدراسة الظواهر التي يتحدث و يشارك فيها المبحوثين مع الباحثين في البحث عن الحقيقة، و هذا ما جعل أداة الملاحظة بالمشاركة، و المقابلة الكيفية، و بحوث سيرة الحياة، و طريقة المحادثة الجماعية، و المنهج الوثائقي، تشهد عملية إحياء، و عليه فالمنهج الكيفي هو الذي يرى في المجتمع و إنسانه و تاريخه كتابا مفتوحا، يتعلم منه، لا يعلمه، و يستخلص المعرفة مباشرة من الإنسان و عالم حياته، و يفسر التغيرات النوعية في المجتمع المعقد، فهو مفهوم مركب لمداخل نظرية و منهجية مختلفة جدا إلى الواقع الاجتماعي.[xxii] يستخدم المنهج الكيفي عينات غير الاحتمالية (غير عشوائية) تتسم بالقصد أو العمدية أو الثلجية، لأن الباحث يختار الأفراد و المواقع التي يرى أنها ستعينه في فهم الظاهرة التي يدور حولها البحث، مع الحصول على تصريح من الجهة أو الأفراد الذين سيجري عليهم الدراسة. فعملية جمع البيانات الكيفية تتم من خلال المقابلات و الملاحظات، و الوثائق و تجمع البيانات عبر أسئلة مفتوحة النهاية.

إن المنهج الكيفي يبدأ غالبا بتحليل الحالات، ثم القيام بالمقارنة و تعميم هذه الحالات، إضافة إلى ذلك، فإن المنهج الكيفي ينطلق من بنية الواقع، و من البنى الذاتية للمبحوثين، و طريقة البحث كعملية بناءة. و منه نجد أهمية مصادر البيانات المرئية (الملاحظات، المقابلات، الوثائق، الصور، الفيلم) فهو ما زال منهجا نصيا، ينطلق من مفهومي

الفهم و المغزى، و هذا ما نسميه بتحليل المضمون أو تحليل محتوى، الذي يسعى إلى المقارنة الكمية المنهجية للمضمون الظاهر للمواد الاتصالية إلى الحصول على الاستدلالات الكيفية.[xxii]

فهناك فرضيات و خصائص مشتركة المنهج الكيفي، التي حددها "Herbet.Blumer " و هي:

أ) يفهم الواقع الاجتماعي بوصفه نتاجا مشتركا من المعاني و الارتباطات المتولدة عن التفاعل الاجتماعي، فالبشر يتصرفون، كما يقول (بلومر) بناء على المعاني المشتركة، التي يرجعونها إلى المواضيع، و الأحداث و المواقف و الأشخاص. نستخلص بالنسبة إلى المنهج الكيفي ،كنقطة أولية، أن التركيز ينصب على أشكال و مضامين عمليات الإنتاج اليومية، و على بناء أنماط الرؤى الذاتية و نموذجات التفسير للفاعلين الاجتماعيين.

ب) تحليل عملية التفاعل و الاتصال بواسطة أدوات الملاحظة و تحليل المضمون.

ج) إن البشر يعيشون في ظروف حياتية مختلفة، تحدد موضوعيا من خلال بعض المقاييس مثلا: الدخل و مستوى التعليم، المهنة، السن، ظروف السكن إن ظروف حياتهم عن طريق المغزى بشكل شامل و تركيبي يمنح هذه المقاييس معنى تفسيريا.

4. التكامل بين المنهج الكمي و الكيفي (النوعي):

من خلال المعطيات السابقة، يتضح أنه من الضروري أن تراجع العلوم أسسها المعرفية و المنهجية، و تطورها وفقا لتطور الواقع، و لا بد من إزالة التناقض حول الثنائية بين المنهج الكمي و الكيفي. و عليه نؤكد على منهجية الوحدة لا منهجية الاختلاف من خلال تفاعل و تداخل و دمج بينهما، و الاستعانة بمعطياتهما و الاستفادة من إيجابيتهما.

فليس غريبا أن تكون الدراسات الكيفية قد سجلت حضورها في بعض مجالات الاتصال و الإشهار و التسويق، خاصة تلك المرتبطة بوسائل الاتصال الجديدة: الانترنت، و الهاتف الخلوي... في الدولة العربية و الجزائر، لكنه حضور محتشم. و ذلك لأن هذه المناهج، ظل يتجاهلها عديد الطلبة و الباحثين في الجزائر و قد يكون السبب في تجردها من كل صفة علمية، أو يضعها في الاتجاه المعارض أو المناهض للمناهج الكمية، أو الأجدر عدم سهولة استخدامها و توارث تقليد الاعتماد الكلي على التكميم.

حقيقة، إن هذه النظرة لم تختف نهائيا في العديد من الدول الغربية، بما فيها تلك التي تعيش عنفوان العودة لاستخدام البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، مثل كندا، حيث مازال النقاش محتدا حول العديد من المحاور المرتبطة به، مثل: موضوعيته :ومفاضلته على البحث الكمي.

و هشاشة أدوات قياسه، إلا أن محتوى النقاش وأهدافه قد تغيرت، خاصة بعد أن انتهت الدراسات النظرية إلى التأكيد على أن البحوث الكمية لم تعد تكتفي بما تملكه من معطيات إحصائية، و ذلك لأن المعالجة المعمقة للمعطيات الكمية لا تتيحها العمليات الرياضية وحدها. وأن هناك وعيا بأن طبيعة البحث و إشكالياته تحدد نوع المقاربة المنهجية وأدوات البحث. ففي هذا المقام يمكن الإشارة إلى أن بعض الباحثين أصبحوا يستعينون، بالمقابلة المباشرة، والمجموعة البؤرية Focus Group ، التي تقدم معلومات نوعية عن الأشخاص و دوافع سلوكهم و آرائهم و مواقفهم من أجل صياغة الاستبيان حتى تغطي جميع جوانب البحث، أو يستخدمونها بعد أن يقوموا بتفريغ استمارات الاستبيان لتعميق دراسة ما توصل إليه البحث الكمي و تحليله. هذا ما تؤكده البحوث المعاصرة المتعلقة بالإشهار و التسويق، على سبيل المثال.

5. ما يقدمه الطلبة في بحوث الإعلام و الاتصال (التحليل الكمي و الكيفي و نقائص البحث العلمي في الجزائر)

ما يؤاخذ على بحوث الإعلام و الاتصال التي يقدمها طلبة كلية الإعلام و الاتصال لا على سبيل الحصر، هي أنها تركز كثيرا على القياس، أما التحليل والتفكير فيأتي بعده أو يتم إغفاله تماما. و من خلال متابعتنا لما يناقش من بحوث علمية في كلية الإعلام و الاتصال يؤكد شبه غياب البحث الكيفي. فالتطور الرهيب في وسائل الاتصال الجديدة شرع استخدام مصطلح وسائل الاتصال الجماهيرية الفردية Self Mass Media ، وأفرز انشغالات بحثية جديدة، وطرح مواضيع بحثية مستجدة تتمحور حول تمثّل هذه الوسائل، و استخدامها، مما عزز مكانة المنهج الكيفي في حقل علوم الإعلام و الاتصال . و ما يدعم ضرورة و وجوب اعتماد المناهج و الأدوات النوعية ما يلي:

- **عدم كفاية أداة الاستبيان في البحث العلمي:** فأمام ضيق هامش حرية التعبير والتفكير يصعب على الاستبيان أن تنتزع معلومات صادقة وكاملة ودقيقة من المبحوثين .فإجابتهم على بعض الأسئلة التي تتضمنها

الاستبيان تكون محددة مسبقا بحالة الريبة أو الخوف من سيف الحجاج أو طمعا في ذهب المعز، كما يُقال . و المبحوثين، الذين يجيبون على بعض أسئلة الاستبيان دون خوف من أن تصل آراؤهم ومواقفهم إلى السلطات العمومية أو الجماعات الضاغطة، يمارسون الرقابة الذاتية على ما يدلون به من إجابة نتيجة الإكراه الذي تمارسه الثقافة السائدة.

فيتهربون من الإجابة الدقيقة بتقديم عبارات عامة تتماشى مع الآراء السائدة والمهيمنة. فالسلطات العمومية تمارس رقابتها العلنية والضمنية على المعلومات وتداولها في المجتمع.

- اعتمدت غالبية بحوث الإعلام والاتصال على تحليل المضمون، ورسخته كأداة كمية لدراسة الخطاب الإعلامي. وحاولت أن تثبت أهميته انطلاقا من تكميم العناصر التي تشكله .ولئن حاولت هذه البحوث أن تبيّن نقائصه، فإنها لا تنسبها إلى بنيته أو المنطق الذي يخضع له، بل للوسيلة الإعلامية التي تبثه. حقيقة لقد حاولت بعض البحوث العلمية أن تدرس الخطاب الإعلامي في المنطقة العربية مثلا، خاصة في دول **المغرب العربي، من خلال الاستعانة بالمستوى النوعي لتحليل المضمون، لكنها اصطدمت، مع الأسف، بحدود التحليل السيميائي، الذي يتعاطى مع الخطاب الإعلامي كنص منغلق على ذاته و مكتفيا بما يتضمنه من دلالات، بمنأى عن المتلقي، الذي أصبح شريكا نشيطا في عملية إنتاج المعنى مما يقرأ أو يسمع أو يشاهد**[xxii]. **(يجب دراسة الرسالة و المتلقي الجمهور أي تحليل المضمون و دراسة المحتوى الثاني الذي انتجه المتلقي..... أمثلة التلقي في المسرح الموجه للطفل، الوعي البيئي المحلي...)**

- **بالنسبة لمواضيع البحوث الخاصة بجمهور التكنولوجيات الحديثة الصحافة الإلكترونية، المدونات، شبكات التواصل الاجتماعي لا تكفي معرفة الجمهور من خلال إبراز بعض المؤشرات الكمية: التكرار، المدة، المنطقة الجغرافية، وغيرها. أي عدد زوارها مع فرزهم: الأوفياء، ومن يزرونها لأول مرة، والمدة الزمنية التي استغرقها كل فرد في زيارتها، و المنطقة الجغرافية التي يتصل منها.... إن المعرفة العمودية لجمهور وسائل الاتصال الحديثة يتطلب جهدا نوعيا لفهمه أكثر. ولا يمكن لهذا الجهد أن يحقق وعوده دون استخدام أدوات منهجية أكثر قربا من مكونات هذا الجمهور.**

6. الاستعانة بالأساليب الحديثة تقنيات تكنولوجيا الاتصال (تقنية LRM، قياس الفعالية باستخدام تقنية البحث الإثنوغرافي، الملاحظة بالمشاركة ....)

يشير الأستاذ الدكتور "**نصر الدين العياضي**" في دراسة له إلى ابتعاد الدراسات والبحوث الإعلامية في المجتمعات الغربية، تدريجيا، عن مفهوم التأثير، و اهتمت بمفهوم الاستخدام الذي يحيلنا إلى نوع من تمثّل الجمهور -المستخدم- لوسائل الإعلام الجديد. فيتضمن مفهوم الاستخدام، على الصعيد الاصطلاحي، معنيين أساسيين، و هما: المعنى الأول يحيل إلى الممارسة الاجتماعية التي يجعلها التكرار و التعود شيئا مألوفا و عاديا في ثقافة ما. و بهذا، فإنها تقترب من العادات و الطقوس. أما المعنى الثاني فإنه يحيلنا إلى استعمال شيء ما سواء كان ماديا أو رمزيا لغايات خاصة. وهذا ما يدفع إلى التفكير في الاستخدام الاجتماعي للعّدة التكنولوجية و مساءلة دلالاته الثقافية المعقدة في الحياة اليومية.

كما تساعد المناهج الكيفية (النوعية) على استمرار إنتاج إشكاليات جديدة في البحث العلمي: هل أن الاستخدام المتكرر للانترنت بغية الترفيه أفضى إلى تجديد الممارسة الاجتماعية؟ و هل أن تمثُّل الانترنت هو الذي أدى إلى استغلال هذه الشبكة للترفيه أم أن الترفيه هو الذي أدى إلى تمثل شبكة الانترنت والتحكم في استخدامها الحالي والمستقبلي؟ **يصعب الوصول إلى إجابة كاملة و مقنعة على هذه الأسئلة في غياب البحوث النوعية. فهذه الأخيرة لا تفرض على الباحث صياغة إشكاليته وفرضياته والنزول إلى الميدان للتحري حول ملفوظاتها فحسب، بل تملك بعض المرونة حيث تسمح للباحث بتعديلها وإعادة صياغتها وفق تطور ملاحظاته ومعاينته لمجتمع البحث في أثناء تفاعله مع الظاهرة المدروسة.**

الهوامش و المراجع:

إشكاليات بحوث الإعلام في الأردن

دراسة تحليلية

(من 1 تموز إلى 30 آب 2014)

مقدمة من الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الدليمي

إلى الملتقى الأول للرابطة العربية لعلوم الاتصال

بيروت/ لبنان

تقديم

تعتبر بحوث الإعلام من المقاربات التي تضمنتها عمليات التأثير الكبير لوسائل الإعلام حيث تركز هذه البحوث على دراسة وسائل الإعلام والاتصال والتعرض إليها من مختلف الفئات الاجتماعية في محاولة للربط بين هذه الوسائل وما يتحقق من استهلاكها من قبل الجمهور المتلقي. (الدليمي 2011)

تواجه بحوث الاتصال والإعلام العديد من المعوقات التي تحد من وجودها وتحول دون الاستفادة من نتائجها وتحويلها إلى قرارات حيث إننا نجد أن ما تنتجه البحوث من معلومات أو تصدره من توصيات لا يصل إلى متخذي القرار والمخططين وواضعي السياسة الإعلامية، ولذلك فإن البحوث كثيراً ما تنتهي حياتها في دواليب المحفوظات أو رفوف المكتبات دون أن يقرأها أو يسمع عنها من هو في أشد الحاجة إليها من العاملين في الميدان، ولذلك قد تكون هناك بحوث جيدة وفيرة العدد تجري كل عام لكن ما قيمتها وما جدواها إذا لم تطبق نتائجها ويتم استخدامها في حل المشكلات على صعيدي المؤسسات الإعلامية والتعليمية . (الدليمي 2012)

في مفهوم البحوث الإعلامية:

هو بحث علمي في مجال علوم الإعلام والاتصال يسعي إلى تقديم إجابات أو حلول لمسائل أو مشكلات

إعلامية واتصالية معينة. و البحوث الإعلامية بحوث أساسية لأنها تقدم إجابات نظرية عن مشكلة البحث أو بحث تطبيقي إذا قدم إجابات عملية. (الدليمي 2014)

مجالات ومنهجية البحوث الإعلامية

من بين المجالات التي تشكل مجالاً للبحث والدراسة ...بحوث الاتصال وبحوث الصحافة المكتوبة وصحافة الانترنيت والإذاعة والتلفزيون والتواصل الاجتماعي وغيرها.(Rosengren, K. E., & Windahl, S. (1972))

وهناك الكثير من الأسئلة التي يمكن أن تطرح حول المشكلات الإعلامية ذات الصلة المباشرة بعمل الإعلام والتي تحتاج إلى البحث والدراسة من بينها-:

-1 اتجاهات الجمهور نحو وسائل الإعلام

-2كيف يتم التغلب على التشويش على سير العملية الاتصالية

-3 استخدامات الجمهور لوسائل الإعلام والاشباعات المتحققة منها(2007Dr. Katja Valaskivi)

-4استثمار وسائل الإعلام ورسائلها في تحقيق الأهداف السياسية او الاجتماعية او الثقافية او غيرها (Liina Puustinen ,Peter Thomas,Mervi Pantti2008)

-5بحوث تتعلق بالعلاقات العامة

-6أساليب الدعاية والإعلان

متطلبات البحوث الإعلامية: هناك العديد من المتطلبات التي يحتاج إليها الباحث الإعلامي لغايات إجراء البحث أهمها:

-1توفر الإمكانات المادية والتسهيلات إلي يتطلبها إجراء البحث

-2امتلاك الباحث للمهارات البحثية والقدرات العقلية التي تمكنه من النقد والتحليل وصياغة الأفكار وربطها

-3أن يتمتع الباحث بالصبر والمثابرة والقدرة على بناء العلاقات الايجابية مع الأفراد المشاركين في البحث

-4التواصل مع المكتبات والاستفادة من مصادر المعلومات المتوفرة

-5القدرة على تطوير أدوات القياس وإتقان المهارات التي تتطلبها إجراءات البحث

-6القدرة على تحليل البيانات وتفسير نتائجها

-7عرض المعلومات والنتائج التي يتم التوصل إليها بصورة سهلة ومبسطة يسهل فهمها

-8الاعتماد على النفس في التحليلات الإحصائية واستخدام الحاسوب والتقنيات اللازمة التي تتطلبها إجراءات البحث

نظرة في بعض مشكلات البحوث الإعلامية ومعيقاتها

من بين المشكلات التي تواجه الباحث في البحوث الإعلامية ما يلي-:

-1تنوع التصاميم وتعدد المهارات البحثية وتنوع المشكلات البحثية وتداخلها .

-2تعدد مصادر المعلومات وتنوعها والتعامل مع عدد كبير من المتغيرات.(George W. Musambira ,2009)

-3طبيعة المتغيرات وأدوات قياسها حيث تكون معظم المتغيرات مجردة أكثر منها محسوسة فهي تفتقر لأدوات قياس متفق عليها بخلاف أدوات القياس في علوم اخرى مثل الرياضيات والفيزيائي مثل قياس الوزن أو الطول مثلاً(Merrigan,Gerianne & Huston2004)

-4صعوبة تحقيق التوازن بين الصدق الداخلي والخارجي إي فيما إذا كانت فقرات الاختبار على علاقة ايجابية مع محتوى الاختبار (صدق داخلي) أو على علاقة ايجابية مع اختبار آخر مصمم لقياس نفس السمة أو السلوك (صدق خارجي).

-5صعوبة التحكم بمتغيرات البحوث الإعلامية الناتج عن صعوبة عزل المتغيرات الأخرى التي تؤثر على السمة المقاسة.(Wimmer, Roger, D & Dominick, Joseph, R. 1991)

-6مشكلات جمع المعلومات وتطبيق أدوات القياس نظراً لشروط وتعليمات هذه الأدوات وميل بعض المفحوصين لتزييف الإجابات خاصة في المقاييس النفسية والمتعلقة بالاتجاهات والقيم .

_7مشكلات في تحليل النتائج وتفسيرها وقدرة الباحث على استخدام الإحصائيات والاختبارات المناسبة

-8مشكلات دقة الأدوات.

-9المشكلة الأساسية أن اغلب مواد البحوث الإعلامية هي الإنسان.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث بالإجابة على سؤال أساسي (ما هي المشاكل التي تعترض الباحثين في مجالات الاتصال والإعلام في الأردن؟)

أهداف البحث: وتتلخص بما يلي:

أولا: رصد وتوثيق إشكاليات إجراء البحوث الإعلامية في الأردن.

ثانيا: تقديم دراسة علمية ذات موثوقية عالية عن إشكاليات البحوث الإعلامية في الأردن.

ثالثا: تسليط الضوء على التجربة الأردنية في مجال بحوث الإعلام.

رابعا: تقديم مقترحات يمكن أن تسـهم في تجاوز الإشـكاليات التي تعترض سـير عمليات إجراء البحوث الإعلامية في الأردن.

خامسا: إفادة الباحثين في مجال الإعلام بدراسة قد تساعدهم على تكوين أفق علمي أوسع إضافة إلى رفد المكتبة العربية ببحث تخصـصـي جديد يعالج مشـكلات طالما كانت عائق أمام زيادة نوع وكم البحوث الإعلامية سيما لأساتذة الإعلام في الجامعات.

أهمية البحث: يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

الأهمية النظرية:

1- يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية موضوعه كونه يتصدى لجزء حيوي من مهام أساتذة الجامعات داخل المجتمع فهذه الفئة تعدّ طاقة بشرية مهمة ومؤثرة في كيان المجتمع، وتحتاج للعناية والمحافظة عليها لتأمين مستقبلها ومستقبل المجتمع.
2- الوقوف على بعض الجوانب والنقاط المهمة والمؤثرة في عمليات إجراء البحوث الإعلامية .
3- تمهيد الطريق أمام إجراء عدد من البحوث التي تتناول جوانب أخرى بصورة علمية وشاملة، بما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي، وإثراء المكتبة العربية بدراسات حديثة من هذا النوع.

الأهمية العملية:

1- التعرف على إشكاليات إجراء البحوث الإعلامية في الأردن .

2- يتوقع أن يستفيد من نتائج هذا البحث الباحثين بشكل عام والباحثين الاعلامين على وجه الخصوص سيما وان اغلب الإشكاليات متشابهه بين كل الباحثين في الوطن العربي.

حدود البحث

اقتصرت هذه الدراسة على أساتذة الإعلام العاملين في كليات الإعلام في ثلاث جامعات أردنية(اليرموك وهي جامعة حكومية وفيها أقدم قسم للإعلام وجامعة البترا الأهلية وفيها قسم قديم جدا بعد اليرموك وجامعة الشرق الأوسط الأهلية).

الحدود الزمانية : تم تنفيذ هذه الدراسة في النصف الثاني من العام 2014 في الأردن.

محددات البحث:

يتحدد هذا_البحث بمجموعة من المحددات على النحو الآتي:

- تقتصر نتائج البحث على إجابات أفراد العينة على الاستبانة التي تم تصميمها وتوزيعها على أساتذة الإعلام المتواجدين في كلياتهم فترة إجراء البحث.

- قلة الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وخاصة في البيئة الأردنية.

- رغم أن البحث أجري على عينة من أساتذة الإعلام في ثلاث كليات للإعلام في الأردن إلا أن بعض نتائج البحث تنطبق على البيئات المشابهة في بعض كليات وأقسام الإعلام في الوطن العربي.

الدراسات السابقة العربية والأجنبية

1- **دراسة د محمد عبدالرؤوف كامل 2007 بعنوان اتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر/ المؤتمر العلمي الرابع لأكاديمية أخبار اليوم وتوصلت الى ان دوريات البحوث في أمريكا أكثر انتظاما من الدوريات المصرية وتتضمن بحوث أكثر وأفضل.**

2- **دراسة الدكتور يعرب خيون 2007بعنوان مشاكل البحث العلمي في مجال التربية الرياضية تناول فيه خطوات تحليل المعلومات لان البحث العلمي يختلف عن الكتابة العادية لأنه يقوم على تفسير وتحليل دقيق للمعلومات المجمعة لدى الباحث ويكون التحليل عادة بإحدى الطرق التالية:**

أ. تحليل نقدي يتمثل في إن برود الباحث رأيا مستنبطا من المصادر المجمعة لديه مدعوما بالأدلة والشواهد.

ب. تحليل إحصائي رقمي عن طريق النسب المؤوية وتستخدم هذه الطريقة مع المعلومات المجمعة من الأشخاص المعنيين بالاستبيان ونسبة ردودهم وما شابه ذلك.

- كتابة تقرير البحث كمرحلة أخيرة من خطوات البحث العلمي حيث يحتاج الباحث في النهاية إلى كتابة وتنظيم بحثه في شكل يعكس كل جوانبه ولأقسامه. أن يدرك الباحث ما يمكن اقتباسه من نصوص ومواد مأخوذة من مصادر أخرى وما يجب أن يصغه بأسلوبه.

3- دراسة د .موزه بنت محمد الربان حاولت الباحثة تسليط الضوء على الإنتاج العلمي العربي خلال النصف الأول من العام . 2013 لمعرفة الاتجاهات البحثية و تنافس الدول و الجامعات العربية في هذا
الإنتاج .ومقارنتها بالإنتاج العلمي خلال نفس الفترة من العام 2102 ، في محاولة لرصد مسار البحث العلمي العربي.وتوصلت الدراسة إلى:

- نمو في إنتاج مجلس التعاون الخليجي
- تباطؤ في إنتاج دول المغرب العربي
- قطر في المركز الأول بالنسبة لعدد البحوث لكل مليون نسمة

4- دراسة
Kamhawi.Rasha,Weaver.David

عام 2003 بعنوان(**Mass Communication Research Trends from 1980 to 1999**)

حيث أظهرت نتائج الدراسة التحليلية اهتمام البحوث خلال فترة البحث وتركيزها على موضوعات الصحف أكثر من غيرها من وسائل الإعلام.

5- دراسة **George W .Musambira**

عام 2009 بعنوان(**Refereed Convention Paper Produtivity in the Magazine Division of AEJMC 1999-2008**)

تناولت دراسة الصُحُف في مجلةَ الجمعيةِ للتعليمِ في الصحافةِ والاتصال الجماهيري (أي إي جْي إم سي) في الفترةِ 1999-2008 ومعدل إنتاج البحوثِ المؤسساتية والفرديةِ ضمن إطارِ نظامِ تصنيفِ **Carnegie**.

الاستفادة ن الدراسات السابقة.

لاحظ الباحث ندرة في الدراسات التي تصدت لموضوع قريب من موضوع بحثه والدراسات التي اطلع عليها كانت بعيدة عن جوهر البحث الذي شرع به ولذلك كانت استفادت الباحث من هذه الدراسات محدودة لاختلاف في مشكلة البحث والأهداف والعينة والمنهجية.

النظرية المستخدمة في البحث (النظرية النقدية لبحوث الاتصال)

يمكن لبحوث الاتصال والإعلام أن تتوصل إلى المعرفة التي نحتاجها لفهم وتغيير الواقع المجتمعي الذي نعيشه ؟ (*Katz, et al*1974)إن المتابعة النقدية لبحوث الاتصال. كشف عن عدم قدرتها على مواجهة التحدي الخاص ببناء وتصميم صور ذهنية محددة للمواقف والأوضاع التي يطرحها الواقع المعقد.
فالمعروف أن علم الاتصال قد نشأ فى بدايته كإطار تجميعي لعدة تخصصات تنتمي إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية وظل يفتقد حتى اليوم البنية النظرية المستقلة المحددة ولا أقول المنغلقة . وعلينا أن تعترف أن عبقرية علماء الاتصال فى الغرب تكمن فى اكتشافهم للأسئلة الجوهرية التي يطرحها واقعهم الاتصالي

المركب والعمل على ابتداع الإجابات الملائمة من خلال العديد من البحوث ذات التوجه النقدي(عبد الرحمن 2002)، وهذا هو جوهر الاختلاف بينا وبينهم نفهم لم يستورد نظريات اجتماعية جاهزة أو معدة سلفا كما يحدث لنا الأن. (*خميس*2002)ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد على هذه النظرية لأنها تحدد لكثير من المسلمات في البحوث الإعلاميين الإمبيريقية ذات الطابع ألتجزيئي و والتفتي للظواهر الإعلامية و التي اعتاد معظم الباحثين الإعلامي على تناولها بمعزل عن السياق المجتمعي والثقافي الذي أنتجها وأثر فيها كما تأثر بها.(*مدرسة فرانكفورت*2008) فضلا عن افتقار هذه البحوث إلى الأطر النظرية التي تفسر المعطيات الأمبيريقية وتكشف عن توجهات الباحثين(*توم بوتومور*2004.). ونطرح في هذا البحث خلاصة منفصلة عن التيارات المستخدمة في بحوث الاتصال في المدارس الأوربية والأمريكية وكذلك بحوث الاتصال في دول الجنوب التي تتعرض لأزمة مركبة تتمثل فى النقل والاقتباس و التبعية للتيارات الوظيفية والإمبيريقية في دول الشمال المتقدم تكنولوجيا والمختلف ثقافيا(المطيري 2006)،وهنا تثار قضية المسئولية العلمية والأخلاقية للباحثين الإعلامي في العالم العربي وضرورة تصديهم لتناول العالم في بحوث الاتصال بمنظور نقدي والحرص على إجراء البحوث الأساسية التي تلبي احتياجات مجتمعاتهم (الدليمي 2014)

<u>منهج البحث</u> : استخدم الباحث المنهج الوصفي عبر تصميم استبانه وضعت لتلبية أهداف البحث ضمن الشروط العلمية المعتمدة في البحوث العلمية.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على إشكاليات إجراء البحوث الإعلامية لدى الباحثين من أساتذة الإعلام في عدد من الجامعات الأردنية(كليات الإعلام في جامعات اليرموك والبترا والشرق الأوسط) حيث تم توزيع (45) استبانه على أفراد عينة الدراسة وتم استرداد (40) استبانه صالحة لأغراض التحليل.

وبعد تطبيق أداة الدراسة، جمعت استجابات أفراد عينة الدراسة، وحولت استجاباتهم إلى درجات خام، ثم وجدت التكرارات والنسب المئوية، كما استخدم اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية واختبار الانحدار وذلك عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$) .

<u>ثبات أداة البحث:</u>

للتحقق من ثبات أداة البحث تم حساب معامل الاتساق الداخلي لكل مجال من مجالات البحث المستقلة والتابع من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول يوضح معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة البحث

المجال	معامل كرونباخ ألفا
المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث	0.97

المشكلات المتعلقة بمجال تحكيم البحوث الإعلامية	0.88
المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية	0.92
المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم	0.87
المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل	0.80
المشكلات ككل	0.96

من خلال قيم معاملات كرونباخ ألفا في الجدول(السابق) نلاحظ أن جميعها صالحة لغايات البحث.

خصائص عيّنة البحث:

تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة البحث ، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم(2). توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	33	82.5
	أنثى	7	17.5
العمر	من 31-40 سنة	4	10
	من 41-50 سنة	11	27.5
	أكثر من 51 سنة	25	62.5
عدد سنوات الخدمة الجامعية	أقل من عشرة سنوات	12	30
	من 11-15 سنة	9	22.5
	أكثر من 16 سنة	19	47.5
عدد البحوث	لا يوجد	11	27.5
	أقل أو يساوي 20	23	57.5
	أكثر من 20	6	15
	Total	40	100

يبين الجدول(2) توزيع أفراد عينة البحث تبعاً للعوامل الديمغرافية، حيث يتبين ما يلي:

1. **الجنس: بلغت نسبة أفراد عينة البحث من الذكور(82.5%)، ونسبتهم من الإناث (17.5%).**

2. العمر: بلغت نسبة أفراد عينة البحث ممن تتراوح أعمارهم ما بين (31-40 سنة) (10%)، ومن تتراوح أعمارهم ما بين (41-50 سنة) (27.5%)، ومن تزيد أعمارهم عن 50 سنة (62.5%).

3. عدد سنوات الخدمة الجامعية: بلغت نسبة أفراد عينة البحث ممن تقل عدد سنوات خدمتهم الجامعية عن 10 سنوات (30%)، ومن تتراوح ما بين (11-15 سنة) (22.5%)، ومن تزيد عن 16 سنة (47.5%).

4. عدد البحوث: بلغت نسبة أفراد عينة البحث ممن لا يوجد لديهم بحوث (27.5%)، ومن لديهم بحوث تقل أو تساوي 20 بحث (57.5%)، ومن تزيد بحوثهم عن العشرين (15%).

عرض وتحليل نتائج البحث:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والترتيب. وقد تم توزيع المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث على أسئلة الاستبيان باعتماد المعايير التالية:

- درجة الموافقة المرتفعة: وتشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (3.66) وبنسبة مئوية أكبر من (73.2%).

- درجة الموافقة المتوسطة: وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.34-3.66) وبنسبة مئوية (46.8%-73.2%).

- درجة الموافقة المتدنية: وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (2.34) وبنسبة مئوية أقل من (46.8%).

الجدول(3). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقاييس البحث

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة
المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث	3.69	.959	73.9	4	مرتفعة
المشكلات المتعلقة بمجال تحكيم البحوث الإعلامية	3.58	.571	71.7	5	متوسطة
المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية	4.02	.625	80.4	3	مرتفعة
المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم	4.22	.347	84.5	1	مرتفعة

المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل	4.21	.353	84.1	2	مرتفعة
المشكلات ككل	3.86	.496	77.1		مرتفعة

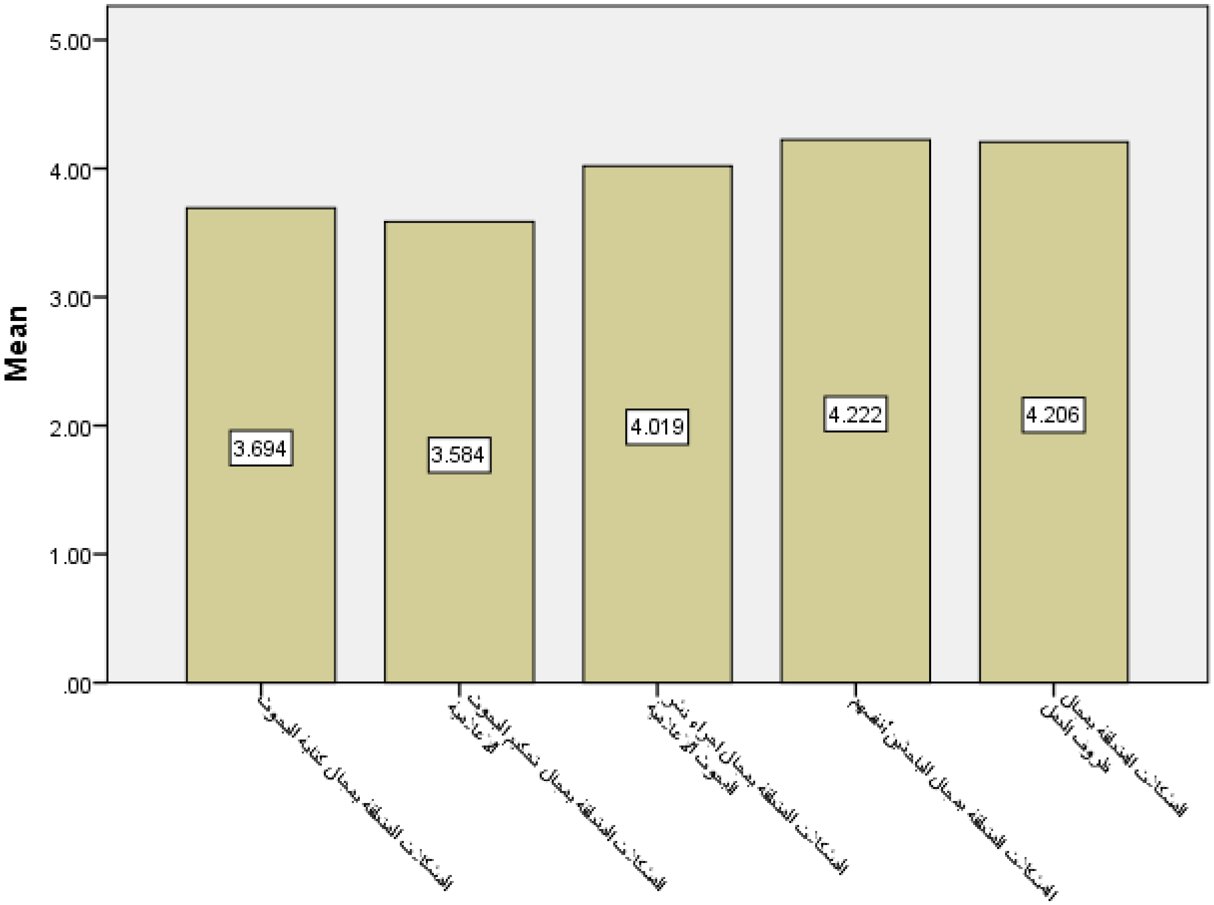

يبين الجدول (3) أن مقياس المجالات للمشكلات تراوح ما بين (3.58-4.21) حيث أن جميع المقاييس ذات درجة مرتفعة عدا "المشكلات المتعلقة بمجال تحكيم البحوث الإعلامية" حيث حصل على درجة متوسطة. وحصل المقياس الكلي على درجة مرتفعة بلغت (3.86) بنسبة مئوية (77.1%).

الإجابة على أسئلة البحث:

للإجابة على أسئلة البحث فقد قام الباحث بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة للفقرات المعبرة عن مجالات الدراسة.

سؤال البحث الأول: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث؟

يشـــير الجدول (4) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشــكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث"

الجدول (4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث"

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
تحديد عناصر المشكلة وخصائصها وأسباب حصولها	3.9	1.15	78	مرتفعة
تشخيص المشكلة البحثية	3.87	1.181	77.4	مرتفعة
معرفة التحاليل الإحصائية المناسبة لأسئلة الدراسة	3.85	1.406	77	مرتفعة
معرفة بطريقة إعداد أدوات جمع البيانات المناسبة	3.85	1.122	77	مرتفعة
صياغة أسئلة البحث بشكل دقيق	3.85	1.292	77	مرتفعة
تحديد العوامل المؤثرة في الصدق الداخلي والخارجي	3.82	1.01	76.4	مرتفعة
معرفة بإجراء التحليل الإحصائي المناسب	3.8	1.265	76	مرتفعة
معرفة التصاميم البحثية الملائمة للدراسة	3.8	1.067	76	مرتفعة
معرفة تحديد حجم العينة والعوامل المؤثرة فيها	3.7	0.992	74	مرتفعة
صياغة الفرضيات البحثية	3.7	1.043	74	مرتفعة
معرفة بتوثيق المراجع في نهاية البحث	3.7	1.244	74	مرتفعة
صياغة مشكلة البحث بصورة واضحة	3.7	1.159	74	مرتفعة
الانتقال من العمومية في تحديد المشكلة إلى جعلها أكثر دقة وتحديدا	3.7	1.203	74	مرتفعة
تحديد مجتمع الدراسة وعينتها	3.68	1.248	73.6	مرتفعة
معرفة طرق ضبط المتغيرات التي تؤثر في التجربة	3.68	1.163	73.6	مرتفعة
تصنيف المتغيرات: التابعة، والمستقلة، والدخيلة	3.65	1.051	73	متوسطة
القدرة على تفسير النتائج	3.65	1.167	73	متوسطة
معرفة نوع العينة المناسبة للدراسة	3.63	1.234	72.6	متوسطة
معرفة بتوثيق المراجع في نهاية البحث	3.57	1.238	71.4	متوسطة
القدرة على عرض النتائج	3.53	1.133	70.6	متوسطة
القدرة على تبويب البيانات	3.42	1.174	68.4	متوسطة
معرفة بالتوثيق داخل المتن	3.32	1.21	66.4	متوسطة
المعدل	3.69	1.170	73.97	مرتفعة

يتضح من الجدول (4) أن درجات الموافقة جاءت متوسطة للفقرات " تصنيف المتغيرات: التابعة، والمستقلة، والدخيلة، القدرة على تفسير النتائج، معرفة نوع العينة المناسبة للبحث، معرفة بتوثيق المراجع في نهاية البحث، القدرة على عرض النتائج، القدرة على تبويب البيانات، معرفة بالتوثيق داخل المتن" حيث تراوحت ما بين (3.32-3.65)، وجاءت مرتفعة للفقرات " تحديد عناصر المشكلة وخصائصها وأسباب حصولها ، تشخيص المشكلة البحثية ، معرفة التحاليل الإحصائية المناسبة لأسئلة البحث ، معرفة بطريقة إعداد أدوات جمع البيانات المناسبة ، صياغة أسئلة البحث بشكل دقيق ، تحديد العوامل المؤثرة في الصدق الداخلي والخارجي ، معرفة بإجراء التحليل الإحصائي المناسب ، معرفة التصاميم البحثية الملائمة للبحث ، معرفة تحديد حجم العينة والعوامل المؤثرة فيها ، صياغة الفرضيات البحثية ، معرفة بتوثيق المراجع في نهاية البحث ، صياغة مشكلة البحث بصورة واضحة ، الانتقال من العمومية في تحديد المشكلة إلى جعلها أكثر دقة وتحديدا ، تحديد مجتمع البحث وعينته ، معرفة طرق ضبط المتغيرات التي تؤثر في التجربة" وتراوحت ما بين (3.68-3.9)، وبلغ المعدل الكلي للمجال (3.69) بنسبة مئوية (73.97%) وهو معدل يمثل درجة موافقة مرتفعة.

سؤال البحث الثاني: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال البحوث الإعلامية؟

يشير الجدول (5) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشكلات المتعلقة بالبحوث الإعلامية"

الجدول (5).المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس البحث "المشكلات المتعلقة بالبحوث الإعلامية"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
انصياع الباحث لأراء المحكمين	3.88	0.648	77.6	مرتفعة
عدم وجود معايير معلنة لعملية تحكيم البحوث	3.85	0.736	77	مرتفعة
اهتمام المحكمين بأمور شكلية على حساب جوهر البحث	3.77	0.832	75.4	مرتفعة
ضعف مساهمة المحكمين في إثراء البحث وتطويره	3.72	1.062	74.4	مرتفعة
عملية تحكيم البحوث من قبل فئة محددة من المحكمين	3.72	0.716	74.4	مرتفعة
تتمسك المجلة بالتعديلات التي يطلبها المحكمون بدقة	3.7	0.823	74	مرتفعة
لا تتجاوز درجة التوافق بين محكمي البحث الواحد بنسبة 40%	3.68	0.73	73.6	مرتفعة
قرارات التحكيم غالباً ما تبنى على نتائج البحث (أي عنصر النتائج في البحث هو المهم).	3.63	0.979	72.6	متوسطة
يكتفي المحكم بإسداء النصح والإرشاد	3.58	0.675	71.6	متوسطة

تُبنى قرارات المحكمين في ضوء الإطار النظري الذي يتبناه المحكم	3.55	0.986	71	متوسطة
عدم توفر النزاهة في عملية تحكيم البحوث	3.5	1.198	70	متوسطة
اقتناع الباحث برأي المحكم	3.42	1.01	68.4	متوسطة
ترسل الجهة المسئولة عن نشر البحث إلى المحكم الذي تعرف توجهاته الفكرية	3.4	1.15	68	متوسطة
ضعف استفادة الباحث من ملاحظات المحكمين	3.35	1.099	67	متوسطة
يتخذ المحكم قرارات قاطعة يجب الالتزام بها	3.32	1.047	66.4	متوسطة
تُبنى قرارات المحكمين بناء على معايير الفاعلية والجودة البحوث الإعلامية	3.28	0.987	65.6	متوسطة
المعدل	3.58	0.917	71.69	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن درجات الموافقة جاءت متوسطة للفقرات " قرارات التحكيم غالباً ما تبنى على نتائج البحث (أي عنصر النتائج في البحث هو المهم).، يكتفي المحكم بإسداء النصح والإرشاد، تُبنى قرارات المحكمين في ضوء الإطار النظري الذي يتبناه المحكم، عدم توفر النزاهة في عملية تحكيم البحوث، اقتناع الباحث برأي المحكم، ترسل الجهة المسئولة عن نشر البحث إلى المحكم الذي تعرف توجهاته الفكرية، ضعف استفادة الباحث من ملاحظات المحكمين، يتخذ المحكم قرارات قاطعة يجب الالتزام بها، تُبنى قرارات المحكمين بناء على معايير الفاعلية والجودة البحوث الإعلامية " حيث تراوحت ما بين (3.28-3.63)، وجاءت مرتفعة للفقرات " لا تتجاوز درجة التوافق بين محكمي البحث الواحد بنسبة 40%، تتمسك المجلة بالتعديلات التي يطلبها المحكمون بدقة، عملية تحكيم البحوث من قبل فئة محددة من المحكمين، ضعف مساهمة المحكمين في إثراء البحث وتطويره، اهتمام المحكمين بأمور شكلية على حساب جوهر البحث، عدم وجود معايير معلنة لعملية تحكيم البحوث، انصياع الباحث لأراء المحكمين" وتراوحت ما بين (3.68-3.88)، وبلغ المعدل الكلي للمجال (3.58) بنسبة مئوية (71.69%) وهو معدل يمثل درجة موافقة متوسطة.

سؤال البحث الثالث: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية؟

يشير الجدول (6) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية"

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامية"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين لإعلامهم بوصول البحث الإعلامي	4.23	0.66	84.6	مرتفعة
تأخر المجلات الإعلامية في نشر البحث المقبول للنشر	4.2	0.791	84	مرتفعة
تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين بملاحظات المحكمين	4.2	0.648	84	مرتفعة
تأخر المجلات الإعلامية بإعلام الباحثين لإعلامهم بشأن قبول البحث أو عدم قبوله	4.18	0.636	83.6	مرتفعة
تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين لإعلامهم بإرسال البحث للتحكيم	4.07	0.73	81.4	مرتفعة
عدم متابعة البحوث المرسلة للتحكيم بشكل دوري	3.9	0.744	78	مرتفعة
ارتفاع نسبة البحوث التي يتم الاعتذار عن قبولها	3.8	0.758	76	مرتفعة
ترفض البحوث للنشر لأسباب غير موضوعية	3.58	1.107	71.6	متوسطة
المعدل	4.02	0.75925	80.4	مرتفعة

يتضح من الجدول (6) أن درجات الموافقة جاءت مرتفعة للفقرات " تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين لإعلامهم بوصول البحث الإعلامي ، تأخر المجلات الإعلامية في نشر البحث المقبول للنشر ، تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين بملاحظات المحكمين ، تأخر المجلات الإعلامية بإعلام الباحثين لإعلامهم بشأن قبول البحث أو عدم قبوله ، تأخر المجلات الإعلامية بالرد على الباحثين لإعلامهم بإرسال البحث للتحكيم ، عدم متابعة البحوث المرسلة للتحكيم بشكل دوري ، ارتفاع نسبة البحوث التي يتم الاعتذار عن قبولها" حيث تراوحت ما بين (4.23-3.8)، وجاءت متوسطة للفقرة " ترفض البحوث للنشر لأسباب غير موضوعية "، وبلغ المعدل الكلي للمجال (4.02) بنسبة مئوية (80.4%) وهو معدل يمثل درجة موافقة مرتفعة.

سؤال البحث الرابع: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم؟

يشير الجدول (7) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم"

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
ضعف التعاون البحثي بين الباحثين من جامعات مختلفة	4.52	0.599	90.4	مرتفعة

ضعف التنسيق بين مؤسسات البحوث الإعلامية داخل الأردن	4.4	0.591	88	مرتفعة
عدم الاهتمام بتشكيل فرق بحث تعاونية	4.4	0.496	88	مرتفعة
قلة مساهمة الشركات والمؤسسات في الإنفاق على البحث	4.35	0.622	87	مرتفعة
قصور التعليم الجامعي عن تنمية روح البحث	4.35	0.662	87	مرتفعة
عدم لجوء المؤسسات إلى إجراء البحوث لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها	4.35	0.622	87	مرتفعة
انتهاء عمليات إنتاج البحوث بعد حصول عضو هيئة التدريس على رتبة الأستاذية	4.12	0.723	82.4	مرتفعة
ضعف المهارات البحثية عند الباحثين أنفسهم	4.1	0.709	82	مرتفعة
أعتقد أن معظم البحوث هي تكرار لبعضها	3.83	1.13	76.6	مرتفعة
ينظر بعض الباحثين إلى أن البحث هو شأن فردي	3.8	0.791	76	مرتفعة
المعدل	4.222	0.6945	84.44	مرتفعة

يتضح من الجدول (7) أن درجات الموافقة جاءت مرتفعة لجميع الفقرات وتراوحت ما بين (3.8-4.52) حيث حصلت الفقرة "ضعف التعاون البحثي بين الباحثين من جامعات مختلفة" على أعلاها والفقرة " ينظر بعض الباحثين إلى أن البحث هو شأن فردي" على أدناها، وبلغ المعدل الكلي للمجال (4.22) بنسبة مئوية (84.44%) وهو معدل يمثل درجة موافقة مرتفعة.

سؤال البحث الخامس: ما درجة المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل؟

يشير الجدول (8) إلى درجة موافقة أفراد عينة البحث على فقرات مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل"

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن مقياس "المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
اهتمام الإدارات بتكليف عضو هيئة التدريس بأعباء التدريس أو الإدارة على حساب البحوث العلمية	4.5	0.506	90	مرتفعة
تعليمات الجامعة فيما يتعلق بالمجلات الإعلامية المعتمدة للترقية	4.48	0.506	89.6	مرتفعة
قلة اهتمام المجتمع المحلي لأهمية البحوث العلمية ودورها في التطوير	4.38	0.628	87.6	مرتفعة
كبر حجم العبء التدريسي لعضو التدريس	4.32	0.73	86.4	مرتفعة

عدم قيام مساعد البحث والتدريس بمهامهم بصورة فاعلة في جمع البيانات والمعلومات	4.3	0.564	86	مرتفعة
تفضيل أعضاء هيئة التدريس مهام التدريس على العمل البحثي	4.1	0.632	82	مرتفعة
تعليمات الترقية تعطي أفضلية للباحث الأول عن الباحثين المشاركين في أغراض الترقية	3.98	0.577	79.6	مرتفعة
عدم توافر الوسائل المساعدة مثل: أجهزة الحواسيب، والطابعات، والمراجع الحديثة، والدوريات ...	3.6	1.081	72	متوسطة
المعدل	4.2075	0.653	84.15	مرتفعة

يتضح من الجدول (8) أن درجات الموافقة جاءت مرتفعة لجميع الفقرات وتراوحت ما بين (4.5-3.98) حيث حصلت الفقرة " اهتمام الإدارات بتكليف عضو هيئة التدريس بأعباء التدريس أو الإدارة على حساب البحوث العلمية" على أعلاها والفقرة " تعليمات الترقية تعطي أفضلية للباحث الأول عن الباحثين المشاركين في أغراض الترقية" على أدناها، عدا الفقرة " عدم توافر الوسائل المساعدة مثل: أجهزة الحواسيب، والطابعات، والمراجع الحديثة، والدوريات" فقد حصلت على درجة متوسطة، وبلغ المعدل الكلي للمجال (4.21) بنسبة مئوية (84.15%) وهو معدل يمثل درجة موافقة مرتفعة.

النتائج: ظهر من خلال التطبيق العملي ما يلي:

أولا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل مرتفعة.

ثانيا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال الباحثين أنفسهم متوسطة.

ثالثا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحوث الإعلامي مرتفعة.

رابعا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال البحوث الإعلامية مرتفعة.

خامسا: درجة المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحوث مرتفعة.

ونستنتج في ضوء ذلك إن أهم المشكلات في الواقع العملي كما أظهرته الدراسة العملية التي أجريناها التي تواجه الباحثين الأكاديميين هي:

1- كثرة الأعباء التدريسية

2- البيروقراطية الإدارية وصعوبة الإجراءات

3- عدم إيمان التدريسيين بأهمية البحوث الإعلامية

-4الانفصال بين البحوث الإعلامية وصناع القرار

-5عدم التنسيق بين الجامعات والمؤسسات التي يمكن ان تستفيد من البحوث الإعلامية

-6تقيد الحرية الأكاديمية للباحث الإعلامي

-7الانفصال بين اغلب البحوث الإعلامية والواقع التعليمي

-8الضعف في تطوير برامج الأبحاث الإعلامية

-9 غياب رؤية فلسفية إعلامية واضحة فأقسام الإعلام وكلياته على الأغلب في واد والمؤسسات الإعلامية في واد آخر

-10عدم وجود حوافز مادية أو معينة

-11عدم وجود أولويات للبحوث الإعلامية

12قلة المخصصات المالية للبحوث الإعلامية على مستوى الوطن العربي

13نقص التدريب على البحوث الإعلامية ، فكثير من العاملين في مجالات الإعلام تنقصهم الخبرة والمعرفة بمهارات البحث الإعلامي .

-14عدم وضع نتائج البحوث القائمة على أصول علمية موضع التطبيق ، إما جهلاً بطرق التطبيق ، أو خوفاً من التجديد الذي تحمله نتائج البحوث.

-15وجود بحوث على أساس مشكوك فيه أو لا يمكن الاطمئنان إليه ، مما يعني زعزعة ورفض لنتائج البحوث الأخرى.

16عدم وجود البيئة المناسبة لإجراء البحوث سواء من حيث الإمكانات أو التقبل أو الوعي بأهميته.

والملاحظ على هذه المشكلات أنها تعكس بصدق وأمانة مشكلات حقيقية، وليست متوهمة تحيط بواقع البحوث الإعلامية، وتحد من انطلاقه وفعاليته وقدرته على تغيير الواقع وتطويره.

وجلها مشكلات ترتبط بأحادية الرؤية، وتتعامل مع الواقع البحثي باعتباره جزرا منعزلة بعيدا عن المؤثرات الداخلية والخارجية، ونحن نعيش في عالم نرى كل شئ فيه من خلال شاشة الهاتف الذكي وتلاشت فيه الحدود والجغرافيا.

التوصيات والمقترحات

1- تخفيف الأعباء التدريسية عن أعضاء الهيئات التدريسية وإعطاء وقت أطول للبحوث.

2- توفير الدعم المالي المناسب لإجراء البحوث النوعية ووضع برنامج تحفيزي للباحثين المتميزين.

3- العمل على توسيع قاعدة النشر البحثي من خلال إصدار مجلات محكمة في كل كليات الإعلام في الوطن العربي او التنسيق بين عدد منها لإصدار هذه المجلات مما يوسع أفاق نشر البحوث الأمر الذي يشجع الباحثين على النشر وبدون ان يدفع الباحث اية مبالغ للمجلة.

4- إعطاء نفس درجة الأهمية للباحثين المشتركين بالبحث الواحد عند التقديم للترقية العلمية.

5- تنظيم دورات التدريب على البحوث الإعلامية، فكثير من العاملين في مجالات الإعلام تنقصهم الخبرة والمعرفة بمهارات البحث الإعلامي.

6- إيجاد رؤية فلسفية إعلامية واضحة بين أقسام الإعلام وكلياته و والمؤسسات الإعلامية

7- الربط بين البحوث الإعلامية والمجتمع وكذلك صناع القرار.

8- التخفيف من البيروقراطية الإدارية وصعوبة الإجراءات.

9- وضع أسس ضابطة وموضوعية لتقويم البحوث المنوي نشرها في المجلات العلمية الإعلامية وعدم ترك عملية التقويم لمزاج المقوم.

المصادر

-د .موزه بنت محمد الربان / منظمة المجتمع العلمي العربي
http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx#Population

-د محمد عبدالرؤف كامل 2007 اتجاهات بحوث الصحافة والإعلام في أمريكا ومصر/ المؤتمر العلمي الرابع لأكاديمية أخبار اليوم.

-عبد الرزاق الدليمي (2014)، دراسات متقدمة في نظريات الاتصال ، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا في جامعة البترا، عمان، الأردن

-عبد الرزاق الدليمي (2012)، مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد، دار المسيرة، عمان، الأردن

-عبد الرزاق الدليمي (2011)، قضايا إعلامية معاصرة ، دار المسيرة، عمان، الأردن

-هاني خميس، النظرية النقدية و أزمة علم الاجتماع: دراسة تحليلية لكتابات مدرسة فرانكفورت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، 2002

-توم بوتومور ، مدرسة فرانكفورت ، ترجمة حافظ دياب، دار اويا للطبع والنشر ، ليبيا ، 2004

-عواطف عبد الرحمن ، النظرية النقدية فى بحوث الاتصال ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002

-مدرسة فرانكفورت : شعلة اليسار الجديد ، ترجمة أحمد جميل حمودى ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008
-عبد الله المطيرى ،يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية ، جريدة الرياض، السعودية 14-12-2006

George W. Musambira, 2009. Refereed Convention Paper Productivity in the Magazine Division of AEJMC (1999-2008): Analysis of Benchmarks and Impact of Gender. University of Central Florida

Katz, et al.," Utilization of Mass Media by Individuals". In Blumler and Katz (ed.),(1974) The uses of Mass Communication. London, Faber2 Faber.

Rosengren, K. E., & Windahl, S. (1972). Mass media consumption as a functional alternative.. Middlesex, England, Penguin.

Wimmer, Roger, D & Dominick, Joseph, R. (1991). Mass Media Research: An Introduction. 3rd ed. Wadsworth Publishing Company, Belmont, California.

Merrigan,Gerianne & Huston, Carole Logan, Communication Research methods, USA ,

Wadsworth/Thomson Learning, 2004

.Journalism & Mass Communication Quarterly, Vol.75, No.4, Winter 1998 -1

Liina Puustinen ,Peter Thomas,Mervi Pantti: Communication Research Centre, University of Helsinki:Department of Communication, Research Reports 6/2008

Dr. Katja Valaskivi :Communication Research Center, University of Helsinki ,Department of Communication, Research Reports 4/2007